الجزر العربية والإحتلال الإيرانى
نموذج للعلاقات العربية ـ الإيرانية

دراسة وثائقية ـ أرشيفية

الجزء الثالث

محمد رضا خان والجزر العربية

١٩٤١ ـ ١٩٧٩

الدكتور/ محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية
جامعة روتردام الإسلامية ـ هولندا

دار العيدروس للكتاب الحديث



الإمارات	دار العيدروس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هـــاتف 3522887 (04) ـــ متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885(04) ش. خالد بن الوليد ـــ بناية الماجد/ش ـــ 206 / دبي ـــ إ.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (202 00) فاكس رقم : 2752992 (202 00) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شـــارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	تجزئة "C" رقم 34 ـــ دراربة ـــ الجزائر العاصمة ص.ب 061 دراربة هاتف رقم : 353035 (021) – 354105 (021) فاكس رقم : 353055 (021) بريد إلكتروني dkhadith@hotmail.com

رقم الإيداع	2001 / 17066
I.S.B.N.	977-350-006-3



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ صدق الله العظيم - سورة الأحزاب آية ٣٣.

جمع رسول الله ﷺ - الإمام عليًا والسيدة فاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين رضوان الله عليهم ثم أدار عليهم الكساء فقال:

هؤلاء أهل بيتى، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا.

الإهداء

إلى سيدنا ومولانا بقية العترة الطاهرة الإمام محمد الفقيه المقدم، والإمام عبدالله أبو بكر العيدروس الأكبر وإلى الوالد حسن أحمد علوى العيدروس.

إليهم أهدى هذه الصفحات، راجيا من الله العلى القدير أن يغمد أرواحهم ويسكنهم الجنة.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول البشرية وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين.

الحمد لله الذى وفقنى إلى كتابة هذه الدراسة عن مسألة الجزر العربية، تفسر دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية، جانبا مهما فى العلاقات العربية - الإيرانية فى فترة مهمة من التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربى، فلم تتم عملية الإحتلال من فراغ بل سبقتها أطماع وادعاءات ومحاولات إيرانية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك من خلال حكم القاجار ثم رضا خان المازندرانى وابنه حتى مجيء الثورة الإسلامية فى إيران.

تحتل الجزر العربية موقعا مهما فى مدخل مضيق «هرمز»، حيث تشرف على الخط الملاحى التجارى لمعظم الكيانات العربية فى الخليج العربى، فعن طريقه تمد صادراتها ووارداتها، كما تخرج منه ناقلات النفط، بمعدل ناقلة كل خمس دقائق لتنقل ما معدله ٨٦٪ من مجموع صادرتها النفطية إلى العالم، كما تشكل جزيرة أبوموسى والطنب الكبرى والصغرى مركزا للمراقبة يمكن منه السيطرة على الممرات المائية وأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية مضيق هرمز نفسه، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على حركة المرور المائى فى المنطقة ويستطيع أن يمارس منها قدرا من الضغط على مجموعة من الكيانات العربية فى الخليج العربى.

جاءت السيطرة الاستعمارية البريطانية على المنطقة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية على جانبى ساحلها العربى والإيرانى، وتحدد موقفها من قضية الجزر العربية فى ضوء تلك المصالح، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على الوضع الراهن لتحقيق أمنها واستقرارها لأنه السبيل الوحيد الذى يحفظ مصالحها ويحقق احتكارها الاستعمارى وهيمنتها على الخليج العربى.

استخدمت إيران طرق متنوعة وأساليب مختلفة لاحتلال الممتلكات العربية،



وتفجر الوضع فى الخليج العربى بعد احتلال إيران للجزر العربية، ويعتبر هذا الإحتلال ذو تأثير بالغ فى مستقبل الكيانات العربية فى المنطقة إذ أن إيران اصبحت تسيطر على مدخل الخليج العربى. وبدراسة تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية نجد ان أهداف إيران لا تقتصر على الجزر العربية ولكنها تتعدى إلى الخليج العربى كله ورغم تغير النظام السياسى فى إيران إلا انها أستمرت فى نهج نفس الاستراتيجية التوسعية ضد الأمن القومى العربى مرورًا من الحدود العراقية ـ الإيرانية حتى مدخل الخليج العربى ومهددةً الحدود الشرقية للعرب وبذلك أصبحت من القضايا القومية العربية التى تمس الأمن القومى العربى فى الجناح الشرقى. ويعتبر هذا النزاع من أهم العوامل لعدم الاستقرار فى الخليج العربى.

ما هى أبعاد المشكلة؟ وما هى الدوافع والأسباب والادعاءات الإيرانية؟ ولماذا استخدمت إيران قوتها العسكرية؟ وما هى مبررات إيران فى احتلالها للجزر العربية؟ وما هى حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ ولماذا تقوم إيران بتصعيد التوتر فى المنطقة؟ ولماذا ترفض نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية؟ سوف نحاول الإجابة على تلك التساؤلات فى هذه الدراسة.

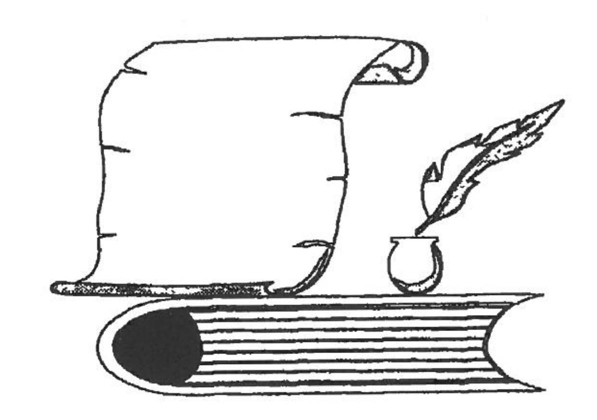
تتناول الدراسة فى الجزء الثالث ثمانية فصول ـ الفصل الأول عن إيران والجزر العربية ١٩٤١ ـ ١٩٦١، الفصل الثانى إيران والجزر العربية ١٩٦١ ـ ١٩٦٨، الفصل الثالث إيران والإنسحاب البريطانى ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، الفصل الرابع الوساطة البريطانية وقضية الجزر العربية ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، الفصل الخامس الجامعة العربية وقضية الجزر العربية، الفصل السادس الاحتلال الإيرانى للجزر العربية عام ١٩٧١، الفصل السابع بريطانيا والاحتلال الإيرانى للجزر العربية، الفصل الثامن العرب والاحتلال الإيرانى للجزر العربية.

وفى الختام آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

روتردام ـ هولندا







إيران والجزر العربية

١٩٤١ـ١٩٦١

- خلع رضا خان المازندراني وتعيين ابنه محمد عام ١٩٤١.
- مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزيرتى طنب عام ١٩٤٢.
- ملكية جزيرة الطنب بين الشارقة ورأس الخيمة.
- تجدد الإدعاءات الإيرانية على الجزر العربية ١٩٤٨.
- رغبة إيران فى فتح دوائر إدارية فى الجزر العربية.
- محضر وزارة الخارجية البريطانية عن الجزر العربية.
- التقرير البريطانى عن الجزر العربية.

خلع الشاه رضا خان المازندراني وتعيين ابنه محمد عام ١٩٤١

بقيام الحرب العالمية الثانية، وجد البريطانيون وحلفاؤهم السوفييت أن الشاه رضا خان الذى سبق أن تقلد الحكم بدعم منهم هو معجب بشخصية هتلر، فاتهموه بتأييد ألمانيا، وقاموا بخلعه عن الحكم وجاؤوا فى عام ١٩٤١ بابنه الصغير محمد وعمره آنذاك ٢١عاما، فولوه حكم إيران. تولى محمد رضا خان المازندراني حكم إيران إثر احتلال القوات البريطانية والروسية لإيران فى بداية الحرب العالمية الثانية. ورغم ان محمد رضا خان المازندراني قوبل بمعارضة قوية من القوى الوطنية فى إيران أوائل فترة حكمه، إلا أنه بعد أن استعاد سلطاته على يد الجيش والعون الخارجى عام ١٩٥٣، أصبح مطلق الصلاحية وسار على نهج أبيه فى سياسته تجاه بناء دولة دكتاتورية قمعية، وتوج شاهنشاه فى سيتمبر ١٩٦٧.

راود محمد رضا خان المازندراني طموح إيران لجعل الخليج العربى بحيرة فارسية ومن ثم استمرت الهجرات الإيرانية غير المشروعة تهدد التركيبة الديموجرافية لمنطقة الخليج العربي وخاصة فى مشيخات الساحل العمانى، كما أخذت الادعاءات الإيرانية على البحرين تأخذ طابعا قوميا حتى وصل الأمر إلى إعلان إيران ضم البحرين إلى أقاليمها فى عام ١٩٥٧ وظهورها فى الخرائط الإيرانية باعتبارها تشكل جزءا من الأراضى الإيرانية، وكانت تلك الإجراءات سببا فى توتر العلاقات بين الجانبين. وقد زاد من توتر تلك العلاقات فشل حركة تأميم النفط الإيرانى عام ١٩٥١، إذ عزت الحكومة الإيرانية هذا الفشل إلى زيادة سقف الإنتاج النفطى فى كل من الكويت والمملكة العربية السعودية دون أن تضع فى اعتبارها أن الشركات الاحتكارية هى التى كانت تضع السياسة النفطية من أجل إحداث ما يمكن أن نطلق عليه التوازن النفطى[١]. فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظلت مسألة النزاع حول ملكية الجزر طنب وأبو موسى تمثل المشكلة الرئيسية

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون ص٣.



ذات الأثر فى العلاقات بين مشيخـ ـ ساحل عمان وإيران. ومع أنه قد صاحب تلك المشكلة فى هذه الفترة ضغط من الدول العربية، واجتذبت اهتمام القوى الدولية الكبرى، إلا أنها ظلت كما كانت فى الماضى أمرا يهم بالدرجة الأولى كلا من إيران ومشيخة رأس الخيمة ومشيخة الشارقة وبريطانيا. وكان التغير الجوهرى الذى حدث فى العلاقات بين هذه الأطراف المعنية بالأمر هو موقف بريطانيا وأسلوب معالجتها لهذه القضية إذ أنها لعبت فى أواخر فترة وجودها فى الخليج العربي دور الوسيط النشط بين أطراف النزاع، و ذلك بسبب علاقات الصداقة التى كانت تربطها بهم وقتذاك.

ولكن المتغيرات الدولية والإقليمية ما كان لها أن تستمر وتدفق النفط فى منطقة الخليج العربي سواء بضفتيه الشرقية والغربية وكذلك من قاعه عزز من أهمية المحافظة على الخليج العربى كمطقة آمنة للمصالح البريطانية وكذلك المصالح الغربية بشكل أوسع مع زيادة اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة التى بدأت تمدها وحلفائها بالاحتياجات اللازمة من النفط، أضف إلى ذلك الرغبة فى قطع الطريق على دخول منافسين على درجة عالية من الخطورة الأيديولوجية والاقتصادية هو الإتحاد السوفيتى الذى كان يتطلع لمد نفوذه إلى المياه الدافئة والمنطقة الاستراتيجية الهامة سياسيا واقتصاديا، فكانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هى مرحلة تعزيز التواجد البريطانى فى الخليج العربي مدعما بالوجود الأمريكى وإن كان محدودا ولكن كان كافيا للمحافظة على استقرار المنطقة[١].

اتسمت شخصية محمد رضا خان المازندراني بتعصبه للقومية التركية والعودة للعقيدة المجوسية الزردشتية شأنه شأن أبيه، مع أخذه بمزيج من المعتقدات الدينية التى توالت على بلاد فارس منذ ثلاثة آلاف عام وأهمها المزدكية، إضافة إلى الثقافة المسيحية التى اكتسبها خلال دراسته فى سويسرا ونشأته الأوروبية فيها.

١ ـ د. معصومة مبارك ـ أمن الخليج بين الواقع والتوقعات ـ ص٥.



اتصف موقف الشاه محمد رضا المازندراني خان من العرب بالغطرسة والعداء وكان موقفه من العراق بعد قيام ثورة ١٩٥٨ والانسحاب من حلف بغداد، حافلا بالتوتر مما دفعه إلى تحريض الأكراد للثورة على الحكم الجديد فى العراق وإثارة القلاقل بوجهه. وعلى صعيد كيانات الخليج العربى اتجه الشاه فى محاولاته العدائية لمد نفوذه على المنطقة والتقرب من زعمائها لاحتوائهم ضمن سلطانه تحت بصر بريطانيا وبسكوت منها ان لم يكن بدعمها باعتباره عميلا للغرب، إلا أنه لم ينجح فى أى محاولاته تلك، فلجأ عقب إعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب من الخليج العربى، بفرض وجوده كشرطى أمن فى الخليج العربى وكيلا عن المصالح الغربية وبالذات البريطانية والأمريكية التى عمدت إلى تسليحه بأحدث المعدات القتالية وكانت تظاهرات الشاه العسكرية واستعراضه للقوة متواصلا دو انقطاع على مدى الأسابيع والشهور لبث الرهبة فى النفوس وبالتالى لفرض هيمنته على الخليج العربى مدعيا بأن الخليج فارسى بكامله. وضمن ذلك التحرك كشف ادعاءاته بالبحرين والجزر العربية، واتجه إلى بريطانيا وأمريكا لكسب تأييدهما. وبضغوط عربية ودولية سحب الشاه ادعاءه بالبحرين نزولا عن نتائج الاستفتاء الشعبى الذى أقر باستقلالية البحرين وعروبتها، ومقابل ذلك طلب قيام تعاون وثيق مشترك فى كافة المجالات مع المملكة العربية السعودية. واتجه بالتواطؤ مع بريطانيا نحو الجزر العربية الثلاث الطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى لاحتلالها[1].

مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزيرة الطنب

أثيرت فى ٢٥ من يناير عام ١٩٤٢ مسألة رفع علم رأس الخيمة على جزيرة الطنب من جديد، عندما كتب الوكيل البريطانى فى الشارقة رسالة إلى الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، جاء فيها أنه قابل حاكم رأس الخيمة فى ٢٣ يناير

١ ـ أحمد التدمري ـ أضواء علي العلاقات العربية الإيرانية بين عهدين ـ العهد البهلوي والجمهورية الإسلامي ص٨.



من نفس العام، وناقش معه «الرسالة السرية ـ Confidentalletter" الموجهة من المقيم السياسى البريطاني الكولونيل «هاى» إلى حاكم رأس الخيمة بتاريخ ٩ يناير لعام ١٩٤٢[1]. كما ناقش معه أيضا موضوع عدم رفعه للعلم، وإعادته للسارية فوق جزيرة الطنب، فأجابه بعدم وجود موظفين للقيام برفع العلم، وأنه لم يدفع رواتب للمواظفين حتى يقوموا بهذا العمل، لعدم وجود المال اللازم، أو بالأحرى لم يحصل على المال اللازم من الحكومة البريطانية لدفعها للموظفين، ولذا فإنه يعهد بها عادة إلى أحد رعاياه من سكان الجزيرة، ولا يكترث برفعه أو لا[2].

جاء فى تقرير الوكيل البريطانى فى الشارقة بأنه يحتاج إلى علم جديد لرفعه. وقال فى رسالته المتعلقة بجزيرة الطنب أن حاكم رأس الخيمة يقوم بجمع الضرائب سنويا من سكان الجزيرة، وأن جمعه للضرائب لم يكن بمعدل ثابت، وعلى أية حال فإنه لا يزيد عن طاقة سكان الجزيرة، وغالبا ما يرسل ابنه لكى يجبى الضرائب من رعاياه[3] كما تحدث أيضا مستر «بيلى Pelly» مع حاكم رأس الخيمة عن مسألة رفع العلم فوق الجزيرة «جزيرة الطنب الكبرى»، وكذلك عن أحوال رعاياه فى الجزيرة. وقد جاء فى تقرير الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، والذى رفعه إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى «ببوشهر» أن حاكم رأس الخيمة كان لا يزال يصر على عدم رفع العلم فوق الجزيرة، وذلك لعدم وجود المال اللازم، حيث أن ما جمعه من الضرائب من رعاياه كان لا يكفى، وطلب تخصيص عمال من قبل الحكومة البريطانية لرفع العلم وإنزاله[4].

1 - I.O. & R. - R/15/2/648 - Confidential. D.O. No. C/109 - 191. British Agency Sharjah, to - E.B Wakefield Esquire, I.C.S., Political Agent, Bahrain, 25th January 1942.

2 - I.O. & R-R/15/2/684 - Confidential D.O. No. c/ 109 - 19/1 - Ibid.

3 - I.O. & R-R/15/2/648 - Confidential D.O. No. C/109/19 - 1 Ibid.

4 - I.O. & R-R/15/2/648 - Confidential D.C./149. Political Agency Bahrain. to - The Hon'ble Lieut - Colonel W.R. Hay, C.I.E.; Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, the 4th February 1942.



يقول الوكيل فى تقريره أن الشيخ وحده يتحمل عواقب تصرفاته، وطلب إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى أن يتوجه إلى رأس الخيمة، ويبحث القضية مع حاكمها، حتى يكون أكثر حذرا مما مضى. كما اقترح الوكيل السياسى البريطانى على المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بإنزال العقاب اللازم[١] على حاكم رأس الخيمة لعدم رفعه العلم. وكانت حكومة الهند كذلك قد أبدت اهتمامها بموضوع رفع العلم، إلى حد كبير، مما جعل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى، الكولونيل «هاى» .Hon'Lient -Colonel W.R. Hay, C.I.E. يهتم بنفسه بهذا الموضوع، ويقوم بإرسال أحد الضباط إلى الجزيرة فى منتصف شهر أبريل. وأخبر الكولونيل «هاى» حاكم رأس الخيمة أن يرجو أن يرى علم رأس الخيمة مرفوعا على السارية فوق جزيرة الطنب فى زيارته القادمة للجزيرة. وأرسل المقيم السياسى البريطانى توجيهاته بذلك إلى الضابط السياسى البريطانى فى ساحل عمان بالشارقة، وكان يدعى كولونيل بيلى "C.J.Pelly"[٢].

بناء على توجيهات الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، بيتروكفيلد "E.B. wakefield, I.C.S." إلى كل من خان صاحب عبد الرزاق، الوكيل البريطانى فى الشارقة، وبيلى "Pelly" الضابط السياسى البريطانى فى الشارقة قام الاثنان بزيارة إلى حاكم رأس الخيمة فى ٢٠ مارس عام ١٩٤٢م، وأخبره بما جاء فى رسالته «ويكفيلد - Wakefield» من أن المقيم السياسى البريطانى فى المقيمة البريطانية فى بوشهر، فى منتصف شهر إبريل سيقوم بزيارة إلى جزيرة الطنب[٣].

---

1 - I.O. & R. R/15/2/648 - Confidential D.O. C/149 Ibid.

2 - I.O. & R - R/15/2/648 - Confidential P.O. No. C/301 Political Agency Bahraint - C.J. Pelly. Esq., I.C.S. Political officer. Trucial Coast, Sharjah, 12the March. 1942.

3 - I.O. & R-R/15/2/684 - Confidential P.O. No. C/325 -19/1 The Agency of Shairjah to -E.B. Wakefield, I.C.S. Political Agent. Bahrain. 23rd. March 1942.



وبناء على ذلك فإن حاكم رأس الخيمة وعدهم بتلبية مطالبهم، كما وعد الضابط السياسى المرسل من قبل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بأن يرى علم رأس الخيمة مرفوعا فوق السارية أثناء زيارته لجزيرة الطنب، وأنه سوف يحتفظ بوعده[١]. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الوكيل البريطانى فى الشارقة والضابط السياسى أخبرا حاكم رأس الخيمة بالأهمية التى توليها حكومة الهند لمسألة رفع العلم فوق جزيرة الطنب. وقد لاحظا كذلك أن الشيخ مهتم بحقوقه فى الجزيرة، ويدافع عنها بشدة، مما يؤكد أن مسألة العلم لم تكن إلا شيئا بسيطا ولا يتناسب مع ما قيل في هذا الموضوع[٢].

أثمرت تلك الجهود التى بذلها «بيلى - Pelly» مع شيخ رأس الخيمة، بخصوص رفع العلم، مما جعله يرسل مذكرة إلى «هاى» المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر، يشرح فيها المحادثات التى أجراها مع الشيخ، وبأنه سوف يرى العلم مرفوعا عند زيارته للجزيرة،وبأن حاكم رأس الخيمة أجاب بأنه سوف لا يتوقع بأن يخيب ظنه[٣] بشأن هذه المسألة وعلى أثر ذلك أرسل المقيم السياسى البريطانى ضابطه السياسى الكومندر «نيير شوس - L.J. Nearchus» إلى جزيرة الطنب، ليتأكد من رفع العلم. وفعلا فإن الكومندر «نيير شوس L.T. Nearchus» رأى العلم مرفوعا فوق السارية وأخبر بذلك المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر. ثم زار جزيرة الطنب مرة أخرى، بعد زيارته الأولى ببضعة أيام، مما جعله يطمئن

---

1 - I.O. R-R/15/2/648 - Confidential P.O. No. C/325 - 19/1. Ibid.

2 - I.O. R- R/15/2/468 - Confidential Noc/385. Memorandum. the Agemcy. Bahrain, to The Hon' ble The Political Resident in the Persian (Arabian) Gulf, Camp, Bahrain, The 30th March 1942.

3 - I.O. R.- R/15/2/648. Confidential No. C/385. Memorandum The Agency, Bahrain, To - The Hon'ble The Political Resident in the Persian Gulf, Camp, Bahrain, The 30th March 1942.



نهائيا. كما أخبر سكان الجزيرة بأنه يجب أن يكون علم رأس الخيمة مرفوعا دائما، وباستمرار(١). وهذا يعتبر دليلا أخر على السيادة العربية على تلك الجزر، ويؤكد لنا أن السلطات البريطانية كانت حريصة كل الحرص على السيادة العربية، بل وعملت على إجبارهم على الاحتفاظ بسيادتهم على تلك الجزر.

يرجع ذلك إلى تخوف الحكومة البريطانية من وقوعها تحت السيطرة الإيرانية فى ذلك الوقت، لأن المصالح الاقتصادية والسياسية البريطانية بدأت تتزايد فى تلك الفترة فى ساحل عمان، وكذلك زادت أهميتها الاستراتيجية. فقد كان يوجد فى إيران بعثتان ديبلوماسيتان كان يرأس إحداهما السفير البريطانى فى طهران ويمثل وزارة الخارجية البريطانية أما البعثة الأخرى فكان لها اتصال بكل من وزارة الخارجية البريطانية وحكومة الهند ويتولى رئاستها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى ومقره فى مدينة «بوشهر» فى الساحل الشرقى من الخليج العربى ثم انتقل إلى البحرين عام ١٩٤٦ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية(٢) بعد تزايد الاهتمام بالساحل الغربى للخليج العربى.

ملكية جزيرة الطنب بين الشارقة ورأس الخيمة.

ظهرت فى أواخر عام ١٩٤٨ مشكلة جديدة وهى مسألة ملكية جزيرة الطنب، وهل هى تتبع رأس الخيمة أو الشارقة، باعتبارهما كانتا مشيخة واحدة ثم انقسمتا، ثم اتحدتا ثم انقسمتا، مما جعل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى يقول بأنهم عاجزون عن التحقيق فى حول تاريخ تبعية الجزر بالضبط، وعن أى جزيرة من جزر الطنب، أو كلاهما، كان يتبع رأس الخيمة أو يرجع إلى

1 - I.O. R.- R/15/2/648. Confidential No. C/456. Office of the Political Resident in the Persian Gulf. L.T. Nearchus' - to the Political, Agent, Bahrain Memorandum, Subject: Tamb Island. At Sea, The 23rd April, 1942.

٢ ـ د. عبدالسلام عبدالعزيز فهمى ـ بريطانيا ومشيخات الساحل العماني ص٧٥.



الشارقة. ومما جاء فى قوله أن السير برسى كوكس (Sir Percy Cox) كان قد وقع اتفاقية ١٩١٢، لبناء وإقامة منارة لإرشاد السفن فى جزيرة الطنب مع شيخ الشارقة، وأن الذى يبدو أن هذه الجزيرة تابعة لرأس الخيمة من حوالى ١٩٢٣، وذلك حسب ما هو معروف(١). وعلى ضوء ذلك، مع عدم التمكن من معرفة أحقية التبعية لجزر الطنب، هل هى تابعة لرأس الخيمة أم الشارقة، طلب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى من الوكيل السياسى فى البحرين أن يحقق فى الأمر، وأن يرفع تقريرا إليه موضحا الآتى:ـ

أ) ـ منذ متى اعترفت بسلطة رأس الخيمة على جزر الطنب، وتاريخ اعترافه كمشيخة مستقلة عن الشارقة.

ب) ـ ومن أى تاريخ أصبحت رأس الخيمةمشيخة مستقلة(٢).

ردت الوكالة السياسية البريطانية فى البحرين على تلك التساؤلات والاستفسارات التى طلبتها المقيمية البريطانية فى الخليج العربى، ومن الجدير بالذكر بأن المقيمية أرسلت عدة رسائل تتعلق بنفس الاستفسارات من قبل وكانت تحمل الأرقام التالية:ـ

٢) ـ الرقم "No. S. 1132 - S" ـ والمؤرخة فى ٣ ديسمبر ١٩٣٤.

ب) ـ "No. 192 - 5" والمؤرخة فى ٨ فبراير ١٩٣٥.

جـ ـ No. 13 - 7 - 48 والمؤرخة فى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨.

أما الرد الذى أجابت به الوكالة السياسية فى البحرين فكان كالآتى:ـ

1 - I.O. R.-R/15/2/625 - No. 13.7.48 - Persian Gulf Residency, Bahrain. The Political Agency, Bahrain. the Political Agency, Bahrain, 27th October 1948.

2 - I.O. R. - R/15/2/625 - No. 13.7.48 - Persian Gulf Residency, Bahrain - The Political Agency, Bahrain 27th October 1948.



أ) ـ لاتوجد هناك سجلات دقيقة أو خاصة عن اعتراف حكومة صاحب الجلالة بسلطة رأس الخيمة على جزر الطنب بشكل قانونى، ولكن هناك ارتباط وثيق بكل تأكيد مع رأس الخيمة، منذ انتهاء إمارة «لنجة» فى عام ١٨٨٧.

ب) ـ من عام ١٨٦٩ عندما استقل حاكم رأس الخيمة بنفسه عن الشارقة، وحتى هذا الوقت، وباستثناء المدة فيما بين ـ ١٩٠٦ ـ إلى ١٩٢١ ـ فإن البلاد الحالية، الشارقة ورأس الخيمة، كانتا تحت حكم مشترك وكانت المشيخة «أى رأس الخيمة» مستقلة عن طريق فرع آخر من نفس العائلة القاسمية. وأن الحكومة اعترفت باستقلال رأس الخيمة فى عام ١٩٢١(١).

وكان هذا أيضا لا يدع مجالا لأية ادعاءات إيرانية فى هذه الجزر العربية.

تجدد الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية ١٩٤٨

شهدت فترة الأربعينات تصعيدا فى المطالبة الإيرانية بجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. وكذلك إصدار التعليمات إلى السفارة الإيرانية فى لندن لمفاتحة الحكومة البريطانية بالموضوع لغرض فتح بعض الدوائر الإيرانية فيها وإجراء الإشراف الإدارى المباشر على هذه الجزر ومناقشة القضية مع السلطات البريطانية بالوسائل والطرق الدبلوماسية قبل الإقدام على اتخاذ أية إجراءات أخرى، كإحالة الموضوع إلى هيئة الأمم المتحدة أولا والاحتلال بالقوة ثانيا. فتم توضيح موقف الحكومة البريطانية مرة أخرى من خلال المذكرة التى أرسلتها السفارة البريطانية فى طهران إلى الحكومة الإيرانية. وفى عام ١٩٤٩ قام الإيرانيون برفع العلم الإيرانى على جزيرة طنب إذ قامت البحرية البريطانية بإنزاله مباشرة. وفيما يلى الخطاب

1 -1.0. R. - R/15/2/625 - Confidential No. C/R - 231 - Political Agency , Bahrain.

إلى المقيمة البريطانية فى الخليج العربي ـ قاعدة الجفير فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٨.

المؤرخ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨ والمرسل من دار الرئاسة البريطانية فى الخليج العربى إلى المعتمد السياسى البريطانى فى البحرين مستفسرة منه عن تاريخ ضم جزر طنب الكبرى والصغرى إلى رأس الخيمة وفيما يلى نص الخطاب(١):

الرئاسة البريطانية فى الخليج العربي، البحرين، ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨

عزيزى المعتمد،

لم نتمكن من العثور فى ملفاتنا على التاريخ الدقيق للاعتراف بعائدية جزيرة طنب لرأس الخيمة وليس للشارقة.

٢ ـ فى عام ١٩١٢ وقع السير بيرس كوكس مع حاكم الشارقة على اتفاقية لبناء فنار فى طنب لإرشاد السفن ليلا بينما أصبحت الجزيرة منذ عام ١٩٢٣ وصاعدا تعود لرأس الخيمة.

٣ ـ سنكون شاكرين لو أجبتمونا على الاستفسارين التاليين :ـ

(أ) فيما إذا كان الاعتراف بسلطة رأس الخيمة على طنب يعود إلى الاعتراف باستقلال المشيخة عن الشارقة.

(ب) متى أصبحت رأس الخيمة مستقلة؟ وكان رد المعتمد السياسى البريطانى فى البحرين كما يلى :ـ

دار الاعتماد السياسية، البحرين ١٣ نوفمبر ١٩٤٨، رقم سى/ آر ـ ٢٣١

عزيزى المقيم السياسى البريطاني (فى الخليج العربي)،

يبدو أن الأوراق التى استلمناها مع خطابكم الرقم ١١٣٢ ـ أس و ١٩٢ ـ

١ ـ وليد حمدي الأعظمى ـ النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى ـ دار الحكمة ص١٢٥.

أس وتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٣٤ و٨فبراير ١٩٣٦ تجيب على استفساراتكم الواردة فى خطابكم رقم ٤٨/ ٧/ ١٣ وتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨، والتى هى:-

(أ) لا يتيسر لدينا أى شىء بشأن اعتراف حكومة صاحب الجلالة بسلطة رأس الخيمة على طنب إلا أنها مرتبطة برأس الخيمة منذ زوال إمارة لنجة فى عام ١٨٨٧.

(ب) منذ عام ١٨٦٩ «عندما استقل حاكم رأس الخيمة عن الشارقة». وحتى الوقت الحالى، باستثناء فترة قصيرة (١٩٠٦ إلى ١٩٢١) فى القرن الحالى كانت تحكم الشارقة ورأس الخيمة باعتبارهما مشيخات مستقلة فروع مختلفة من عائلة القواسم واعترفت الحكومة بالوضع المستقل لرأس الخيمة فى عام ١٩٢١.

أشارت إحدى محاضر وزارة الخارجية المؤرخة فى الأول من ديسمبر ١٩٤٨ إلى رغبة الحكومة الإيرانية لفتح الدوائر الإدارية فى جزيرة طنب وأبو موسى إذ أرسلت السفارة الإيرانية لهذا الغرض قنصلها فى لندن لمناقشة الموضوع مع مسؤولى وزارة الخارجية البريطانية وبالوسائل الدبلوماسية قبل الإقدام على اتخاذ إجراءات أخرى. وتتضمن المحضر المذكور تفاصيل عائدية الجزر المذكورة إلى كل من إمارتى الشارقة ورأس الخيمة وكما يلى[1]:

محضر وزارة الخارجية

---

١ ـ وليد حمدي الأعظمي ـ نفس المرجع ص١٢٧ وانظر.

I. O. R/15/2/625, Persian Gulf Residency, Bahrain, Bahrain, 27 October 1984 to Political Agency, Bahrain.

Ibid, Political Agency, Bahrain, N0 - CR- 231, 13 November 1948 to the Residency.

F 0371/68329, Desire of the Persian Government to Establish administrative offices on the Islands of Tunb and Abu Musa I' st December 1948, Fo, Minute.



«قام القنصل الإيرانى فى السفارة هذا المساء بزيارتى ليقول بأن الحكومة الإيرانية أصدرت تعليماتها لمفاتحتنا حول موضوع ملكية جزر أبو موسى وطنب وبأن الحكومة ترغب فى إقامة مكاتب إدارية صغيرة على هذه الجزر والتى يدعون بأنها تحت السيادة الإيرانية. وقال بأن الحكومة الإيرانية تعتقد بأننا قد اعترفنا فى الماضى بعائدية هذه الجزر لشيوخ رأس الخيمة والشارقة. لذا فإنها ترغب بمفاتحتنا بشكل ودى قبل الإقدام على اتخاذ إجراء آخر وللتأكد من عدم معارضتنا لذلك. فقلت للسيد فاراسته بأننى لا أعلم شيئا عن تاريخ هذه الجزر أو أية ادعاءات بها من قبل أى من الطرفين، وبأننى سأنظر فى الموضوع وإحاطته علما بالنتيجة بالسرعة الممكنة».

رغبة الحكومة الإيرانية فى فتح دوائر إدارية فى جزيرتى طنب وأبو موسى فى الخليج العربى.

من محاضر وزارة الخارجية المستر بوروز

لقد كنا دائما نقول بأن أبو موسى تعود إلى حاكم الشارقة. وهى جزيرة يسكنها عدد قليل من الناس من مواطنى الشارقة وتتوفر فيها مياه قليلة. كما يتوفر فيها أوكسيد الحديد الأحمر إذ منح الحاكم امتياز التنقيب عن خامات الأوكسيد إلى إحدى الشركات للتنقيب والاستغلال. وقلنا بأن طنب تعود لحاكم رأس الخيمة وفيها سكان أقل عددا من سكان أبو موسى وأن معظم المواطنين فيها من أتباع حاكم رأس الخيمة. وقد رفع الحاكم علمه على الجزيرة منذ سنوات عديدة، كما ويوجد هناك فنار لإرشاد السفن ليلا إلى الشاطئ أنشأته وتديره دائرة خدمات الإضاءة فى الخليج العربي بموافقة الحاكم. وأن الفقرات ٧٢ و٧٥ من مذكرة وزارة الخارجية رقم ٣٤/ ٤٠٢٩/ ١٠١٣٦(أ) وتاريخ ٣١يناير ١٩٤٧ تتضمن تاريخا موجزا لهذه الجزر. كما وطلبت من مكتب علاقات الكومنولث تزويدنا بالسرعة الممكنة بأية معلومات متيسرة لديهم. وفى الوقت نفسه من الضرورى إحاطة السير



آر. هى بما يجرى. إذ تم إرسال المسودة. آى. سى. ستيوارت ٤ ديسمبر ١٩٤٨

ويبرز الموقف البريطانى السياسى من الجزر الثلاث أيضا فيما ورد من تعليق للمستر تى. اى. روجز فى محضر اجتماع لوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٨ حيث قال: من الجدير بالذكر أننا فى الماضى اعتبرنا الادعاءات الإيرانية بجزيرة صرى غير شرعية كما هو الحال مع الادعاءات بطنب وأبو موسى، إلا أنه بعد احتلال إيران لجزيرة صري فى عام ١٨٨٧ قررنا بقبول الأمر الواقع باحتلال إيران للجزيرة بينما بقينا نعتبر حقنا فيها شرعيا وساريا، وأن قبولنا بالاحتلال كأمر واقع لجزيرة صري نابع من رغبتنا فى تسهيل السير فى المفاوضات الأخرى. وفى الحقيقة فقد تم إنذار الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٠٥. إن إثارة ادعاءهم بطنب يعنى إثارة مطالبتنا بجزيرة صرى، بالتأكيد لا يوجد هناك ما يمنعنا من الإقدام على ذلك ويمكن أن يكون ذلك ورقة جيدة بيدنا للمساومة[1]. حيث جاء تعليق تى. إى. روجرز على المحضر كما يلى[2]:-

«أرجو الإطلاع على الورقة الأخيرة (نص زيارة السفير الإيرانى لوزارة الخارجية فى ٨ ديسمبر».

٢ - بقدر تعلق الأمر باكتشافى فإن الإدعاءات الإيرانية بطنب وأبو موسى لم تثر من قبل الحكومة الإيرانية منذ عام ١٩٣٥ (انظر الفقرات ٣، ٤ أعلاه). وقبل ذلك فقد تمت مناقشة الموضوع فى أواخر العشرينات بشكل مكثف باعتباره جزءا من المناقشة العامة لمواضيع النزاع بين حكومة صاحب الجلالة والإيرانيين على أساس التوصل إلى حل شامل وعام بشكل معاهدة. إلا أن المفاوضات توقفت

١ - أحمد التدمري - الجزر العربية الثلاث ص١١٢ وانظر.
POLITICL AGENCY. BAHRAIN, No. CR. 231,13 NOV 1948 TO THE RESIDENCY.

٢ - د. وليد حمدي الأعظمى - المرجع السابق ص١٩.



لفترة معينة إذ تم تفصيل وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة بشأن الادعاءات الإيرانية بالجزر، فى مذكرة أرسلت سوية مع مذكرة السير آر. كلايف إلى رئيس الوزراء الإيرانى بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٣٠، إذ تم شجب الادعاءات الإيرانية فيهما. وبعد إرسال هذه المذكرة أثيرت مسألة احتمال تأجير جزيرة طنب للإيرانيين نتيجة قيام السير آر. كلايف بطرح رأيه المتضمن عدم السماح لفشل المفاوضات أو وصولها إلى طريق مسدود بسبب موقف حكومة صاحب الجلالة من طنب. إذ أشار السفير الإيرانى فى حديثه مع السير آر. كلايف إلى أن تأجير طنب بعقد طويل الأجل هى إحدى الشروط التى يمكن فى ظلها التوصل إلى المعاهدة. وقد وافق حاكم رأس الخيمة على التأجير بشروط معينة إلا أن الإيرانيين تخلوا عن الفكرة ويحتمل أن السبب فى ذلك يعود إلى اعتقادهم بأن التأجير سيعنى بقاء السيادة العربية على هذه الجزر.

٣ - إن الزيارات التى قامت بها السفينة «سلوب» إلى طنب فى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٣٤ أثارت القضية مرة أخرى وأدت إلى توجيه إنذار إلى الإيرانيين تضمن قيام السفن البريطانية فى الخليج العربى باتخاذ الإجراء اللازم إذا اقتضت الضرورة لمواجهة «أى ممارسة للسلطة فى المياه الإقليمية فى طنب» وأشار السير آر. هور فى مذكرته (المؤشرة بـ D) والمؤرخة فى ٢٨سبتمبر ١٩٣٤ الموجهة إلى رئيس الوزراء الإيرانى بأنه من وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة فإن زيارات السفن الإيرانية إلى طنب «لا تعنى إلا شيئا واحدا من بين اثنين: إما أن الحكومة الإيرانية تحاول خلق قيمة خيالية لادعاءاتها فى المفاوضات القادمة، أو أنها لا ترغب فى استخدام الوسائل السلمية والقانونية المفتوحة أمامها لمتابعتها وعازمة على تحقيق أهدافها بأساليب لا تنسجم مع مركزها كعضو فى عصبة الأمم وميثاق كيلوج».

٤ - أثيرت قضية ملكية الجزيرتين مرة أخرى (ولكن ليس مع الإيرانيين) فى عام ١٩٣٥ بمناسبة إنزال حاكم رأس الخيمة لعلمه من جزيرة طنب ربما لاقناع



حكومة صاحب الجلالة لدفع إيجار له عن دار الفنار لإرشاد السفن. ولم تؤكد الاستفسارات التى قام بها الوكيل الخاص بدار الاعتماد البريطانية الاشاعات المتداولة بأن الشيخ يتآمر مع إيران ومن خلال إنزال علمه سيسمح للإيرانيين لملئ الفراغ الخاص بالسيادة. بالرغم من أننى وجدت بعض الأدلة الغامضة فى الملف والتى تتضمن احتمال اطلاع السلطات الإيرانية المحلية على الفراغ الحاصل وبأنها كانت على وشك اتخاذ بعض الخطوات والتحركات لتأكيد سلطتها. على أية حال فقد تم حل الموضوع بشكل مرض مع الشيخ الذى أعاد تأكيد سلطته برفع علمه مرة أخرى ولم يجر أى اتصال مع الإيرانيين.

٥ ـ وإن المادة الأخرى التى تتعلق بالنزاع هى بعض المراسلات المرفقة بموافقة المقيم السياسى البريطاني، فى الخليج العربى، رقم أس ـ ٢٠٧ وتاريخ ٩يناير ١٩٤٢ التى تظهر بأن الشيخ لم يكن حذرا ويقظا كما كان متوقعا للحفاظ على سلطته من خلال إبقاء علمه مرفوعا. وقد تم توجيه الإنذار له بضرورة بقائه يقظا ووافق على إبقاء علمه مرفوعا دائما.

٦ ـ هناك ملاحظات فى الملف من قبل لاسيلز (مؤشرة بـ أى) والمستشار القانونى (مؤشر بـ إف) بشأن وضعية الجزر إلا أن أحسن ملخص لتاريخ هذه الجزر جاء فى المذكرة (مؤشرة بـ إيل ـ ١٣. جى.بى) المحررة من قبل ليثويث فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٨. وإن موقف المشاور القانونى الذى يميل إلى اتخاذ وجهة نظر أكثر حذرا مما تتخذه وزارتا الهند والخارجية من حقوق الشيخ، فإنه يعتقد بأنه نظرا للحقوق الوضعية التى مارسها الشيخ منذ عام ١٨٨٧ (لمدة ٦١ سنة) والعوامل الأخرى «فإنه من المحتمل تماما أن تؤيد ملكية شيوخ الساحل العمانى لهذه الجزر. إلا أنه سيكون من الصعب التأكد من ذلك بشأن هذه المنطقة». إن تعليق المستر ليثويث على وجهة النظر هذه موجودة فى المؤشر أ، وقد تم وضع خطاب السيد بجالى الموجه إلى الأخير مع مادة إضافية أخرى أمام المستشار القانونى فى المؤشر.



٧ ـ ومن الجدير بالذكر أننا فى الماضى اعتبرنا الادعاءات الإيرانية بجزيرة صري غير شرعية كما هو الحال مع الادعاءات بطنب وأبو موسى، إلا أنه بعد احتلال الإيرانيين للجزيرة فى عام ١٨٨٧ قررنا القبول باحتلال الأمر الواقع للجزيرة بينما بقينا نعتبر حقنا فيها شرعيا وساريا. وأن قبولنا باحتلال الأمر الواقع لصري نابع من رغبتنا «فى تسهيل السير فى المفاوضات الأخرى» وفى الحقيقة فقد تم إنذار الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٠٥. إن إثارة ادعاءهم بطنب يعنى إثارة ادعاءاتنا بصري» وتم تذكير الحكومة الإيرانية بذلك مرة أخرى فى عام ١٩٠٩. ولم أتمكن من العثور على هذه الأوراق المتعلقة بتوضيح موقفنا للإيرانيين من صري فيما بعد بشأن ادعاءاتهم بطنب وأبو موسى. وأن الأمر متروك للبحث والدراسة فيما إذا كان الايرانيون متعنتين فى الإصرار على استمرار إثارة الموضوع. فهل يتوجب علينا تذكيرهم بتحذيرنا بصدد صري أم لا. بالتأكيد لا يوجد هناك ما يمنعنا من الإقدام على ذلك ويمكن أن يكون ذلك ورقة جيدة بيدنا للمساومة.

٨ ـ لقد أعطيت بعض الأسباب فى مسودة البرقية الموجهة إلى المقيم السياسى البريطاني، للاعتقاد بأن التحرك الإيرانى الحالى قد لا يمكن الأخذ به بجدية وأعتقد أن التحرك المقترح فى المسودة يجابه الموضوع. كما وأعتقد أن الأسباب التى ذكرتها فى المسودة للتحرك الإيرانى هى الأسباب الحقيقية وأنه ليس من المحتمل أن يكون التحرك الإيرانى بالمطالبة فى الوقت الحاضر قد جاء بسبب اطلاعهم أو توقعهم أن هناك شيئا ما يجرى على قدم وساق بشأن حقوق النفط فى قاع البحر. يمكن تأجيل القيام بأى إجراء ضرورى آخر فى الوقت الحاضر لحين استلامنا الجواب من الإيرانيين.

٩ ـ لا أعتقد أن زيارة القوة البحرية فى المستقبل ملائما إذ يتوجب علينا الطلب للقيام بالزيارة مباشرة الآن. ولا نبالى فى القيام بلعبة إنقاذ ماء الوجه الإيرانى إلا أنه يتوجب التأكد بأن نوايانا الحقيقية ليست موضع شك. ومن الممكن



التلميح للإيرانيين فى إحدى مراحل المناقشات الجارية معهم بأن السفن البريطانية لا زالت لديها التعليمات لمقاومة أية محاولة للتدخل فى سيادة الجزر وبالقوة. وهذا سيمنع الإيرانيين من التدخل فى الموقف الحالى». تى. إى. روجرز ١٠/١٢/١٩٤٨.

وفى محضر آخر من محاضر وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٨ أشار الموظف المسؤول فى الوزارة إلى تفاصيل ما دار بينه وبين السفير الإيرانى حول الموضوع، فكتب[1]:

محضر وزارة الخارجية البريطانية عن الجزر العربية

زار اليوم السفير الإيرانى السيد رايت، وقال بأنه قد جاء لمناقشة موضوع المطالبة الإيرانية بجزر أبو موسى وطنب إذ سبق وأن قابل القنصل الإيرانى السيد فاراسته السيد بوروز فى أوائل الأسبوع. وأن هذه ليست المرة الأولى التى تثير فيها الحكومة الإيرانية مسألة المطالبة بهذه الجزر وأنه يعلم بأن حكومة صاحب الجلالة اعترفت مسبقا بأن السيادة على هذه الجزر بيد شيوخ الشارقة ورأس الخيمة. وأضاف بأن الحكومة الإيرانية لها مطالب تاريخية بهذه الجزر ولا يمكن أن توافق بأنها تشكل جزءا من أراضى هؤلاء الشيوخ العرب. وأن الحكومة الإيرانية واثقة بأنه بالإمكان حل هذه القضية بشكل ودى بعد أن استلمت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مسؤولية المشيخات العربية فى الخليج العربى من حكومة الهند. وأن القضية مهمة جدا بالنسبة للحكومة الإيرانية لأن هذه الجزر تستخدم فى نظرها كمركز لتهريب السكر والشاى والمواد الأخرى غير المرسمة بالضريبة إلى داخل إيران. وأن الحكومة الإيرانية ترغب لوضع حد لهذا التهريب الذى تقوم به الزوارق العربية وذلك بالقيام بوضع حامية عسكرية صغيرة مع بعض موظفى الجمارك والإدارة على هذه الجزر. وأضاف قائلا بأن حكومة صاحب الجلالة قد اتخذت

١ ـ وليد حمدي الأعظمي ـ نفس المرجع ص١٣٢ وانظر.
F.O 371/6829 - Ibid, Abu Musa and Tunb Islands, 8December 1948.



بشكل عام سياسة ليبرالية جدا تجاه أقطار الشرق الأوسط، وأنه متأكد أنها ستتخذ موقفا مشابها لذلك تجاه الحكومة الإيرانية. فقد منحت الحكومة البريطانية الاستقلال للباكستان والهند وأن الحكومة الإيرانية لا تطلب أكثر من الاعتراف بحقوقها العادلة بالاعتراف بجزر صغيرة لتضع حدا للتهريب الذى يؤدى إلى خسارة مالية كبيرة للعائدات الإيرانية. وأضاف السيد ريس بأنه بما أن التسمية الدولية المطلقة على الخليج هى «الخليج الفارسى» فإنه من الطبيعى أن تكون الجزر الواقعة هناك إيرانية. لذا فإنه متأكد بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستنظر فى المطالبة الإيرانية لما فى صالح إيران. فأجاب السيد رايت بأنه ليس ملما بالموضوع بشكل جيد. إذ أنه يعتقد بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية كانت متمسكة فى السابق بوجهة النظر القائلة بأن هذه الجزر العربية تعود للشيخين الذين ذكرهما سعادته، كما وأن الوزير المفوض البريطانى فى طهران قد أبلغ ذلك إلى الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٣٤. كما وأن سعادته يعلم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد ضمنت وحدة أراضى المشيخات العربية المستقلة فى الخليج العربى. لذا فإنه لا يتمكن الالتزام بأى شىء لحين النظر فى الطلب الإيرانى، إذ سيتم ذلك مباشرة. وأضاف بأن حكومة صاحب الجلالة ستبقى ملتزمة بمعاهداتها الموقعة مع حاكم الشارقة وحاكم رأس الخيمة وفى غياب أى دليل جديد فإنه من المحتمل استمرار وجهة النظر البريطانية بأن مطالبة إيران بجزر أبو موسى وطنب لا أساس لها. فأجاب السيد ريس بأنه يفهم من ذلك بأن حكومة صاحب الجلالة تطلب دراسة الطلب الإيرانى، ويأمل بأن السيد رايت سيطلعه على النتائج لكى يتمكن من الحضور إلى وزارة الخارجية لاستلام جواب حكومة صاحب الجلالة. آر. سى. كلنتون ـ توماس ٨ ديسمبر ١٩٤٨.

أرسل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى كتابا فى شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ إلى «بيلى Pelly»، الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، جاء فيه أنه استلم برقية من الخارجية البريطانية عن الادعاءات الإيرانية على جزر الطنب وأبو



موسى، لذا فإنه يرغب فى أن يعرف إذا ما كانت هناك أية معلومات عن تهريب البضائع إلى إيران عن طريق هذه الجزر، لأن الادعاءات الإيرانية مرتبطة بموضوع تهريب البضائع ويطلب منه المقيم البريطانى أن ينصح حاكم رأس الخيمة، ويخبره بموضوع التهريب، وبضرورة أن يحافظ على ممتلكاته، ويدافع عن جزر الطنب[١].

وكانت البرقية التى أرسلت من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى قد احتوت على الادعاءات الإيرانية، وخاصة ادعاءات السفير الإيرانى فى لندن، والذى قدم عدة رسائل إلى الخارجية البريطانية، تتعلق كلها بموضوع الجزر العربية. وكان السفير الإيرانى يتذرع بحجة تهريب البضائع عن طريق الجزر. وفيما يلى أهم النقاط التى وردت فى هذه البرقية[٢]:ـ

أولا: إن القنصل الإيرانى فى لندن قدم ادعاءاته فى شهر ديسمبر، وأن الحكومة سوف تقوم بإعادة تنظيم الإدارة، وتأسيس مكاتب الجمارك فى جزر الطنب وأبو موسى. كما ادعى بأنه يكون تحت السيادة الإيرانية، وأنهم يفهمون على أية حال اعترافنا فى الماضى بتبعية هذه الجزر لشيخ رأس الخيمة ولشيخ الشارقة، وأنهم يتمنون أن يقتربوا من البريطانيين تحت أسلوب الصداقة والتفاهم، قبل أن يقوموا بالعمليات السابقة الذكر، وبأن لا نعترض على تصرفاتهم. وكان جوابنا بأننا وعدناهم بالإجابة بعد دراسة القضية[٣].

1 - I.O- & R.R/15/2/625 - SECRET - 13 - 12/48. Persian Gulf Residency Bahrain. To - C.J. Pelly, Eso., O.B.E. Political Agency, Bahrain. 20th December 1948.

2 - I.O. & R.- R/15/2/625 - SECRET - 13/12/48. Persian Gulf Residency.

إن البرقية طويلة ومكونة من عدة صفحات وإننا اختصرنا بأهم ما جاء.

3 - I.O. & R-R/15/2/625 - SECRET - tele "M" From - F.O. London To - P.R. BAHRAIN Tele. No. 335 - DATED 14.12 Recvd. 16.12.48.



ثانيا:ـ إن السفير الإيرانى قال فى ٨ ديسمبر أنه يفضل الإجابة بالموافقة على الجزر، والتى لا يتوقع بأن تكون هناك مشاكل أو مصاعب فى سبيل إعطائها للإيرانيين، كما اتبعت بريطانيا نفس الأسلوب بين باكستان والهند، على سبيل المثال، حيث طالب الإيرانيون بتقسيم الجزر بينهم وبين مشيخات ساحل عمان. وكانت حجتهم فى ذلك أن الدوافع المهمة للمصلحة الإيرانية تقتضى بأن يتحكموا فى مهربى البضائع، وأن هذه الدوافع لا تعطى للحماية فقط وإنما بالطبع الأقاليم الإيرانية[١].

ثالثا:ـ إن السؤال المطروح يتعلق بمسألة تثار منذ عام ١٩٣٥، ولكن باستعراض ما قاله السفير، يجب علينا أن نفكر فى أن الإيرانيين لا يتوقع منهم أن يتحركوا ويقوموا بعمل جدى على نحو خطير، ولكنهم قد يحاولون الاعتداء فى فترات متكررة ليحفظوا بادعاءاتهم المستمرة. ويمكن أن تكون هناك بعض العمليات الانتقامية، والتى يحتمل توقعها، لتنفيذ ما أعلناه رسميا بالمجلس فى ٢١ نوفمبر، من أنه ينتظر أن يؤدى تعديل المعاهدة الإيرانية إلى تغيير فى سياسة التدخل فى الشؤون الخارجية. ونحن ما نزال نفكر فى هذا بتفسير أكثر أهمية، ولكن المحافظ يذكر أن الموظفين التابعين للجمارك الإيرانية أو البحرية الإيرانية، يذهبون أحيانا إلى أبعد من ذلك، كشرطة حكومة. ولذلك فيجب علينا أن نحترس من البحرية، عندما يأتون إلى الجزيرة، أو تكون سفنهم فى زيارة مفاجئة، وبدون أى توقعات[٢].

1 - I.O. and R-R/15/2/625 - SECRET - Tele "M" From F.O. London - Ibid. P.I.

2 - I.O. and R-R/15/2/615 - SECRET - Tele "M" From - F.O. London - Ibid., P.2.



رابعا:ـ تطلب الخارجيـة البريطانية من المقيم السيـاسى البريطانى فى الخليج العربى أن يرسل برقية ويذكر فيها ملاحظاته، شريطة أن يحافظ على النقاط الثابتة وغير القابلة للتغير، ويأخذ بعين الاعتبار ادعاءات الحكومة الإيرانية، والأسئلة التى نوقشت معنا.

أ) ـ يعتقد بأن شيخ رأس الخيمة يأخذ موضوع جزيرة الطنب بأهمية خاصة، وأنه غير موافق على أن يسوى خلافاته، ولو مرة واحدة، مع إيران.

ووفـقا لـذلك، فنحن نرى أنه لا مـعنى لـتمسك إيـران،و يجب علينا أن نتمسك وندافع عن الوضع، واعـترافنا السابق بمطالبة شيخ رأس الخـيـمة والشارقة بطنب وأبو موسى على التـوالى، وعدم الموافقـة للحكوَمة الإيرانية حـتى لا تأخذ معاهدة لصالحها من حكام العرب الذين هم تحت حمايتنا.

ونحن نرد لفظيا وحرفيا للسفير الإيرانى. للمرة الثانية، بأن لا يندفع إلى أية عملية قد تؤثر فى صـداقتنا الحالية. وفى الحقيقـة فإن تلك المسألة ترجع إلى ثلاثة عشرة عاما مضت.

(ب) ـ يجب على الإيرانيين أن يغـيروا من موقفـهم، فنحن قد نضطر إلى إخراج الوضع السابق[1] ـ Sir R. Clire's notes 1930 and 1934 وبدون استلام أية ردود على قضيتنا، ونحن نأخذ الموضوع بعين الاعتبار، وهذا أمر راجع لهم.

وكما وصلنا أخبار عن الحكومـة الإيرانية، والتى تريد أن تجدد ادعاءاتها من عام ١٩٠٥ لجزر الطنب، وهذا يعنى إحياء مـوضوع جزيرة «صري»، والعودة إلى عام ١٩٠٩.

---

١ ـ ويقصـد فيـه عندما أعطي البـريطانيون جـزيرة «صري» لإيران من قبـل، عندما طالبت إيران بجزيرتي «الطنب» و «صري».



وكما يحـاول السياسيـون الإيرانيون الاعتداء علينا وهم الذيـن يثيرون، عن طريق روسيـا، نشر الإشاعـات عن إهمالنا للوضع الدولى؟ وإن مـحاولاتهم هذه تقود إلى إثارة المنازعات بين الدولتين، كما حدث فى السابق.

جـ) ـ منذ أن جـرت المحـادثات والاتصالات فى هذه المسـألة والإيرانيـون يواصلون مطالبهم بعزم وعناد.

ويتابع تـقرير الخارجـية البـريطانية قـوله: إن حصول إيران على الجـزيرتين بالمناقشة يعنى خسارة كبيرة، مما يشجعهم على المطالبة بالبحرين، ويفضلون العمل بنفس الطريقة، لكى يقرروا بعد ذلك سؤالهم المفضل، وهو الذى يدل على وجود معارضة قوية جدا بالنسبة لوجودنا فى البحرين[1].

خامسا:ـ إن السير هاى Sir R. Hay يؤكد عندما قابل شيخ رأس الخيمة أنه حذر ومـتيقـظ،و أنه قدم له نصيحة بأن يجـرى تحقيق بالنسـبة لموضـوع تهريب البضائع إلى إيران، حتى نتمكن من الرد على الإيرانيين فى هذا الموضوع.

وفيما يلى نص برقـية وزارة الخارجية الموجهة إلى المقـيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى حول الادعاءات الإيرانية بطنب وأبو موسى:ـ

سـرى. دار الرئاسـة البـريطانـيـة البـحـرين ٢٠ ديـسـمـبـر ١٩٤٨، رقم ١٣/١٢/٤٨

إلى سى. جى. بيلى، المعتمد السياسى البريطاني، البحرين

أرسل إليكم طية صورة مـن البرقية الصادرة من وزارة الخـارجية (رقم ٣٣٥ وتاريخ ١٤ديسـمـبر) حول الادعاء الإيرانى بطـنب وأبو موسى وصورة من البرقـية التى أرسلتها.

---

1 - I.O. & R-R/15/2/625 - SECRET - Tele "M"- From - F.o. London To- P.R. BAHRAIN. Ibid. P.2.



٢ ـ سأكون مسرورا فيما إذا وافقتم على وجهة النظر الخاصة بشأن التهريب بقدر تعلق الأمر بالجزر المذكورة. وفى حالة عدم اعتراضكم على ذلك أرجو إحاطة حاكم رأس الخيمة بأن يكون يقظا فى الاستمرار بممارسة حقوقه على طنب.

برقية "N" من/ وزارة الخارجية، لندن، إلى طهران، رقم البرقية ٧٨١، البحرين، رقم ٣٣٥، التاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٤٨، سرى

موجهة إلى طهران رقم البرقية ٧٨١ وتاريخ ١٤ ديسمبر وإلى البحرين رقم ٣٣٥ مكررة للمعلومات وإلى وشنطن[١].

قام القنصل الإيرانى فى السفارة الإيرانية بزيارة وزارة الخارجية بتاريخ الأول من ديسمبر ليقول بأنه تم إصدار التعليمات إلى السفار لمناقشة موضوع ملكية طنب وأبو موسى، وترغب حكومته فى إقامة بعض الدوائر الإدارية فى الجزيرتين ضمن عملية إعادة التنظيم الإدارية، إذ تعتبر الجزيرتين تحت السيادة الإيرانية. ويعتقدون بأننا سبق وأن اعترفنا بهذه المطالبة فى الماضى والتى تعود ملكيتهما لحاكمى الشارقة ورأس الخيمة. لذا فإنهم يريدون مناقشة الموضوع معنا بشكلٍ ودى قبل الإقدام على أى إجراء للتأكد من أنه لا يوجد أى اعتراض لدينا مسبقا. وقد وعدنا بالإجابة على ذلك بعد دراسة القضية.

٢ ـ زار السفير الإيرانى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ديسمبر لكى يضغط باتجاه إعطاء جواب إيجابى بشأن الجزر إذ اقترح وبشكل ساذج على أن لا نقوم بخلق المصاعب أمام إعطاء إيران هذه الجزر أسوة بما قدمنا وفى أماكن أخرى ـ كالهند

١ ـ د. وليد حميد الأعظمى ـ المرجع السابق ص١٣٤.



والباكستان على سبيل المثال. وإن الاهتمام الرئيسى لإيران هو ضرورة السيطرة على التهريب. ولم يكن هذا هو السبب الذى قدمه القنصل إلا أنه أحد المبررات فى الجدلية الإيرانية.

٣ ـ بقيت القضية نائمة منذ عام ١٩٣٥ وعدا عن قيام السفير بمتابعة الموضوع، فقد كنا نتوقع بأن الإيرانيين لم يتوقعوا أننا سنأخذ تحركاتهم بمأخذ الجد بل أنها مجرد محاولات لإبقاء مطالباتهم حية ولإظهار أنفسهم أمام منتقديهم من المعارضة فى المجلس الإيرانى الذين يتوقعون تطبيق النقطة الواردة فى البرنامج المعلن أمام المجلس بتاريخ ٢١نوفمبر ١٩٤٨ بشأن استعادة «الأراضى الإيرانية المعرضة للتدخل الأجنبى». ولا نزال نعتقد بأن هذا هو بالتأكيد التفسير المحتمل إلا أن تاريخ النزاع يظهر بأن دائرة الجمارك أو البحرية الإيرانية قد ذهبت بعيدا عن سياسة الحكومة فى بعض الأحيان، ويجب أن نكون حذرين. وتم إنذار البحرية وكذلك الاقتراح على إرسال سفينة حربية إلى الجزر فى القريب العاجل.

٤ ـ أرجو إرسال تعليقاتكم برقيا بشأن المراحل التالية التى سيتم اتخاذ القرارات والحفاظ على وجهة نظرنا دون تغيير مع السماح للحكومة الإيرانية بأنها تناقش القضية معنا.

١ ـ بالرغم من أن حاكم رأس الخيمة غير مهتم تماما بطنب ووافق فى إحدى المرات على تأجيرها لإيران فإنه ليس من المحتمل أن يتفق مع الإيرانيين الآن مع وجود النفط وحقوق قاع البحر، لذا فلا توجد هناك أية وسيلة لعقد الآمال على إيران. وعلينا باستمرار التمسك بموقفنا الدائم المتضمن اعترافنا بحقوق حكام رأس الخيمة والشارقة فى طنب وأبو موسى ولا يمكن أن نوافق على قيام الحكومة الإيرانية باحتلال الأراضى التابعة للحكام العرب الذين تحت حمايتنا. ونقترح



إجابة السفيـر الإيرانى شفويا كما ورد فى القسم الثانى من الجملة الأخـير بإضافة عـبارة أننا نثق بأنهـا (الحكومـة الإيرانية) سـوف لا تقـوم بأى تصرف فى ضـوء العلاقـات الوديةالقائمة وإلـى حقيقـة أن القضيـة كانت نائمـة خلال الـ ١٣ سنة الأخيرة.

٢ ـ إذا ما عاد الإيرانيون إلـى الموضوع مرة أخرى فإننا نقتـرح كما أوضحنا مـوقفنا فى السـابق (مـذكرات السيـر آر. كلايف لعـامى ١٩٣٠ و١٩٣٤) دون استلامنا الجـواب لهذه القضية، بأن الموضوع مـتروك لهم لإعطاء الجواب الكافى. وبالإمكان الإضافة بالقول بأنه تم إنذار الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٠٥ بأن «إحياء مطالبتهم بطنب يعنى إحيـاء مطالبتنا بصري» إذ تم تكرار الإنذار فى عام ١٩٠٩، كمـا ويتوجب علينا أيضـا فى هذه المرحلة أن نطرح على الإيرانيين الفـكرة القوية بأنها لسياسة رديئة بالنسبة لهم إحياء هذه المطالبات والإدعاءات غير الضرورية وغير المشرعية ضدنا فى محاولة لتهدئة خـواطر هؤلاء السياسيين الإيرانيين الخبثاء الذين تحرضهم الـدعاية الروسية. إن الموقف الدولى جـدى وخطير للسماح بالقـيام بمثل هذه المحاولات لشق الصف بين البلدين واللذين لهما مصالح جوهرية متشابهة.

٣ ـ وإذا ما أصر الإيرانيـون على موقفهم بعد إجراء هذه الاتصـالات معهم وعلى هذا النهج فالخطوة الأخـرى التى نقترحـها هى إمكانية إحـالة الموضوع إلى محكمـة العدل الدولية. إننا لا نريد أن نقتـرح ذلك وقد لا تكون قضيـة قوية فى صالحنا كما هو الحال مع قضية البحرين، إلا أنه كحل أخير إذا ما ضغط الإيرانيون باتجاه ذلك فلا شك أننا سنوافق على ذلك. وإن إحـدى المساوئ الناجمة من ذلك هو صدور قرار إيجابى لصالح الإيرانيين بشـأن هاتين الجزيرتين الذى قد يشجعهم للضغط والاستمرار بالمطالبة بالبحـرين والذى قد يعطى المحكمة سابقة لتقرير تلك



القضيـة لصالحهم بالرغم من أن الجدل بصـدد البحرين لصالحنا تمامـا لذا يتوجب علينا دراسة الموضوع بشكل جيد لاتخاذ الموقف اللازم المطلوب تبنيه.

٤ ـ وكمـا يبدو من حـادثة عام ١٩٣٥ ومن المراسلات التى تمـت مع تأييد المقيم السياسى فى ٩ يناير ١٩٤٢ ورقم ١ س ـ ٢٠٧ ـ ٢٠ فإن حاكم رأس الخيمة لا يبدو متحمسا دائما للحفاظ على حقوقه وقد أكد السير «روبرت هو» على يقظة وحذر الحاكم فى السنوات الأخيرة وقدم له المشورة ليكون كذلك فى المستقبل. أما بشأن التـهريب فسيـتم التحقيق فى الموضـوع بشكل عميق لكى نتـمكن من إجابة الإيرانيين على هذه النقطة(١).

التقرير البريطانى عن الجزر العربية:

وبناء على طلب المعـتمد السيـاسى البريطانى فى البـحرين **C.J Pelley**، قامت الوكالة البريطانية فى الشارقة بإعـداد تقرير كامل، بعد زيارتها للجزر الطنب وأبو موسى، فـيمـا بين ١٩ و٢١ يناير ١٩٤٩. وهذا دليل آخر على عـروبة الجزر وسيادتها الـعربية، كما يتضح من التـقرير الذى كتبه المسؤولون البـريطانيون، قبل اثنتين وعشرين سنة من الاحتلال الإيرانى. وفيما يلى نص هذا التقرير(٢):

جزيرة أبو موسى

السـكان يوجـد فـيـها حـوالى ستـون مواطنا، يشـتغلون بصـيد السـمك،

---

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمي ـ نفس المرجع ص١٣٦ وانظر:
F.O.371 - 6829 - Ibid, Persian Gulf Residency, Bahrain, 20 December 1948 to C.J. Pelly, Political Agency, Bahrain.

2 - I.O. & R/14/2/625 Confidential, P.O. No. 88 - 0251. British Agency Sharjah To. C.J. Pelley. Esq., O.B.E., Political Agent, Bahrain The 25 th January 1949 p.1.



ويجمعون عروق اللؤلؤ فى المياه الضحلة، ولا واحد فيهم يملك مراكب كبيرة وعلاوة على ذلك هناك أربعون ومائة عامل يعملون فى شركة الوادى الذهبى والأوكسيد، يستخدمونهم فى عمل مناجم الأوكسيد، والذين يتواجدون حاليا يتدبرون أمور الشركة عن طريق ناصر بن عبداللطيف، من الشارقة.

السكن: يوجد حوالى خمسين بيتا، وبعضها صغيرة، وتقع هذه المنازل فى الوادى على الساحل الجنوبى من الجزيرة. ومعظم سكانها من المواطنين المحليين، والذين يعملون فى صيد الأسماك، بالإضافة إلى أعمال الشركة. وهناك مستوطنة صغيرة فى الركن الجنوبى الشرقى من الجزيرة، تشمل على مهمات الشركة ومخازنها، وهى غير مسكونة الآن.

زيارات السفن:ـ منذ شهرين لم تزر الجزيرة غير أربعة أو خمسة مراكب فقط، منذ شهرين مضت. كما تلجأ إليها المراكب عندما تهب العواصف والأمواج الشديدة. وهذه الإمكانيات ليست على وجه التخصيص، فالمراكب قد يستخدمونها لتهريب البضائع، ولكن هذا لا يعنى بأن جميع المراكب التى تحتمى أو تلجأ إليها تستخدم فى التهريب، خاصة وأنه لا توجد أية دلائل أو آثار لمستودعات البضائع، مما يوحى بأن المهربين قد يستخدمونها لتهريب البضائع إلى الشاطئ الإيرانى، كما لاتوجد فيها أية أسواق للبضائع.

جزيرة الطنب

السكان يوجد فيها حوالى ثمانين مواطنا يشتغلون فى صيد الأسماك، ويحتفظون بالأغنام والماشية، ويرعونها فى اثنين أو ثلاثة مراع أو مزارع صغيرة[1]

1 - I.O. L. & R-R/15 /2/625 - Confidential - P.O. Noc. 88.- 0251. British Agency, to- C.J. Pelley. Esq., O.B.E., Editical Agent, Bahrain p.2- 3.



وعلاوة على ذلك يوجد سبعة من الهنود واثنان من الإيرانيين، يعملون فى خدمة المنارة لإرشاد السفن ويسكنون فى المنارة نفسها.

السكن: يسكن أهالى الجزيرة فى بيوت صغيرة يبلغ عددها ثلاثين بيتا صغيرا، فى الجهة الجنوبية من الجزيرة، وفى إحداها يعيش الشيخ محمود بن محمد، ويتجاوز عمره الخامسة والستين عاما، وهو يحكم الجزيزة من قبل شيخ رأس الخيمة.

زيارات السفن:ـ لم تكن هناك أية سفينة أو مركب خلال زيارته للجزيرة، ويوجد هناك ـ «دوبا» ـ أو ـ «النش»[1] ـ يزور الجزيرة أحيانا، من حين لحين آخر. وتعتبر الجزيرة خير مكان تلتجىء إليه السفن أثناء العواصف ـ «الكوس» ـ . وهذه المراكب تتبع مشيخات المنطقة، ويحتكون فقط بالسكان المحليين وهم يجلبون الماء أحيانا وبعض البضائع أحيانا أخرى على نحو استثنائى. وغالبا ما يشترون عن طريق المقايضة، والتى تزود احتياجات الجزيرة بالمؤن. ولا توجد أيه افتراضات تدلل على أن الجزيرة تستخدم كملجأ للسفن الصغيرة، التى تهرب البضائع ولا يوجد أى بناء أو أثر مما يوحى باستخدامها كمخزن للمهربين؛ وكذلك لا يوجد فيها سوق مطلقا. وفى الحقيقة فإنهم قلة قليلة وفقيرة، وإن الشيخ محمود ورعايا الجزيرة يستغربون عندما يسمعون أنباء بأن المهربين يستخدمون جزيرة الطنب لتهريب البضائع. وجدير بالذكر أنه لم يزر أى شخص إيرانى هذه الجزيرة قط[2].

١ ـ «دوبا» ـ أو «النش» ـ نوع من أنواع المراكب البخارية التي تستخدم في الخليج العربي منذ القدم. حيث كانت في السابق على الشراع.

2 - I.O.C. R - R/15/2/625 - Confidential - P.O. No. 88. 0251. British Agency Sharjah - Ibid, P.2 - 3.



يتابع الوكيل البريطانى فى الشارقة قوله: «إن الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة نصحه بأن يكون على يقظة ويدافع عن حقوقه الشرعية فى جزيرة الطنب. واستطرد يقول بأنه لم يزر الجزيرة أى حاكم من حكام رأس الخيمة منذ بضع سنين»، ويبدو لى أن هناك شعورا فاترا بين شيخ رأس الخيمة وبين الشيخ محمود فى الجزيرة.

«وإننى قدمت له اقتراحا بأن أزور الجزيرة معه، فى الأيام القادمة والمناسبة، معا. ولا يبدو حتى هذه الفكرة قد لاقت موافقته وسروره. وإننى أطلب ـ عندما تمر البواخر الحربية بالقرب من رأس الخيمة ـ أن يأخذوا الشيخ لزيارة جزيرة الطنب، وأن الزيارة هذه تعنى إشارة عابرة أو تنويه عن خدماتنا السياسية، وهذا يبدو أمرا مرغوبًا فيه من وقت لآخر. وعامة فإن الإيرانيين يشيرون فيما يتعلق بتهريب البضائع إلى الموضوع كذريعة لادعاءاتهم فقط، وليس هناك رباط بين الموضوعين. وفى الحقيقة فإن الجزيرة يسكنها عرب، وليس إيرانيون، ولذا يجب أن يثبت دفاعه عنها. كما أن السير لوش ـ H.M. O. LOCHQUOICH ـ قد زار الجزيرتين قريبا فى ١٧ يناير ١٩٤٩»[1]. وكل ذلك يثبت أن الجزيرتين تعتبران عربيتين من ناحية السيادة والحكم وكذلك السكان. وفيما يلى سوف نقدم تقريرا آخرًا عن الجزر والذى يثبت فيها عن عروبة الجزر العربية وذلك بأقلام المسؤولين البريطانيين بأنفسهم فى الخليج العربى فى ذلك الوقت مما يعتبر برهانا آخر على عروبة الجزر، وهو مقر لأحد ضباط البحرية ويدعى بيست G.F.M. Best. Commander, Royal Navy.

جاء فى تقرير أنه زار جزيرة «صير أبونعير» وجزيرة أبو موسى والطنب

1 -I.O.L. & R - R/15/2/625 - Confidential - D.O. No.88 - 0251 - Ibid. p.2.



الصغرى والكبرى، وأنه وجد الجزر، بعد الادعاءات الإيرانية، لم يزرها أحد من المهربين أو يشك فى ذلك فى المستقبل، وأنه رأى علم شيخ الشارقة على جزيرة «صير بونعير» وعلم شيخ رأس الخيمة على جزر الطنب يرتفع عاليا ويشاهد قبل وصول أى سفينة إلى الميناء. وعندما زار ضابط البحرية البريطانى[1] الجزيرة تفقد محطة منارة إرشاد السفن، ووجد كل شىء فيها على ما يرام، بما فيها العاملين فى المنارة، وحاكم الجزيرة والرعايا فى الوادى كلهم مرتاحون. وكما أرفق ضابط البحرية G.F.M. Best ملحقا مع تقريره عن جزيرة أبوموسى ـ وصير أبو نعير ـ وعن سير العمل فى مناجم الأوكسيد الأحمر فى الجزيرتين وفيما يلى ما كتبه فى الملحق.

جزيرة أبو موسى وصير أبو نعير

أولا ـ السلطة: ـ كلتا الجزيرتين تحت سلطة شيخ الشارقة، وهو الذى منح عقد الامتياز لمدة اثنتين وعشرين سنة لشركة الوادى الذهبى والأوكسيد فى برستول، ويسرى مفعول هذا العقد إلى عام ١٩٥٥.

ثانيا: ـ إن مهندس الشركة الموجود حاليا ويدعى بوكوك Mr.Pocock وهو مهندس المناجم وميكانيكى، وهو غائب منذ وقت وقد ذهب إلى البحرين أثناء زيارتى للجزيزة كما ترك زوجته مع طفلين هناك.

ثالثا: ـ كلتا الجزيرتين يبدو أنهما تحتويان على أكسيد الحديد، وهو مغطى بالكثبان والعمل فى مناجم أبو موسى وصير أبونعير جارى على قدم وساق.

رابعا: ـ عمق الحفر يتراوح على الأقل ما يقرب من ٥٠ قدم والعمل فى

1 - I.O.L & R-R/15/2/625 - Secret - No. 93/50. G.F.M. Best. Commander, Royal Navy - H.M.S. Loch Quoich, The Senior Naval officer, Persian Gulf, Bahrain 15th January 1949.



المناجم يتم بالطرق البسيطة، حيث يستخدم فى جزيرة أبو موسى ديناميت الجلجنيت Gelignite ـ بطريقة أوسع وأشمل فى الطبقات العليا المتحركة. وفى كلتا الجزيرتين فالحديد يؤخذ بالجاروف، أما فى جزيرة «صير بونعير» فيتم تحضيره عن طريق السحب بالسلات والحبال، ولكن فى جزيرة أبو موسى يوضع سياج على الأرض ويسحب بواسطة الجرارات الآلية، كما تستعمل الأسلاك الكهربائية التى عملها مستر بوكوك Mr. Pocok فى عام ١٩٤٨، بعدما كان يتم رفعه عن طريق الأيدى العاملة[1].

خامسا:ـ إن معدن المنجم يخزن أولا على حافة الحفرة لسهولة ذلك عند الأخذ منه. وبطرق كيميائية تستخدم فى عملية أوكسيد الزنك، يحصلون على الأوكسيد بدرجة نقاوة معينة. وبعد مرحلة التعدين، تأخذها الشاحنات إلى مقدمة الشاطئ، فى «صير أبو نعير» وكذلك أبو موسى، حيث ترى فى شكل تلال بيضاء.

سادسا:ـ إن محصول الإنتاج فى جزيرة صير بو نعير يبلغ ٢,٠٠٠ طن وكذلك بالنسبة لأبو موسى نفس الشىء تقريبا.

سابعا ـ العمال:ـ فى باطن الأرض، يكون عدد العمال فى كل جزيرة، وفى كل منجم حوالى ١٠٨عامل، يعملون فى صير بو نعير و ٢٠٠ عامل فى أبو موسى، ويعيشون مع عائلاتهم. ويسكن أهل الجزيرة فى بيوت مبنية على الطرق القديمة، ولكنهم يفضلونها على غيرها من المنازل التى توجد فى مدينة الشارقة. أما

1 - I.O.L. & R-R/14/2/625 - Unclassitied. Appendix "A" A bu Musa and Sir bu Na'air Islands.

G.F.M. Best. Commander, Royal Navy. H. M.S. Loch Quoich The Senior Naval Officer, Persian Gulf, Bahrain 14the January 1949.



الماء فيوجد بكميات قليلة، مع وجود بعض الأملاح، وخاصة فى فصل الصيف[1].

ثامنًا: الاتصالات:ـ إن السفن تحمل سنويا من هذا المعدن وخاصة فيما بين شهرى يناير ويونيو. ولقد تم حمل أربعين كيسا من الديناميت الجلجنيت Gelig-nite وأنواعا أخرى مختلفة ومتعددة، من المعدات وأجهزة المناجم، من الميناء إلى المخازن فى الجزيرة يوم ١٤ يناير.

تاسعا:ـ بالنسبة للاتصالات المحلية بين الجزيرتين والشارقة فإنها تتم عن طريق سفينتين مجهزتين بالمحرك، عدا المراكب والسفن التى تأتى من وقت لآخر حسب الضرورة، ولا توجد فى الجزر أى أجهزة راديو للاتصالات[2].

كل هذه التقارير والمراسلات التى ذكرناها تثبت لنا من جميع النواحى السيادة العربية على هذه الجزر، وأن المسؤولين البريطانيين كان يتم إعلامهم بهذه المعلومات أولا بأول عن طريق الوكلاء والمعتمدين البريطانيين، وإلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى، ومن ثم إلى حكومة الهند، وبعد عام ١٩٤٨ إلى الخارجية البريطانية مباشرة.

وهكذا لم تصل الادعاءات الإيرانية على الجزر العربية إلى نتيجة ما. وبتاريخ الأول من مارس ١٩٤٩ طلبت الحكومة البريطانية من السفير الإيرانى الحضور إلى وزارة الخارجية لتسليمه الجواب على ما أثاره السفير بالنيابة عن حكومته فى المطالبة بجزر أبو موسى وطنب بعد التشاور مع الوزير المفوض

1 - I.O.L. & R.-R/15/2/625 - Unclassified. Appendix "A" Ibid, p.2.

2 - I.O.L. & R-R/15/2/625 - Secret 23.7.94 - British Residency Bahrain, Persian Gulf. To- The Political Agent, Bahrain - 10th February 1949.



البريطانى فى طهران والمقيم السياسى البـريطاني فى البحرين وكان جواب الحكومة البريطانية كما يلى:ـ

من وزارة الخارجية إلى طهـران، مكررة إلى: البحرين، واشنطن رقم ١٧٨
١مارس ١٩٤٩

بالإشارة إلى برقيتكم رقم ٩٩٢ وبرقية البحرين رقم ٣٠٧ وتاريخ ١٩ و٣١ ديسمبر: الإدعاءات الإيرانية بجـزر فى الخليج العربى بتاريخ ٢٨ فبراير تمت دعوة السفير الإيرانى للحضـور إلى وزارة الخارجية. وقـد تم إبلاغه بأنه بالنسبـة لجزر طنب وأبو مـوسى عندما أثيـرت القضـية حولـهما بين حـكومة صاحـب الجلالة والحكومة الإيرانية قـبل ١٥ سنة أوضحت حكومة صاحب الجـلالة وجهات نظرها للحكومة الإيرانية بأنها تعود إلى حاكمى رأس الخيمة والشارقة. ويبدو أن الحكومة الإيرانية قـبلت بذلك الموقف ولم تحاول شـجب الادعاءات الطويلة الأمـد لهذين الشيخين.

تعتـقد حكومة صـاحب الجلالة بأن الاستـمرار فى إثارة هذا الموضوع غـير القانونى وغير الضـرورى ليس فى صالح إيران، إذ أن الموقف الدولى دقيق لدرجة لا يتحمل السماح لمثل هذه المحـاولات لشق الصف بين بلدينا ذى المصالح الحيوية المشتركة والمتـقاربة. لذا فإن حكومة صاحب الجلالة تشعـر بأنه يجب التأكيد على هذا الاعتـبار لكى تتـمكن الحكومة الإيرانيـة من إعادة النظر فى تصـرفهـا الحالى بشكل ملائم.

٢ ـ بالرغم من ذلك واسـتـجابة للطريـقة الودية التى أثـارت بها الحكومـة الإيرانية القضية مرة أخرى فقـد درست حكومة صاحب الجلالة تاريخ القضية بدقة



لترى فيما إذا كانت هنالك أية اعتبارات لتـعديل وجهات نظرها. وبالنتيجة لم تجد حكومة صاحب الجلالة أى سبب لتغيير مـوقفها بأن الجزر تعود للشيوخ المذكورين أعلاه. إن الشيـوخ تحت حماية حكومة صاحب الجلالة، لذا فـإنها لا تتمكن من القيـام بأى شيء لإعطاء أراضيهـما للحكومة الإيرانيـة. وتعتقد حكومـة صاحب الجلالة بأن الحكومـة الإيرانية تقدر مثل هذا الموقف وتقـبل به بنفس الطريقة الودية التى طرحت فيه الموضوع الذى استجابت له حكومة صاحب الجلالة.

٣ ـ أما بخصوص جزيرة فارسى...

٤ ـ وقال السفـير الإيرانى بأنه سيحـيط حكومته علما بوجـهات النظر التى وضعناها له بصدد جزر أبو موسى وطنب. ثم أضـاف بأن الحكومة الإيرانية تعتبر كافة الجزر الواقعة فى الخليج العربي تابعة لها.

٥ ـ تم تسليم السفير الإيرانى المذكرة حسب ما أشير إليه أعلاه وقال: إنه لا يفضل استلام أى شيء مكتوب لأنه فاتحنا بشكل شفهى.

٦ ـ أرجو إبلاغ الحكومـة الإيرانية بوجهات النظر التى طرحناهـا بخصوص جزر أبو موسى وطنب.

بادرت وزارة الخارجية الإيرانيـة بتاريخ ١١ إبريل ١٩٤٩ إلى إرسال خطاب إلى السفـير البريطانى فى طهـران جوابا على مذكـرة حكومته حول عـائدية جزر أبوموسى وطنب والذى تضمن ما يلى[١]:ـ

---

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمي ـ المرجع السابق ص١٤٢ وانظر:
F0371/74968, From Foreign to Tehran, No 178, Ist March 1949.
F0371/74968, Translation of Note Form the Imperial Ministry of Foreign Affairs No, 420 of 11 April 1949 to the British Ambassador, Tehran.



من وزارة الشؤون الخارجية (الإيرانية)، رقم ٤٢٠ فى ١١ إبريل ١٩٤٩، إلى سعادة السفير

من خلال حديثكم معنا بتاريخ ١٢ مارس ١٩٤٩ صرحتم بخصوص جزر أبو موسى وطنب لذا أتشرف بأن أحيطكم علما بما يلى:ـ

١ ـ لقد كانت جزر أبو موسى وطنب منذ زمن بعيد تعود ملكيتها لإيران وكانت جزءا من محافظة لنجة وقد مارست الحكومة الإمبريالية سلطتها على هذه الجزر من خلال المحافظين فى ميناء لنجة.

٢ ـ خلال السنوات الأخيرة وفى أكثر من مناسبة منعت الحكومة البريطانية، من خلال الوسائل السياسية، الحكومة الإيرانية من ممارسة سلطاتها على هذه الجزر على أساس أنها تعود لشيخ الشارقة وشيخ رأس الخيمة.

٣ ـ وعندما قامت الحكومة الإمبريالية بإبلاغ المفوضية البريطانية بالسجلات والوثائق التاريخية لملكية هذه الجزر والتى فى حوزة الحكومة الإيرانية فقد وعدتها بمناقشة الموضوع من قبل حكومة الهند.

٤ ـ لم أجد أية وثائق تؤكد تصريحات سعادتكم بهذا الصدد عندما ذكرتم «قبل خمس عشرة سنة عندما طرح موضوع الجزر بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة الإمبريالية، وافقت الحكومة على عدم الاعتراض على الادعاء القديم للشيوخ بملكيتهم للجزر». بل على العكس كلما طرحت الحكومة البريطانية موضوع ملكية شيخى الشارقة ورأس الخيمة لهذه الجزر كانت الحكومة الإمبريالية ترفض فى كل مرة ادعاءات الشيخ وبأنها لا تتنازل عن حقوقها عن هذه الجزر تحت أية ظروف. وبما أنكم أشرتم إلى المحادثات التى تمت قبل ١٥ سنة فإننى



أحيل سعادتكم إلى خطاب وزارة الشؤون الخارجية رقم ٣٤٣٠/ ٦٢٦ وتاريخ ٣٠ إبريل ١٩٣٥ الموجه إلى سعادة ناتشبول هجيسن.

٥ ـ وبخصوص تصريحكم حول اعتقاد حكومة صاحب الجلالة بأن التوتر الدولى الحالى لا يسمح لهذه القضية أن تخلق أى نزاع بين الحكومتين، فإننى أتفق تماما مع ذلك ولا يساورنى الشك بأن الحكومة البريطانية سوف لا تمنع الحكومة الإيرانية، استنادا إلى الحقوق غير الشرعية للشيوخ فى هذه الجزر التى لم تقبل بها الحكومة الإيرانية مطلقا، من اتخاذ الإجراءات اللازمة والتصرف إزاء هذه الجزر وإننى أرغب بالإشارة إلى رسالة الوزير المفوض البريطانى المؤرخة فى الأول من ربيع الثانى ١٣٢٣ـ ٥ يونيو ١٩٠٥ التى تضمنت رفع حاكم الشارقة لعلمه على الجزر التى لا تعود له. وإننى متأكد من أن سعادتكم ستتخذ الخطوات اللازمة مع حكومتكم لضمان عدم قيامها فيما بعد بمنع الحكومة الإيرانية من ممارسة سلطاتها على هذه الجزر. «علي أشجار حكمت» فى ١٣/٤/١٩٤٩

وبتاريخ ٧يوليو ١٩٤٩ ردت الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة الإيرانية والتى وجهتها وزارة الخارجية من خلال السفير البريطانى فى طهران وتضمن الرد ما يلى[1]:ـ

من وزارة الخارجية إلى طهران مكررة إلى البحرين رقم ٤٢٤ وإلى واشنطن رقم ٢٢٥٢ ـ رقم ٥١٣ ٧ يوليو ١٩٤٩.

بالإشارة إلى برقيتى السابقة، لقد درست حكومة صاحب الجلالة وبدقة مذكرة وزير الشؤون الخارجية رقم ٤٢٠ ولاحظت بأن هذه المذكرة مثل مثيلتها

---

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمي ـ نفس المرجع ص١٤٤ وانظر.
F.O.3671-74968 Ibid, From Fo to Tehran, N, 513, 7July 1949.



المذكرة الإيرانية المؤرخة فى ٣٠ إبريل ١٩٣٥ التى أشارت إليها لن تقدم أى دليل لدعم الادعاء الإيرانى بأن هذه الجزر جزءا من منطقة محافظة لنجة وهو ادعاء درسته حكومة صاحب الجلالة منذ سنوات عديدة مضت ولم تقبل به.

٢ ـ وكما تعلم الحكومة الإيرانية فإن حكومة صاحب الجلالة لم تقبل مطلقا بالادعاءات الإيرانية بهذه الجزر كما وأنها لن تعترف بأن للحكومة الإيرانية أية حقوق فيها. وفى غياب أى دليل جديد يثبت عكس ذلك، فإن حكومة صاحب الجلالة لاترى هناك سببا لتغيير موقفها الذى وضحته بشكل تام فى مذكرة السير آر كلايف لسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٤ بأن هذه الجزر تابعة لحاكمى الشارقة ورأس الخيمة وأنها ليست بأية طريقة قانونية أو غيرها تابعة لسيادة الحكومة الإيرانية.

٣ ـ أما بالنسبة للمذكرة الإيرانية المؤرخة فى ٣٠ إبريل ١٩٣٥ التى تمت الإشارة إليها فى المذكرة الحالية فقد وضح رئيس الدائرة الشرقية فى وزارة الخارجية للوزير الإيرانى فى لندن آنذاك بأن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها أن توافق على منح أى امتياز من قبل حاكم الشارقة الذى يشكل خرقا لاتفاقية الوضع القائم بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة الإيرانية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحكومة البريطانية واثقة وفى غياب أية ملاحظات أخرى من قبل الحكومة الإيرانية، بأن الحكومة الإيرانية قبلت بذلك الطرح.

٤ ـ لاحظت حكومة صاحب الجلالة بأن الحكومة الإيرانية تكرر فى التعبير عن رغبتها بعدم السماح لهذه القضية أن تسبب النزاع بين الحكومتين فى أى وقت أو فى أية ظروف أخرى فإنها (الحكومة البريطانية) تأمل بأن تقتنع الحكومة الإيرانية من خلال محادثات ودية حول شرعية النزاع بأن هذا الجزر لا تعود لسيادة إيران إلا أنها فى الوقت نفسه مستعدة للنظر فى أية خطوات عملية.من شأنها أن تسهل فى

حل القضية إلا أنها لا يمكن أن توافق، بأنه من الممكن من خلال متابعة التوصل إلى حل ودى، تغيير وضعية الجزر أو تجريد حكامها الحاليين من سيطرتهم عليهما منذ زمن طويل. وأنه من الملائم أيضا تذكير وزارة الشؤون الخارجية بأن الحكومة الإيرانية تعلم منذ عام ١٩٠٥ بأن إعادة إثارة موضوع الادعاء الإيرانى بطنب سوف يؤدى بحكومة صاحب الجلالة إلى إثارة ادعائها القديم بالنيابة عن حاكم الشارقة بالمطالبة بجزيرة صري.

أرسل المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩ برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يحيطها فيها علما بقيام الحكومة الإيرانية برفع العلم الإيرانى على جزيرة طنب، وفيما يلى نص البرقية:ـ

برقية سرية، من البحرين، إلى وزارة الخارجية، رقم ٤٦٧ التاريخ ٢٨/٩/١٩٤٩. موجهة إلى وزارة الخارجية برقم ٤٦٧ وتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٤٩ ـ طهران.

أشار النقيب نيركوس بأن الموظفين الموجودين فى الفنار الخاص بإرشاد السفن فى طنب قد أحاطوه علما بتاريخ ٢٣سبتمبر استنادا إلى المعلومات التى أدلى، بها سكان القرية المحليين بقيام الإيرانيين برفع علمهم على طنب. وقال أيضا بأنه عندما زار جزيرة طنب خلال النصف الأول من شهر أغسطس أخبره الموظفون العاملون فى الفنار هناك بأنهم سمعوا بأن الإيرانيين كانوا يتحدثون عن نيتهم لبناء دار للجمارك فى طنب نفسها.

٢ ـ سأطلب من ضابط البحرية الأقدم إرسال إحدى السفن الحربية لصاحب الجلالة لزيارة الجزيرتين. وهل نطلب منه إنزال العلم الإيرانى من هناك؟

وجهت السفارة البريطانية فى طهران بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٤٩خطابا إلى وزارة الخارجية يتضمن ما نشرته الصحف الإيرانية عن قيام بعض شيوخ الشارقة

بمهاجمة واحتلال جزيرتى طنب وأبو موسى، وفيما يلى نص الخطاب(١):ـ

السفارة البريطانية طهران ١١ أكتوبر ١٩٤٩ رقم ٢٩/٥٨/٤٩جى. إلى الدائرة الشرقية ـ وزارة الخارجية، لندن.

بالإشارة إلى مراسلاتكم الأخيرة بشأن جزر طنب وأبوموسى المنتهية ببرقيتكم رقم ٧١٣ وتاريخ ٢٩سبتمبر (برقية البحرين ٤٦٧ الموجهة إلى وزارة الخارجية). قد ترغبون بالإطلاع على ما نشرته أحد الصحف الإيرانية الرئيسية «طهرانى مظفر» اعتمادا على أحد المصادر الرسمية بقيام بعض شيوخ الشارقة بمهاجمة واحتلال جزر طنب وأبو موسى الإيرانية.

وجاء تعليق الصحيفة كما يلى:ـ

«شيوخ الشارقة يخضعون للنفوذ البريطانى وأن الحادث المذكور أعلاه يرتبط بالاضطرابات التى اندلعت فى البحرين فى عيد الأضحى. وقد قتل خلال هذه الحوادث أحد الموظفين العرب وجرح خمسة من الإيرانيين. ويقال بأن الحكومة الإيرانية ستقوم باتخاذ الخطوات لإزاحة شيوخ الشارقة من طنب وأبو موسى».

نفى المعتمد السياسى البريطاني فى البحرين الخبر الذى نشرته الصحيفة الإيرانية المذكورة واعتبرته عاريا عن الصحة والصواب استنادا إلى خطابه السرى الموجه إلى مستشار حكومة البحرين سى. دى. بيلجريف رقم ٤٠١ ـ إيل سى وتاريخ ٧نوفمبر ١٩٤٩.

١ ـ د. وليد حمدي الأعظمي نفس المرجع ص١٤٧ وانظر:

R/15/2/625, Telegram/ From Bahrain to Fo, No 467 28 September 1949.

Ibid, British Embassy, Tehran, 11 October 1949 to Fo.

Ibid, Secret, Political Agency, Bahrain, 1 November 1949 to C.D. Belgrave, Advi sor to the Bahrain Government, Bahrain.



تميز عقد الخمسينات بازدياد النشاط الإيرانى على الصعيد الدبلوماسى والإدارى العسكرى لاستفزاز الحكومة البريطانية والمطالبة مرة أخرى بجزر طنب وأبو موسى وذلك بعد أن طالبت الحكومة البريطانية زيادة نصيبها من أرباح الشركة البريطانية للنفط فى عربستان حيث لم تستجيب الشركة البريطانية للنفط إلى ذلك مما دفع حكومة الجبهة الوطنية إلى تصعيد سياستها الاستفزازية تجاه الممتلكات العربية وخاصة فى جزر رأس الخيمة والشارقة والبحرين للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية وعندما لم تنجح فسارعت إلى ممارسة الضغط عندما اتخذت قرار تأميم شركة النفط البريطانية فى عربستان(١). وتناقلت التقارير قيام الإيرانيين بالاستعداد لإرسال قوات عسكرية لاحتلال الجزر العربية. كما بادرت السلطات الإيرانية خلال هذه الفترة إلى إرسال بعض المسؤولين الإداريين الإيرانيين لاستطلاع الجزر وأخذ عينات من الأوكسيد الأحمر، وارسال اثنين من سفنها الحربية وإنزال جماعة فى جزيرة أبو موسى للتحقيق مع بعض السكان وتوجيه الاستفسارات إليهم مما أثار حفيظة السلطات البريطانية لمواجهة التحدى الجديد. وبتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥١ بادر السفير البريطانى فى طهران إلى إرسال برقية سرية إلى حكومته تتضمن ما تناقلته وسائل الإعلام الإيرانية والصحافة بأن الحكومة قد أصدرت تعليماتها إلى سلطاتها فى الجنوب لإرسال لجنة إلى جزيرة أبو موسى لإجراء التعداد للسكان هناك وتوزيع بطاقات الهوية الشخصية، وفيما يلى نص ما ورد فى البرقية المذكورة(٢):ـ

من طهران إلى وزارة الخارجية ومكررة للمعلومات إلى البحرين رقم ٦٢ ٢٩يناير ١٩٥١

1 - Fornie, D.A. - East & west of suez - Oxford University Press 1968. P. 674.

٢ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع ص١٤٨ وانظر:

F 0371/91284, From Tehran to Fo. N 62, 29 January 1951.



تناقلت الصحف اليوم خبرا مفاده أن الحكومة الإيرانية قد أصدرت تعليماتها إلى السلطات الحكومية فى الجنوب لإرسال لجنة وبالسرعة الممكنة إلى جزيرة أبوموسى لإجراء التعداد السكانى وتوزيع بطاقات الهوية الشخصية هناك. وسأرسل لكم التفاصيل بالحقيبة وسأكتب إليكم مرة أخرى عندما أحصل على أية معلومات أخرى السير إف. شبرد.

تواصلت المحاولات الإيرانية للسيطرة على الجزر العربية الثلاث وتكرر تأكيد الإدارات البريطانية لواقع عروبة هذه الجزر وتبعيتها لحكام الشارقة ورأس الخيمة. وفى صباح يوم ٢٥فبراير ١٩٥١ قامت قطع من البحرية الإيرانية بزيارة جزيرة أبو موسى ونزلت جماعة من البحارة الإيرانيين بأرض الجزيرة، بعد أن سبق للسلطات الحكومية الإيرانية فى جنوب الخليج العربى أن أرسلت لجنة إلى الجزيرة لإجراء تعداد سكانى وتوزيع بطاقات الهوية الشخصية على السكان فيها(١).

بادرت وزارة الخارجية البريطانية إلى إرسال خطاب بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥١ إلى سفيرها فى طهران يتضمن الاستفسار عن صحة المقترح الذى تقدمت به دائرة خدمات الإنارة البحرية للخليج العربى لتشييد فنار على جزيرة أبو موسى فكتبت:

وزارة الخارجية ٢٦ فبراير ١٩٥١ إلى السفارة البريطانية طهران رقم ٨٤ /١ مارس ١٩٥١.

عزيزى،

أرجو مراجعة خطابنا رقم إى أى ٤/١٤٠٢ وتاريخ ١٩ فبراير حول المقترح الذى تقدمت به دائرة خدمات الإنارة للخليج العربى المتضمن تشيد فنار فى جزيرة أبو موسى. وسنكون شاكرين فيما لو زودتمونا بأية معلومات حيال الموضوع الذى

١ ـ أحمد التدمري ـ المرجع السابق ص٨٢.



تضمنته برقيتكم رقم ٢ الموجهة إلى البحرين بأن الإيرانيين ينوون توزيع بطاقات الهوية الشخصية فى الجزيرة وفيما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على تنفيذ تلك التعليمات. الدائرة الشرقية وزارة الخارجية. وبادرت قطع من القوات البحرية الإيرانية فى الخليج العربى إلى زيارة جزيرة أبو موسى بتاريخ ٢٥ فبراير إذ كتب المقيم السياسى فى الخليج العربي من البحرين ما يلى(١):ـ

برقية سرية من البحرين إلى وزارة الخارجية المقيم السياسى البريطاني رقم ٨٧ / ١٠ مارس ١٩٥١ «استلمنا المعلومات التالية من الشارقة:ـ

١ ـ قامت قطع من البحرية الإيرانية بزيارة جزيرة أبو موسى صباح يوم ٢٥ فبراير ورست على الساحل الغربى من الجزيرة لمدة ساعتين. وقامت جماعة من البحارة الإيرانيين بالدخول إلى القرية واستفسرت من صاحب أحد المخازن عن ملكية الجزيرة وعن طبيعة العمل والأجور المدفوعة هناك. ولم تحدث أية مشاكل.

٢ ـ نطلب القيام بالإجراء الملائم لتأكيد ادعاء الشارقة بملكية هذه الجزيرة وعدم تعريضها للخطر.

فبادر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى إلى إرسال برقية سرية تتضمن القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة بالاتفاق مع القائد العام للقوات البحرية البريطانية فى الخليج العربي لزيارة الشارقة بصحبة نائب حاكم الشارقة. وفيما يلى نص البرقية:ـ

كتبت المقيمة البريطانية فى البحرين إلي الخارجية البريطانية فى لندن عن مجىء السفن الحربية الإيرانية إلى جزيرة أبوموسى عام ١٩٥١ حيث جاء فيها(٢):

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص١٥١.
٢ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ المرجع السابق المجلد الثالث ص١٧٠
حادثة عام ١٩٥١ من البحرين إلى وزارة الخارجية ١ مارس ١٩٥١ سرى مكررة لإطلاع هاى تلقينا التالى من بيلى البداية تلقينا التالى من الشارقة البداية



«سفن حربية إيرانية صغيرة زارت أبوموسى صبيحة الخامس والعشرين وقد رست قبالة الساحل الغربى للجزيرة لمدة ساعتين. ودخل الفريق الذى نزل من السفينة إلى القرية واستجوب أحد أصحاب الحوانيت حول ملكية الجزيرة وطبيعة العمالة وأجورها. ولم تحدث اضطرابات».

٢ ـ أطلب اتخاذ إجراء مناسب لضمان عدم إضعاف مطالبة الشارقة بهذه الجزيرة.

تحية طيبة وبعد،

يرجى الإشارة إلى كتاب السيد بينهى رقم ٣/١٨٢٣ فبراير حول أبوموسى

٢ ـ لقد زار الضابط البحرى الكبير فى الخليج العربى الجزيرة فى الآونة الأخيرة واستفسر من السيد بوكوك عما إذا كان سمع أى شىء عن زيارة مزمعة للمسئولين الإيرانيين إلى الجزيرة لإجراء إحصاء للسكان. فقال إنه لم يسمع شيئا.

٣ ـ خلال سياق محادثة أخرى، أدلى السيد بوكوك بالمعلومات التالى:

(أ) هناك ثمانية أو عشرة من الإيرانيين فى جزيرة أبوموسى. أما ماتبقى من السكان وعددهم مائة ونيف فهم من رعايا الشارقة.

(ب) لقد أرسلت الشركة مؤخرا رجلا بريطانيا (السيد كروس) إلى جزيرة صير أبونعير للإشراف على أنشطة التعدين هناك.

(ج) سيقوم السيد بوكوك قريبا زيارة شيخ أبوظبى لإعداد امتياز لتعدين الأكسيد الأحمر فى بعض جزر أبوظبى، مثل جزيرة دلما.

٤ ـ ستزور سفينة صاحب الجلالة «فلامينغو» جزيرة أبوموسى فى طريقها من طنب إلى صير أبو نعير فى ١٩ مارس.



٥ ـ سنبعث بنسخة من هذا الكتاب إلى الدائرة الشرقية التابعة لوزارة الخارجية وتفضلوا بقبول أطيب التحيات دار المقيم السياسى البريطاني[١].

من البحرين إلى وزارة الخارجية مكررة للمعلومات إلى طهران بالإشارة إلى برقيتنا رقم ٣٤ الموجهة إلى الكويت، السير. روبرت هى رقم ٨٧/ ١٠ مارس ١٩٥١. تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بالاتفاق مع القائد العام للقوات البحرية فى الخليج العربي لإرسال سفينة صاحب الجلالة «فلامنجو» لأخذ نائب حاكم الشارقة لزيارة جزيرة أبو موسى فى أواسط شهر مارس لكى يكون واضحا بأننا نؤيد ملكية الحاكم للجزيرة. وتم الاقتراح عليه بأن يرفع علمه هناك. إذ جرت العادة على رفع العلم فى الماضى، راجع الفقرة ٢٢ من ص١٠١ من خطابنا بى، جى ـ ١٣. ولغرض الحيلولة دون حدوث أيه تطورات أخرى، اقترح تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الإيرانية وتذكيرها إذا اقتضى الأمر مضمون مراسلاتنا لعام ١٩٢٣ وخاصة الفقرة ٣٢ص ١٠٣ من خطابنا رقم بى. جى ـ ١٣.

أرسل المقيم السياسى البريطانى فى البحرين بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٥١ خطابا تضمن ما نقله حاكم رأس الخيمة بأن الإيرانيين قاموا برفع علمهم على جزيرة طنب الكبرى وقام بإرسال رجاله لإنزال العلم وفيما يلى نص الخطاب[٢]:ـ

---

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ص١٧١.
حادثة عام ١٩٥١ سرى دار المقيم البريطانى البحرين الأول من مارس ١٩٥١ دار السفارة البريطانية فى طهران.
٢ ـ د. وليد حمدى الأعظمي ـ المرجع السابق ص١٥٣ وانظر.
F.O.371 - 9/284 Ibid, Fo, 26February 1951 to Chancery, British Embassy Tehran.
Ibid form Bahrain to Fo, N 84, Ist March 1951.
Ibid, From Bahrain To Fo, No. 10March 1951.
F 0371/91285, British Residency, Bahrain 20 June 1951 to Fo. London.



دار الرئاسة البريطانى البحرين ٢٠يونيو ١٩٥١. إلى وزارة الخارجية ـ لندن

بالإشارة إلى الفقرة ٥ من خطابى لشهر مايو المرسل إليكم ذكرت بأن حاكم رأس الخيمة قد أبلغنى بأن الإيرانيين قاموا برفع علمهم على جزيرة طنب فبادر بدوره إلى إرسال رجاله لإنزال العلم المذكور. وبناء على طلبى طلبت من القائد العام للقوات البحرية فى الخليج العربى إرسال السفينة الحربية «فلامنجو» لزيارة الجزيرة. وأرفق طية تقريرا استلمته من قائد السفينة، ولم يعاود الإيرانيون الرجوع إلى الجزيرة لرفع علمهم عليها منذ إنزاله فى عام ١٩٤٩. راجع برقيتى رقم ٤٨٨ وتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٤٩، إلا أن الكلمات «أراض إيرانية» لا زالت باقية مصبوغة بالإنجليزية على الصخور هناك. وقد طلبت من ضابط البحرية البريطانية إزالة هذه الكلمات عند سنوح الفرصة. آر. هى. المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى.

قدمت الحكومة الهندية البريطانية تقريرا استعرضت فيه تاريخ الجزر العربية والأطماع والادعاءات الإيرانية من عام ١٨٨٧ أى منذ الاحتلال الإيرانى لإمارة لنجة حتى أوائل ١٩٥٣ حيث جاء فيها[1]:

قضية جزر أبو موسى وطنب.

بدأت قضية جزر أبوموسى وطنب عام ١٨٨٧ حينما احتلت إيران جزيرة صري التابعة لإمارة القواسم فى لنجة. وحينما احتلت إيران لنجة عام ١٨٩٩ وقضت نهائيا على إمارة القواسم على الساحل الإيرانى بدأت قضية الجزر أبوموسى وطنب. كان البريطانيون يعترفون بما لدى حكام القواسم فى رأس الخيمة والشارقة من حجج حول تبعية جزر طنب لإمارة رأس الخيمة وتبعية جزيرة

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ المرجع السابق ـ المجلد الثالث ص١٦٥.



أبوموسى لحاكم الشارقة. ولهذا حين احتلت إيران جزيرة أبوموسى فى نهاية عام ١٩٠٤ أجبرتها بريطانيا على الانسحاب ورفع علم إمارة الشارقة على هذه الجزيرة وفى المفاوضات الأنجلو إيرانية التى جرت بين حكومة رضا خان والبريطانيين بين عام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ كان موضوع الجزر العربية من الموضوعات الهامة التى تناولتها هذه المفاوضات. وقد فشلت هذه المفاوضات ولم يصل الإيرانيون والبريطانيون إلى حل مناسب لها. وبعد الحرب العالمية الثانية، كان من الطبيعى أن تثار هذه القضية مرة أخرى خاصة.وللشاه محمد رضا خان المازندراني طموحات قومية واهتمام خاص بالخليج العربى وكان محمد رضا خان المازندراني يشعر بارتباط المصالح الإيرانية الأمريكية وأعطاه هذا تشجيعا لمحاولة الحصول على هذه الجزر العربية وقد وقف البريطانيون حسب التزامهم باتفاقية عام ١٨٩٢ موقف الدفاع عن مصالح إمارة رأس الخيمة والشارقة فى هذه الجزر.

أبوموسى: هذه الجزيرة مأهولة بالسكان، وهى تحت التحكم الفاعل لحاكم الشارقة التى يرفع علمه هناك في المناسبات. وفى عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢، سكن أخوه هناك كمحافظ للجزيرة إن شركة جولدن فالى كلارز لمتد، لديها امتياز باستغلال الأكسيد الأحمر فى الجزيرة (الفقرات ١٥٧ ـ ١٥٨ أدناه). كما أن مزاعم إيران فى الجزيرة قد نوقشت فى الفقرات (٦٤ ـ ٦٩ أدناه)

طنب ونبى طنب: تعتبر هذه الجزر من ممتلكات رأس الخيمة، وذلك منذ أن انفصلت الأخيرة عن الشارقة فى عام ١٩٢١. إن طنب مأهولة بالسكان، ورئيس القرية ـ كما هو مفترض ـ سيرفع علم رأس الخيمة كلما زارت أى سفينة الجزيرة، ولكنه يحتاج إلى المتابعة كى لايتكاسل. ولم يحاول الشيخ سلطان بن سالم إلا قليلا لتأكيد سلطته على الجزيرة، وفى عام ١٩٣٥ أزاح علمه بعض الوقت. ويقال أن الحاكم الحالى يمارس سلطات أكبر للتحكم فى الجزيرة. كما أن شركة



خدمات إنارة الخليج العربى قد أقامت منارة مجهزة على الجزيرة منذ ١٩١٣، قد سبق ذلك الحصول على موافقة حاكم الشارقة لبناء المنارة (وكانت الشارقة آنئذ تشمل رأس الخيمة)(١).

مطالبات إيران بجزر طنب وأبوموسى: تعتمد الادعاءات الإيرانية بدرجة كبيرة على إدارة الجزر من قبل شيخ لنجة القاسمى فى الوقت الذى كان محافظا فيه هناك تحت الحكومة الإيرانية وعندما انتهت هذه الحاكمية عام ١٨٨٧، انتقلت إدارة طنب إلى رأس الخيمة وجزيرة أبوموسى إلى الشارقة. ولم تعترف حكومة جلالة الملكة بهذه المطالبة وعارضت ذلك رسميا فى مناسبات عدة. وفى عام ١٩٣٠ عارض الإيرانيون رفع العلم المزعوم «ذى يونيون جاك» على طنب وأبو موسى. ولقد أحيطوا علما بأن تلك الجزر تتبع رأس الخيمة والشارقة على التوالى. ومن ثم فليس هناك ما يدعو إلى رفع العلم البريطانى عليها. وقد درست إمكانية إغراء القواسم لبيع طنب إلى إيران آنذاك. وقد تم الاتصال بالقواسم بشأن هذا الأمر ولكنهم رفضوا الموافقة عليه. وفى سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٤، وقعت عدة أحداث. ففى سنة ١٩٣٣ زارت سفينة حربية إيرانية طنب ونزل فيها فريق لفحص المنارة، وفى سنة ١٩٣٤ زار محافظ بندر عباس وبعض المسئولين الإيرانيين الآخرين طنب فى قارب «دهو» بمحرك، ونتيجة لذلك ألقت سفينة حربية إيرانية القبض على قارب الدهو التابع لساحل عمان فى مياه طنب الإقليمية. وفى مناسبتين أخريين زارت سفينة حربية إيرانية الجزيرة. وفى الزيارة الثانية من هاتين الزيارتين نزل فريق إلى أرض الجزيرة. وقد برزت معارضة عنيفة وأبلغت الحكومة الإيرانية شفويا أن حكومة جلالة الملكة سوف تحمى مصالح الشيوخ ساحل عمان بالقوة كحل أخير إذا تطلب الأمر ذلك(٢).

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ص١٦٧.
٢ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٦٨.



ولقد كانت هناك خشية من أن تحيل إيران القضية إلى مجلس عصبة الأمم، وقد نوقش الإجراء الذى سيتبع ذلك، ولكن إيران لم تفعل. وفى عام ١٩٣٥ احتج الإيرانيون على منح امتيازات الأكسيد الأحمر إلى أبوموسى من قبل حاكم الشارقة، وأرسلت لنش جمارك للجزيرة، وقد رفض هذا الاحتجاج. وبعد ذلك لم يسمع شىء عن هذا الأمر حتى نهاية ١٩٤٨ عندما عبر الإيرانيون عن رغبتهم في وضع مكاتب إدارية فى طنب وأبوموسى. وقد سرت إشاعات أولا فى عام ١٩٤٩ مفادها أن الإيرانيون كانوا يستعدون لإحالة القضية إلى الأمم المتحدة، وأشيع أخيرا أنهم كانوا يتعزمون احتلال الجزر بالقوة. ولقد شرحت سفارة حكومة جلالة الملكة فى طهران موقف حكومة جلالة الملكة مرة أخرى بوضوح فى مذكرتها التى أرسلت إلى وزارة الخارجية الإيرانية وفى عام ١٩٤٩ أقام الإيرانيون سارية علم، وركبوا عليها علما مصنوعا من مادة معدنية في نبى طنب. وقد أزالت قوات البحرية الملكية هذا العلم بشكل سريع. وفى عام ١٩٥١ ظهرت تقارير فى الصحافة الإيرانية تفيد بأن لنجة إيرانية سوف ترسل إلى أبوموسى. كما زارت سفينة حربية إيرانية الجزيرة، وأنزلت فريقا قام باستفسارات واستعلامات من السكان المحليين. وقد أحيطت الحكومة الإيرانية علما بحقيقة أن الجزيرة كانت خاضعة لحكم الشارقة. وفى أوائل عام ١٩٥٣، تلقينا تقارير تفيد بأن الإيرانيين كانوا يفكرون في إرسال قوات لاحتلال الجزر التى يطالبون بها، وقد قامت طائرات تابعة للقوات الجوية الملكية بالاستطلاعات لعدة أسابيع فوق الجزيرة. ولم يسمع شىء عن هذا الأمر بعد ذلك، إلا أن هناك تقريرا غير مؤكد عن تأسيس حصن أكبر فى «صري»(١).

قدمت الحكومة الإيرانية بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٥٣احتجاجها بصدد مطالبتها بجزر طنب وأبو موسى إذ قامت المفوضية السويسرية فى طهران التى

١ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٦٨.



كانت تقوم برعاية المصالح البريطانية آنذاك فى إيران بإبلاغ الحكومة البريطانية بالاحتجاج، وفيما يلى النص[١]:ـ

الاحتجاج من وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية إلى المفوضية السويسرية الراعية للمصالح البريطانية فى إيران

١٠ أغسطس ١٩٥٣ رقم ٣٤٥٥

تقدم وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية تحياتها إلى المفوضية السويسرية، الراعية للمصالح البريطانية فى إيران وتعترف باستلامها لمذكرة المفوضية رقم ٢ وتاريخ ١١ يوليو ١٩٥٣، وتتشرف بأن تطلب إبلاغ السلطات البريطانية المختصة ما يلى جوابا على مذكرتها المذكورة:ـ

١ ـ استنادا إلى السجلات والوثائق التاريخية المتيسرة فإن سلطة إيران على جزيرة أبو موسى لا يمكن النزاع حولها ولا يمكن رفضها.

٢ ـ تؤكد المقترحات البريطانية والمذكرات المتبادلة بهذا الشأن لعام ١٩٠٤، هذه الحقيقة لأنه فى حالة نكران بريطانيا لسلطة إيران على هذه الجزيرة فإن مسألة الحفاظ على مبدأ «الوضع الراهن» المتضمن عدم التدخل فى شؤون الجزيرة سوف لا يكون سارى المفعول بالنسبة للحكومة البريطانية.

٣ ـ لا يمكن للحكومة الإمبرالية الإيرانية القبول بالجواب الذى أعطته الحكومة البريطانية، ومن الواضح أنها أهملت التعهد الذى أعطى استنادا إلى المذكرات المتبادلة بخصوص احترام «الوضع الراهن»، لذا فإن الحكومة الإمبريالية تجد نفسها مخولة تماما فى الاحتجاج بشدة على التدخل البريطانى فى جزيرة أبوموسى وتطلب سحب القوات والأجهزة اللاسلكية من الجزيرة بدون تأخير.

فيما يلى نص خطاب الخارجية البريطانية ـ الدائرة الشرقية رقم ١٠٨٩/٩ المؤرخ

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص١٥٤.



فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٤ الموجه إلى السفير البريطانى فى طهران المتضمن موقف الحكومة البريطانية من عودة الحكومة الإيرانية إلى المطالبة بجزر أبو موسى وطنب إذ سبق وأن بادر السفير الإيرانى فى لندن بتسليم احتجاج حكومته على تدخل الحكومة البريطانية فى هذه الجزر مؤكدا وجوب احترام حقوق الحكومة الإيرانية فى هذه الجزر[١]:ـ من وزارة الخارجية ـ الدائرة الشرقية إلى السفارة البريطانية فى طهران ٢٩ أكتوبر ١٩٥٤ :

١ ـ نرفق طية صورة من المذكرة التى قام بتسليمها السفير الإيرانى (فى لندن) إلى شكبرج بتاريخ ٢٢ أكتوبر. وقال السفير بأن حكومته ستثير قضية جزر أبو موسى وطنب مع شكبرج وأنه «من المفضل أن يقدم شيئا مرضيا لها».

٢ ـ لم يعلق شكبرج على هذه الملاحظات وأننا لا نريد الرد على مذكرة السفير وإذا ما أثار القضية مرة أخرى فإننا سنقول له بأن شكبرج على علم بالموضوع ولا يوجد هناك أى تبدل فى موقف حكومة صاحب الجلالة من قضية ملكية هذه الجزر (كما تم توضيح ذلك فى خطاب فراى برقم أ ١/ ١٠٨٩ وتاريخ الأول من يوليو).

٣ ـ لا نتمكن البحث عن المذكرة الإيرانية المؤرخة فى ١٠ أغسطس آب ١٩٥٣ المشار إليها فى الفقرة ٣ من المذكرة. لقد قام الإيرانيون فعلا بإرسال مذكرة حول جزيرة أبو موسى فى ٢٢ مايو ١٩٥٣ والتى أجبنا عليها فى ٢٣ يوليو. ونرفق طية صورا من هذه المذكرات.

١ـ د. وليد حمدى الأعظمي ـ نفس المرجع ص ١٥٦ وانظر.

F o371 109852, Translation, from Ministry of Foreign Affairs to Swiss Legation, Custodian of British Interests Iran, 10 August 1953, N 3455.

Ibid, Form Fo, to Chancery, Tehran, 29October 1954.



٤ ـ سنرسل صورا من هذا الخطاب مع المرفقات إلى السفارة البريطانية فى بغداد والبحرين وواشنطن.

نجد من ملامح السياسة البريطانية تجاه الحقوق العربية والادعاءات الإيرانية ما عبر عنه المقيم السياسى البريطانى فى الخليج المستر بى. أى. بى بوروز والذى مقره البحرين فى رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية فى لندن ـ الدائرة الشرقية ـ معنونة إلى المستر برنى المؤرخة فى ١٠نوفمبر ١٩٥٤ حيث قال: أبلغت المستر ايفلين شكبرج الوزير البريطانى المفوض فى طهران، بأننى لا أعتقد أنه ليس من المناسب فى الظروف الحالية أن تدفع أى ثمن مهما كان لإسقاط هذه المطالبة. إذ أن بقاء هذه المطالبة قيد الوجود سوف تكون فى الحقيقة مفيدة نوعا ما، إذ أنها ترضى الدول العربية الأخرى بوجودنا هنا[١].

بادر المقيم السياسى البريطانى فى البحرين إلى إرسال خطاب وبتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٥٤ إلى وزارة الخارجية البريطانية يتضمن موقفه من المذكرة الإيرانية والمحادثات التى أجراها شكبرج فى طهران مع الإيرانيين حول جزيرتى أبو موسى وطنب فكتب دار الرئاسة البريطانية البحرين ١٠ نوفمبر ١٩٥٤ ١٣/ ١٠٨٩ إلى وزرة الخارجية ـ الدائرة الشرقية[٢].

عزيزى برنى،

بالإشارة إلى خطاب وزارة الخارجية الموجه إلى السفارة، طهران، رقم ٩/ ١٠٨٩ أى وتاريخ ٢٩ أكتوبر حول جزر الخليج العربى.

٢ ـ أخبرنى إيفلين شكبرج بشأن محادثاته التى أجراها فى طهران حول هذا الموضوع الذى لابد أنه سجل وقائعها لديه. لقد علمت بأنه تم طرح بعض

١ ـ أحمد التدمري ـ المرجع السابق ص١١٦ وانظر.
Fo 1089/13 BRITISH RESIDENCY, BAHRAIN, 10 NOV. 1954.
٢ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص١٥٨.



المقترحات الغامضة المتضمنة بأنه إذا ما تخلينا عن جزر أبو موسى وطنب فقد يتحسن الجو لكى تتخلى إيران عن مطالبتها بالبحرين. وأبلغت إيفلين شكبرج بأننى لا أعتقد أنه ليس من المناسب فى الظروف الحالية أن ندفع أى ثمن مهما كان لإسقاط هذه المطالبة. إذ أن بقاء هذه المطالبة قيد الوجود سوف تكون فى الحقيقة مفيدة نوعا ما إذ أنها ترضى الدول العربية الأخرى بوجودنا هنا. فلقد أخبرنى الملك سعود بأنه إذا ما حاول الإيرانيون مهاجمة البحرين فإن السعوديين سوف يساعدوننا للدفاع عنها.

٣ ـ ولا شك أنكم تعلمون أن جزيرة أبو موسى مفيدة تماما إذ لا زالت شركة «جولدين فالى كلورز المحدودة» تستغل مناجم الأوكسيد الأحمر هناك والتى تدر عوائد جيدة ومفيدة للشارقة. وفى الوقت الذى فيه قيمة لجزيرة الطنب نسبية فإنها الجزيرة الوحيدة التى تمتلكها رأس الخيمة وأن التخلى عنها لصالح إيران سوف يحدث مضاعفات غير جيدة، ليس فقط هناك، بل فى كافة أنحاء مشيخات الساحل العمانى وكذلك فى كافة أرجاء المنطقة فى الخليج العربى وخارجه.

٤ ـ وأنه ليس بصحيح ما ورد فى الفقرة ٢ من المذكرة الإيرانية بأن الحكومة الإيرانية كانت تحتج فى كل مناسبة ضد «تدخل السلطات البريطانية». وكانت السفن الحربية لحكومة صاحب الجلالة تزور جزر أبو موسى وطنب بانتظام كل شهر أو شهرين. وأن حاكم الشارقة يمارس سلطاته بشكل فاعل ومستمر على جزيرة أبو موسى. وإننى لست متأكدا من الموقف مؤخرا بهذا الخصوص بالنسبة لطنب إلا أننى آمل زيارتها فى القريب العاجل.. بى. أى. بى. بورروز.

عقد اجتماع بين السفير البريطانى فى ديسمبر ١٩٥٤ فى طهران المستر روجر ستيفنس ووزير الخارجية الإيرانية السيد انتظام، كان محور الاجتماع التداول بشأن الجزر العربية فى الخليج العربى والادعاءات الإيرانية والموقف البريطانى منها ودراسة الحلول والتسوية المقترحة بهذا الشأن. وقد ضمن السفير البريطانى تفاصيل



هذا اللقاء فى رسالة بعث بها إلى المستر سى. أى. إى. شكيرج - بوزارة الخارجية البريطانية فى لندن جاء فيها: «فى مناقشتى الأخيرة مع وزير الخارجية الإيرانية انتظام، أثار المذكور مرة أخرى وبشدة موضوع جزر أبو موسى وطنب وصري، قائلا بأنه يعتقد بأن مناقشات الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣١ كانت تحتوى على حل ممكن»، (وكان يشير بذلك إلى الاقتراح الإيرانى بتأجير طنب لإيران والاعتراف بتبعية جزيرة صري لإيران مقابل تنازل الإيرانيين عن ادعاءاتهم بالبحرين وأبو موسى)، وكان الموقف البريطانى آنذاك هو استعداد الحكومة البريطانية للنظر فى موضوع ترتيبات استئجار طنب بشكل يقبل به حاكم رأس الخيمة. وبعد التشاور مع حاكم رأس الخيمة والحصول على جوابه المتضمن شروطا صعبة لمسألة التأجير أدى ذلك إلى تعليق المفاوضات مع إيران، ولم يتم بعد ذلك إحاطة الحكومة الإيرانية بتفاصيل مقترحات الشيخ. ويقول السفير البريطانى فى البند العاشر من رسالته: لا أعتقد أن فرص تحقيق الحل والاتفاق الشامل وإنهاء المطالبة الإيرانية بالبحرين مشجعة وأعتقد أن اتخاذ الترتيبات اللازمة لتأجير طنب وتقديم بعض التنازلات بشأن الحراسة المشتركة (البريطانية الإيرانية) فى مياه الخليج العربى.قد تشكل الأساس للتوصل إلى حل، ويجب الاعتراف بأننى أجد نفسى متفقا أكثر مع مضامين خطاب وزير الخارجية فى لندن رقم ٥٢٨ لعام ١٩٢٨ الذى يقول فيه: إنه من المرغوب فيه تماما ضمان الحصول على قرار يزيل الادعاء الإيرانى دوليا[١].

مقترحات بريطانية لعقد صفقة مع إيران حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى و«صري» في الخليج العربى

بدأ النزاع بين حكومة صاحبة الجلالة وإيران حول ملكية هذه الجزر عام ١٨٧٧ وقد أثاره الإيرانيون فى فواصل زمنية حتى هذه السنة ضمنا. وتستند المطالبة الإيرانية بالجزر إلى زعمهم أن العرب القواسم المنتمين إلى لنجة والذين

١ - أحمد التدمري - المرجع السابق ص١١٤.



أداروا الجزر طوال سنوات عديدة سابقة لعام ١٨٨٧، كانوا رعايا إيرانيين يحكمون كمسؤولين إيرانيين فقط. بينما نحن الذين نصر على أن الجزر هى ممتلكات موروثة لشيوخ القواسم، قد طعنا على الدوام بالمطالبة الإيرانية وبالنسبة لطنب الكبرى وطنب الصغرى، فإننا ننوب عن حاكم رأس الخيمة وبالنسبة لأبوموسى ننوب عن حاكم الشارقة. وبالنسبة لصري التى نصر على مطالبة قانونية بها نيابة عن حاكم الشارقة، فإنها تندرج فى فئة مختلفة قليلا. فقد احتلها الإيرانيون ولايزالون منذ عام ١٨٧٧. ولم نصر على مطالبة الحاكم ولم نتخل عنها.

٢ - تقع جميع الجزر الأربع على مسافة بعيدة فى الخليج العربى فجزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى، الأقرب إلى الجانب الإيرانى، يقطنها عدد قليل من السكان ويكاد لايوجد ماء فيهما. ولم يتم العثور على ترسبات معدنية فى أى منهما. برغم أن إصرار مؤسسة بريطانية على شملهما فى امتياز قد أثار الشكوك بإمكانية وجود الأكسيد الأحمر فى إحداهما. أما جزيرة أبوموسى فهى أكبر مساحة وأكثر كثافة سكانية، وهى أقرب قليلا إلى الشارقة مما هى إلى الساحل الإيرانى، وتحتوى على ترسبات قيمة من الأكسيد الأحمر الذى كانت ولاتزال تستخرجه شركة غولدن فالى كلورز البريطانية منذ عام ١٩٣٤. وكانت هذه الجزر الثلاث ولاتزال منذ بداية النزاع فى الحوزة الفعلية لحكامهما المعنيين، برغم محاولات الإيرانيين بين الفينة والأخرى تأكيد سيادتهم عليها.

٣ - جرت آخر محاولة لتسوية المسألة مع إيران عن طريق المفاوضات بين عامى ١٩٢٨ و١٩٣٢ فى المحادثات الفاشلة لإبرام معاهدة عامة مع إيران تتضمن تسوية القضايا المشتركة فى الخليج العربى فلم تكن إيران على استعداد للنظر فى أى اقتراح لايتضمن الاعتراف بسيادتهم على واحدة من هذه الجزر الثلاث على الأقل، وبالتالى لم يتم التوصل إلى أى اتفاق. وبدا أن مسألة هذه الجزر، لاسيما



طنب، كانت السبب الرئيسى للانهيار العام للمفاوضات[١] بشأن المعاهدة. وقد أثار الإيرانيون مطالبتهم مرارا وتكرارا فى السنوات اللاحقة، لكننا رفضنا بحثها وفي الحقيقة قلنا لهم فى الماضى إننا على استعداد، إذا دعت الضرورة لحماية مصالح الحكام المعنيين بالقوة.

٤ ـ لقد أثار كل من السيد انتظام والسفير الإيرانى قضية طنب وأبوموسى هذه السنة، وألح السيد انتظام إلى استحسان استئنافنا للمفاوضات لتسوية المشكلة. وقد تحدث إليه سير روجر ستيفنز على أساس التوجهات التى تبنيناها دائما ـ أى أننا لانستطيع النظر فى أية صفقة تعقد على حساب الحكام المعنيين، وأننا لانعتبر المطالبة الإيرانية صحيحة وأننا نحتفظ بحقنا فى تأكيد مطالبة الحكام نيابة عنهم.

٥ ـ يجب علينا بكل تأكيد الا نفكر أبدا فى التخلى عن أبوموسى لأن لها قيمة اقتصادية وإذا كانت هناك، ناحية أخرى أية فائدة يمكن اكتسابها من التوصل إلى تسوية مع إيران حول هذه الجزر، فاقترح النظر فى الاقتراح التالى كعرض أخير ووحيد يمكن أن تكون على استعداد لتقديمه إذا ما أثار الإيرانيون الموضوع مجددا :ـ

(١) أن نقوم بإقناع حاكم رأس الخيمة ببيع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغري إلى إيران بسعر يتم تحديده عن طريق المفاوضات بين الطرفين.

(٢) أن نقوم بإقناع حاكم الشارقة بأن يتخلى تماما عن مطالبته القانونية بجزيرة «صري» (لن يكون ذلك صعبا).

(٣) أنه مقابل هذين التنازلين، يتخلى الإيرانيون كليا عن مطالبتهم بأبوموسى.

بهذه الطريقة، فإن حاكم رأس الخيمة الذى ليس لديه مصدر رئيسى

١ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ المرجع السابق ـ المجلد الثالث ـ ص١٧٣.

للدخل، قد يجنى بعض المال ويخسر جزيرتين عديمتى الجدوى على مايبدو، ويتخلص حاكم الشارقة من التهديد الدائم بإمكانية محاولة إيران تأكيد مطالبتهم بأبوموسى بالقوة. ويكسب الإيرانيون جزيرتى طنب اللتين كانتا دائما شغلهم الشاغل، ولن يواجهوا صعوبة شديدة فى التغلب على مشكلة الإيضاح للرأى العام لديهم أنهم قاموا فى الحقيقة بشراء «أراض إيرانية» وعندها تتم تسوية كامل مسألة هذه الجزر الأربع، بحيث لايبقى إلا نزاع البحرين كقضية وحيدة بيننا وبين إيران فى الخليج العربى (إيه . دى. بارسنز) ٧ ديسمبر ١٩٥٤[١].

وفيما يلى نص الخطاب المرسل من السفارة البريطانية فى طهران إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٥٤ المتضمن تفاصيل ما دار بين السفير البريطانى ووزير الخارجية الإيرانى بشأن عائدية جزر أبو موسى وطنب[٢] :ـ

السفارة البريطانية، طهران، ١٨ ديسمبر ١٩٥٤ ١٠٢٢٥/١٧/٥٤، إلى سى. أى. إى. شكبرج، وزارة الخارجية، لندن

عزيزى إيفلين،

فى مناقشتى الأخيرة مع انتظام (وزير الخارجية الإيرانى) والتى أرسلت تفاصيلها إليكم ببرقيتى الرقم ١٣٧٨ أثار المذكور مرة أخرى وبشدة موضوع جزر أبو موسى وطنب وصري قائلا بأنه يعتقد بأن مناقشات الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ كانت تحتوى على حل ممكن، وطلب منى أن أقرأ الأوراق المتعلقة بتلك المناقشة لتلك الفترة والعودة للمداولة فى القضية مرة أخرى. وبعد اطلاعى على خطاب الدائرة الشرقية (فى وزارة الخارجية البريطانية) رقم ١٠٨٩/١٠ إى وتاريخ ١ديسمبر قلت له بأننى استلمت مؤخرا وثائق أخرى حول الموضوع والتى سأدرسها

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٧٣.
٢ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص١٦٠ وانظر:
Fo 371/109852, British Embassy, Tehran, 18 December 1954.

بالتأكيد؛ إلا أنه يتوجب عليه ألا يستنتج من ذلك أننا مستعدون للتفاوض أو ما شابه ذلك. كما ذكر أيضا، كما أخبرتكم فى برقيتى الرقم ١٣٧٨، بأن موضوع التعاون فى الحراسة (البحرية) فى الخليج العربى يعطى مجالا آخر ممكنا للتفاوض.

٢ ـ وستقدرون كما أعتقد وخاصة بعد محادثتكم معه بأن انتظام من أكثر العناصر الإيرانية الراغبة والمتشوقة للتوصل إلى حل. ولا يمكن أن نجد وزيرا آخر للخارجية أكثر منه سهولة فى التحدث معه بشكل غير رسمى فى هذه القضايا بشكل صريح دون الالتزام بشىء وبروح معقولة. كما وأعتقد فى الوقت نفسه بأنه ليس مطلعا تماما على تاريخ الجزر وأنه فى البداية كان يحمل انطباعا بأن الادعاءات الإيرانية تستند على أرضية قوية وثانيا أننا كنا على وشك توقيع الاتفاقية فى عام ١٩٣٠. وبعد قراءة خطاب الدائرة الشرقية بتاريخ ١ديسمبر والمرفقات المتعلقة بالموضوع فإننى أتفق تماما مع ما جاء فيها بأن هذه ليست الصورة الصحيحة للموقف.

٣ ـ وقد فكرت طويلا بالخطوة التالية. إذ سيكون من السهل الجلوس والانتظار لقيام انتظام بإثارة القضية معى مرة أخرى والتى بالتأكيد سيقدم عليها خلال الأيام القليلة القادمة. وأن اليقظة والحذر الفطرى المتأصل بالإنسان سواء على المستوى الشخصى أو الرسمى يفضل هذا النهج. إلا أننى أعتقد عموما بأن ذلك ليس من الحكمة. فإذا لم نقم بشىء فإن انطباعه سيكون إما بأننا لا نقدر رغبته فى التوصل إلى حل أو بأننا لابد وأن نخفى شيئا. بالإضافة إلى ذلك فإنه قد يعود بشىء إيجابى إلا أنه قد يكون مقترحا غير مقبول كلية.

٤ ـ لذا فإننى أقترح بدلا من ترك الأمور تستقر فى انتظار أرجو تخويلى بأخذ المبادرة بالهجوم المقابل. وإننى أقترح التحدث إلى انتظام على النهج التالى (الفقرات من ٥ إلى ٧ أدناه كما وتشير إلى ذلك الفقرات ٨ و٩).

٥ ـ لقد درست الأوراق الخاصة بالمفاوضات للفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ ولا



أتفق معه فى الرأى بصدد الموقف الذى تم التوصل إليه آنذاك. وإن أبعد نقطة وصل إليها الموقف الإيرانى هو استعداد الحكومة الإيرانية لسحب ادعاءاتها بجزيرة أبو موسى (وكذلك بالبحرين) بشرط إمكان استئجار طنب إذ تم سحب هذا المقترح فيما بعد. أما بالنسبة للموقف البريطانى فكان أبعد نقطة وصل إليها هى استعداد الحكومة البريطانية للنظر فى موضوع ترتيبات استئجار طنب بشكل يقبل به حاكم رأس الخيمة. وقد ذهبنا بعيد لدرجة التشاور مع الشيخ وعندما جاء جوابه متضمنا شروطا صعبة لمسألة التأجير أدى ذلك إلى تعليق المفاوضات مع إيران. ولم يتم بعد ذلك إحاطة الحكومة الإيرانية بتفاصيل مقترحات الشيخ.

٦ ـ منذ عام ١٩٣١ تبدل الموقف بشكل كبير وإلى الأسوأ من وجهة النظر الإيرانية من النواحى التالية:ـ

١ ـ تم شمول أبو موسى وطنب (الكبرى والصغرى) ضمن المنطقة المشمولة بالامتيازات التى أعطيت لشركة الامتيازات النفطية المحدودة من قبل حاكمى الشارقة ورأس الخيمة.

٢ ـ تم وضع طنب (الكبرى والصغرى) ضمن حدود مشيخة رأس الخيمة فى عام ١٩٣٧ التى كانت موضوع المراسلات التى تمت مع الشيخ فى عام ١٩٤٨ عندما تعهدنا بالاعتراف به. (انظر Accolection of Treaties and Engagements Relating to the Persian Gulf Sheikhdomes and the Sultanate of Muscat and Oman in force up to the end of 1953 ص ٤٤ ـ ٤٥).

٧ ـ وحتى بالاستناد إلى مناقشات الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣١ لا يوجد هناك أى أمل للتوصل إلى اتفاق ما لم:ـ

(أ) تكون إيران مستعدة للنظر فى شروط الاستئجار المقترحة من قبل حاكم رأس الخيمة آنذاك سوية مع التخلى عن أية مطالبة بأبو موسى.

(ب) أن يكون الشيخ ما زال مستعدا للتأجير استنادا إلى هذه الشروط، وفى



ضوء التطورات الحاصلة أعلاه فإنه يبدو من المحتمل أن لا يكون الشيخ قادرا على تكرار العرض الذى قدمه فى ذلك الوقت.

٨ ـ كما وأرغب أن أقول شيئا لانتظام بشأن موضوع الحراسة المشتركة فى الخليج العربي إذ أن الأوراق التى أرسلت لى لم تتناول ذلك. وأعتقد أن المسائل الرئيسية فى عام ١٩٣١ كانت تتضمن أولا السيطرة على تجارة العبيد وثانيا مسؤولية إنارة الخليج العربي. وحول المسألة الأخيرة فإن الإيرانيين كانوا يعتبرون الموضوع قضية داخلية بحتة لا حاجة إلى مناقشتها ضمن مواضيع المعاهدة العامة المقترحة.

٩ ـ وربما ليس من الضرورى العودة للخوض فى التاريخ بشأن هذه القضية، إذا كان بالإمكان إحاطتى علما بالموقف حيال موضوع الحراسة فى الخليج العربي فى الوقت الحاضر. وهو موضوع أعتقد أننا نجهله جميعا هنا ـ وفيما إذا ترون أن هناك أى احتمال للاجتماع مع الإيرانيين حول هذا الموضوع الذى يعلق عليه انتظام أهمية كبيرة من ناحية السمعة والهيبة.

١٠ ـ وفى طرحى لهذه المقترحات فإننى مهتم كثيرا بمسألة إبقاء الاتصالات مع انتظام بنهج أمين وخلق الثقة بيننا. ولا أعتقد أن فرص تحقيق الحل والاتفاق الشامل وإنهاء المطالبة الإيرانية بالبحرين مشجعة. وأعتقد أن اتخاذ الترتيبات اللازمة لتأجير طنب وتقديم بعض التنازلات بشأن الحراسة المشتركة فى مياه الخليج العربي قد تشكل الأساس للتوصل إلى حل. ويجب الاعتراف بأننى أجد نفسى متفقا أكثر مع مضامين خطاب وزارة الخارجية رقم ٥٢٨ وتاريخ ٧نوفمبر ١٩٢٨ الفقرة(٥) (١) مما جاء فى خطاب برنارد بورور الفقرة (٢) وتاريخ ١٠ نوفمبر

١ ـ الفقرة (٥) أعلاه تتضمن ما يلي حسب ما جاء في الوثيقة:ـ
«في مصلحة الشيوخ المستقلين للجزر والذين حكم أجدادهم البحرين خلال المائة وخمسين سنة الأخيرة والذي نصبوا من حكومة صاحب الجلالة وكيلا عنهم في هذه القضية فإنه من المرغوب فيه تماما ضمان الحصول على قرار يزيل الادعاء الإيراني دوليا».



١٩٥٤ الموجه إلى فراى. وحتى إذا ما كانت مواجهتى لانتظام بالطريقة التى أقترحها جاءت لتؤكد شكوكنا بأنه لا يوجد هناك أساس للتوصل إلى اتفاق مع الإيرانيين فإننى أعتقد أننا قد أظهرنا على الأقل بأننا قبلنا بالمشكلة لدراسة القضية، وأن عدم قدرتنا على تحقيق الادعاءات الإيرانية تقوم على أساس أحسن مما يعتقد فى الوقت الحاضر.

سأرسل صورة من هذا الخطاب إلى برنارد بورور فى البحرين روجر ستيفنس

عقب تولى السير أنطونى إيدن، وزارة الخارجية البريطانية، أبدى اهتماما خاصا بدراسة إمكانية التوصل إلى حل للنزاعات الإقليمية فى الخليج العربى وفى ذلك كتب إلى وزير البحرية ولجنة اللوردات فى وزارة البحرية البريطانية، بالحلول المقترحة لحل المشكلة مع حكومة طهران حول ادعاءاتها بجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى وفى رسالته يرى بعض الفائدة من حل كافة النزاعات العالقة مع إيران إذا ما أمكن ذلك بدون إلحاق الضرر بالمصالح البريطانية أو بمصالح حكام مشيخات الخليج العربي التى تحت الحماية البريطانية، لاسيما وأن وزيرخارجية إيران السيد انتظام قد أشار إلى سفير حكومة صاحبة الجلالة فى طهران بأنه سيكون مسرورا للتنازل نهائيا عن المطالبة الإيرانية بالبحرين إذا ما تمكن من الحصول على تنازل بالمقابل يرضى إيران بهذا الحل السياسى ويجعله مقبولا. لذلك فإن الحل الذى يبعث على الأمل (كما يقول أنطونى إيدن) هو فى[1]:ـ

١ ـ قيام حاكم رأس الخيمة ببيع جزر طنب الكبرى والصغرى إلى إيران مقابل سعر يتم التفاوض عليه.

٢ ـ تخلى حاكم الشارقة عن حقه الشرعى بالمطالبة بجزيرة صري.

١ ـ أحمد التدمري ـ المرجع السابق ص١١٦.



٣ ـ تخلى إيران عن مطالبتها بجزر أبو موسى والبحرين إن أمكن ويبدو أن مثل هذا الحل أمر منطقى من الناحية الجغرافية حيث ستترك لإيران الجزر العربية المتنازع عليها فقط، تلك التى تقع على مسافة قريبة من الساحل الإيرانى. وسيتم تنفيذ ذلك إذا ما كان الحكام راغبين فى ذلك».

أرسل وزير الخارجية البريطانى أنطونى إيدن بتاريخ ٣١يناير ١٩٥٥ خطابا إلى وزير البحرية البريطانى يتضمن الحلول المقترحة للتوصل إلى حل المشكلة مع الحكومة الإيرانية حول المطالبة بجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى فكتب[١] وزارة الخارجية، لندن، ٣١ يناير ١٩٥٥، إلى وزير البحرية.

سيدى،

بناء على التعليمات الصادرة من وزير الخارجية السير أنطونى إيدن يسرنى أن أبلغكم بأنه يقوم فى الوقت الحاضر بدراسة إمكانية التوصل إلى حل النزاعات الإقليمية فى الخليج العربى مع الحكومة الإيرانية.

٢ ـ إن لجنة اللوردات فى وزارة البحرية تعلم بأن إيران تطالب بجزر البحرين وطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى. كما وأن حاكم الشارقة فى الوقت نفسه يطالب بجزيرة صري بالرغم من أن القوات الإيرانية احتلتها منذ عدة سنوات مضت. وقد سببت هذه النزاعات إحراجا للحكومة البريطانية منذ سبعين سنة مضت. ويرى السير أنطونى إيدن بعض الفائدة من حل كافة النزاعات العالقة مع إيران إذا ما أمكن ذلك دون إلحاق الضرر بالمصالح البريطانية أو بمصالح حكام مشيخات شرق الجزيرة العربية التى كانت تحت الحماية البريطانية. كما وأن هناك سببا آخر لمحاولة التوصل إلى حل فى هذا الوقت بالذات إذ أن وزير الخارجية

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص١٦٢ ـ وانظر:
F 0371/ 114640/ Fo to the secretary of the Admiralty, 31 January 1955.



الإيرانى الحالى السيد انتظام رجل دولة بمواصفات جيدة غير عادية فى تلك البلاد. إذ أنه أشار لسفير حكومة صاحبة الجلالة فى طهران بأنه سيكون مسرورا للتنازل نهائيا عن المطالبة الإيرانية بالبحرين إذا ما تمكن من الحصول على تنازل بالمقابل يرضى إيران بهذا الحل السياسى ويجعله مقبولا.

٣ ـ إن الشكل الوحيد لمثل هذا الحل الذى يبدو للسير أنطونى إيدن بأنه يبعث على الأمل هو:ـ

(أ) قيام حاكم رأس الخيمة ببيع جزر طنب الكبرى والصغرى إلى إيران مقابل سعر يتم التفاوض عليه.

(ب) تخلى حاكم الشارقة عن حقه الشرعى بالمطالبة بجزيرة صري.

(جـ) تتخلى إيران عن مطالبتها بجزر أبو موسى والبحرين إن أمكن ويبدو أن مثل هذا الحل أمر منطقى من الناحية الجغرافية حيث ستترك لإيران الجزر المتنازع عليها فقط التى تقع على مسافة قريبة من الساحل الإيرانى.

وسيتم تنفيذ ذلك إذا ما كان الحكام راغبين فى ذلك.

٤ ـ سوف يكون السير أنطونى إيدن مسرورا للإطلاع على وجهات نظر اللوردات بهذا الصدد.

٥ ـ كما أنه يرحب فى الوقت نفسه بوجهات نظرهم حيال المقترح الذى طرحه وزير الخارجية الإيرانى بصدد تحقيق بعض التعاون بين البحرية الملكية البريطانية والبحرية الإيرانية فى «حراسة مياه الخليج العربى».ولم يشرح السيد انتظام ما يعنيه من ذلك ويبدو أنه بالغ فى المهمات التى تقوم بها البحرية الملكية البريطانية فى الخليج العربى.

وبهذا الصدد أرسل إليكم مقتطفا من خطاب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربي مع مذكرة معدة بالتعاون مع دائرة خدمات الإنارة للخليج العربى.



ويبدو من هذه التعليمات أنه لا مجال هناك لتحقيق هذه «الحراسة المشتركة». ويعتقد السير أنطونى إيدن بأنه إذا ما تم التوصل إلى تحقيق التسوية الإقليمية مع إيران فإنه سوف لا يكون هناك أى سبب للاعتراض من قبل حكومة صاحب الجلالة وحكام مشيخات شرق الجزيرة العربية على زيارات السفن الحربية الإيرانية وأنه بالإمكان قيام بعض التعاون الرمزى فى حراسة الخليج العربى لتحقيق رغبات وزير الخارجية الإيرانى. وسيكون السير أنطونى إيدن مسرورا إذا ما درس اللوردات هذه القضية فى ضوء ذلك. خادمكم المطيع ليزلى فراى وفيما يلى ردود فعل حاكم الشارقة تجاه المقترحات التى طرحها عليه الوكيل السياسى البريطانى فى الشارقة بصدد التنازل عن حقوقه فى جزيرة صري:

الوكالة السياسية، مشيخات الساحل العماني، دبى، ٢٥مارس ١٩٥٥، رقم ٥٥/٤/١٠٤١ إلى المقيم السياسى البريطاني، أف، بى. ريتشاردز دار الرئاسة البريطانية، البحرين.

ثبت أن التقويم الوارد بخطابى رقم ٥٥/٢/١٠٤١ بشأن موقف (الشيخ) صقر حاكم الشارقة حيال جزيرة صري لم يكن متفائلا. ويقول الحاكم بأنه مستعد للتنازل عن صري إذا ما كان الإيرانيون مستعدين للتنازل عن مطالبتهم بأبوموسى. ويبدو أن صقر فى الوقت الحاضر مسرور بذلك ولم يشر إلى موضوع احتمال التعويض المالى. وعاجلا أو آجلا سيسمع بأنه تمت مفاتحة حاكم رأس الخيمة حول الموضوع للتنازل عن جزيرة طنب مقابل التعويض بالمال، إذ من المحتمل أن يتبدل موقفه آنذاك.

٢ ـ وعندما تمت مفاتحة صقر حاكم رأس الخيمة حول بيع الجزيرتين العائدتين له أظهر رغبته بالفكرة وقال بأنه مستعد للبيع. ثم غير رأيه وقال إنه يفضل تأجيرها.



٣ ـ وعندما تم الاستفسار منه عن الثمن الذى يطلبه أجاب (الشيخ) صقر بأنه لا يقبل بأقل من ٥٠ مليون روبية كما وأنه يطلب ما يلى:ـ

(أ) الاحتفاظ بحقوقه النفطية والمعدنية فى الجزيرة.

(ب) الاحتفاظ بالفنار والسماح للصيادين التابعين له وللزوارق من استخدام الجزيرة.

(جـ) إلغاء الرسوم الإيرانية على كافة رعاياه هناك.

٤ ـ فتم إخبار (الشيخ) صقر بأن الإيرانيين سيماطلون على السعر كما وأنهم سيجدون الشرط الوارد فى (جـ) غير المعقول. وتم الاقتراح أخيرا على الشيخ لكى ينتظر رد فعل الإيرانيين تجاه مطالبه دون إلزام نفسه فى الوقت الحاضر بأى التزام.

٥ ـ وبالرغم من صعوبة الشروط التى وضعها الحاكم إلا إنه أصبح هناك أمل، بعد قبول فكرة البيع، لتقديم عرض جيد يغرى الحاكم إذا ما كان بالإمكان إقناع الإيرانيين لتقديم مثل ذلك العرض. وإننى أقترح بأنه فى الوقت الذى نحجب فيه عن الإيرانيين معرفة الثمن الذى يطلبه (الشيخ) صقر فإننا مع ذلك نقول بأن هذا هو الثمن الذى يطلبه للتفاوض حول الموضوع بالرغم من أن قوله بأنه سعرعادل فيه شيء من المبالغة وقد يكون سعرا باهظا (إن لم يكن مستحيلا). «سى. أم. بيرى. جوردون».

بادر المقيم السياسى البريطانى فى البحرين إلى إرسال برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية تضمنت ضرورة تنازل الحكومة الإيرانية عن المطالبة بالبحرين وجزيرة أبو موسى قبل إعطائهم أية تنازلات فى جزر الخليج العربى الأخرى فكتب[1]:ـ

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمي ـ المرجع السابق ص١٦٥ وانظر:

F 0371/ 144640, Political Agency, Trucial ststes, Dubai, 25 March 1955.

Ibid, From Bahrain to Fo, No 225, 6 April 1955.



برقيـة من البحرين، إلى وزارة الخارجـية، مكررة للمعلومـات إلى طهران، دبى، رقم ٢٢٥ ٦أبريل ١٩٥٥.

بالإشـارة إلى خطاب ريتـشاردز الموجـه إلى شكبـرج رقم ٥٥/ ٣٤/ ١٠٨١ وتاريخ ٢٩ مارس: الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى.

لا يوجد لدى شىء آخر لأضيفه بالنسبة لـلجزر الصغيرة. إذ أعتقد بأنه من الضرورى إجراء دراسـة دقيقة للطريقة التى سـتتم بها معالجـة الادعاءات الإيرانية بالبحرين قبل بدء المحادثات مع إيران. لقد تم الاقتراح فى خطاب شكبرج المرسل إلى ريتشـاردز رقم ٢٣/ ١٩/ ١٠١٩ أى وتاريخ ٧يوليو بأنه مقـابل التنازلات فإن على الإيرانيين التنازل عن مطالبتهم بجزيرة أبو موسى والبحرين إن أمكن.

وإن المشاكل التى أتوقعها هى أنه إذا ما حاولنا الحصول على تنازل الإيرانيين عن مطالبتهم بالبحرين وفشلنا فى ذلك وعقدنـا اتفاقا معهم حول الجزر الصغرى، فإن ذلك سيفسر بأننا قد قبلنا باستمرار بقاء المطالبة الإيرانية بالبحرين. ولا أدرى ما إذا كان من الأحسن الإقرار مقدمـا بأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق ما لم يتخل الإيرانيون عن المطالبة بالبـحرين أو إذا ما اقتضى الأمـر الدخول مع الإيرانيين فى محادثات. نقول لهم من البداية بأنه نظرا لرفضنا لأى مطالبة بالبحرين فإننا نرفض مناقشـة ذلك الموضوع معـهم، ولكن بشرط موافـقتهم بالمقـابل على التخلى عن مناقـشة ذلك فى المفـاوضات عندها سنكون مـستـعدين لمـناقشـة موضـوع الجزر الصغيرة.

٢ ـ والسـؤال الذى سيطرح فـى وقت لاحق هو ما إذا كنا سـنحيط حـاكم البحرين علما بما سنقترح القيام به.

أرسلت وزارة الخارجـية البريطانية وبتـاريخ ١٩ أغسطس ١٩٥٥ خطابا إلى السفير البـريطانى فى طهران يتضمن ما دار بين وزير الخارجـية الإيرانى ومسؤولى



وزارة الخارجية البريطانية عند زيارته للندن فكتبت[1]:ـ

وزارة الخارجـية، ١٩ أغـسطس ١٩٥٥، إى ٣٤/ ١٠٨٧، إلى دى. أى. رايت، السفارة البريطانية، طهران.

تحدث وزير الشؤون الخارجية الإيرانية مع السـير إيفون كيرك باتريك، عندما كـان هنا، حول الادعـاءات الإيرانية بالبـحـرين وجزر طنب الكبـرى والصغـرى وأبوموسى. وقال السيد انتظام بأنه متحـمس لوضع العلاقات البريطانية ـ الإيرانية على أسس قـوية من الصداقـة، إلا أن الموقف بصدد هذه الجـزر «يهدد بتـفجير الصداقة الإيرانية ـ البريطانية، إذ أن الشعب والبرلمان الإيرانى يحملان الانطباع بأن هذه الجزر تعـود لإيران وحال اكـتشـافهمـا بأننا نطالب بها بـالنيابة عن حكامـها فسيحدث هناك «انفجار».

٢ ـ أجاب السيـر إيفون كيرك باتريك بأنه يبدو أن هناك قضـيتين. الأولى: شكوى الحكومة الإيرانـية بأننا نسند الشيـوخ بطريقة تعـرض الصداقة البـريطانية ـ الإيرانية إلى الخطر،وثانيا: مصير (أ) البحرين و (ب) الجزر الصغيرة.

٣ ـ وبالنسـبة للشكوى الأولى، قـال السير إيفـون كيـرك باتريك بأننا نسند الشيوخ ولنا كل الحق فى ذلك وأن المحصلة فى صالح إيران.

٤ ـ أما بالنـسبة للبـحرين قـال السير إيفـون بأنه لا يقبل بما طـرحه الوزير الإيرانى بأننا السبب فى تعكيـر صفو العلاقـات البريطانية ـ الإيرانية هو احـتفاظنا بملكيتنا للبحرين.

٥ ـ أما بالنسبة للجزر الصغيرة فقد اعترف السيد انتظام بأنها ليست لها تلك القيمـة بالنسبة لإيران بل لها أهمـية عاطفية فـقط، تم طرح السير إيفون مقـترحا

١ ـ د. وليد الأعظمي ـ نفس المرجع ص١١٨ وانظر.
F 0371/ 114641, Fo, to British Embassy, 19 August 1955.



يتضمن إمكانية طرح قضية ملكية هذه الجزر للتحكيم إذا ما كانت الحكومة الإيرانية تقبل بذلك. فأجاب السيد انتظام بالنفى ما لم يشمل التحكيم جزيرة البحرين أيضا. وإذا ما قرر سكان البحرين بأنهم لا يريدون أن يكونوا تحت السيادة الإيرانية فعند ذلك يمكن للحكومة الإيرانية أن تتخلى عن المطالبة بها دون أن تفقد ماء الوجه.

٦ ـ ويبدو أن السيد انتظام أصبح مقتنعا بأنه ليس هناك شيء بصدد البحرين فى الوقت الحاضر إلا أنه استمر بالضغط بصدد الجزر الصغيرة. ووعد بأن يرسل إلى السير إيفون كتابا يتضمن شرحا كاملا عن تاريخ وحاضر هذه الجزر كما ووعد السير إيفون أن يدرس الموضوع برمته والتحدث إلى السفير الإيرانى عندما ينتهى من ذلك.

٧ ـ ومن الغريب أن السيد انتظام لم يشر إلى الحديث الذى أجراه روجر ستيفنس معه بتاريخ ٢مايو. لذا فقد كنت مخولا أن اطلب من السفير الإيرانى تذكير السيد انتظام بذلك الحديث ودعوته أن يعطينا فكرة عن وجهات نظره بصدد المقترح الذى طرح عليه عندما أرسل الكتاب الذى وعد به إلى السير إيفون. ولعدم تأكدى من مدى اتقان السفير للغة الإنجليزية فقد زودته بمذكرة تتضمن ملخصا للمقترح الذى تم طرحه على السيد انتظام كما يلى:ـ

(أ) لا مجال هناك لمناقشتنا فى مسألة الادعاء والمطالبة بالبحرين.

(ب) الصفقة بالنسبة لإيران هى تأجير أو بيع جزيرتى طنب الكبرى والصغرى وتخلى حاكم الشارقة عن المطالبة بجزيرة صري وتخلى إيران عن المطالبة بجزيرة أبو موسى.

(جـ) وفى تلك الحالة وعند التوصل إلى تسوية نهائية (بضمنها تخلى إيران حتما عن المطالبة بالبحرين) فسيكون العرض الوارد فى (ب) أكثر جاذبية لنا وإلا



فعلينا التفكير بالموضوع مرة أخرى. ولكن حتى لو قررنا الاستمرار فسيستبعد موضوع البحرين من أية مناقشات حول قضية الجزر الصغيرة.

٨ ـ فأجاب السفير مباشرة بأنه لا يمكن تحقيق أى تقدم على هذا الأساس ولا توجد هناك حكومة إيرانية مستعدة للتخلى عن المطالبة بالبحرين. ومع ذلك فقد وعد بأنه سيذكر السيد انتظام بمقترحاتنا ويطلب منه بيان وجهة نظره حولها عند إرسال الكتاب الذى وعد به إلى لندن للسير إيفون.

٩ ـ سأرسل صورة من هذا الخطاب إلى جولت فى البحرين. إيل. أى. سى. فراى.

عندما أمم د. مصدق شركة الأنكلو ـ الفارسية أصدر قرارا بتأميم شركة البترول فى البحرين باعتبار البحرين جزءا من إيران. وبعد إسقاط مصدق عن طريق الجنرال زاهدى وبتمويل والمساندة الكاملة والتخطيط من قبل المخابرات الأمريكية فى أغسطس عام ١٩٥٣ قام زاهدى بمساعدة قبائل البختيارية بإسقاط حكومة الجبهة الوطنية وتم الغاء قرار التأميم لشركة النفط البريطانية بتكوين كونسرتيوم أسهمت فيه الشركات النفط الأمريكية بنصيب الأسد نتيجة لإعادة شاه محمد رضا خان المازندراني إلى الحكم تحت اسم (عودة الشرعية) وحصلت بموجبه مكاسب اقتصادية كبيرة وامتيازات واسعة فى إيران وبذلك سيطرت أمريكا على النفط الإيرانى بعد اراحة بريطانيا عنها حيث قامت قبلها بزيادة إنتاج النفط فى الكويت والسعودية[1] لإسقاط النظام الوطنى فى إيران لإعادة الشاه للحكم، وعودة محمد رضا خان المازندراني إلى الحكم فى إيران، بدأت الادعاءات الإيرانية حول الجزر تظهر، وفى الوقت نفسه كانت بريطانيا تشدد فى مواقفها ضد

1 - Farnie, D.A - the Abadan Crisis and the Oil Boon in Kuwait 1951 - P.89.



الادعاءات الإيرانيـة، ففى ١٣ مايو ١٩٥٧ كـتب المعتمـد السياسـى البريطانى فى ساحل عـمان فى الإمارات رسـالة برقم ٥٧/١٠٨٤ إلى الشيخ صـقر بن محـمد حاكم رأس الخـيمة، يطلـب منه التأكد من رفع علم رأس الخـيمـة على جزيرتى الطنب، وإرسال مندوبين كل شهـر للمراقبة، والتأكد من سـلامة الأوضاع. وفى ٢١ أكتـوبر ١٩٥٧ «كتب المعـتمـد البريطانى فى سـاحل عمـان بدبى كتـابا برقم ٥٧/١٢١١ إلى حاكم رأس الخيمـة، يخبره فيه بأن بارجة حربيـة بريطانية ستزور رأس الخـيمـة زيارة رسـمـية، وتسـافـر بعـدها إلى جزيـرتى طنب التى هى من ممتلكاتكم» وذلك بقصد نصب لوحة على شاطئـها تشير إلى أنها ملككم، حتى لا تساعد على تشجـيع ادعاءات السلطة الأجنبية. ونظرا لتأجيل الـزيارة بعث المعتمد البريطانى (أ ـ ح. بى واكس) برسالة أخرى للحـاكم تاريخها ١٧ مايو ١٩٥٨ أكد فيها مضمون الرسالة السابقـة بكاملها، و طلب إرسال مندوب ليحضر إقامة اللوحة على «نابيوطنب» مكتوب عليها بأن الجزيرة ملككم»(١).

بعثت الخـارجية البريطانيـة إلى سفارتهـا فى طهران لتتأكـد من الأنباء التى ترددت عن الانزال الإيرانى فى أبوموسى حيث جاء فيها(٢):

تم استلام ما يلى من بيروت. تبدأ كما يلى:

معنونة إلى الـبحرين البـرقية رقم ٦٥ بتـاريخ ٨ أغسطس ـ كـررت لغرض إعلام وزارة الخارجـية وطهران يبلغنى حاكم الشـارقة الذى هو الآن فى لبنان، بأن

١ ـ د. محـمد عـزيز شكري: مـسألة الجـزر في الخليج العربي والقـانون الدولي، ص١١.

٢ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ المرجع السابق ـ المجلد الأول ص٦٢١. شفـرة وبرقية واردة من: وزارة الخـارجية إلى طـهران استلمت : السـاعة ٢٠,٣٥ ـ ٩ أغسطس رقم: ٧٧١



لديه تقاريرا تفـيد بأن مجـموعة صـغيرة من المسؤولين الإيـرانيين قد نزلوا على بر أبوموسى وفى نيتهم إعلان السيادة الإيرانيـة عليها. وسيكون ممتنا لو أجرى تحقيق فورى وأرسلت سـفن بحرية لإجـراء تحقيـقات فى المنطقـة، إذا كان ذلك ممكنا، يرجى من وزارة الخارجية إبلاغ طهران ببرقيتى هذه رقم ٥٠.

شائعات حول الاحتلال الإيرانى عام ١٩٥٦

ذكر شيخ الشارقة من بيروت أن فريقا من الإيرانيين قد احتلوا أبوموسى فى الخليج العربى ويقوم ممثلونا فى البحرين بتحرى حقيقة الأمر. فهل لديكم أى علم بتحركات السفينتين بابر أو بالانغ التى قد تكون مرتبطة بما ذكره الشيخ؟(١).

أبوموسى ذكرت الفرقـاطة التى قامت بالتحركـات أنه لم يقم أى مسؤولين إيرانيين بزيارة الجزيرة وقد بث الشـائعة مركب محلى من جزيرة أبومـوسى زاعما بعد زيارة لإيران أنه من المتوقع أن تستولى السلطات الإيرانية على الجزيرة(٢).

يرجى الإشارة إلى برقيتنا رقم ١٠٧ المؤرخة فى ١٣ أغسطس إلى بيروت.

٢ ـ فـيـما يتـعلق بالإشـاعـة القـائلة أن مـسؤولين إيرانـيين نزلوا على بر أبوموسى، ورد عن دار المعتـمد السياسى البريطاني فى دبى أن مسـافرا من جارك (وهى قرية تقع فى شـرق لنجة) ينشـر إشاعة مـفادها أن الحكومة الإيرانيـة كانت تستـعد لإرسـال عدد من المسؤولين الإداريـين إلى أبوموسى فى نهايـة أغسطس.

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ص١٧٧. من طهران: رقم ٦٩ إلى: خورمشهر ١١ أغسطس ١٩٥٦ سرى.

٢ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ص١٧٧. من طهران رقم ٧٠ إلى: خورمشهر ١٤ أغسطس ١٩٥٦ سرى.



ويبدو أن هذه الرواية تشكل برهانا صادرا عن جهة مستقلة على صحة تبجح طاقم المركب التابع لأبوموسى.

٣ ـ وبسبب هذا، فإننا سنكون ممتنين لو ركزتم الانتباه على إشاعات أخرى حول عزم إيران على احتلال أبوموسى وإبلاغها لنا عند سماعكم بها.

٤ ـ سنرسل نسخة من هذا الخطاب إلى مكتب الشرق ودبى[1].

المخلص لكم، دار المقيم السياسى البريطانى المكتب السياسى السفارة البريطانية طهران.

فورية سرية معنونة إلى وزارة الخارجية، برقية رقم: ٧١٩ فى ٧ سبتمبر، مكررة للبحرين ودبى البحرين رقم البرقية ١٠٧ إلى بيروت:[2]

أبوموسى: ذكرت الصحف الإيرانية أن ناطقا مفوضا يتحدث بلسان وزارة الخارجية أعلن فى ٥ سبتمبر أن الحكومة الإيرانية تستعد لاحتلال عدة جزر صغيرة فى الخليج العربى تعود لإيران، بما فيها جزيرة أبوموسي. ويضيف التقرير الصحفى أن شيخ الشارقة سيصل طهران قريبا لغرض إجراء المفاوضات.

٢ ـ حالما تفتح وزارة الخارجية أبوابها غدا أنوى الاستفسار عن معنى التقارير

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الأول ص٦٢٢ سرى رقم ٠٨٥/٣/٧/٥٦، ١٠٨٥/٧/٥٦ دار المقيم البريطانى البحرين ١٨ أغسطس ١٩٥٦ إلى المكتب السياسى.

مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ص١٧٦ شائعات حول الاحتلال الإيرانى عام ١٩٥٦ من: طهران ٧ سبتمبر ١٩٥٦ إلى: وزارة الخارجية عاجل سرى.

٢ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الأول ـ ص٦٢٣ مطالبات الفرس بجزر الخليج برقية من: طهران إلى: وزارة الخارجية البريطانية رقم ٧١٩، ٧ سبتمبر ١٩٥٦.



المذكورة، وإذا لم يتم إنكارها إنكارا قاطعا، فمن الواجب الإشارة إلى أن حكومة صاحبة الجلالة تأخذ مأخذ الجد أى احتلال لأبوموسى أو أية جزر أخرى يطعن الشيوخ تحت الحماية البريطانية فى مطالب الإيرانيين بها.

٣ ـ يرجى من البحرين إرسال هذه إلى قائد القوات البحرية فى الخليج العربى. يرجى من وزارة الخارجية إرسال هذه على الفور إلى البحرين ودبى كبرقياتى ٤٠ و٢ على التوالى.

تحدثت هذا الصباح مع السكرتير العام لوزارة الشؤون الخارجية وتظاهر بالغباء قائلا أن لا علم له بأى تصريح من مسؤول فى وزارة الخارجية. وأن لا علم لهذه الوزارة بأى شيء يمكن أن يدعم ما جاء فى التقرير نفسه. وأضاف أنه من المؤكد أنه لاصحة للإشاعة القائلة بأن شيخ الشارقة سيزور طهران، لكنه لن ينفي إمكانية وجود دوائر حكومية أخرى لها علم أكبر ببقية الرواية. وقال أيضا أنه على يقين إلى حد بعيد بأنه لن تستخدم القوة، تاركا لى مهمة الاستنتاج بأنه قد يكون هناك احتمال وقوع احتلال سلمى. ووعد بإجراء استفسارات وإعلامى بالنتائج فى أسرع وقت ممكن.

٢ ـ تحدثت حسب الاقتراح الوارد فى الفقرة ٢ من برقيتى المشار إليها[1].

المطالبات الإيرانية بالجزر العربية الثلاث، اقترح، إذا وافقتم، الإشارة على حاكمى الشارقة ورأس الخيمة القيام بتعزيز تمثيلهم فى جزر أبوموسى وطنب

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الأول ص٦٢٤ برقية رقم ١٠٨٥/٩/٥٦ من طهران إلى : وزارة الخارية أرسلت: الساعة ١٠, ١٢ ٨/٩/٥٦ استلمت رقم: ٧٢٢ ٨ سبتمبر ١٩٥٦ فورية سرية معنونة إلى وزارة الخارجية، برقية رقم ٧٢٢ مؤرخة فى ٨ سبتمبر. مكررة لغرض الإعلام للبحرين (رقم ٤٢) ودبى (رقم٤). برقيتى رقم ٧١٩.



الكبري وطنب الصغرى أو إرسال ممثلين إلى هذه الجزر بشكل أكثر تكرارا من ذى قبل. وبالإمكان أيضا إرسال قطع بحريـة بشكل أكثر تكرارا إلى هذه الجزر وأيضا إلى «فارسى» المشار إليها فى الملحق ٣ لخطابكم إلى جدة رقم إى أس ٣١/١٠٥١ المؤرخ فى ٢٤ إبريل. لقد زارت القوة البحرية هذه الجزيرة آخر مرة فى يوليو ١٩٥٣، ولا أتصور أن السعوديين سيعترضون على ذلك.

إن مفاتحة حاكم الشارقة بما ورد ذكره أعلاه يدفعه إلى إثارة موضوع مطالبته بجزيرة «صري»، على الرغم من أنه على استعداد للتخلى عن مطالبته بهذه الجزيرة إذا تخلى الإيرانيون مطالبتهم بأبوموسى، كما هو مبين فى مرفق خطاب ريتشارد إلى شاكبرة رقم ١٠٨١/١/٣٤/٥٥ المؤرخ فى ٢٩ مارس ١٩٥٥ يرجى من وزارة الخارجية إرسال هذا إلى طهران كبرقيتى رقم ٢٣[1].

أخذت الدوائر العربية الرسمية وغير الرسمية مع بداية الستينات تركز على «عروبة الخليج» وذلك تمشيا مع قوة المد العربى وإحياء القومية العربية التى سقطت مع الدولة الأموية وذلك عندما استخدم زعيم الأمة العربية الرئيس جمال عبدالناصر تسمية «الخليج العربى» عام ١٩٥٩ مما أدي إلى صدور قرارات في الدول العربية تحتم استخدام تسمية «الخليج العربى» فى جميع المعاملات الرسمي والعلاقات الخارجية مما أدى إلى الاحتجاجات الإيرانية المستمرة[2].

---

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الأول ص٦٢٥ برقية ١٠٨٥/١/٠١/٥٦ شفرة/ أو تى بي من: وزارة الخارجية إلى: طهران رقم (٥٦٨) ١١ سبتمبر ١٩٥٦ روتينية سرية تم استلام ما يلى من طهران وتبدأ كما يلى: معنونة إلى وزارة الخارجية برقية رقم ٥٠٨ فى ١٠ سبتمبر، مكررة لغرض الإعلام لطهران ولدبى وجدة والكويت. طهران برقية رقم ٧٢٢ لكم.

2 - Al Bahrna, Hussain, the legal Status of Arabian Gulf States - Unversity of Manchester - 1968 - P. 64.



ازداد فى عقد الستينات النشاط العسكرى الإيرانى فى الخليج العربي فى محاولة لتحدى السلطات البريطانية واستفزازها فى محاولة لتأكيد ادعائها بجزر أبو موسى وطنب، إذ بادرت إحدى الطائرات العسكرية الإيرانية بالنزول فى جزيرة طنب فى مايو١٩٦١ والتحقيق مع بعض سكان الجزيرة والتقاط الصور الفوتوغرافية. كما وبادرت السفارة البريطانية فى طهران إلى تقديم احتجاج حكومتها إلى الحكومة الإيرانية بالنياية عن حاكم رأس الخيمة، لقيامها بهذا الخرق لسيادة الجزيرة. وكان رد وزارة الخارجية الإيرانية بأن جزيرة طنب تعتبر جزءا من الأراضى الإيرانية التى تمارس عليها السيادة، لذا فإنه لا مبرر للاحتجاج البريطانى على الموضوع. استمرت التحرشات الإيرانية بالجزر العربية فقد هبطت طائرة عسكرية إيرانية فوق جزيرة طنب فى شهر مايو ١٩٦١ وقام العسكريون فيها بالتقاط الصور الفوتوغرافية للجزيرة كما قاموا بالتحقيق مع السكان ومع العاملين بالفنار. وبتاريخ ١٨ مايو ١٩٦١ نزلت إحدى الطائرات المروحية التابعة للقوة الجوية الإيرانية فى جزيرة طنب الكبرى وقام ملاحوها بالتقاط الصور لفنار الجزيرة والأبنية المجاورة وسألوا عن أسماء وجنسيات الأشخاص الذين يديرون الفنار، فبادرت وزارة الخارجية البريطانية إلى إطلاع سفيرها فى طهران على الموضوع وطلبت منه تقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الإيرانية،و فيما يلى نص البرقية المذكورة[1]:

من وزارة الخارجية إلى طهران، مكررة للمعلومات إلى البحرين، دبى، رقم ١٥٥، ٢٤ أغسطس ١٩٦١.

١ ـ أفاد المسؤول عن إدارة الفنار فى جزيرة طنب بأن طائرة مروحية إيرانية

---

١ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص١٦٩.



نزلت فى الجزيرة. وقام ملاحوها بعد ذلك بالتقاط الصور الفوتوغرافية للفنار والأبنية المجاورة وسألوا عن أسماء وجنسية الأشخاص الذين يديرون الفنار المذكور.

٢ ـ إن هذه الجزيرة هى جزء من مشيخة رأس الخيمة على الساحل العمانى التى تدير حكومة صاحبة الجلالة شؤونها الخارجية وأن سكانها يدينون بالولاء إلى حاكم رأس الخيمة الذى له وكيل يمثله فى الجزيرة ومسؤول عن تعيينه ويرفع علم الحاكم على الجزيرة كلما رست سفينة هناك.

٣ ـ أرجو تقديم الاحتجاج إلى وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية فى حالة عدم ممانعتكم ضد نزول الطائرة دون إذن مسبق. ويجب أن تكون صياغة الاحتجاج بشكل تطرح فيه قضية حاكم رأس الخيمة بشكل قوى ويستفز الإيرانيين نوعا ما. إننا لا نريد أن نضع الزيت على النار التى اندلعت مؤخرا فى الصحافة الإيرانية حول البحرين.

٤ ـ وبالرغم من مضى بعض الوقت منذ وقوع الحادث إلا أنه يتوجب تقديم الاحتجاج دون تأخير لتجنب حمل الإيرانيين على الشعور بأننا راضون على هذا التصرف.

٥ ـ تم إرسال الخلفية التاريخية عن الموضوع بشكل مستقل.

حول الانزال الإيرانى فى جزيرة الطنب عام ١٩٦١ كتب المقيم السياسى البريطانى فى البحرين إلى الخارجية البريطانية فى لندن يقول(١):

عطفا على كتابى رقم ١/١٠٨٥ وتاريخ ٢٥ أغسطس، أرفق طيه نسخة من

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ المرجع السابق ـ المجلد الثالث ـ ص١٧٩.



الأجزاء المعنية من تقرير أعده العقيد بحرى أوين، من الرويال مارينز عن الزيارة التى قامت بها سفينة صاحبة الجلالة لوخ إنش إلى جزيرة طنب.

٢ ـ كما سترى، يبدو أن الإيرانيين يعزون اهتمامهم بالطنب، كما أن وجود وأنشطة الأمريكيين المصاحبين للفرق الإيرانية الى زارت الجزيرة يشير على ما يظهر إلى اهتمام نفطى واضح أيضا. غير أنه من الأمور المشجعة أن الإيرانيين لم يتركوا وراءهم أى شكل ظاهر على مطالبتهم بالجزيرة.

٣ ـ يبدو أن لدينا حجة وجيهة لتقديم احتجاج الى الإيرانيين وأنتم سترسلون دون شك التعليمات المناسبة إلى سفارتنا فى طهران.

٤ ـ سأبعث بنسخة من هذا الكتاب إلى ونشستر فى دبى وميلارد فى طهران. (إم. سي. جي. مان).

زيارة سفينة صاحبة الجلالة لوخ إنش إلى جزيرة طنب فى ٢٤/٨/١٩٦١(١)

غرض الزيارة

(أ) التحقق مما ذكر حول هبوط طائرة هليكوبتر إيرانية فى الجزيرة.

(ب) إزالة أى علم أو لوحة أو غيرها من الدلائل المرئية على المطالبة بالسيادة على الجزيرة، مما يمكن أن يكون قد وضعه الإيرانيون.

(ج) إجراء عملية استطلاع للخط الساحلى.

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ المرجع السابق ـ المجلد الثالث ـ ص١٧٩.
سرى (١/١٠٨٥) دار المقيم البريطانى البحرين ٣٠ أغسطس ١٩٦١ إلى إيه. آر. ووملى الدائرة العربية وزارة الخارجية لندن.



الوقائع

رست سفينة صاحبة الجلالة لوخ إنش قبالة الساحل الغربى لجزيرة طنب فى تمام الساعة الثانية والنصف بعد ظهر اليوم الرابع والعشرين من شهر أغسطس. ونزل العقيد البحرى والمسؤول الطبى ومسؤول الاستخبارات فى القاعدة (الخليج العربى) مع جزء من مفرزة الرويال مارينز وتوجهوا إلى المنارة، حيث استقبلهم حارس المنارة الهندى.

قام المسؤول الطبى بمعاينة عضو هندى مريض فى طاقم المنارة وعالجه وأبلغنا حارس المنارة بعمليتى إنزال فى الجزيرة قام بهما مؤخرا رعايا غير بريطانيين. وقد حدثت العملية الأولى قبل آخر زيارة للسفينة ريلوم وقد سبق الإبلاغ عنها. أما الثانية فقد حدثت بعد الزيارة الأخيرة للسفينة ريلوم ولم يتم الإبلاغ عنها. وإضافة إلى ذلك أفاد أن لنشات (زوارق بمحركات) إيرانية قامت بأعمال الدورية بصورة متكررة حول الجزيرة فى الأسابيع الأخيرة. وقال إن الغاية من ذلك ثنى سكان الجزيرة عن القيام بعمليات التهريب التى أصبحت المصدر الرئيسى لدخل الجزيرة. ويتم تهريب البضائع التى تشترى فى دبى فى مراكب دهو محلية إلى جنوب إيران. وقد أيد سكان الجزيرة هذا القول حيث قالوا أن الإيرانيين منعوهم من «المتاجرة» فى إيران وأجبروهم على العودة إلى صيد السمك[1].

الوقائع البارزة لعمليتى الإنزال كما رواها حارس المنارة هى كالتالى:

(أ) تاريخ الإنزال ـ ١٨ مايو ١٩٦١.

(ب) جرت عملية الهبوط بطائرة هليكوبتر بدوار واحد ذات لون رمادى داكن ولا تحمل أية علامات مميزة.

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٨٠ سرى ـ عن الانزال الإيرانى فى جزيرة طنب عام ١٩٦١.



(ج) كان هناك ثلاثة أشخاص فى الهليكوبتر. أحدهما إيرانى والآخران أمريكيان.

(د) قاموا بتصوير المنارة والمبانى المجاورة لها.

(هـ) تحدثوا إلى حارس المنارة، لكنهم لم يدخلوا أية مبانى ولم يقبلوا الضيافة.

(و) لدى مغادرتهم حلقوا فى اتجاه شرقى.

(ز) تم تسجيل عملية الهبوط فى السجل.

(أ) تاريخ الإنزال ـ ٨ أو ٩ أغسطس ١٩٦١ (قال القرويون العرب إنه حدث فى ٩ أغسطس).

(ب) اقترب زورق (لنش) من الشرق وأنزل فريقا على الساحل الشرقى للجزيرة لكنه سرعان ما انسحب واتجه إلى جنوب الجزيرة، حيث أنزل فريقا فى القرية.

(ج) ذهب حارس المنارة إلى القرية، حيث شاهدهم يعملون بأداة لقياس الزوايا. ووصف أثنين منهم بأنهما أمريكيان، مع أنه لم يتحدث إليهما. وقال إنه سمعهما يتحدثان باللغة الإنجليزية وكانا يرتديان أحذية من طراز أمريكى.

(د) أرانى القرويون نقطة طلاء برتقالى مدهونة على جانب كوخ طينى مجاور للشاطئ، قالوا إن الفريق الزائر هو الذى دهنها.

(هـ) صعدوا إلى القارب مجددا واختفوا فى اتجاه شرقى.

(و) لم تسجل الحادثة فى سجل المنارة. وقال حارس المنارة إن كل من الهليكوبتر والزورق جاءا من اتجاه لنجة[1].

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٨١ سرى ـ الانزال الإيرانى فى جزيرة الطنب عام ١٩٦١.



كان علم رأس الخيمة يرفرف على سارية العلم فى القرية خلال زيارتنا. وقد قيل لى إنه لايرفع إلا بمناسبة الزيارات التى تقوم بهـا سفن صاحبـة الجلالة وأيام الجمعة. ولم يكن هناك أى دليل على وجود أى علم إيرانى أو لوحة إيرانية أو أى شكل آخر من أشكال المطالبة بالجزيرة.

الاستنتاجات

(١) استنادا إلى الأدلة التى ذكرها حارس المنارة، من الواضح أن الإيرانيين قد أبدوا ولا يزالون اهتماما كبيرا بالطنب فى الأشهر الأخيرة.

(٢) يبدو أن الزيارة الثانية مرتبطة بالأولى وكانت أشبه بعملية مسح نفطية.

(٣) يدل وجود الأمريكيين فى كلا الزيارتين إما على اهتمام شركة نفط أمريكية أو على استخدام خبراء نفط أمريكيين من جانب الإيرانيين.

(٤) أدت الضائقة الاقتصادية الأخيرة فى إيران إلى تشديد الإجراءات لمكافحة أنشطة التهريب وزيادة الدوريات الإيرانية فى هذه المنطقة. (آر. بي. أوين) عقيد بحري فى الرويال مارينز مسؤول الاستخبارات فى القاعدة الخليج العربى[1].

بادر السفير البريطانى فى طهران بتاريخ ٥سبتمبر ١٩٦١ إلى تقديم احتجاج حكومته إلى وزارة الخارجية الإيرانية وفيما يلى نص الاحتجاج[2]:ـ

مذكرة رقم ٤٨٧، ٦١/ ١٠٨٤،

تقدم سفارة صاحبة الجلالة البريطانية تحياتها إلى وزارة الخارجية الإمبريالية الإيرانية وتتشرف بإطلاعها بأن الموظف المسؤول عن الفنار فى جزيرة طنب فى

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ص١٨٢.
سرى ـ الانزال الإيرانى فى جزيرة الطنب عام ١٩٦١.
٢ ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ نفس المرجع ص١٧٥.



الخليج العربى قد أفاد بأن طائرة مروحية إيرانية نزلت فى الجزيرة يوم ١٨ مايو ١٩٦١. واستنادا إلى ما أفاد به المذكور فإن ملاحى الطائرة، قاموا بالتقاط الصور الفوتوغرافية للفنار والأبنية المجاورة وسألوا عن أسماء وجنسيات الموظفين الذين يديرون الفنار.

٢ ـ تم إصدار التعليمات إلى السفارة لجلب انتباه السلطات الإيرانية إلى حقيقة أن هذه الجزيرة هى جزء من مشيخة رأس الخيمة على الساحل العمانى. ويدين سكانها بالولاء إلى حاكم رأس الخيمة الذى يقوم بتعين وكيل له فى الجزيرة وعلمه مرفوع عليها. وتدير رأس الخيمة الجزيرة منذ عام ١٨٨٧ ويمارس حاكم تلك المشيخة سيادته عليها منذ عام ١٩٢١ عندما أصبحت رأس الخيمة مستقلة عن الشارقة.

٣ ـ وفى هذه الظروف صدرت التعليمات إلى السفارة لتقديم الاحتجاج إلى الحكومة الإمبريالية بالنيابة عن الحاكم ضد نزول الطائرة غير المرخصة على الجزيرة وضد تصرفات ملاحيها.

٤ ـ وتنتهز السفارة هذه الفرصة لتكرر للوزارة احتراماتها الفائقة. السفارة البريطانية طهران ٥سبتمبر ١٩٦١.

ثم بادر حاكم رأس الخيمة بإرسال خطاب بتاريخ ١٥/٩/١٩٦١ إلى وكيل المعتمد السياسى البريطانى لصاحبة الجلالة أى. سى. سى لجستر تضمن تقديم الشكر له لتقديم احتجاج الحكومة البريطانية إلى الحكومة الإيرانية نيابة عنه. وفيما يلى نص الخطاب[1]:ـ

١ ـ مختارات ـ من أهم الوثائق البريطانية ـ المرجع السابق ـ المجلد الثالث ص١٨٤.
رسالة ـ الشيخ صقر بن محمد إلى المعتمد السياسى البريطانى فى ١٥/٩/١٩٦١.



بسم الله الرحمن الرحيم

صقر بن محمد بن سالم القاسمى، حاكم رأس الخيمة وملحقاتها، التاريخ ١٩٦١/٩/١٥ حضرة صاحب السعادة، الأفخم المستر أى. سى. سى. ونجستر.

معاون المعتمد السياسى لصاحبة الجلالة.. المحترم

تحية واحتراما،

وبعد لقد استلمت كتابكم المؤرخ فى ١٢ أيلول ١٩٦١، المتضمن إفادتنا بقيام وزارة الخارجية البريطانية باطلاعنا بأن سفير جلالة الملكة فى إيران سيتقدم بشكوى إلى الحكومة الإيرانية بخصوص نزول الطائرة الإيرانية فى جزيرتنا طنب منذ أربعة شهور والتابعة لإمارتنا.

نشكركم على هذه الملاحظة، وإن هذا من واجبكم، وسنخبر وكيلنا فى الجزيرة بأن يشعرنا بسرعة عما يحدث فى المستقبل وأن علمنا سيرفع باستمرار على الجزيرة.

هذا وتقبلوا خالص شكرى واحترامى المخلص صقر محمد.

بادر المعتمد السياسى البريطانى فى دبى بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٦١ إلى إرسال خطاب إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى يتضمن اتصالاته بحاكم رأس الخيمة وضرورة رفع علمه باستمرار على الجزيرة. وفيما يلى نص الخطاب[1]:-

---

١ - د. وليد حمدى الأعظمى - نفس المرجع ص١٧٨ وانظر:

F 0371/ 15731, From Fo to Tehran, No. 155, 24 August 1961.

Ibid, Note No 487, 1084/61, British Embassy, Tehran, September 5, 1961.

Ibid, Political Agency, Trucial States, Dubai, 18 September 1961 to British Residency, Bahrain.



دار الاعتماد السياسية، مشيخات الساحل العمانى، دبى، ١٨ سبتمبر ١٩٦١.

إلى دار الرئاسة البريطانية (المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى) البحرين

١ - قمت بالإجراء اللازم مع حاكم رأس الخيمة حول جزيرة طنب كما جاء فى تعليماتكم التى تضمنها خطابكم رقم ١/١٠٨٥ وتاريخ ٧سبتمبر.

٢ - وبتاريخ ١٥سبتمبر زارنى ابن الحاكم، خالد بن صقر، وقال بأن والده يعتبر أننا فى التزام مستمر لحماية مصالحه فى هذه القضية والقضايا الأخرى المشابهة وحتى فى حالة غياب أى طلب معين منه. وسيقوم بإرسال خطاب لى بهذا الخصوص.

٣ - وأضاف خالد قائلا: بأن والده سيقوم بالترتيبات اللازمة لإبقاء علمه مرفوعا على الجزيرة يوميا. وقال بأن المواصلات والاتصالات مع سكانها ليست جيدة لأنه لا يوجد هناك قارب حكومى لإرسال الأخبار معه. وأنهم لم يسمعوا بحادث شهر مايو إلا بعد شهر أو شهرين. واقترح بأنه لغرض تأكيد سلطة الحاكم فى الجزيرة يجب بناء منزل له على نفقة حكومة صاحبة الجلالة. فقمت بدورى بصب ماء بارد على الفكرة.

٤ - وفى الحقيقة فإنكم لابد وأن استنتجتم من قراءة الفقرة ٥ من خطابى رقم ١٠٣٢/٦١ وتاريخ ٧سبتمبر ١٩٦١ بأن الحاكم لم يكن يميل فى البداية إلى النظر إلى الموضوع بجدية تماما عندما قابلته يوم الأول من سبتمبر واستفسر عن الموضوع بشكل عام. وأخبرنى بأن وكيله فى الجزيرة قد وصل قبل فترة وأخبره بالحادث وطلب أسلحة للدفاع عن الجزيرة ضد الدخلاء. وأشار بأنه كان مستغربا من الخبر لأن الوكيل لم يخبره من عائدية تلك الطائرة. إلا أنه طمأن وكيله بأنه



سيرسل إليه الأسلحة فيما بعد. (إلا أن الدلائل تشير بأنه لا ينوى القيام بذلك).

٥ ـ سأرسل صورة من هذا الخطاب إلى وزارة الخارجية وإلى سفارتنا فى طهران. أى. أس. ونجستر.

وفيما يلى رد وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية على الاحتجاج الذى قدمته الحكومة البريطانية على نزول الطائرة المروحية الإيرانية فى أراضى جزيرة طنب:ـ

من الدائرة السياسية السادسة، وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، إلى سفارة صاحبة الجلالة (البريطانية)، رقم ٣٠٥٢ فى ٢١ سبتمبر ١٩٦١ ـ مذكرة.

تقدم وزارة الخارجية الإمبريالية تحياتها إلى سفارة صاحبة الجلالة وبالإشارة إلى المذكرة رقم ٥٠٤/٦١/١٠٨٤ وتاريخ ١٤سبتمبر ١٩٦١ وتتشرف بالتصريح بما يلى:ـ

بما أن السفارة على علم بأن الحكومة الإيرانية الإمبريالية لم تقبل أبدا بالإدعاء القائل بأن جزيرة طنب جزء من مشيخة رأس الخيمة أو أن يكون لأية دولة أخرى حقوق فيها. وكما تم التصريح للسفارة فى عدة مناسبات فإن الحكومة الإمبريالية تعتبر جزيرة طنب جزءا من أراضيها التى تمارس السيادة عليها. وأن سيادة الحكومة الإمبريالية على جزيرة طنب تقوم على أساس أحكام مبادىء القانون الدولى وأنها لم تتخل عن حقوقها فيها أبدا. وإشارة إلى ما ورد أعلاه تعتبر وزارة الخارجية الإمبريالية أن احتجاج السفارة استنادا إلى المذكرة المشار إليها أعلاه ليس له مبرر.

ظلت المواجهة العربية الإيرانية قائمة على أشدها فى منطقة الخليج العربى خلال حقبة الستينيات غير أنه بينما اعتمد النشاط العربى على ترديد الشعارات المتاحة بالقومية العربية والتصدى للاستعمار البريطانى كان إيران تتخذ خطوات أكثر فاعلية إذ لم يقتصر الأمر على تمسكها بتبعية البحرين لها وإنما نشطت نشاطا



ملحوظا فى التغلغل فى مشيخات الساحل العمانى بظهور العديد من التجمعات الاستيطانية والمهاجرين، وذلك قبل تكوين دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى قلة عدد السكان وطبقا لإحصائية مكتب التطوير البريطانى التابع لمجلس الإمارات المتصالحة فى دبى لم يزد عدد سكان الساحل العمانى السبع فى عام ١٩٦٦ عن ١٨,٢٠٠ نسمة. وكان ذلك عاملا مشجعا للهجرات الإيرانية الاستيطانية. وفضلا عن ذلك فقد أتاحت الأوضاع المتخلفة فى تلك المشيخات الفرصة لنشاط اقتصادى إيرانى وقفت فى طليعته البنوك الإيرانية كبنك الصادرات الإيرانى وبنك ملى إيران وقد عمدت تلك البنوك بفروعها المتعددة فى مشيخات الساحل إلى تحويل التجار الإيرانيين وتشجيع رؤوس الأموال الإيرانية على الاستثمار فى تلك المشيخات وشراء العقارات والأراضى للمهاجرين الإيرانيين والحصول على جنسيات المشيخات العربية. وقد اتجهت السياسة الإيرانية إلى إحكام روابطها مع مشيخات الساحل العمانى وانتهزت إيران حالة التخلف التى كانت تعانى منها المنطقة وبادرت بتقديم العديد من الخدمات التعليمية والاجتماعية وخاصة إلى إمارة دبى(١).

زارت السفينة الحربية البريطانية «لوك انش» جزيرة أبوموسى وبتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٦١ لتفقد حالة الجزيرة والتأكد من عدم قيام البحرية الإيرانية بأية تجاوزات عليها. وفيما يلى نص التقرير السرى الخاص بالزيارة(٢):ـ

سرى.. زيارة سفينة صاحبة الجلالة «لوك انش» إلى جزيرة أبو موسى بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٦١.

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ تاريخ الخليج العربى ـ المجلد الرابع ص١٤٥.

٢ ـ وليد الأعظمي ـ نفس المرجع ص١٧٩ وأنظر.

F.o. 371 - 15731 Ibid, From: Sixth Political Department, MFA, to HM Embassy, No. 3052, 21/9/1961.

Ibid, Secret, Visit to Abu Musa by HMS Loch Insh on 14 October 1961.



وصلت السفينة إلى الجزيرة الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم ١٤ أكتوبر ونزل منها فريقان، الفريق الأول لاستطلاع الساحل بقيادة الملازم جامبير آز. ان، والثانى يضم الرائد كاندلش والملازم سبانكى وبعض جنود البحرية والملازم جليسر وطبيب السفينة للقيام باستطلاع عام حول الجزيرة. وقضى الفريق الثانى بعض الوقت فى القرية إذ قام طبيب السفينة بفحص بعض المرضى ثم تجولوا فى أنحاء الجزيرة وقابلوا مدير إدارة منجم الأوكسيد الأحمر الباكستانى الجنسية السيد مير والذى قام بمرافقتهم واطلاعهم على المناجم هناك.

وتم الحصول على المعلومات التالية:ـ

يسكن الجزيرة التى تعود ملكيتها للشارقة حوالى ٢٠٠ من العرب الذين يعيشون فى قرية واحدة فى الجانب الجنوبى الشرقى. وتقع مناجم الأوكسيد الأحمر فى الشمال الشرقى من الجزيرة حيث تمت الإشارة إلى مواصفاتها بالتفصيل فى تقرير عام ١٩٥٦. وتمتلك رأس الخيمة حوالى ١٠ فدانات من المناجم فى الجهة الشمالية من الجزيرة وليست مستغلة فى الوقت الحاضر. ويشتغل السكان المحليون فى هذه المناجم أشهر الشتاء. و فى موسم الصيف يقومون بالصيد واحتمال تهريب السلع والبضائع الذى يعتبر الشغل الشاغل للجميع هناك. وأشار السيد مير بأن موسم الصيد جيد جدا هناك، بحيث أنه يصعب إقناع السكان المحليين للاشتغال فى المناجم فى الشتاء. ويحصل الصيادون على دخل قدره ١٠٠ روبية يوميا، إذ يبيعون ما يصيدونه إلى السفن العابرة هناك. كما يبيعون صيدهم فى أسواق الشارقة ودبى التى تبعد حوالى ست ساعات فى رحلة بالقارب. وهناك حوالى ٢٥ زورقا فى جزيرة أبو موسى مخصصة للصيد. وتعتبر هذه الجزيرة مرساة للسفن والزوارق الإيرانية الذاهبة إلى دبى من ميناء بندر عباس الإيرانى. ويقدر معدل عدد السفن المارة بالجزيرة ثلاثا يوميا، وهناك مخزن جيد للبقالة فى القرية، الجزيرة يحتوى على تموينات واحتياجات السكان اليومية هناك وبضمنها



المواد الطبية والأدوية. ولا يوجد هناك طبيب فى الجزيرة كما ولا يزورها أى طبيب. ولا يمثل الشيخ صقر بن سلطان أحد هناك. ولا توجد زراعة ولا أعمال حقلية أو فلاحة هناك. ويتم جلب الاحتياجات اليومية من الشارقة ودبى.

تمتلك شركة «صن فالى كولور كومبانى أوف ويك» مناجم الأوكسيد الأحمر ومقرها الأصلى بالقرب من بريستول فى بريطانيا التى لها فروع صغيرة فى العالم وبضمنها إسبانيا. وللشركة وكيل لمناجم جزيرة أبو موسى فى دبى. وتم استغلال هذه المناجم لأول مرة فى عام ١٩٣٤ ثم أغلقت خلال الأعوام ١٩٤٠ ـ ١٩٤٧. ويستلم الشيخ صقر بن سلطان مبلغ ٥٠ ألف روبية فى السنة من الشركة مقابل حقوق التنقيب. ويبلغ الأوكسيد الأحمر فى السنة حوالى ٢٥٠٠ طن فى الموسم الجيد. وهناك فى الوقت الحاضر حوالى ٣٦٠٠ طن يتم تكديسها ويجرى شحنها بالسفن إلى بريستول بقدر الطلبات الواردة واستنادا إلى حاجة العرض والطلب فى الأسواق، ويبدأ التنقيب عن الأوكسيد الأحمر اعتبارا من شهر أكتوبر إلى شهر أبريل. إلا أنه فترات من تلك السنة يكون العمل هناك خطيرا. وأن نوعية الأوكسيد الأحمر جيدة من الصنف النقى ولايحتاج إلى تصفية كثيرا.

تم وصف عملية التنقيب فى تقرير عام ١٩٦٥. ولقد هبط توظيف العمل والمستخدمين هناك خلال السنوات الماضية من ٥٠٠ عامل محلى إلى حوالى ١٠٠ عامل. ومضى على استخدام السيد مير الباكستانى هناك فترة عشر سنوات ويحصل على الإجازة كل شهرين فى الصيف ويعاونه خلال الشتاء مدير بريطانى الجنسية من إنجلترا. وإن تجهيز المياه فى الجزيرة جيد وتمتلك الشركة بئرا للماء العذب على عمق ٣٠ قدما.

لم يقم الإيرانيون بأى زيارة للجزيرة عدا مرور بعض السفن الإيرانية وهى فى طريقها إلى البلدان الأخرى، إذ لا يمكنهم الدخول إلى الجزيرة دون إخبار الشيخ صقر بن سلطان. وخلال شهر نوفمبر ١٩٦٠ قامت سفينة من البحرية



الأمريكية بزيارة الجزيرة، إذ بادر عدد من المهندسين بالنزول من الطائرة هناك وقاموا ببعض أعمال المسح. ومن المتوقع قيامهم بزيارة أخرى فى شهر نوفمبر ١٩٦١.

لايبدو أن هناك أى تهديد إيرانى للجزيرة فى الوقت الحاضر للأسباب التالية :-

(أ) لوجود شركة بريطانية هناك على الجزيرة.

(ب) لقرب الجزيرة من الساحل العمانى ومن الشارقة.

(جـ) عدم اهتمام العالم الخارجى بهذه الجزيرة عدا الزيارة التى قامت بها البحرية الأمريكية.

حاولت إيران مسح جزيرة الطنب، عندما بعثت فرقة جيولوجية لمسح الجزيرة فبعث المعتمد السياسى البريطانى (أ ـ ج ـ ام كريك ـ A.H.M. Craig) برسالة فى ٢١ أكتوبر ١٩٦١ برقم ٦١/١٠٣٣ إلى حاكم رأس الخيمة، يخبره فيها بأن الحكومة البريطانية احتجت رسميا لدى إيران على إرسال الفرقة لمسح الجزيرة، و قد سحبت إيران تلك الفرقة بعد ذلك(١).

بادرت وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢نوفمبر ١٩٦١ إلى ارسال خطاب إلى سفيرها فى طهران تضمن موضوع الاحتجاج البريطانى ضد الادعاء الإيرانى بجزيرة طنب وفارسى وفيما يلى نص الخطاب المذكور(٢):-

وزارة الخارجية، ٢نوفمبر ١٩٦١، إلى جى، آى، ميلارد، طهران.

١ ـ أشكركم على خطابكم رقم ٦١/ ١٠٨٤ وتاريخ ٢٦ سبتمبر حول جزيرة طنب.

---

١ ـ د. محمد عزيز شكري: نفس المرجع، ص١١.

٢ـ د. وليد حمدى الأعظمى ـ المرجع السابق ص١٧٨.



٢ ـ أعتقد أن احتجاجنا المرسل إلى الحكومة الإيرانية تحريريا لم يكن كافيا، وإذا ما كنتم تشيرون إلى المراسلات المنتهية بخطابكم رقم ٦٠/١٠٨١ وبتاريخ ٢٠ مايو ١٩٦٠ المتضمن المطالبة الإيرانية بجزيرة فارسى، ستجدون أنه بعد الاحتلال الإيرانى لجزيرة فارسى فى عام ١٩٥٦ وجدنا أنفسنا متورطين فى تبادل المذكرات مع الإيرانيين بخصوص مطالبتنا بالجزيرة المذكورة التى استمرت لمدة ثلاث سنوات. ويعود السبب فى ذلك إلى أن الفشل فى استجابة الإيرانيين إلى الادعاء الواضح بملكية الجزيرة، والذى ينطبق على جزيرة طنب أيضا، قد ألحق الضرر بمطالبة المالك الأصلى والذى هو فى تلك الحالة حاكم الكويت.

٣ ـ فإذا لا يوجد هناك أى ضرر من مطالبة حاكم رأس الخيمة بجزيرة طنب فإننى لا أجد غير أن ترسل مذكرة أخرى جوابا على مذكرة وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية. ونأمل أن التعب والاعياء سيصيب الإيرانيين من كثرة تبادل هذا النوع من المذكرات قبل أن يصيبنا نحن. وقد تم بذل جهود كثيرة من خلال دراستكم لملف القضية لإقناع الإيرانيين لوضع نهاية لتبادل المذكرات العديمة الفائدة بصدد النزاع حول جزيرة فارسى. إلا أنه لا يمكن إقناعهم أبدا بالتقيد بما أوردناه لهم فى خطاباتنا. ولتقليل سخونة الموضوع فإننى أقترح أن لا يتضمن خطابكم الذى سيرسل إليهم أكثر من القول بأن حكومة صاحبة الجلالة أخذت بنظر الاعتبار ادعاءاتهم، إلا أنها لا تعترف بسريانها لذا فمن الواجب بالنسبة لها الاستمرار فى الاحتفاظ بحقوق حاكم رأس الخيمة قدر ما تعلق الأمر بجزيرة طنب. وإذا ما اعتقدتم بأنه من الأحسن التكرار عليهم مرة أخرى كما جاء فى الفقرة ٣ من خطاب ريتشر رقم ١١/ ١٠٨٢ إى. بى المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٧، فإننا نترك لكم أمر التصرف حسب ما ترتأون.

٤ ـ أما بالنسبة للفقرة ٣ من برقيتكم فإننا لانعتقد أن الإيرانيين قادرون على



المطالبة بطنب استنادا إلى المبادىء العامة للقانون الدولى المتعلقة بخط الوسط للحدود. إذ أنه فقط بعد استقلال الأراضى المعنية يمكن القرار على ترسيم خط الوسط من الحدود.

٥ ـ سأقوم بإرسال صورة من هذا الخطاب إلى مان فى البحرين وكريبج فى بغداد. أى. أف. جيفن

ردت الحكومة البريطانية على مذكرة الاحتجاج الإيرانية المرسلة إليها برقم ٣٠٥٢ وتاريخ ٢١سبتمبر ١٩٦١ والمذكرة البريطانية رقم ٢٧ وتاريخ ١٣ يناير ١٩٦٢ التى تضمنت حقوق حاكم رأس الخيمة فى جزيرة «طنب»، إذ اعترفت طهران باستلامها. وفى ما يلى نص الرد الإيرانى بشأن جزيرة «طنب»:ـ

من وزارة الشؤون الخاجية ـ الدائرة السياسية الأولى، إلى سفارة صاحبة الجلالة (البريطانية) طهران، رقم ٥٧٢٤، ٢٠يناير ١٩٦٢، مذكرة.

ترسل وزارة الشؤون الخارجية الإمبريالية تحياتها إلى سفارة صاحبة الجلالة، وأنها فى الوقت الذى تؤكد فيه على محتويات مذكرتها رقم ٣٠٥٢ وتاريخ ٢١سبتمبر ١٩٦١ محتفظة بكافة الحقوق الإيرانية بشأن الجزيرة الإيرانية «طنب» فى الخليج العربى، فإنها تتشرف بالاعتراف باستلام مذكرة السفارة رقم ٢٧ وتاريخ ١٣ يناير ١٩٦٢. ختم وزارة الشؤون الخارجية الإمبريالية

وفى ما يلى نص ما ورد فى الخطاب الموجه من السفارة البريطانية فى طهران المتضمن ماجرى تبادله بين السفارة ووزارة الخارجية البريطانية بشأن حقوق حاكم رأس الخيمة فى جزيرة «طنب»:ـ

سرى، السفارة البريطانية، طهران، ٢٣يناير ٢٩٦٢ إلى الدائرة العربية ـ وزارة الخارجية البريطانية لندن عزيزى جاك،

لابد أنك استلمت صورة من مذكرتنا المرسلة إلى وزارة الشؤون



الخارجية (الإيرانية) والمؤرخة فى ١٣ يناير والتى تضمنت الاحتفاظ بحقوق حاكم رأس الخيمة فى جزيرة «طنب».

٢ ـ قمت بتسليم تلك المذكرة إلى مدير عام الدائرة السياسية فى وزارة الشؤون الخارجية وقلت بأن مضمون المذكرة لا يلزم الإيرانيين بالإجابة. وإذا ما وجدوا بأنه من الضرورى القيام بذلك فربما سيكون جوابهم مقتصرا على الاحتفاظ بالحقوق الإيرانية وسيكون بالإمكان عندئذ تجنب الدخول فى مراسلات أخرى.

٣ ـ قال السيد دارا بأنه يعتقد بأنه يتحتم على وزارة الشئون الخارجية الإيرانية الرد على المذكرة تأكيدا على الاحتفاظ بالحقوق الإيرانية. واستلمنا الآن مذكرة أخرى والمرفقة صورة مترجمة منها طية. ولا شك أنك ستحيطنا علما برغبتكم فى حالة الاستمرار فى تبادل المذكرات[1].

---

١ ـ وليد حمدي الاعظمي ـ المرجع السابق ص١٨٣ وانظر.

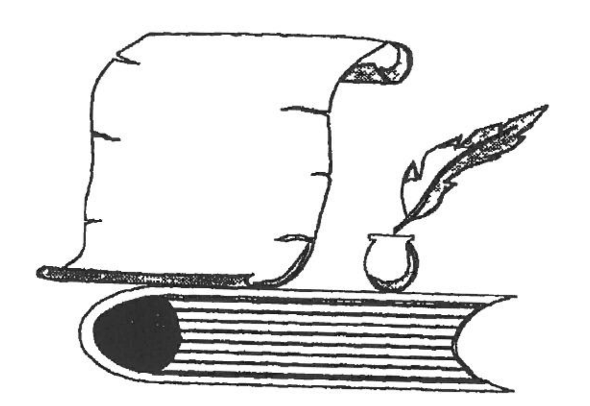
F.O. 371 - 15731 - Ibid, Fo, to G.E. Millard, Tehran, 2 November 1961.

Fo 371/163032, From Ministry of Foreign Affairs to HM Embassy (Tehran) No. 5724, 20 January 1962.

IbiD, British Embossy, Tehran, 23 January 1962 to Fo.







إيران والجزر العربية

١٩٦١ ـ ١٩٦٨

- السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربى ٦١ ـ ١٩٦٨.

- العلاقات الإيرانية ـ البريطانية.

السياسة الإيرانية تجاه الخليج العربى ١٩٦١-١٩٦٨

زاد من اهتمام الإيرانيين بالمنطقة اكتشاف حقول نفطها فى شمال الخليج العربى وفى المناطق المطلة عليه فى بداية هذا القرن، مما عزز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لهذه البحيرة شبه المغلقة والتى تتحكم إيران بالمشاركة مع عمان فى مدخلها الجنوبى عبر مضيق هرمز، لذا فقد عمدت الحكومة الإيرانية منذ عهد الشاه إلى زيادة نفوذها فى منطقة الخليج العربى، ونجحت حكومته فى الستينات والسبعينات فى استغلال تراجع النفوذ البريطانى فى هذه المنطقة من العالم، وسعت إلى أن تملأ الفراغ الاستراتيجى الذى خلفه البريطانيون. وأصبحت القوات البحرية الإيرانية منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحاضر من أكبر القوات البحرية الإقليمية العاملة فى المنطقة مما ساعدها فى بسط نفوذها على مناطق متعددة فى شرق الخليج العربى ووسطه، ومكنها من احتلال جزر تطل على طرق الملاحة فيه وتعود ملكيتها لمشيخات الخليج العربى خاصة ساحل عمان وقد سببت المطامع الإيرانية السياسية فى الكيانات العربية فى الخليج العربى بعض مشاكل للمنطقة التى استغلها الاستعمار البريطانى واعتمدت عليها المصالح الأمريكية فى توطيد مراكزها فى المنطقة وسيطرتها غير المشروعة[1].

حاولت إيران أن تستغل انضمامها إلى حلف بغداد فى عام ١٩٥٥ وللحلف المركزى فى عام ١٩٥٩ لكى تحصل على تنازلات من بريطانيا عن تلك الجزر بيد أنها فشلت فى تحقيق أهدافها ولا يعزى ذلك إلى الموقف البريطانى الذى لم يعد متشددا مع إيران كما كان عليه الحال من قبل وإنما يرجع إلى مواجهة إيران بالمد العربى الذى أخذ تياره ينساب إلى مشيخات الخليج العربى عقب الحرب العالمية الثانية وازداد انسيابا نتيجة الأحداث المتتالية التى شهدها العالم العربى بدءا من

١ ـ محمد رضا فودة ـ العلاقات الإيرانية الخليجية ص٢٣.



الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٤٨ ونشوب ثورة يوليو ١٩٥٢ والعدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ وقيام الجمهورية العربية المتحدة ونشوب ثورة تموز فى العراق فى عام ١٩٥٨. ومن ثم أخذت إيران تتصدى لتلك الاتجاهات القومية باعتمادها على بريطانيا وعلى غطاء دولى يضمن لها التحرك فى منطقة الخليج العربى، فبالإضافة إلى تكثيف إدعاءاتها الإقليمية على البحرين أقدمت على احتلال جزيرة أبو موسى خلال المناورات المشتركة التى أجرتها البحرية الإيرانية مع الأسطول الأمريكى فى مارس ١٩٦٤ فى نطاق عضوية إيران للحلف المركزى، غير أنها سارعت بالجلاء عن الجزيرة بعد عشرين يوما من إنزال قواتها إثر الاحتجاجات العربية العنيفة واضطر وزير الخارجية الإيرانية إلى التصريح بأن الانزال الإيرانى كان مناورة عسكرية طارئة وبادرت السلطات البريطانية فى الخليج العربى بإرسال سفينة حربية عليها بعض الجنود ومندوبين من حاكم الشارقة لانتزاع العلامات البحرية التى كان من شأنها إدخال جزيرة أبوموسى فى المياه الإقليمية الإيرانية. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت ملتزمة بالمحافظة على حقوق السيادة الإقليمية للحكام العرب المشمولين بحمايتها فى منطقة الخليج العربى إلا أنه كان واضحا التغير الذى بدأ يظهر فى السياسة البريطانية من حيث التنسيق مع إيران بهدف مواجهة التحديات التى كانت تتعرض لها المصالح الغربية فى منطقة الخليج العربى، ومن ثم أصبح ذلك التنسيق يمثل حجر الزاوية لأمن الخليج العربى وضمان الملاحة الدولية فى مضيق هرمز[1].

بدأت الجامعة العربية فى الستينات تهتم بالمشيخات العربية فى ساحل عمان وتساعدها فى شتى المجالات، وعندما أنزلت القوات الإيرانية جنودها فى جزيرة

١ ـ جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ القاهرة ١٩٧٤، ص٣٣.



(أبو موسى) التابعة للشارقة أثناء مناورتها مع القوات الأمريكية[1]، فى إطار مناورات الحلف المركزى فى أواخر مارس ١٩٦٤، قدمت احتجاجا على هذه التصرفات الإيرانية، إلا أن وزير الخارجية الإيرانى نفى هذه الأنباء عندما استفسر منه السفراء العرب المقيمين فى طهران عن مدى صحة تلك الأنباء فى شهر إبريل ١٩٦٥،ولكن التحريات دلت بعد ذلك على أن إيران قد أنزلت قواتها فى هذه الجزيرة وغيرها من الجزر أثناء مناورات حربية بمشتركة مع الأسطول الأمريكى،وفى نطاق الحلف المركزى، ثم جلت عنها بعد المناورات إلا أنها تركت علامات إيرانية خاصة بمصلحة خفر السواحل والموانئ، مما اضطر حاكم الشارقة لتقديم احتجاج إلى بريطانيا التى أرسلت فيما بعد سفينة عليها بعض رجال حاكم الشارقة لانتزاع هذه العلامات[2].

تحسن العلاقات بين إيران والاتحاد السوفيتى فى الستينات كان هو أحد العوامل التى هيأت فرصا أكثر للشاه كى يوجه اهتمامه نحو الخليج العربى. وفى عام ١٩٦٢ أنشأت وزارة الاقتصاد فى طهران إدارة خاصة لتجارة الخليج العربى، كما تحسنت الإدارة الحكومية فى سواحل الخليج العربى وزادت الرواتب زياد كبيرة، مما شجع الكثير من الموظفين الإيرانيين على العمل فى المدن الإيرانية على سواحل الخليج العربي. وقد تأثر حجم التجارة بين إيران ومشيخات شرق الجزيرة العربية بعد حركة التعمير والتوسع فى ميناء بندر عباس عام ١٩٦٤ وميناء بوشهر عام ١٩٦٥. وقد اتسع هذان الميناءان بحيث أصبحا يستقبلان السفن الكبيرة، وربطت مدن الخليج العربى إلى داخل إيران عن طريق الطرق الحديثة.

١ ـ سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى الكتاب الثانى ـ إمارات الساحل العمانى، ط٢، القاهرة ١٩٧٢، ص٩٤.
٢ ـ أمل الزيانى: البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣، ص١٢٤.



أهم هذه الطرق الخط الذى يربط كل قرى ومدن الساحل الإيرانى من الأهواز إلى بندر عباس والذى بدأ العمل فيه عام ١٩٦٢. ومن الضرورى فى هذا المجال دراسة موضوع الهجرة الإيرانية إلى الساحل العربى فى الخليج العربى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ أن هذه الهجرة أصبح لها، إلى جانب القضايا الاجتماعية، أبعاد سياسية. ذلك أن هجرة سكان السواحل الإيرانية إلى مناطق العمل والبترول على الساحل العربى من الخليج العربى، جاء مرافقا ومصاحبا لسياسة الشاه التوسعية فى المنطقة مما أثار شكوك العرب حول خطورة هذه الهجرة وأبعادها وآثارها. والهجرة من الساحل الإيرانى إلى الساحل العربى فى الخليج العربى لا تعتبر الأولى من نوعها فى العصر الحديث، فقد درسنا هجرة قامت أواخر القرن التاسع عشر على أثر تضييق الخناق من قبل الحكومة الإيرانية على سكان السواحل وقضاء إيران على إمارة القواسم فى لنجة. كما أن هنالك الهجرة التى حدثت فى الثلاثينات والتى صاحبت إجبار النساء على نزع الحجاب فى فترة حكم رضا شاه. ولكل هجرة من هذه الهجرات ظروفها وأسبابها والعناصر الخاصة التى تميزت بها[1].

عانى الساحل الإيرانى وسكانه إهمالا بالغا من الحكومة الإيرانية فى الخمسينات، وهى نفس السياسة التى سار عليها رضا خان المازندراني بهدف إضعاف أغلبية السكان من «السنة» على هذه السواحل. وأصبح هنالك نوع من سوء التفاهم بين السكان وموظفى الحكومة المدنيين منهم والعسكريين. وهنا أصبح نمو المدن البترولية فى الكويت وقطر أوائل الخمسينات ـ عنصر جذب لهؤلاء السكان الذين وجدوا فى هذه الدول إلى جانب توافر فرص العمل، العلاج المجانى والتعليم والخدمات الاجتماعية. وظهر سيل من الهجرة امتد من السواحل الإيرانية إلى الكويت وقطر بحثا عن فرص العمل وامتيازات الحياة الحديثة على

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٧٦.



طول الساحل العربى. وهنا نرى عناصر الهجرة الأولى فى أواخر القرن التاسع من التجار العرب والإيرانيين الأغنياء الذين جاءوا إلى ميناء دبى من قبل. وكانت الهجرة الثانية بسبب دوافع دينية، تمثلت فى احتجاج السكان الإيرانيين على سياسة رضا خان المازندراني حيال الإجبار على سفور النساء. وهكذا امتصت هاتان الهجرتان فى يسر على الساحل العربى. أما الهجرة الأخيرة التى أخذت مكانها بعد الحرب العالمية الثانية، فقد اعتمدت على عناصر من العمال غير المهرة وعلى تجار الدكاكين الصغيرة الذين توافدوا بأعداد ضخمة وبطريقة غير قانونية وفى فترة قصيرة من الزمن. وعلى الرغم من أن نمو المدن الحديثة فى الساحل العربى كان فى حاجة إلى الأيدى العاملة، إلا أن وصول هذه العمالة الإيرانية جاء فى وقت المواجهة بين مد القومية العربية واهتمامات إيران القومية. ولهذا أثارت هذه الهجرة الأخيرة الشكوك والريبة وأصبح لوجودها، ممثلة فى كل هذه الأعداد الكبيرة، معنى سياسى[1]. وكانت السياسة الإيرانية الجديدة فى منتصف الستينات تقضى بتوجيه الاهتمام للمشيخات البترولية العربية في شرق الجزيرة العربية. وقد كانت جميع الهجرات الإيرانية بتخطيط من حكومة طهران بغية إضعاف الهوية القومية العربية فى المشيخات من الكويت والبحرين وساحل عمان وقطر بفضل إغراقها بالمستوطنين الإيرانيين، حيث سهلت لهم بريطانيا الحصول على الجنسيات العربية بغية ضرب تيار القومية العربية المعادية لبريطانيا؛ ولهذا نجد حاليا أن أكثر من نصف سكانها فى الكويت والبحرين وقطر والإمارات من المواطنين ذات الأصول الإيرانية وهذا بحد ذاته مشكلة أكبر بكثير من مشكلة الاحتلال الإيرانى للجزر، حيث تم زرع جزر بشرية فى جسد الأمة العربية فى الجناح الشرقى.

جاء فى تقرير لبعثة جامعة الدول العربية التي قامت بزيارة مشيخات شرق الجزيرة العربية فى نوفمبر ١٩٦٤ نجد توضيحا لتغلغل النفوذ الإيرانى ولأخطار

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٧٦.



الهجرة الإيرانية وتمركزها فى إمارة دبى بصفة خاصة حتى أصبح يخشى من تلك الهجرة التي قد تؤدى إلى وقوع كارثة فى الخليج العربى قد تفوق كارثة فلسطين.
وقد عدد التقرير بضعة أنماط من الهجرة الإيرانية التى يعتمد بعضها على العاطلين من العمال والفقراء الذين يتسللون بواسطة القوارب البخارية إلى مشيخات الساحل العمانى دون جوازات سفر أو سمة دخول إذ كانت السلطات المحلية فى تلك المشيخات تحصل من كل فرد على تومانين أوروبية ونصف وهذه المبالغ كانت تشكل موردا رئيسيا من موارد الدخل فى كثير من تلك المشيخات التى كانت لاتزال فقيرة آنذاك، وأكد تقرير بعثة الجامعة العربية أن السلطات البريطانية كانت تتغاضى عن هذا السيل المتدفق من الهجرات الإيرانية لأن ذلك كان يتمشى إلى حد كبير مع سياستها الرامية إلى إضعاف عروبة المنطقة، ومما يؤكد ذلك أنها كانت تثير صعوبات عديدة تجاه الفلسطينيين أو المصريين إذا ما وصلوا إلى إحدى تلك المشيخات في شرق الجزيرة العربية دون أن يكون لديهم سمة دخول وقد عنى تقرير بعثة الجامعة العربية بتقسيم الهجرات الإيرانية طبقا لمراحلها الزمنية ودوافعها السياسية والاقتصادية إلى أنواع ثلاثة. وبينما أوضح التقرير أن المرحلة الأولى من الهجرة الإيرانية التى بدأت فى العشرينيات فرارا من الأوضاع السياسية المضطربة فى إيران والتى ترتبت على سقوط الأسرة القاجارية وقيام الحكم المازندراني، خاصة وأن كثيرا من تلك العناصر وفد من إمارة عربستان بعض ضمها إلى إيران فى عام ١٩٢٥ وفرارا من الحكم المركزى الإيرانى. أما الفئة الثانية من الهجرة الإيرانية فهى الهجرة التلقائية المرتبطة بكسب العيش. غير أن أخطر الهجرات الإيرانية تلك الهجرات المخططة من قبل السلطات الإيرانية والتى تعتمد فى غالبيتها على الشباب الإيرانى الذى أدى الخدمة العسكرية ثم سرح ومن ثم يسهل استخدامه عسكريا، وتستهدف تلك الهجرات الأخيرة إشاعة الفوضي كما أنها تشكل مايمكن تسميته بالطابور الخامس التابع لإيران وتمتد تلك الهجرات من



الكويت شمالا إلى رأس الخمية جنوبا وتعتبر أداة فاعلة يمكن أن تستغلها إيران لتحقيق نفوذها خاصة وأن جانبا كبيرا من تلك الهجرات يشكل منظمات سرية لم يلبث أن اكتشف أمرها فى الاضطرابات العديدة التى تعرضت لها كثير من مشيخات الخليج العربى[1].

استمرت سياسة الهجرة الإيرانية تهدد الكيان الديموجرافى والسياسى لمنطقة الخليج العربي بصفة عامة وللبحرين ومشيخات الساحل العمانى بصفة خاصة، وترك ذلك أثره على استمرار توتر العلاقات العربية الإيرانية إلى أن بدأت إيران فى تعديل سياستها فى المنطقة بعاملين رئيسيين: أولهما انحسار المد القومى العربى على أثر هزيمة يونية ١٩٦٧ والعامل الثانى يرتبط بمستقبل الخليج العربى ومشكلات الأمن الاقليمى فى أعقاب الانسحاب البريطانى من المنطقة وإنهاء الوجود العسكرى بها فى نهاية ١٩٧١ وماقد يترتب على ذلك من نشوء فراغ سياسى وعسكري قد تتهيأ قوى غير مرغوب فى وجودها لملئ ذلك الفراغ، ومن ثم أدركت السياسة الإيرانية أهمية تحقيق قدر من التقارب مع الكيانات فى الخليج العربى خاصة المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان من أجل إقرار الأوضاع فى المنطقة[2].

لم تكتف حكومة إيران فى عهد محمد رضا خان المازندراني بفرض الثقافة الإيرانية، بل إنها من ناحية أخرى أعطت رعايتها لأبناء المهاجرين الإيرانيين على السواحل العربية، فقامت بفتح المدارس الإيرانية لهم للمحافظة على كيانهم القومي. وقد أنشئت مدرسة إيرانية فى دبى عام ١٩٦٢ وأخرى فى أبو ظبى عام ١٩٧٢، لتشجيعهم على الاحتفاظ بشخصيتهم الإيرانية. وإن كانوا قد حصلوا

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية ـ معهد الدراسات العربية ـ القاهرة.

٢ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع السابق ص١٤٦.



على جنسيات عربية من مشيخات الخليج العربى. لاشك أن علاقات إيران بمشيخات الساحل العماني فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تأثرت إلى حد كبير بالعلاقات الإيرانية مع بقية الكيانات العربية، فى ذلك الوقت الذى كان يسود بينها آنذك فكرة إنشاء وحدة عربية من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى. وقد أزعجت الشاه هذه الصيحة الجديدة فى العالم العربى، كما تدهورت علاقات إيران مع بعض الدول وخاصة مصر. والواقع أن هناك عددا من العوامل التى أدت إلى العداء بين عبدالناصر فى مصر والشاه فى إيران. فبينما كانت مخاوف الشاه الرئيسية فى فترة الخمسينات مصدرها التوسع الروسى بحيث وجد الشاه أمنه فى الاحتماء بالولايات المتحدة، وطلب العون العسكرى منها، فإن مخاوف عبد الناصر كانت تتركز فى الاستعمار الغربى والأحلاف الغربية مما جعل عبدالناصر يتجه لدى الكتلة الشرقية فى طلبه للسلاح. ولقد كان حلف بغداد عام ١٩٥٥ هو بداية الخلاف بين عبد الناصر والشاه. وكان عبدالناصر قد أصبح رجل القومية العربية والمتحدث باسمها بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، كما انتشرت آراؤه حول ضرورة التحرر من الاستعمار الغربى فى الخليج العربى. وفى هذا الصدد أكدت إذاعة صوت العرب القاهرية على عروبة البحرين وجزر طنب وأبو موسى وإقليم عربستان. وكان الشاه يرى فى اهتمام عبدالناصر بشؤون الخليج العربى أنه أمر غير قانونى وغير طبيعى، وزاد هذا من قلقه من أهداف عبدالناصر ونشاطه[1].

إذا كانت بريطانيا وقفت أمام إيران فى ادعاءاتها على البحرين وعلى غيرها من مشيخات شرق الجزيرة العربية ضمانا لإحكام سيطرتها، فإن انسياب المد القومى العربى ووصوله إلى منطقة الخليج العربى منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية أحدث تحولا فى السياسة البريطانية التى أخذت تعمل على تشجيع التسلل الإيرانى من أجل المحافظة على التوازن بين القوميتين العربية والإيرانية. وتمشيا مع قوة المد

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٧٧.



العربى واستخدام عبدالناصر لتعبير الخليج العربى بداية من عام ١٩٥٩ أخذت الدوائر العربية الرسمية وغير الرسمية تركز على عروبة الخليج مما كان مبعثا للاحتجاجات الإيرانية المستمرة، فى الوقت الذى أخذت فيه تسمية الخليج العربية تثار على مستوى العديد من الدراسات الأكاديمية وبينما ارتكز الباحثون الإيرانيون على أن الخليج فارسى استنادا إلى سجلات المؤرخين والجغرافيين الأجانب الأوروبيين، ناقض الباحثون العرب تلك التسمية على أساس أن إطلاق تعبير الخليج الفارسى قد نشأ عن اكتشاف الإغريق لسواحله الفارسية فى بداية الأمر، فضلا عن أن العرب سيطروا على معظم أجزاء تلك السواحل،و أن استخدام مصطلح الخليج العربى يتطابق مع الواقع إذا ما تم تغليب الكثرة العددية للسكان العرب إضافة إلى أن طول سواحل الخليج العربية تكاد تبلغ ضعف سواحله الإيرانية[1].

قد يكون من الضرورى أن نشير هنا إلى الدوافع التى حركت إيران فى اتجاه تكثيف تسلحها على هذه الصورة اللافتة للنظر،وهى الدوافع التى حاولت الولايات المتحدة أن توظفها من أجل انجاح استراتيجيتها الأمنية الجديدة فى الخليج العربى. لقد تبلورت هذه الدوافع من خلال الشكوك والانتقادات التى أخذت تبديها إيران للشاه حول مدى فعالية حلف السنتو فى مواجهة المتغيرات الإقليمية الجديدة وحول مقدرته على التكيف مع ضغوطها وتحدياتها المتسارعة. فهذا الترتيب الأمنى كما قالت إيران، كان موجها بالأساس ضد التهديدات العسكرية السوفيتية، ولم يكن معنيا بقضية التهديدات المحلية أو الإقليمية التى كان من الممكن أن تجد إيران نفسها فى مواجهتها مباشرة[2].

بسبب هذه التخوفات سعت إيران إلى تطوير رادع عسكرى وطنى تتوفر له القدرة على التعامل الكفء مع مختلف التحديات والتهديدات الإقليمية دون حاجة

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون، ص٣.
٢ ـ د. إسماعيل صبرى مقلد ـ أمن الخليج ـ ص٣٠.



إلى تعليق تلك الحماية أو ذلك الدفاع على الدور الأمريكى فى المنطقة ككل. وكان المثال العملى الذى حاول شاه إيران من خلاله أن يبرهن على مخاوفه هو تقاعس دول السنتو عن تقديم العون العسكرى للباكستان خلال حربها ضد الهند فى عام ١٩٦٥،وهو ما خشيت إيران أن يتكرر معها إذا ما اضطرت إلى الدخول فى مواجهة مسلحة ضد العراق.[1]

الواقع أن هنالك أسباب عديدة يمكن أن تفسر لنا زيادة الاهتمامات الإيرانية بمنطقة الخليج العربى، كما تظهر فى الوقت نفسه أسباب تركيز هذه القوات المسلحة على ساحل الخليج العربى. هذه الأسباب هى: العثور على البترول فى مياه إيران الإقليمية فى الخليج العربى وما صاحب ذلك من قضايا خاصة بالحدود البحرية مع الجيران. وازداد دور البترول فى الاقتصاد الإيرانى بحيث أصبح لإيران فى نهاية عام ١٩٦٨ تسعة امتيازات بحرية من مجموع اثنين وعشرين امتيازا بتروليا بحريا فى مياه الخليج العربى. وقدر انتاج الآبار البحرية الإيرانية بـ١/ ٨ انتاجها البترول. وبلغت ايرادات البترول فى الستينات ٥٠٪ من دخل إيران كما زود دخل البترول إيران بـ١/ ٤ نقدها الحر وهنا اضطر الشاه إلى توجيه اهتمام كبير نحو الخليج العربى، وكان يهدف من وراء ذلك ان تستعيد إيران سبقها فى ميدان إنتاج البترول حيث كانت قبل حركة تأميم مصدق هى أكثر الدول انتاجا للبترول فى منطقة الخليج العربى، وكان انتاجها يومذاك مساويا لانتاج البحرين والعراق والسعودية وقطر مجتمعة. إلا أن الشاه لم يستطع أن يصل إلى غير المكانة الثانية بعد المملكة العربية السعودية من حيث غزارة الانتاج، وأصبح بالتالى الحاح الشاه على الشركات البترولية العاملة فى إيران غير ذى ثمرة. اضافة إلى انتشار فكرة دولة عربية واحدة من الخليج العربى إلى المحيط، وما صاحب ذلك من قلق الشاه حيال نشاط عبدالناصر وازدهار حركة القومية العربية فى الخليج العربى[2].

١ ـ د. إسماعيل صبرى مقليد ـ نفس المرجع ص٣٠.
٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٧٤.



نجد أن القرار البريطانى بالانسحاب من الخليج العربى جعل إيران تواجه قضية الأمن فى هذه المنطقة، وحيث أن إيران لا تمتلك خط أنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط، فقد أصبح مضيق هرمز وموضوع الأمن فى الخليج العربى يمثلان القضايا البالغة الخطورة بالنسبة لإيران. والغريب أنه بين عامى ١٩٦٨ و١٩٧١ عندما كان الشاه يشعر بنوع من الاستقرار والطمأنينة حين كان نشاط السافاك فى أوجه، كان كثيرا ما يصرح بأنه قلق على استقرار جيرانه من العرب، ويبدى تخوفه من امتداد نشاط حرب العصابات الموجودة فى ظفار إلى الخليج العربى. وكان الشاه يعلن بين حين وآخر أن إيران هى حارس الخليج العربى وصمام أمان الاستقرار لمصالح الاستعمار المسيحي الغربي وبخاصة أمريكا. كانت مطالبة الشاه بالبحرين وبجزر طنب وأبو موسى تعبيرا عن الطموحات القومية وتشجيعا للعناصر الوطنية التى كان يرعاها فى تلك الفترة. كما أن هذه المطالب كانت تساعده فى توجيه أنظار الشعب الإيرانى إلى قضايا خارجية ترضى مشاعره القومية، وفى نفس الوقت تشغله عن التفكير فى الأوضاع الداخلية وفى نظام حكمه الفردى المستبد الذى يوجه به دفة الأمور فى البلاد(١).

نلاحظ تخوفات شاه إيران كانت تنبع فى حقيقة الأمر من اعتقاده فى وجود مصدرين رئيسيين يهددان الأمن فى الخليج العربى: العراق ومصر ولقد كان النزاع بين إيران والعراق فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ يدور أساسا حول مياه شط العرب؛ ذلك النزاع الذى وضع قوات البلدين العسكرية لأكثر من مرة فى حالة طوارئ وتأهب استعدادا للحرب. وكان هذا النزاع ذا أثر كبير على الشاه واتجاهاته لتقوية الجيش الإيرانى وتطويره على أسس حديثة. فنزاع إيران مع العراق حول شط العرب كان يضر بمصالح إيران. فناقلات النفط الإيرانية أو المحملة بالنفط الإيرانى كان عليها ان تعبر هذا الممر المائى الذى يخضع لتحكم العراق

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٧٥.



العسكرى، فضلا عن أن معامل تكرير البترول فى عبدان والواقعة على الجانب الآخر من شط العرب كانت تدخل هى الأخرى فى مرمى التهديد العراقى، وهو وضع كان يرفضه شاه إيران، وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٥ عندما وقعت اتفاقية الجزائر التى حاولت ان تحل مشكلة الملاحة بين الدولتين فى شط العرب. على الجانب الآخر كانت سياسات حزب البعث العراقى بتوجهاته الاشتراكية المعادية للملكية مبعث خوف وتهديد للنظام الحاكم فى طهران بميوله التقليدية المحافظة. وقد زاد من تلك المخاوف، الروابط الوثيقة التى كانت تجمع العراق بالاتحاد السوفيتي والتى انتهت فى إبريل ١٩٧٢ بالتوقيع على معاهدة للصداقة والتعاون المشترك بين الدولتين. والتى أدخلت السوفيت إلى منطقة الخليج العربى من باب المحالفات الرسمية مع بعض القوى الرئيسية فيها(١).

لم تتخلَّ إيران أبدا عن حساسيتها البالغة ازاء نظام الحكم فى العراق، وهى الدولة التى تقاسمها الحدود على مسافات طويلة، كما تنافسها فى تصدير البترول، ولهذا حشدت ما يقرب من ثمانين بالمائة من قواتها على الحدود مع العراق، مما كان يعنى تصعيد أوضاع المواجهة بين الطرفين،و دفعها إلى مستوى أعلى من الخطورة والتهديد(٢).

لهذا كان لمطالبات شاه إيران فى شط العرب، والبحرين، وطموحاته فى السيطرة على منطقة الخليج العربى، ومساندته العسكرية الحاسمة لحركة المتمردين الأكراد فى العراق أثرها المباشر والكبير فى تأزيم مشكلة الأمن فى الخليج العربى، وحالت دون اقامة ترتيب دفاعى جماعى من دول المنطقة تتحمل المسئولية الأساسية فى تنفيذه بالنيابة عن الولايات المتحدة التى كانت ماتزال واقعة بالكامل تحت تأثير

١ ـ د. إسماعيل صبرى مقلد ـ المرجع السابق ص٣٠.

٢ ـ نبيه الأصفهانى: الدينامية الجديدة فى العلاقات العربية ـ الإيرانية، السياسة الدولية السنة ١٢، العدد ٤٥، يوليو ١٩٧٦، ص٨٤.



الحرب الفيتنامية. وأما بالنسبة لمصر وتخوفه منها وبخاصة مصر الناصرية، فإن ذلك كان راجعا بالأساس إلى قوتها العسكرية وإلى ارتباطها السياسى والعسكرى القوى بالسوفيت فضلا عن جاذبية زعامة عبدالناصر للقاعدة الواسعة من الجماهير العربية فى الشرق الأوسط والخليج العربى، وهو ما كان يخشى منه شاه إيران على سلامة حقول النفط الإيرانية الواسعة فى منطقة عربستان التى احتلتها إيران والتى تقطنها أغلبية عربية، يضيف إلى ذلك أن إشارات عبدالناصر المتكررة لما كان يسميه بالنفط العربى كانت تسبب ضيقا بالغا للشاه[1].

أخذ الشاه فى علاقات إيران بإسرائيل منذ عام ١٩٥٠، ومد إسرائيل بالبترول الإيرانى، ثم تصريح الشاه فى ٢٤يوليو عام ١٩٦٠ بضرورة الاعتراف بدولة إسرائيل وذلك ضمن المخططات الأمريكية لتقوية علاقة عملائها في المنطقة، كل هذه الأسباب دفعت عبدالناصر إلى قطع علاقات مصر مع إيران. وقد تبعت دول عربية أخرى مصر فى قطع علاقاتها مع إيران، فقطعت سوريا علاقاتها مع إيران بعد خمس سنوات. وقد حاول عبدالناصر عزل إيران عن جميع البلاد العربية وكان عبدالناصر يصف الشاه بأنه رجل استعمارى وتوسعى. واعتبر الشاه تدخل عبدالناصر فى حرب اليمن عام ١٩٦٢ نذيرا بالخطر الذى ينتظره فى الخليج العربى. ومع أن الحرب اليمنية قد خلفت انقساما فى المنطقة العربية، إلا أن الشاه استمر يخشى نشاط عبدالناصر فى الخليج العربى، و كان هذا مبررا لديه لزيادة نفقات الدفاع فى بلاده. وقد اقتنعت واشنطن والمسؤولون فى حلف السنتو (CENTO) بوجهة نظر الشاه، واعتبروا تهديد عبدالناصر لمصالحهم فى منطقة الخليج العربى تهديدا حقيقيا، ورأوا ان نمو تسليح مصر لا بد وأن يقابله زيادة حتمية مساوية فى القوات المسلحة الإيرانية. ومع أن علاقات إيران بمصر والعراق وسوريا قد تدهورت فى تلك الفترة، إلا أن الشاه كان حريصا على إقامة علاقات

١ ـ د. إسماعيل صبرى مقلد ـ المرجع السابق ص٣١.



ودية مع جيرانه العرب فى الخليج العربى. ومنذ عام ١٩٥٧ بدأ فى توجيه الدعوات لشيوخ المشيخات بصفة منتظمة لزيارة طهران[1]. وكان الشيوخ يستجيبون لدعواته.

كتب الموظفون البريطانيون فى الخليج العربى عن الزيارات التى قام بها حكام مشيخات ساحل عمان إلى إيران يقولون[2].

تحية طيبه وبعد يشرفنى أن أبلغكم فى هذه الرسالة بشأن زيارة حديثة قام بها وفد إيرانى رسمى إلى ساحل عمان.

٢ ـ زار وفد إيرانى ساحل عمان خلال الفترة من ١٣ ـ ٢٠ مايو وكان جاركرد رحمانى رئيسا لهذا الوفد، وهو حاليا على مايبدو الممثل الشخصى للجنرال بختيارى، وقد ضم الوفد حاجى محمد على خبيرى، رئيس شركة تصدير الخليج العربي ـ ذى بيرشيان جلف إكسبورت كومبانى، د. على خان مسؤول حكومى فى وزارة التجارة، وعضو آخر فى مجلس إدارة شركة تصدير الخليج العربى، وقد زار الوفد بكل أعضائه أو بعضهم إمارات: دبى والشارقة وعجمان ورأس الخيمة.

٣ ـ ويبدو أن الأهداف من الزيارة تتمثل فى حمل دعوات من الجنرال بختيارى إلى حكام ساحل عمان لزيارة طهران فى أواخر هذا العام، وعموما للتأكد من حجم أعمال التجارة والاتصالات الأخرى التى من الممكن للإيرانيين أن يقوموا بها فى ساحل عمان. وقد تلقى حكام كل الإمارات المذكورة دعوات رسمية.

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٧٨.

٢ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ المرجع السابق ـ المجلد الثالث ص١٥٣.
دعوة إيرانية إلى الحكام سرى دار الاعتماد البريطانى، الإمارات المتصالحة، دبى فى ١٠ يونيو ١٩٥٩ إلى إم. أس. جي. مان المحترم، دار الاعتماد البريطانى البحرين.



٤ ـ ناقش الوفد فى دبى مع الحاكم مسألة تصدير اللحوم والمواشى الحية من إيران وخصوصا حيث قامت نزاعات بسيطة بشأن الأسعار فيما يتعلق بالاتفاقية غير الرسمية التى أبرمت من قبل، بين الحاكم وشركة التصدير الحكومية الإيرانية فى يوليو ١٩٥٨. ومن الواضح أنه لم تتم تسوية هذا الأمر ولكن كان هناك وعد مقطوع للشيخ راشد بأن المسألة ستناقش عندما يزور إيران كما نوقشت مسألة مطار دبى، وطلب الحاكم من الوفد الإيرانى تشجيع الخطوط الجوية الإيرانية على الهبوط فى دبى بصفة منتظمة لتوريد الفواكه والخضروات الطازجة ولنقل الركاب. ومن المفهوم أن الوفد قد وافق على هذا الأمر من حيث المبدأ بشرط إنشاء مطار دبى وهذا أمر طبيعى.

٥ ـ فى الشارقة قدم الوفد بعض الهدايا من الجنرال بختيارى إلى الشيخ صقر بن سلطان، وناقشوا معه أيضا إمكانية توسعة العلاقات التجارية، وعرضوا تقديم مساعدة ذات طابع ملموس وحقيقى إلى الحاكم متى رغب فى ذلك.

٦ ـ عقد الوفد مقابلات فى دبى والشارقة مع تجار عرب وإيرانيين وعبر أعضاء الوفد عن رغبتهم فى إقامة علاقات طيبة بين إيران وساحل عمان. وقد ساد شعور عام بين التجار بأن الحكومة الإيرانية تتبع محاولة اكسب ساحل عمان إلى نوع من الاتحاد مع إيران بعيدا عن الوقوع تحت تأثير القومية العربية.

٧ ـ كان رحمانى نشطا للغاية خلال زيارته بالرغم من أن خبيرى قام بمعظم الترجمة، وقد ذكر رحمانى في مرحلة ما، أن الإيرانيين اقترحوا دعوة حاكم أبوظبى إلى إيران فى العام القادم. (دي. اف. هاولى) المعتمد السياسى لحكومة جلالة الملكة.

تحية طيبة وبعد

يسرنى أن أكتب إليكم بأن الشيخ راشد بن سعيد حاكم دبى، وصل عن



طريق الجو إلى طهران يوم ٢ سبتمبر بعد أن أمضى فى شيراز يومين يتنزه فيهما، ويلقى فيهما ترحيبا وولائم كبيرة.

٢ ـ كان الشيخ ضيفا على الجنرال تيمور بختيار نائب رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأمن والاستخبارات الإيرانية، الذى كما تعرف أصبح مسؤولا عن إقامة ورعاية علاقات حميمة مع حكام الخليج العربى ولقد استقبله رسميا عند وصوله نائب الجنرال بختيار وعمدة طهران ومسئولون من الحكومة الإيرانية، وبعد ذلك قام الشيخ ببرنامج زيارات مكثف وتفتيشات واستقبالات ورحلات. وعند مغادرته طهران على متن طائرة تابعة للقوات الجوية الإيرانية، اصطف الحرس الإمبراطورى وفرقة موسيقية عسكرية للاستعراض، بحضور الجنرال بختيار وعدد من كبار الضباط.

٣ ـ فى هذه الظروف، لايمكن الادعاء بأن الزيارة كانت غير رسمية. وفى الواقع إن نية الحكومة الإيرانية، كما بدا واضحا، أن تكون هذه الزيارات جزء من سياسة دعوة حكام شرق الجزيرة العربية بشكل منتظم للقيام بها، وينبغى أن تكون رسمية واحتفالية. وعلى الرغم من ذلك، فإننى أعتقد أن موقفنا الخاص مفهوم الآن، ويعرفه الإيرانيون ويعترفون به. ولعلك تتذكر من رسالتكم رقم (١٢٩) ٣/١٠٣٣٤ بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧، أنه عندما أمضى نائب حاكم دبى ثلاثة أسابيع فى إيران تلك السنة، فإن سفارة حكومة جلالة الملكة لم تعط أية معلومات عن الزيارة، ولم يسمح لها بأى فرصة للاتصال بالزائر، وأن المسؤول الذى كان قبلى، كما يتضح من رسالته رقم ٨٦ بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٥٨، كان لديه مبررات للشكوى من الإعاقة التى حدثت بمناسبة الزيارة التى قام بها ابن حاكم قطر. أما فى هذه المناسبة فقد يسر الإيرانيون بكل استعداد لمن يمثلوننى، أن يقوموا بزيارة الحاكم الزائر بعد وصوله بوقت قصير، وأن يحضروا مراسم وداعه، كما يسروا مهمة زيارة الشيخ لى فى سفارة جلالة الملكة، وقد دعونى وبعض أعضاء السفارة



فى وقت مناسب، وبحرص كامل إلى الاحتفالات العديدة التى أقيمت على شرف الحاكم[1].

٤ ـ فى هذه الظروف وكما أرى من الفقرة الرابعة من خطابكم المشار إليه فى الفقرة السابقة، فإننا نرحب بالسياسة الإيرانية لتأسيس اتصال شخصى بالحكام العرب فى الخليج العربى ـ واعتقد بأنه لا ينبغى أن يكون هناك اعتراض منا على هذه الإجراءات. إن الأمراء ـ كقاعدة عامة ـ يستقبلون استقبالا جيدا، وهم على مايبدو منبهرون بدرجة كافية، ولايبدو أن هناك ضرورة لأكثر من إظهار مبسط لعلاقات بريطانية خاصة.

٥ ـ أنا لا أعرف بأن هناك مناقشة سياسية جوهرية حدثت بين الحاكم والإيرانيين، ولكن إمكانيات تنمية التجارة كانت بكل تأكيد محل نقاش وحوار. وقد انتهزت شركة صادرات الخليج العربى وهى إلى حد ما الوكالة المختارة من الحكومة الإيرانية لنفس الأغراض انتهزت الفرصة للحديث إلى الشيخ عن توسعة الصادرات الإيرانية إلى دبى بما فى ذلك الأرز والأغنام والحبوب، كما أظهرت الشركة رغبتها واهتمامها فى إقامة وتنظيم اتصالات جوية عندما يصبح المطار فى دبى جاهزا للعمل.

٦ ـ على قدر معرفتى، فإن الشيخ راشد نفسه ترك انطباعا مشجعا فى إيران، وإن كان سموه قد يتصرف باعتزاز وصداقة سببت الشعور بالرضاء لدى مضيفيه. ومن جانبى فقد وجدته يقظًا وودودا ومتجاوبا.

٧ ـ سأرسل نسخا من هذه الرسالة إلى المقيم السياسى البريطاني فى الخليج

---

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٥٦. الشيخ راشد حاكم دبى فى إيران سرى السفارة البريطانية، طهران ٢٢ سبتمبر ١٩٥٩، إلى وزير الخارجية سلوين لويد.



العربى والمعتمد السياسى البريطاني فى دبى، وإلى سفارة حكومة جلالة الملكة فى بغداد، وإلى المكتب السياسى لدى القوات البريطانية فى الشرق الأوسط. ويشرفنى تقديم الاحترام الكامل خادمكم المطيع جي. دبليو. هاريسون[1].

يغادر الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة جوا فى زيارة إلى إيران ضيفا على الحكومة الإيرانية وذلك يوم ٣ أكتوبر. يؤسفنى أن وقت الوصول فى طهران لم يعرف بعد. سوف يصاحب الشيخ سبعة من الأتباع تقريبا، أحدهم هو الشيخ محمد بن سلطان، شقيق حاكم الشارقة الذى يتحدث الإنجليزية بطلاقة. أكون لكم ممتنا، بل وآمل أن تقدموا له نفس التسهيلات والترويح مثل ماتقدم لحاكم عجمان[2].

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى برقية دبى رقم ١٠ بتاريخ ٢٠ ديسمبر، يشرفنى أن أحيطكم علما بأن الشيخ راشد بن أحمد حاكم عجمان قام بزيارة إلى إيران، وذلك فى المدة الواقعة مابين ١٩ سبتمبر والثانى من أكتوبر، تلبية لدعوة الجنرال تيمور بختيار ـ وزير الدولة ورئيس هيئة الأمن والاستخبارات، وقد وصل الشيخ جوا إلى شيراز يوم ١٩ سبتمبر، وقضى يوما فى أصفهان، ووصل طهران يوم ٢١ سبتمبر. وقد غادر طهران إلى شيراز، يوم أول أكتوبر معتزما العودة إلى الشارقة فى اليوم التالى إذ أن مطار الشارقة هو أقرب المطارات المناسبة إلى عجمان.

٢ ـ عند الوصول إلى مطار طهران استقبل سموه استقبالا رسميا الجنرال

---

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٥٧ زيارة الشيخ راشد حاكم دبى إلى إيران.

٢ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٥٩. حاكم رأس الخيمة فى إيران سرى من دبى إلى وزارة الخارجية، ٢ أكتوبر ١٩٥٩، سرى، آمل إرسال الرسالة التالية إلى طهران، وهى البرقية رقم ١٢.



بختيار وعـمدة طهران وممثلون عن البلاط ووزيرا الداخلية والخـارجية. أما برنامج زيارته فكان تقريبا نفس برنامج زيارة حاكم دبى.

٣ ـ وجدت الحاكم خفيف الدم وودودا. وعبر عن سروره جيدا لاستقباله فى إيران، وعن سروره بالدعوة للقيام بأول زيارة إلى جيرانه فى الشمال.

٤ ـ ليس لدى معلومات عما يمكن أن يكون قد تمت الموافقة عليه عن طريق المناقشات السياسية والاقتصادية بين الحاكم والجانب الإيرانى المستضيف.

٥ ـ نقلت الصحافة تقارير فى الثانى من أكتوبر تفيد بأن حاكم رأس الخيمة، وهو الحاكم الذى دعتـه إيران من بين الشيوخ ساحل عمان وقـد وصل إلى شيراز بالفعل.

٦ ـ سـأرسل نسخـا من هذه الرسـالة إلى المقيم السيـاسى البـريطانى فى البحرين. والمعتـمد السياسى البريطانى فى دبى، وسفـارة حكومة جلالة الملكة فى بغداد، والمكتب السياسى لقوات الشرق الأوسط[1].

اسمـح لى أن أشير هنا إلى خطاب جيـفرى هاريسـون رقم ٥٩/١٠٣١٩ بتاريخ ٢٣ سبتمبر، والبـرقيات التى تلت الخطاب حول الزيارات الأخيرة التى قام بها شيوخ سـاحل عمان إلى إيران ورغبة الحكومة الإيرانيـة البارزة لإدخال السرور على ضيوفهم وإرضائهم[2].

---

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البـريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٦١ ـ حاكم عـجمان فى إيران، من السـفارة البريـطانية، طهران، ٦ أكـتوبر ١٩٥٩ إلى وزير الخارجية لندن.

٢ ـ مختارات من أهم الوثائق البـريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٦٣ ـ الموقف البريطانى تجاه استقبال الحكام فى إيران من سرى دار المقيم البـريطانى، البحرين ١٩٥٩، ٨ أكتوبر ١٩٥٩ إلى السير آر. ستيفنز وزارة الخارجية لندن. أس دبليو١



٢ ـ أعـتقـد أنه لاشك فى أن الحكام عـلى هذا الجانب مـن شرق الجـزيرة العربية باستثناء حاكم البحرين يحملون مودة خالصة وصداقة تجاه إيران، وتربطهم بقبائل منطقة جنوب إيران علاقات تقليـدية، وهم معتادون على الصيد فى جنوب إيران. وحتى هذا اليوم فـإنهم يوردون صقورهم من تلك المنطقة، كمـا أن التجار الكبار في ساحل عمان والكويت من أصل إيرانى ينظرون إلى إيران باعتبارها جارا حسنا ليس بينهم وبينها أى عداء.

ولايمكن أن نقول نفس الشىء مهمـا كان الأمر، بالنسبـة للقومـيين العرب الناشئين الذين يشعرون بالغضب، إذ أن إيران بالنسبة لهم عضو فى حلف السنتو، وأنها بانتمـاءاتها الغربية القـوية قد خانت قضيـة الوقوف ضد الاستـعمار. وهناك ماهو أكـثر أهميـة من ذلك، فالإيرانيون ليسوا عربا ولا يتقـاسمون الطمـوحات السياسية التى يرمز إليها عبدالناصر (سواء إلى الأحسن أو الأسوأ) ويمكن أن تصبح إيران فى الواقع عدوا، حيث أن لها مطالب ومزاعم تجاه الأرض العربية وخصوصا البحرين الـتى أكدت باستمرار وعـلانية هذا الأمر، وهى التي اغتـصبت الأراضى العربية فى عربستان (والتى ليست خورستان بالنسبة للعرب).

٣ ـ كل هذا يضيف إلى نتيجة مؤداها أن إيران إذا كـانوا عازمين ومجتهدين جدا فى رعاية حكام مشيخات شـرق الجزيرة العربية، فإن ذلك قد ينتج عنه نتائج عكسية ومضادة لأهدافهم المزعومة، إنهم سـيبددون النية الحسنة القائمة بين الحكام وبين أتبـاعهم، فى وقت يذهبـون فيـه دائما من أجل الصـيد والصـحة الحـسنة، وسيثـيروا علينا بذلك الشك العام، وإنه ليشاع بالفـعل أننا نحن الذين نحرك هذه الزيارات، وهناك تجـار الإشاعات الذين يتـساءلون عن أهدافنا ودوافـعنا من وراء ذلك، وعلى ذلك وبينما نحن نشعر بالسرور فى أن نرى عـلاقات طيبة بين جانبى الخليج العربى، أعتقد أننا يجب أن نحذر من أن نشجع مداعبة مبالغا فيها.

٤ ـ هناك نقطة أخرى تلح على ذاكرتى تتعلق بالملحوظة التى وردت بالفقرة



السادسة من خطاب جفرى هاريسون، فى أنه ينبغى على حكام شرق الجزيرة العربية، أن يتخذوا خطوات لمواجهة أعمال التخريب التى تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة على أراضيهم، وهذا يصب فى الصالح العام. أنا لست متأكدا أن هذا هو الطريق الصحيح. لقد بذلنا جهدا كبيرا لتجنب الصراع المكشوف مع عدد لا يحصى من المدرسين المصريين فى مدارس مشيخات شرق الجزيرة العربية، ولم نضع أنفسنا بكل تأكيد كرأس حربة ضد الناصرية. فى الواقع أننى أفترضت أن مثل هذا الموقف سيكون معاكسا تماما لسياساتنا الرسمية، ونتيجة لذلك فإن المدرسين المصريين عموما قد تجاوبوا بشكل جيد، وهناك فقط أقلية صغيرة يمكن أن يقال عنها أنها تخريبية.

اقترح أننا ينبغى علينا أن نحافظ على هذا الموقف تجاه الصراعات مابين العرب. وأمل أن يتحول الإيرانيون عن الوعظ ضد الناصرية لزوارهم من العرب الذين سيعتقدون حتما أنهم يفعلون ذلك نيابة عنا، وبدافع منا، وسيتعجبون لماذا كل هذا الأمر؟

٥ ـ إن المعتمد السياسى البريطانى فى ساحل عمان على وشك أن يشرع فى القيام بجولة على الأراضى التى تقع ضمن اختصاصه، وسوف يتحدث إلى الحكام عن هذه الأمور أثناء تلك الجولة، ولعلنا نستطيع فى ضوء ذلك أن نبلغك عما إذا كانت هذه الأفكار المبدئية لدى تحتاج إلى تعديل.

٦ ـ سأرسل صورة من هذا الخطاب إلى جيفرى هاريسون في طهران (جي. أتش. ميدلتون)[١].

نجد أن المملكة العربية السعودية قد عارضت الشاه عام ١٩٥٧ حينما أعلن مطالبته بالبحرين خلال العام نفسه وأثناء حرب اليمن حدث تباين فى وجهات النظر العربية نحو الشاه. فبينما كانت مصر والعراق وسوريا تعتبر إيران دولة

١ ـ مختارات من أهم الوثائق البريطانية ـ نفس المرجع ـ المجلد الثالث ـ ص١٦٤ ـ الموقف البريطانى تجاه استقبال الحكام فى إيران.



توسعية استعمارية، وعبرت هذه الدول عن شكوكها نحو الهجرة الإيرانية المتزايدة نحو السواحل العربية فى الخليج العربى، حتى إن هذا الشك قد وصل إلى درجة الاعتقاد بأن مثل هذا الوضع قد يؤدى إلى قيام مأساة تشبه القضية الفلسطينية، وكانت مشيخات شرق الجزيرة العربية رغم اتفاقها من حيث المبدأ مع القاهرة ودمشق وبغداد، إلا أنهم اختلفوا معهم فى أسلوب العلاج. وكانت مشيخات شرق الجزيرة العربية، بروابط سكانها التاريخية وعلاقات الجوار مع إيران، ترى أن فتح الحوارمع إيران سوف يسهل الوصول إلى حل للقضايا المعلقة بينهم. وقد كان للمؤتمر الإسلامى الذى عقد عام ١٩٦٥ فى الرباط والذى دعا إليه الملك فيصل وشاه إيران سببا فى تعزيز اتجاه مشيخات شرق الجزيرة العربية فى سير علاقاتها مع إيران[١].

أدت سياسات الشاه لقضية العلاقات الإيرانية ـ العربية إلى تباعد إيران المنظم عن أى توافق فى سياستها الخارجية مع تيار القومية العربية الذى اجتاح العالم العربى فى الخمسينات، بل وانتهاجها أحيانا سياسة مناهضة للعرب وقد ترتب على ذلك الاصطدام الحاد الذى حدث بين التوجهات الإيرانية المعادية للقومية العربية وبين التيار الوحدوى الذى تزعمته مصر الناصرية، تدهور العلاقات بين القاهرة وطهران إلى أن حلت القطيعة الكاملة بينهما منذ عام ١٩٥٨ وهم يمضون من ذلك إلى القول بأن فترة الخمسينات شهدت تأكيدا لهذا الخط السياسى الذى سلكته إيران إزاء العالم العربى عندما قامت الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨، وانسحبت العراق من حلف بغداد. وهو ما ضاعف من مخاوف طهران التى لم تر فى هذا الانتصار للقومية العربية سوى مدخل جديد لتوغل الشيوعية فى الشرق الأوسط، وعاملا يهدد استقرار المنطقة، وكانت النتيجة هى قيام سباق محموم حول منطقة الخليج العربى، التى اكتسبت فى نظر إيران مزيدا من الأهمية الاستراتيجية[٢].

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٧٨.
٢ ـ نبية الأصقهانى ـ المرجع السابق ص٨٥.



نجد أيضا من بين عوامل هذا الضيق: سياسات عبدالناصر فى شبه الجزيرة العربية منذ بداية الستينات، وبخاصة خلافه المتصاعد مع السعودية بسبب معارضتها العنيفة لثورة ١٩٦٢ فى اليمن، وذلك التواجد المصرى العسكرى المكثف فى هذه الدولة الخليجية وذلك فى الوقت الذى كانت تخطط بريطانيا للانسحاب من عدن ومن مواقعها شرقى السويس، مما جسم من معالم هذا الخطر الناصرى فى تصور النظام الإيرانى، ومن هنا فقد خشى شاه إيران أن تساعد هذه التطورات السلبية فى الخليج العربى على اندفاع عبدالناصر فى اتجاه تأسيس قاعدة ثورية جديدة له فى هذه المنطقة وبالتحديد فى مسقط وعمان، واتخاذها كنقطة وثوب للسيطرة على مضيق هرمز والتقدم منه إلى خنق إيران وإخضاعها لضغوط القوة الناصرية. ومن وجهة نظر الشاه فإن تداعيات الموقف فى هذا الاتجاه كان لابد وأن تنتهى بتمكين عبدالناصر من الهيمنة على منطقة الخليج العربى كلها، وقد تقاسمت السعودية معه تلك المخاوف وهو ما يفسر تصميمها على مقاومة عبد الناصر بالقوة فى اليمن لعدم تمكينه من الوصول إلى هذه النتيجة الأخيرة(١).

اثرت هزيمة العرب فى حرب يونيو عام ١٩٦٧ بطريقة مباشر على العلاقات العربية الإيرانية والسياسة العربية فى منطقة الخليج العربى. إذ سحب عبدالناصر قواته من اليمن وركز كل جهوده حول احتلال إسرائيل للأراضى العربية. ونتيجة لهذا انكمش دور مصر فى الخليج العربى من جانب، ومن جانب أخر تحسنت العلاقات المصرية الإيرانية في عهد السادات. وكان من نتيجة ذلك أن تحملت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت العبء الأكبر فى مسؤولية الدفاع عن الحقوق العربية فى منطقة الخليج العربى. هناك من المحللين السياسيين الغربيين من يقولون أن هزيمة مصر فى حرب يونيو ١٩٦٧ نزعت جانبا كبيرا من مخاوف شاه إيران بشأن التهديد الناصرى الذى استولى على اهتمامه بصورة واضحة فى مرحلة

١ ـ د. إسماعيل صبرى مقلد ـ المرجع السابق ص٣٣.



ما قبل اندلاع هذه الحرب، و يقولون أن هذه الهزيمة العسكرية كانت من بين العوامل القوية التى دفعت شاه إيران إلى تحسين علاقاته مع العالم العربى. وبخاصة مع الدول المعتدلة. كما أن اختفاء طموحات مصر السياسية فى منطقة الخليج العربى كنتيجة حتمية للأوضاع الجديدة التى خلفتها الهزيمة العسكرية التى منيت بها، ضاعفت بالمقابل من طموحات الشاه وحفزته على أن يحقق لإيران مكانة القوة الأقليمية الأولى فى منطقة الخليج العربى بأكلمها، إلخ. ومن جانبنا فإننا نقبل بهذا الاستنتاج الأخير، خاصة وأنه بعد اختفاء عبدالناصر، ومجىء السادات إلى الحكم فى عام ١٩٧٠، سعى هذا الأخير إلى إرساء دعائم من الصداقة الوثيقة مع إيران الشاه، الأمر الذى أطلق بالتالى يد الشاه فى ممارسة دوره الجديد كشرطى للخليج العربى بعيدا عن أية تحديات قريبة كانت منه أو بعيدة.

جدير بالذكر أن إيران بذلت العديد من المحاولات السابقة للسيطرة على تلك الجزر العربية، وذلك فى إطار رغبتها التحكم فى مضيق هرمز ولما كانت سلطنة عمان تشاركها السيطرة على ذلك المضيق فقد وصل بها الأمر إلى إثارة إدعاءات تاريخية على تلك السلطنة وقد حدث ذلك فى عام ١٩٥٦ حين حاولت إيران عقد معاهدة بينها وبين سلطنة عمان واعترضت بريطانيا على ذلك بحجة حمايتها للسلطنة بينما أجابت إيران بأنه ليس هناك مايلزمها بالاعتراف بالمعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع عمان التى تعتبرها جزءا من الممتلكات الإيرانية وقد استندت إيران فى إثارتها لتلك الادعاءات على أنه سبق لها أن احتلت بعض الأقاليم العمانية وكان ذلك خلال عهد نادر شاه ١٧٢٨/ ١٧٤٥ غير أن الاحتلال الإيراني لم يستمر سوى بضع سنوات وعلى وجه التحديد بين عامى ١٧٣٨ و١٧٤١ حيث نجح أحمد بن سعيد المؤسس الأول لدولة البوسعيد التي لاتزال تحكم فى سلطنة عمان حتى وقتنا الحاضر فى تخليص بلاده من الاحتلال الإيراني. ومن الواضح أن الادعاءات الإيرانية كانت ضعيفة إلى الدرجة التى ارتأت فيها



الحكومة البريطانية أن إثارة مثل تلك الادعاءات الواهية لدى عصبة الأمم سيؤدي إلى تقوية مركز بريطانيا فى الخليج العربي باعتباره ضروريا لحماية الشعوب الصغيرة من أطماع جيرانها الأقوياء وقد حرضت بريطانيا على التصدى للنشاط الملاحى الإيرانى فى موانئ السلطنة حيث الزمت السفن الإيرانية بأن تبعث باخطار إلى تلك الموانئ قبل وصولها إليها وذلك بموجب التفويض الذى تحصلت عليه من السيد سعيد بن تيمور سلطان عمان فى عام ١٩٣٢(١).

لعب البترول دوره الفعال فى طبيعة العلاقات بين إيران وجيرانها العرب فى منطقة الخليج العربى. ويعود ذلك إلى عام ١٩٤٩ حينما أعلنت مشيخات شرق الجزيرة العربية حقوقها فى الجرف القارى. وفى العامين ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ منحت إيران ثلاث امتيازات فى مياه الخليج العربى. ولما كان الخليج العربى يمكن أن يعتبر بسبب ضحالة مياهه، جرفا قاريا، فقد أدى هذا إلى تداخل الكثير من مواقع هذه الامتيازات الإيرانية مع الامتيازات العربية المماثلة مما أدى بالتالى إلى ظهور مشكلات قانونية خاصة بالحدود البحرية. وفى هذا الصدد جرت مفاوضات أولا مع العراق عام ١٩٥٣ ثم مع الكويت والسعودية عام ١٩٦٤ وجرت مفاوضات أخيرا بين إيران وبريطانيا عام ١٩٦٦ باعتبارها الممثل لمصالح كل من قطر وساحل عمان ولم تكلل هذه المفاوضات بالنجاح فى بادئ الأمر، حيث أصرت إيران على استخدام جزرها التقليدية كخط ساحلى لها، وأصر العرب من ناحية أخرى على البدء من الساحل الإيرانى وكانت العقبة الكبرى من أجل التوصل إلى الخط الفاصل فى البحر يكمن فى اعتبار إيران جزيرة «القشم» جزءا من خطها الساحلى، كما أن مطامعها فى جزر طنب وأبو موسى جعل الوصول إلى اتفاق مع إمارة رأس الخيمة والشارقة أمرا بالغ الصعوبة(٢).

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية ـ معهد الدراسات العربية ص١٥٧.

٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٧٩.



أثناء زيارة حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر لإيران فى نوفمبر عام ١٩٦٤، عرض عليه الشاه رضا محمد خان المازندراني موافقته على المطالب التى تقدم بها حاكم رأس الخيمة لبناء المستشفيات والمدارس وغيرها، وبعدها قدم شيخ رأس الخيمة شكره على المعونات التى قدمها الشاه، ويدعى البعض بأن الأحداث قد تكون قد تمت فى هذا الوقت، فتذكر إحدى الباحثات بأن شيخ رأس الخيمة «فوجئ» وهو فى قصر «المرمر» بإعطائه وثيقة يوقع عليها بتنازله عن جزربلاده، ولم تذكرالصحف أوالأخبار أسماء هذه الجزر آنذاك، ويقال أن الشيخ رفض ذلك الطلب، وقد أعقب هذاالحادث تصريحات لرئيس وزراء إيران فى مجلس الشيوخ قال فيها: إن إيران سوف تتصرف على وجه السرعة لمواجهة أية تصرفات تخريبية فى الشرق الأوسط وأنها مستعدة أيضا لحماية مصالحها فى الخليج العربي(١). وعلى أية حال فإن شيئا لم يثبت بشأن هذه الوثيقة وإمكانية تقديمها. وإن كانت المطالب الإيرانية سوف تستمر بعد ذلك وحتى استقلال البحرين كما سنرى فيما بعد.

تبنى محمد رضا خان المازندراني سياسة قومية استطاع من خلالها تطوير إيران إلى قوة اقليمية فأعطى عناية كبيرة لبناء قواته المسلحة، وأنفق جزءا كبيرا من دخله المتزايد عليها. ومن الملاحظ أن العرب كانوا يشكلون القوة البحرية الوحيدة فى الخليج العربى حينما دخل البريطانيون المنطقة فى القرن الثامن عشر. ويوم أن غادر البريطانيون الخليج العربى عام ١٩٧١ كانت إيران هى القوة البحرية الحديثة ذات التدريب المتطور فى منطقة الخليج العربى. وأثناء الخمسينات من هذا القرن، كان الجيش الإيرانى متركزا فى المناطق الشمالية. ولكن بعد تحسن العلاقات مع روسيا فى الستينات، أعلن الشاه عام ١٩٦٥ أن التركيز العسكرى الإيرانى سوف يكون موجها نحو الخليج العربى. وفى عام ١٩٦٧ سحبت الفرقة العسكرية الثانية

١ ـ أمل الزيانى ـ المرجع السابق ص١٣٤.



من الشمال إلى العاصمة طهران، كما أنشئت فرقة ثالثة بوحداتها الكاملة استقرت جنوب شيراز. ومن ناحية أخرى بنيت ثكنات عسكرية ضخمة على طول ساحل الخليج العربى وقاعدة عسكرية فى بندر عباس وبوشهر. وقد جاء إعلان الانسحاب البريطانى عام ١٩٦٨ سببا فى خلق جو من القلق فى الخليج العربى. ففى هذه الفترة زادت النفقات العسكرية الإيرانية، وكمثال على النفقات التى صرفت على الدفاع الجوى فإن إيران طلبت عام ١٩٦٨ سربين من طائرات الفانتوم ف ٤ من الولايات المتحدة الأمريكية. كما اشترت فى عام ١٩٧٠ جهازا متحركا للرادار ذا كفاءة عالية للدفاع عن الجنوب، وذلك استكمالا لشبكة الرادار الموجودة فى الشمال. وخلال هذه السنوات شهدت مياه الخليج العربى والجزر الإيرانية مناورات عسكرية كثيرة اشتركت فيها وحدات من الأسلحة الثلاث[1].

لم تعد إيران بالنسبة إلى عرب الخليج أكثر من وعد بالخوف. الخوف من عبء تراث العلاقات العربية ـ الإيرانية، ومن تناقضات مسيرة التاريخ الطويلة. الخوف من ماضى الجوار، ومن تطاول الحاضر، ومن استقراء المستقبل. أهم من هذا كله الخوف من المساومة على ماهو آت. هاجس إيران هو العرب. كل العرب. وكما قال ديبلوماسى عربى: «أن تسعين فى المائة من اهتمامات إيران الديبلوماسية ليست مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتى حتى ولا مع الصين. أنها مع العالم العربى». وبين الخوف العربى والهاجس الإيرانى خيط رفيع يفصل بين السلبية والإيجابية. بين الاستسلام الانبطاحى الكامل وممارسة الضغط والتصلب. هذا الفاصل هو الحاجز بين الارهاب الذى تمارسه إيران على العرب، والغوغائية الاستسلامية التي يرد بها العرب على إيران من على هذا المطل تمارس إيران قوتها. فى الأمس كانت المطالبة الإيرانية بالبحرين. أكثر من ربع قرن والمطالبة رسميا لم تسقط. وسقطت فى ١٩٧٠، وسط ضغوط ومساوات دولية،

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٧٤.



لأن البحرين كانت أكبر من أن تبتلع بسهولة. أى من دون مقاومة حقيقة من شعب البحرين، العريق التاريخ، الضاربة جذوره حتى فى الشاطئ الإيرانى من الخليج العربى. وظل الضجيج والمقاومة بالبيانات ضد احتلال إيران للجزر العربية الثلاث ـ الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبوموسى ـ الواقعة على مدخل مضيق هرمز، امتيازا خاصا بالعرب[1].

يبدو أن إيران لاترغب فى وجود أى قوة عربية مؤثرة مجاورة سواء أكانت هذه القوة هى العراق أو المملكة العربية السعودية أو غيرهما وهذا ما يفسر حساسية إيران تجاه أى تواجد مصرى أو سورى بالمنطقة، وعلى أية حال فإن الفكر التوسعى كان يحكم تصرفات الشاه تجاه الخليج العربى، فقد كان يرغب فى أن يجعل من إيران قوة أسيوية مساوية لفرنسا وألمانيا الغربية وقد ساعد على ذلك الطموح، أن إيران كانت تمتلك القوة الاقتصادية الناتجة من توفر الثروة البترولية، و كذلك الوزن السكانى بالاضافة إلى القوة العسكرية الضخمة التى ساعدت العائدات النفطية على تحديثها وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد ارتفع الإنفاق العسكرى الإيرانى من بليون دورلار ١٩٦٨ إلى أكثر من عشرة بلايين دولار ١٩٧٦، وشهدت هذه المرحلة أيضا زيادة كبيرة فى أعداد الخبراء العسكريين فى الجيش النظامى الإيرانى، كما شرعت إيران فى بناء قوة نووية من خلال بناء ٢٠ محطة نووية بتكلفة ٣٠ مليار دولار، كما امتلك سلاح الجو الإيرانى نحو ٨٣٩ قاذفة. وعلى أية حال فإن القوى الموجودة فى الخليج العربى سواء أكانت المملكة العربية السعودية أو العراق أو حتى القوى المتحالفة مع دول الخليج العربى مثل مصر لم تسلم لإيران بالنفوذ فى منطقة الخليج العربي. ولاشك أن عدم وضوح نوايا إيران تجاه الكيانات العربية في الخليج العربى كان سببا رئيسيا فى عدم تطور العلاقات بين إيران والدول العربية. كانت هذه هى الدوافع التى حركت شاه إيران فى اتجاه العمل على تعزيز

١ ـ رياض نجيب الريس ـ صراع الواحات والنفط ص٣٠٤.



قوته العسكرية الذاتية بأسلوب التوسع فى برامج ومشاريع التسليح، وهو الاتجاه الذى بدأه فعلا فى عام ١٩٦٨ عندما شرع فى استيراد كميات هائلة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية المتطورة من الولايات المتحدة وبخاصة طائرات اف ـ ١٤، كما عمل فى نفس الوقت على تطوير بحريته فى الخليج العربى حتى أصبحت بالفعل القوة البحرية الأولى فى هذه المنطقة[١].

نجد ان إيران كانت تستعد مسبقا لما بعد الانسحاب البريطاني،ومن هنا كثفت شراء الأسلحة بغية تحقيق هدفين الأول زيادة القدرة العسكرية بحيث تكون المتفوقة والمسيطرة على المنطقة، وثانيا إرضاء الدول الكبرى وشراء سكوتها على الاحتلال المبيت للجزر العربية، بشراء وعقد صفقات ضخمة من الأسلحة وخاصة الدول المعنية مثل أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى وفرنسا.

العلاقات الإيرانية البريطانية

لعبت العلاقات الإيرانية البريطانية فى الماضى دورا هاما فى سير طبيعة العلاقات بين إيران والمشيخات فى شرق الجزيرة العربية. وقد مرت العلاقات البريطانية الإيرانية بعد عام ١٩٤١ وحتى الانسحاب البريطانى من الخليج العربى بمرحلتين اثنتين[٢]: المرحلة الأولى من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٥٣ المرحلة الثانية من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٧١ والواقع أن احتلال القوات البريطانية لجنوب إيران فى بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١، لم يكن مسيئا فقط لكبرياء وكرامة الشعب الإيرانى، ولكن هذا التدخل البريطانى فى شؤون إيران كان مقيدا لحرية محمد رضا خان المازندراني والعناصر الوطنية الموجودة فى البلاد. وقد ظهر العداء لبريطانيا من قبل العناصر الوطنية فى إيران منذ أيام تأميم البترول عام ١٩٥١، حينما أغلق مصدق رئيس الوزراء القنصليات البريطانية الكثيرة فى مدن إيران

١ ـ د. إسماعيل صبرى مقلد ـ المرجع السابق ص٣٣.
٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٧٩.



الكبرى، والتى كانت تمثل أثرا من بقايا الامتيازات البريطانية القديمة منذ القرن التاسع عشر. كذلك، قطعت العلاقات مع بريطانيا أثناء هذا النزاع.

تبدأ الفترة الثانية بكسر احتكار بريطانيا لبترول إيران، إذ أن الامتياز الجديد الذى تم بتدخل الولايات المتحدة لم يعط الشركات البريطانية سوى ٤٠٪ من رأس مال الشركة الجديدة. إلا أن الشاه نتيجة صراعه مع الجبهة الوطنية والشيوعية ورغبته فى التخلص منهم، كان يميل فى سياسته نحو الغرب حتى إنه ارتبط بحلف بغداد عام ١٩٥٥. وبارتباطه بهذا الحلف من ناحيته، واختفاء العناصر الوطنية من المسرح السياسى الداخلى. من ناحية أخرى، سيطر الشاه على مقاليد الأمور وبدأت تتحسن علاقات إيران مع بريطانيا. إلا أنه كان يكدر صفو هذه العلاقات بين الفترة والأخرى مطالبة الشاه عام ١٩٥٧ بجزيرة البحرين. والواقع أن الشاه فى هذه الصدد كان يستجيب لضغط الجناح اليمنى الإيرانى الذى طالب فى المجلس النيابى فى طهران عام ١٩٦١ بغزو جزيرة البحرين، حتى إنه ترك مقعدا شاغرا للبحرين فى المجلس. ورغم ذلك أعادت بريطانيا علاقاتها القوية مع الشاه عام ١٩٦٢ توحيدا لموقفها العدائى المشترك من سياسة عبدالناصر فى اليمن ولإذاعة صوت العرب الموجهة ضد هيمنة إيران على منطقة الخليج العربى. واضطر الشاه هنا أن يترك مؤقتا قضية البحرين حتى لا يعكر صفو علاقاته مع بريطانيا. ثم كان قرار انسحاب بريطانيا من عدن عام ١٩٦٧ وقرارها الانسحاب من الخليج العربى فى العام التالى.وكان هذا سببا فى اتجاه الشاه لتقوية علاقاته مع الولايات المتحدة التى زودته بدورها بالأسلحة المتطورة الحديثة.وهكذا كانت إيران وهى تقترب من الحدث الهام الذى يتمثل فى احتلال الجزر. وثيقة العلاقات بالولايات المتحدة وصديقة فى نفس الوقت لبريطانيا. واستطاع الشاه إلى حد كبير أن يقنع المسؤولين البريطانين والأمريكيين بأن إيران تمثل الدولة القوية فى الخليج العربى التى تستطيع حماية مصالحهم فى المنطقة.



استمر الموقف البريطانى من الجزر العربية والادعاءات الإيرانية قائما خلال الستينات على أساس تجميد الأمر الواقع وعدم اتخاذ الموقف الحازم سياسيا ودوليا ضد الادعاءات الإيرانية وعدم وضع حد لتحديات إيران لعرب الخليج العربى ولتلويح حكومة طهران المستمر باستخدام القوة وإقدامها المتواصل على استعراض عضلاتها وأسلحتها الحديثة بكافة الوسائل الإعلامية والاستعراضية فى كل مناسبة وبدون مناسبة لخلق الرهبة والخوف فى النفوس حتى لا يجرؤ أى واحد بالاعتراض على أى تصرف تقدم عليه إيران تجاه الجزر أو الأراضى والمياه العربية الأخرى. لذلك مرت سنوات الستينات وبريطانيا تكتفى بمراقبة التحركات الإيرانية فى الخليج العربى وأحيانا تقدم على إرسال الاحتجاجات على تلك التحركات التحرشية وغير الشرعية إلى طهران، عملا بالتعليمات التى أصدرتها وزارة الخارجية البريطانية إلى سفير صاحبة الجلالة فى طهران المستر جى. إى. ميلارد، فى الثانى من نوفمبر لعام ١٩٦١ والتى توصى بإرسال مذكرة جوابية على مذكرة وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية بتأكيد تبعية جزيرة طنب لحاكم رأس الخيمة مع الإشارة إلى تبعية جزيرة (فارسى الكويتية) التى احتلتها إيران عام ١٩٥٦. وتقول التعليمات التى حملت توقيع المستر أى. إف. جيفن: إلا أنه لا يمكن اقناعهم - الإيرانيين - أبدا بالتقيد أوردناه لهم فى خطاباتنا. ولتقليل سخونة الموضوع فإننى أقترح ألا يتضمن خطابكم الذى سيرسل إليهم أكثر من القول بأن حكومة صاحبة الجلالة أخذت بنظر الاعتبار ادعاءاتهم، إلا أنها لاتعترف بسريانها لذا فمن الواجب بالنسبة لها (الحكومة البريطانية) الاستمرار فى الاحتفاظ بحقوق حاكم رأس الخيمة قدر ما تعلق الأمر بجزيرة طنب، وإننا لانعتقد أن الإيرانيين قادرون على المطالبة بطنب استنادا إلى المبادىء العامة للقانون الدولى المتعلقة بخط الوسط للحدود. إذ أنه فقط بعد استقلال الأراضى المعنية يمكن اتخاذ القرار على ترسيم خط الوسط من الحدود(١).

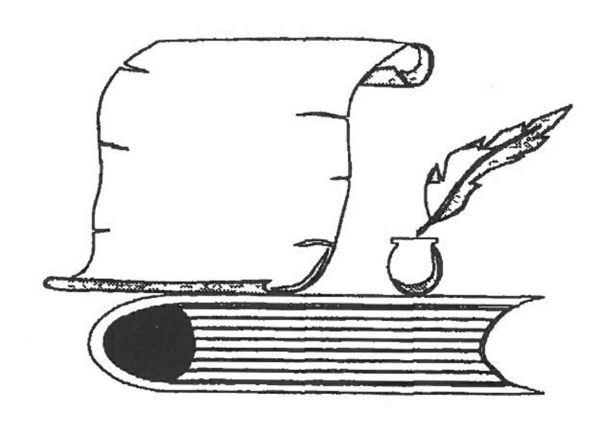
---
١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص١١٨.



شهدت الفترة ما بين عام ١٩٦٨ ونهاية عام ١٩٧١ سلسلة من التحركات السياسية البريطانية حول منطقة الخليج العربى وإجراء الترتيبات التى تترك الأوضاع فى الخليج العربى محكومة ولمدة سنوات طويلة تالية بأساليب السياسية البريطانية. تأكيداً لمقولة السير ونستون تشرشل الزعيم السياسى البريطانى، المشهورة: بأنه إذا حكمت بريطانيا بلدا لمدة مائة عام فإن سياستها ستحكم ذلك البلد بعد انسحابها منه لمدة مائتى عام أخرى.



الفصل الثالث



إيران والانسحاب البريطانى

١٩٦٨ـ١٩٧١

- انعكاسات قرار الانسحاب البريطانى.
- المنظور الأمريكى لأمن الخليج العربى بعد قرار الانسحاب البريطانى.
- تطور الأحداث السياسية فى الخليج العربى.

انعكاسات قرار الانسحاب البريطانى

وصل حزب العمال البريطانى للسلطة قرب نهاية الستينات وأدرك عمق المشاكل الاقتصادية البريطانية وكان القرار بأن على بريطانيا أن تنكمش فى تواجدها العسكرى بما يؤمن تخفيض النفقات ومواجهة متطلبات الاحتياجات الداخلية، فأصدرت الحكومة العمالية البريطانية قرارها المفاجئ فى ١٦يناير ١٩٦٨ بالانسحاب من منطقة شرقى السويس قبل نهاية عام ١٩٧١. أى سحب القوات البريطانية وتخفيض تواجدها العسكرى فى المنطقة الممتدة من السويس إلى دبيغوغارسيا فى المحيط الهندى وذلك أمام الضغوط القومية العربية وتصاعد التعاطف الدولى مع حركات التحرر العربية أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربى، وقد اتخذت الحكومة البريطانية هذا القرار بعد تنسيق وتفاهم مع الولايات المتحدة وإيران.

أعلن ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا خلال زيارته للخليج العربى أن الحماية البريطانية ستنتهى فى عام ١٩٧١ وأن القوات البريطانية ستنسحب من الخليج العربي فى نهاية ذلك العام. وفى الوقت ذاته أبدت الولايات المتحدة استعدادها لتلعب دورها الجديد فى المنطقة بالتعاون الوثيق مع شاه إيران الذى أخذت حكومة الرئيس الأمريكى نيكسون تغدق عليه مساعدات وتجهيزات استراتيجية متقدمة جدا حتى غدت إيران ترسانة سلاح، وفى عام ١٩٦٨ أصبح واضحا أن الولايات المتحدة قد رشحت إيران لتلعب دور العسكرى الرئيسى فى المنطقة، وأخذ الشاه يصدر التصريحات تلو التصريحات مؤكدا الدور الإيرانى الخاص والأطماع الإيرانية التوسعية فى منطقة الخليج العربى، وهكذا رافقت الإعلان البريطانى بالانسحاب من منطقة الخليج العربى استعدادات أمريكية واسعة لبناء القوة العسكرية الإيرانية، وكانت النتيجة تهديد سلامة واستقرار المنطقة وسيادة



الكيانات العربية فى الخليج العربى فى الوقت الذى لم يقم فيه أى كيان عربي بأى عمل مباشر أو غير مباشر يفسر بكونه يشكل تهديدا لأمن إيران أو لأمن منطقة الخليج العربى وللمصالح النفطية المختلفة فيه، وكانت الدول الغربية خلال الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ تمارس سياسات استفزازية للمشاعر العربية فى الخليج العربى، كما كانت تركز على أهمية دعم محور طهران تل أبيب فى ضرب حركة التحرر العربى والوقوف ضد حقوق العرب المشروعة فى استثمار ثرواتهم الطبيعية والسيادة الكاملة على أراضيهم[1].

من أهم المصالح الأجنبية فى المنطقة موارد الطاقة من غاز وبترول التى تشكل المصدر الرئيسى والأكبر للدول الكبرى والدول الصناعية سواء فى الشرق أو الغرب لاحتوائها على أكبر مخزون نفطى فى العالم، والمصلحة الثانية تتركز على اعتبار منطقة الخليج العربى بدوله ومدنه سوقا تجارية استهلاكية يتم من خلالها تصريف المنتجات المختلفة والبضائع المصنعة فى تلك الدول والعمل على تسويقها. بعد ذلك تأتى أهمية المصالح السياسية بعد عملية التسلط على منطقة الخليج العربى فى فرض نوع آخر من السيطرة وفرض المصالح والأغراض السياسية على الدول الأخرى فى أوروبا ودول جنوب شرقى آسيا وفى طليعتها اليابان. لهذا كانت منطقة الخليج العربى فى الماضى ولا تزال محط أنظار العالم وموضع اهتمامه، ومع تغير الظروف واختلال ميزان القوى فى العالم تركزت الطموحات الدولية فى اتجاه السيطرة على منطقة الخليج العربى والتحكم بالقوى المحركة فيه. فظهر الخليج العربى على مسرح السياسة الدولية ليستحوذ على اهتمام العالم أجمع وليحظى بمتابعة كافة الشعوب لما يحيط به من عوامل التفاعل وما يستجد فى ساحته من أحداث[2].

---

١ ـ أحمد التدمري ـ المرجع السابق ص٢٤.
٢ ـ أحمد التدمري ـ نفس المرجع ص٢٨.



صدر عن العراق، إيران والمملكة العربية السعودية ترحيبا، بالقرار البريطانى وأطلقت شعار أن أمن الخليج العربى هو مسؤولية دوله. بمعنى أن دول الخليج العربى معنية بالمحافظة على أمن المنطقة واستقرارها والتصدى لأى تهديد لهذا الأمن سواء داخليا أو خارجيا. وانضمت لهذا المعسكر الكويت الدولة الصغيرة الحديثة العهد بالاستقلال والتى تعرض أمنها ووجودها القومى للتهديد المباشر من العراق عام ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ والتى كانت تربطها ببريطانيا معاهدة صداقة متضمنة تعهداً بريطانيًا بتقديم المساعدة للكويت فى حالة تعرضها لأى تهديد خارجي، وقد أوفت بريطانيا بهذا التعهد إثر الأزمة التى أثارها حاكم العراق آنذاك (عبدالكريم قاسم)، فكونت هذه المجموعة الرباعية في شرق الجزيرة العربية صوتا إقليميا مؤيدا للقرار البريطانى. أما المشيخات العربية فهى كيانات مرتبطة باتفاقيات حماية مع بريطانيا والتواجد البريطانى فيها مكثف مقارنة ببقية مناطق الجزر العربية. أضف إلى ذلك أوضاعها السياسية الداخلية غير مستقرة ولم تتبلور بعد فى شكل دول من الطبيعى أن تشعر هذه الكيانات بالتخوف من نتائج القرار البريطانى وانعكاساته الغير ايجابية على أمنها واستقرارها، ودعت بريطانيا إلى إعادة النظر فى ذلك القرار. والحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى بزعامة الإتحاد السوفيتى والغربى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كانت على أشدها والتنافس الأيديولوجى بينهما شديد والصراع على توسعة مناطق النفوذ هو السمة البارزة فى تلك المرحلة فمن الطبيعى أن تكون أصداء القرار البريطانى فى المعسكر الشرقى متباينة عن تلك الأصداء فى المعسكر الغربى بما يخدم مصالح كل منهما وتطلعاته(١).

المنظور الأمريكى لأمن الخليج العربي بعد قرار الانسحاب البريطانى

أعلنت الإدارة الأمريكية خشيتها من أن يكون القرار البريطانى دعوة مفتوحة للاتحاد السوفيتى حيث أن الانسحاب البريطانى سيخلق فراغ قوة (Power Vacu-

١ ـ د. معصومة مبارك ـ نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران ـ المستجدات الإقليمية ومتطلبات التغير ـ ص٧.



um) سيشغله الاتحاد السوفيتى إذا لم تبادر الولايات المتحدة بالتحرك لمنع ذلك، ومن هنا كان من الطبيعى أن تتخذ الولايات المتحدة سياسات لملأ الفراغ الذى سينشأ عن الانسحاب البريطانى ومن ثم المحافظة على أمن الخليج العربى الذى كان يعنى للولايات المتحدة أمن منابع النفط وخطوط الإمداد التى تمثل شريان الحياة للدول الغربية وحلفائها. فبدأت الولايات المتحدة تدرس الخيارات الاستراتيجية المتاحة لها للمحافظة على المصالح الغربية فى الخليج العربي فكان القرار الأمريكى هو المحافظة على الوجود العسكرى الغربى فى منطقة الخليج العربي بإقامة بديل عسكرى لبريطانيا وبدأت بتنظيم منطقة واسعة من التواجد العسكرى الأمريكى الثابت والمتحرك فى المنطقة يحقق الأمان والاستقرار السياسى والضبط والضمان الاستراتيجى لمواجهة أية سياسات مضادة من الاتحاد السوفيت. 'وبأن يكون للولايات المتحدة الأمريكية قدرة استراتيجية ضاربة تملكها على امتداد المنطقة برا وبحرا. وتبلورت الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى بشكل مبادئ أعلنها جوزيف سيسكو (SISCO) مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط آنذاك(١):ـ

١ ـ الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

٢ ـ تشجيع مشاريع ومحاولات التعاون الإقليمى.

٣ ـ تقديم الدعم اللازم للدول الصديقة فى المنطقة لتعزيز مجهوداتها فى مجالات الأمن والتنمية.

٤ ـ تشجيع الجهود المبذولة للتخفيف من حدة المواجهات الدولية بما يتفق مع الإعلان الأمريكى السوفيتى الصادر عن قمة موسكو فى مايو ١٩٧٢.

٥ ـ تشجيع علاقات التبادل الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى بين منطقة الخليج والدول الأخرى.

١ ـ د. معصومة مبارك ـ نفس المرجع ص٨.



هذه المبادئ كانت الركائز الأساسية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى والتى وضعت موضع التنفيذ بشكل محدد وتقوم على ما يلى :ـ

١ ـ دعم الجهود الإقليمية وتوجيهها نحوإقامة نظام للدفاع عن الأمن ولتحقيق التنمية فى جو من الاستقرار، بعيدا عن التدخلات الدولية الخارجية (وما يقصد به هنا هو التدخل السوفيتى).

٢ ـ تشجيع صيغة الحل السلمى للمنازعات التى تنفجر بين دول المنطقة.

٣ ـ توفير منفذ دائم إلى نفط الخليج العربي وبأسعار معتدلة وبكميات تكفى الاحتياجات المتزايدة للولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين والأسيويين.

٤ ـ تنمية مصالح الولايات المتحدة التجارية والمالية فى منطقة الخليج العربى.

حرصا من الولايات المتحدة على إشراك دول المنطقة فى حفظ أمن المنطقة واستقرارها. فقد صرح (يوجين روستو) مساعد وزير الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تشجع قيام تحالف أمنى إقليمى فى منطقة الخليج العربى يعتمد بالدرجة الأولى على مشاركة الدول القوية والمستقرة فى المنطقة والتى بإمكانها أن تباشر هذا العبء الدفاعى كمسئولية رئيسية لها.. فهذه الدول إيران، تركيا، باكستان، المملكة العربية السعودية، والكويت) تشكل النواة الرئيسية لمثل هذه الترتيبات الإقليمية المقترحة فى منطقة الخليج العربي. وقد تطورت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم الأمن فى منطقة الخليج العربي من التصريح الذى أطلقه (جوزيف سيسكو) حين قال عام ١٩٦٩ : إن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح اقتصادية واستراتيجية ضخمة فى نفط دول الخليج العربي، وإن تدفق هذا النفط ذو أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها فى حلف شمال الأطلسى ولأصدقائها شرق السويس، وإن حماية الموارد البترولية فى الخليج العربي تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة وحلفائها المتعطشين للطاقة[1].

١ ـ د. معصومة مبارك ـ نفس المرجع ص٩.



تعتبر مشكلة «الفراغ» هى من أهم الآثار المترتبة على تطبيق الانسحاب البريطانى. وقد اختلفت وجهة النظر العربية من الغربية فى مفهوم هذا «الفراغ» فبينما أعتبرت وجهات النظر الغربية أن «الفراغ» سوف يتيح المجال للتدخل الأجنبى من الاتحاد السوفيتى والدول اليسارية فى المنطقة كجمهورية اليمن الديموقراطيةفرأت وجهات النظر العربية أن الوجود البريطانى ترك فراغا كبيرا فى التطور الذى كان من متطلبات فترة الحماية، إلا أن هذا الفراغ اتضحت معالمه باعلان الانسحاب. الفراغ من وجهة النظر الغربية:

ـ التدخل الخارجى من قبل الاتحاد السوفيتى أوالصين. ومنازعات إقليمية ناتجة عن أسباب مذهبية أو خلافات طائفية إلى جانب المطالبات الاقليمية وإذا أردنا مناقشة وجهة النظر الغربية بشأن تأثير هذين العاملين على مشروع أو خطة الانسحاب نرى أن الأمر مبالغ فيه، فبالنسبة للعنصر الأول وهو التدخل السوفيتى، فمن المرجح عدم اكتراث الحركة الشيوعية، بعد باحداث الثورة فى منطقة الخليج العربي نظرا لمجتمع الرخاء الذى نشأ عن الكميات الهائلة من البترول، مما لا يشجع قيام هذه العناصر الماركسية ويمكن القول أن المعارضة إن وجدت فى الخليج العربى فهى تعبر عن الطبقة البرجوازية الجديدة التى تريد أن تجد مكانا لها فى السلطة أما بالنسبة للعنصر الثانى، وهو المنازعات المذهبية، ففى رأينا أن عصر تلك المنازعات قد انتهى. أما المطالبات الإقليمية أو الخلافات على الحدود فقد خفت حدتها بدليل تراجع السعودية عمليا مثلا عن إثارة قضية واحة البريمى. كما أن مسألة الجزر التى تطالب بها إيران فى الخليج العربي قد اتخذ بشأنها حلا، لم يثر الجانب الخاسر فى القضية. والفراغ من وجهة النظر العربية: فإن الانسحاب البريطانى سيترك فراغا إلا أن مفهوم الفراغ بالنسبة للعرب هو تحمل الوجود البريطانى تاريخيا وعسكريا وسياسيا مسؤولية خلق هذا الفراغ. والفراغ بمعناه

السياسى: كان نتيجة للسياسة البريطانية التى اتبعتها وأرست قواعدها منذ القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين وهى سياسة الوضع الراهن(١): Status Quo

رافقت هذه السياسة الوجود البريطانى طيلة المائة والخمسين عاما فى المنطقة ذلك أن بريطانيا كانت تكتفى بالامتيازات البترولية الاحتكارية التى توفرها لها المعاهدات الثنائية والهيمنة غير المباشرة على جميع وسائل الاستيراد وفى مقابل ذلك لا تتدخل فى أساليب الادارة القبلية التى تمثل الحكم فى معظم المشيخات وقد حدثت تطورات فى البحرين بادخال النظام الإدارى ١٩٥٦ ثم بدأت مشيخة قطر تأخذ بالنظام الإدارى تطويرا لنظامها القبلى أما مشيخات الساحل (ساحل عمان) السبع فهى وحدات سياسية مجزئة دون حدود طبيعية تحد هذه الكيانات الصغيرة إلا أن سياسة بريطانيا التقليدية فى المنطقة جعلتها تقف ضد أية محاولة هادفة لتوحيد المنطقة سواء أكان ذلك من قبل مصر في عهد محمد علي في القرن التاسع عشر والذى نظرت بريطانيا بارتياب إلى تصاعد قوته في إقليم الاحساء المتاخم للخليج العربى فعملت على تحطيم امتداد هذه القوة إلى الخليج العربى أو غيره من بعض الدول(٢).

ثم جاءت المعاهدات الثنائية بين بريطانيا ومشيخات شرق الجزيرة العربية والتى سميت: Execlusive Agreements ـ أى المعاهدات المطلقة، أو المانعة، وقد سببت صفة المنع هذه العزلة السياسية لمجتمع شرق الجزيرة العربية فى القرن العشرين فلم يأخذ بالتطور، والاتصال بالأنظمة الحديثة والتى أطلت على كثير من الدول فى القرن العشرين سواء الأنظمة الإدارية كانت أم السياسية. الفراغ بمعناه العسكرى: إن الفراغ العسكرى هو النتيجة الطبيعية للفراغ السياسى والذى يرجع إلى القرن التاسع عشر ١٨١٨، حينما قامت بريطانيا بحملتها الشهيرة على رأس

---

١ ـ أمل الزيانى ـ المرجع السابق ص١٤٠.

٢ ـ أمل الزيانى ـ نفس المرجع ص١٤٠.



الخيمة معقل العرب فى ساحل عمان واستمرت الحرب عدة أيام على أثرها استطاعت بريطانيا حرق السفن العربية والأساطيل الشراعية ثم قامت بابرام اتفاقيات ثنائية مع المشيخات العربية في ساحل عمان خاصة تتناول موضوع الأسلحة والتى يحظر بيعها وتناولها وتصديرها واستيرادها وغير ذلك. بمقتضى هذه الاتفاقيات. وقد بررت عملها هذا لمجابهة القبائل العربية بأنه لحفظ السلام فى المنطقة ولتأمين مواصلات التجارة البريطانية إلا أنه فى الواقع أن بريطانيا لم تدخل لتأمين التجارة بل رسمت سياستها على منع قيام قوى محلية لها نفوذ بحرى ينافس النفوذ البريطانى بدليل أنها لم تحطم رأس الخيمة فقط بل أسطول منافستها وساحل عمان فى عمان. استمر الفراغ العسكرى فى المنطقة خاليا إلا من تحركات البوارج البريطانية للقيام بحملات تأديبية لمن يحاول الاخلال بالوضع الراهن وقد رأينا مثالا على ذلك قضية الشيخ محمد حاكم البحرين عام ١٨٦٨ وهجومه على قطر والذى على أثره قام المقيم السياسى البريطاني فى بوشهر فى الهجوم على البحرين ومحاصرة المنامة. والقيام بإنشاء القواعد العسكرية فى عام ١٩٣٥حتى أصبحت البحرين تمثل المركز الأساسى للقوة العسكرية البريطانية والتى تغطى الفراغ العسكرى الموجود. أما فيما يختص بقوة الأمن فقد رأينا فيما سبق، كيف أنها كانت تستقدم هنودا أو عمانيين مدربين لهذا الهدف، يطلق عليها اسم Levy Corpus ـ ما عدا الشرطة الخاصة بالمرور فكانت من المواطنين وهذا النظام مقصور على البحرين وقطر. أما بالنسبة لمشيخات ساحل عمان، فقد تكونت بها شرطة محلية تعرف بكشافة عمان وتتكون من عناصر مختلفة من بلوش وهنود وسكان محليين عرب، يقودهم ضباط بريطانيون فهى إذا لا تتبع مشيخة معينة من مشيخات الساحل مما يدل على أن بريطانيا لم تعترف بالحدود الموجودة. ويرأس هذه الشرطة المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى. وسنلاحظ فى اتفاقية الصداقة التى قدمها «إليك دوغلاس هيوم» لمجلس العموم يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٧١ ثناءه على كشافة عمان وأشار إلى ما أبدته من جدارة فى حفظ السلام فى الساحل وسواء أكان هذا الفراغ موجودا بسبب التنافس الدولى أم بسبب الأوضاع المحلية

والمتمثلة فى سياسة التجزئة فقد كان لابد من البحث عن حلول عملية لملء هذا الفراغ بعد الانسحاب البريطانى، وهذا ما جعل بريطانيا تؤيد قيام نظام اتحادى بعد أن كانت فى الماضى سببا للتجزئة[1].

يدرك الاتحاد السوفيتى حقيقة ما تمثله منطقة الخليج العربى من أهمية استراتيجية للمصالح الأمريكية بشكل خاص وللمصالح الغربية بشكل عام، ولذلك كان حذرا للغاية فى انتهاج أى سياسة لتصعيد صراعاته فى المنطقة حتى يتجنب مخاطر المواجهة العسكرية مع المعسكر الغربى. ولكن هذا الحذر لم يمنع الاتحاد السوفيتى من تدعيم علاقاته مع العراق التى بدأت فى التنامى منذ ثورة (١٩٥٨) واعتماد النظام الجمهورى فى العراق على الأسلحة والمساعدات الفنية السوفيتية. وهذا التحالف العراقى السوفيتى يفسر موقف الأخير من الأزمة التى فجرها (عبدالكريم قاسم) حاكم العراق آنذاك مهددا حدود الكويت ووجودها. وازداد التصاق العراق بالسوفيت بعد حرب يونيو ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط وقطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وكذلك بعد وصول حزب البعث العربى الاشتراكى للحكم فى عام ١٩٦٨ حيث تصاعدت حدة التوجهات العراقية المعادية للغرب. انطلاقا مما سبق وأخذا فى الاعتبار ظروف الحرب الباردة فعندما أعلنت بريطانيا قرارها بالانسحاب العسكرى من منطقة شرقى السويس، فقد كان من الطبيعى جدا والمنطقى أن يعلن الاتحاد السوفيتى تأييده لقرار الحكومة البريطانية وبأنه قرار حكيم يتفق مع المبدأ بأن أمن الخليج العربى هو مسئولية كياناته، ورفض التصريحات الصادرة عن الإدارة الأمريكية والتى تستند إلى التخوف على أمن الخليج العربى لما سيتركه الانسحاب البريطانى من فراغ فى القوة، وانتقد فى هذا السياق سياسة (شاه إيران) التى تقوم على التقارب مع الولايات المتحدة وخاصة سياسة التسليح الإيرانية التى تزيد كثيرا عن حاجة إيران الأمنية والدفاعية، وبأن

١ ـ أمل الزيانى ـ نفس المرجع ص١٤١.



هذا التخزين للأسلحة يهدد أمن المنطقة ويزيدها توترا. كما حاول التأكيد لإيران بأن الاتحاد السوفيتى لا يمثل أى تهديد لإيران وليس له أى مطامع توسعية فى أراضيها أو خطط معادية ضدها. الاتحاد السوفيتى وجد فى هذا القرار البريطانى فرصة لإزاحة أو على أقل تقدير لتخفيف هيمنة الغرب على هذه المنطقة وتطلع لأن يكون فى هذا القرار إفساحا لزيادة مجال النفوذ، ومن ثم المصالح السوفيتية فى المنطقة بعد أن أمن عليها فى العراق[1].

استطاعت بريطانيا بتواجدها المستمر لفترة طويلة فى منطقة الخليج العربى كقوة عظمى أن تكبح جماح العنف فى المنطقة وتحقق بذلك قدرا من الاستقرار فى هذه المنطقة بفضل الهيمنة البريطانية الممتدة عبر مياهها وبين ضفته.

بمجرد أن أعلنت بريطانيا قرارالانسحاب بدأت الخطط تحاك فى كيفية التعامل مع هذا القرار بعد تنفيذه وفى عام ١٩٧١ وكما رأينا الولايات المتحدة كانت واضحة فى تحديد أولويات أهدافها فى حفظ أمن المنطقة بما يكفل تأمين النفط لها ولحلفائها، فبدأت بتنفيذ استراتيجة الإحلال للوجود البريطانى ليس فقط عسكريا بل وكذلك سياسيا من خلال استراتيجية القواعد العسكرية واستراتيجية اشتراك القوى الاقليمية فى مسئوليات المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها. كما أن بريطانيا هيأت المنطقة للانسحاب بتوقيع اتفاق الـ (PACKAGE DEAL) مع شاه إيران بموجبه حصلت إيران على اتفاق ١٩٧١ بشأن الجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى) بعد الضغط على حاكم الشارقة لتوقيع ذلك الاتفاق الذى بموجبه كذلك تنازل شاه إيران عن مطالبة فى البحرين وقبل بإجراء استفتاء للشعب العربي البحرينى تحت إشراف الأمم المتحدة الذى جاءت نتائجه بالرغبة فى إقامة دولة مستقلة. كما كانت الخطوة الثالثة لترتيب شئون المنطقة بعد مغادرة الحامى التاريخى لأمنها (بريطانيا) وذلك بإعلان إنشاء دولة الإمارات العربية

١ ـ د. معصومة مبارك ـ المرجع السابق ص١٠.



المتحدة ضمانا لأمن واستقرار واستمرار المشايخ الساحل العمانى. هل كانت هذه الترتيبات البريطانية كافية لتحقيق أمن المنطقة واستقرارها؟ الإجابة هى بالتأكيد بالنفى حيث أن (شاه إيران) ماله من أطماع لملء الفراغ وأن يبرز بدور القوة الإقليمية العظمى، فقد وجد الفرصة مواتية لأن يبدأ بلعب هذا الدور وقبل أن تطبق بريطانيا قرار الانسحاب فعليا(١).

اقترح شاه إيران أن تشاركه المملكة العربية السعودية فى الدفاع عن أمن الكيانات الصغيرة فى منطقة الخليج العربى. ولكن المملكة كانت متحفظة من فتح قنوات التعاون المباشر مع شاه إيران فى تلك الفترة من التطورات المتسارعة للأحداث فى المنطقة، فكان نتيجة لعدم التجاوب من جانب المملكة العربية السعودية أن أعلن شاه إيران أنه سيتحمل وحده عبء الدفاع عن أمن الخليج العربى وأنه سيعمل بالتدريج على توسيع إطار مسئوليات إيران الدفاعية بحيث تشمل منطقة المحيط الهندى كذلك، إزاء هذا الموقف من شاه إيران ماذا يمكن أن يكون عليه موقف الإدارة الأمريكية من منطقة الخليج العربى؟ هل تكتفى بالترتيبات الأمنية والسياسية التى اتخذتها بريطانيا لتأمين استقرار منطقة الخليج العربى والمحافظة على الأمن فيها؟ هل تكتفى بالتصريحات التى أطلقها (شاه إيران) المعبرة عن استعداده لتحمل وحده عبء الدفاع عن أمن الخليج العربى وتوسعة مسئولياته الدفاعية لتشمل منطقة المحيط الهندى؟ بالتأكيد الإجابة هى النفى فالولايات المتحدة لم تقتنع بالترتيبات التى اتخذتها بريطانيا كما أنها أدركت أن (شاه إيران) ليس بالقوة المناسبة ليقوم بهذا الدور مع الأخذ فى الاعتبار طموحاته التوسعية التى سيعمد على تحقيقها بعد الانفراد بالهيمنة على المنطقة،وكذلك ظروف الحرب الباردة وما تحمله من مخاطر للتمدد السوفيتى باتجاه المنطقة. فاتبعت الولايات المتحدة استراتيجية لتأمين مصالحها ولتنفيذ أهدافها فى

---

١ ـ د. معصومة مبارك ـ نفس المرجع ص١٠.



السياسة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربى تقوم هذه الاستراتيجية على(١):

١ ـ استبدال التواجد البريطانى فى القواعد العسكرية من عمان جنوبا إلى البحرين شمالا.

٢ ـ انتهاج استراتيجية العمود الأمنى الإقليمى الواحد وذلك تنفيذا لهدف إشراك القوة الإقليمية فى مسئوليات المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها، وكان الاختيار الطبيعى لهذا الدور هو (شاه إيران) الذى لعب دور (شرطى المنطقة) وتحت الموافقة والإشراف الأمريكى.

٣ ـ تدعيم هذه الاستراتيجية بانتهاج استراتيجية العمودين بعد أن بلغت المملكة العربية السعودية درجة متقدمة من حيازة الإمكانيات العسكرية والقدرة السياسية والاقتصادية عام (١٩٧٤).

٤ ـ إنشاء قوة الانتشار السريع الأمريكية تنفيذا لقرار وزير الخارجية الأمريكى آنذاك (هنرى كيسنجر) والذى يقوم على امكانيات اللجوء إلى الخيار العسكرى كأداة فى استراتيجية تهدف إلى تأمين النفط العربى بعيدا عن أى خطر أو تهديد وذلك فى الأحوال التى تقتضى مثل ذلك التدخل العسكرى المباشر.

منذ أن أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من منطقة شرق السويس وسحب قواتها من الخليج العربى مع نهاية عام ١٩٧١، اتجهت الحكومة الإيرانية الشاهنشاهية إلى تغيير سياستها المتوافقة مع المصالح البريطانية إلى نهج جديد لوراثة مناطق النفوذ البريطانية والسيطرة على منطقة الخليج العربى بشكل خاص. وقد أعلن شاه إيران محمد رضا خان المازندراني آنذاك عن عزمه شغل الفراغ الذى سينشأ عن الانسحاب البريطانى. ولتحقيق ذلك الهدف بدأ الشاه مطالبته بضم الجزر العربية الثلاث والبحرين بإصرار وكذلك المطالبة بالاعتراف به وريثا لبريطانيا

---

١ ـ د. معصومة مبارك ـ نفس المرجع ص١٢.



وبكيانه كقوة موازية للدول الكبرى فى المنطقة يملك أمر السلطة الأمنية والهيمنة العسكرية فى الخليج العربى. وبمطالبته تلك تحركت الضغوط على العرب لتسوية الأمور مع الشاه، وكان على بريطانيا أن تلتزم بمسؤولياتها التى حددتها معاهدات الحماية وأن تقف إلى جانب الحق العربى فى عروبة الجزر وانتمائها لأصحابها العرب فكان تدخل الأمم المتحدة التى أقرت إجراء استفتاء شعبى فى البحرين ليقرر السكان بمقتضاه مصيرهم بين الاستقلال أو التبعية لإيران. وكحقيقة لا جدال فيها أقر عرب البحرين الرغبة فى استقلالهم مستنكرين مطالبة الشاه بضم بلدهم العربى لحكمه(1).

توالت الضغوط الإيرانية المغلفة بالترهيب والترغيب بوساطة بريطانية قام بها مبعوث الحكومة البريطانية السير وليم لوس على مشيخة الشارقة ورأس الخيمة، على شكل رحلات مكوكية تضمنت فى بعضها شخصيات رسمية إيرانية. وفى أكتوبر ١٩٧١ بعث شاه إيران مستشاره حسن باكروان إلى الإمارات العربية ليشرح لحكامها موضوع الأمن والدور الرئيسى لإيران فى المنطقة الذى أبلغهم رغبة الشاه فى توثيق العلاقات معهم وتنميتها والحفاظ عل الأمن والاستقرار فى الخليج العربي مؤكدا عليهم أنه لن يحصل فراغ فى المنطقة بعد انسحاب بريطانيا وأن الحكومة الإيرانية الشاهنشاهية سوف تسهم فى المشاريع الإنمائية لتحسين أوضاع المشيخات غير المنتجة للبترول. هكذا كانت مطامع الشاه وسياسته نابعة من الرغبة الجامحة لديه فى التوسع والتسلط على الآخرين وإقامة امبراطورية «مجوسية» مشابهة للامبراطورية الساسانية متخذا من شخصية قورش الكبير مثلا له فى عصر لم يعد فيه لشريعة الغاب مكان، متناسيا أن الزرادشتية الوثنية قد ولت مع تهديم اللات والعزى، فمضى مقتديا بتطلعات نادر شاه فى القرن الماضى للسيطرة على الخليج العربى والقضاء على السلطة العربية فيه. إن الوثائق التاريخية الكثيرة القديم منها

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٨٤.



والحديث، الدولى منها والمحلى، كلها تؤكد عروبة هذه الجزر وتبعيتها إلى مشيخات ساحل عمان، حتى أن عددا من الوثائق تتضمن اعتراف الأنظمة الإيرانية السابقة فى إيران بهذه الحقيقة، وهذا ما تضمنته المراسلات بين الحكومات الإيرانية المتعاقبة فى العهود المعاصرة والحكومة البريطانية باعتبارها المسؤولة عن العلاقات الخارجية لمشيخات ساحل عمان بموجب معاهدات الحماية واتفاقيات السلام السارية المفعول منذ عام ١٨٢٠(1).

تطور الأحداث السياسية فى الخليج العربى

توالت الأحداث بعد يناير من عام ١٩٦٨ عندما أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربي. وأصبح التعاون البريطانى الإيرانى يمثل حجر الزاوية فى السياسة البريطانية لأمن الخليج العربي وضمان التجارة العالمية فى المنطقة. وفى يناير عام ١٩٦٨ وبناء على اقتراح من الولايات المتحدة وبريطانيا، أعلنت الحكومة الإيرانية تأييدها للتعاون العربى الإيرانى فى صورة «حلف الخليج». وقد هاجمت القاهرة ودمشق وبغداد وموسكو هذا الحلف واعتبرته حلفا غربيا. وقد استقبلت المشيخات العربية من جانبها هذا الاقتراح بكثير من الفتور. ويرجع ذلك لأسباب ثلاثة أولها: وقوع حادثين فى مياه الخليج العربي بين السعودية وإيران فى يناير عام ١٩٦٨ كانا سببا فى تدهور العلاقات بينهما. ففى هذا الشهر اكتشف حقل بترولى كبير بجوار الخط الأوسط بين السعودية وإيران فى البحر واستخدمت إيران اسطولها البحرى لحماية عملياتها البترولية، وأسرت سفينة تابعة لشركة آرامكو مما جعل السعودية تحتج على هذا العمل. والسبب الثانى: هو مطالبة إيران بالبحرين فى الوقت الذى كانت تؤكد السعودية فيه على عروبة البحرين. وقد قام شيخ البحرين فى ١٧ يناير بزيارة للسعودية أعلنت خلالها حكومة السعودية تأييدها الكامل للبحرين فى جميع الظروف. وأيد الرئيس جمال

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٨٥.



عبدالناصر سياسة الملك فيصل وقيادته فى الخليج العربى. وكان رد الفعل الإيرانى تجاه هذا الموقف هو تأجيل زيارة كـان مقررا أن يقوم بها شـاه إيران للرياض. كما بدأت إيران تتشدد فى سـياستها بشأن مـوضوع تقسيم الجرف القـارى. أما السبب الثالث الذى جعل المشيخات العربية تقابل اقتراح حلف الخليج العربي بفتور فيرجع إلى عدم التوازن العـسكرى بين إيران وجيرانها من العـرب، بحيث يصبح الحلف المقترح هو نوع من التوسع الإيرانى على حساب الجانب العربى[1].

رحبت الـكيانات العـربية فى ٢٦فـبراير ١٩٦٨ بفكرة قـيام اتحـاد الإمارات العربيـة فى الخليج العربي يضم مشيـخات ساحل عمـان إلى جانب مشيـخة قطر والبحـرين. وقد أظهرت بريطانيـا مباركتـها وتأييدها لهـذا الاتحاد، وأعلنت إيران رفضها لهذا الاتحاد لأنه يضم البحرين وأكدت مرة أخرى على حقها فى البحرين. وقد أيدت السعـودية والكويت قيام هذا الاتحاد وأعلنتا الوقـوف بجانبه. ونتج عن هذه المواقف أن توترت عـلاقات إيـران مع جيـرانها العـرب فى الخليج العـربى، وأصبح الوصـول إلى حل لمشكلة البحـرين أمرا حتـميا لضـمان استـقرار الخليج العربى، وبالنسـبة لبريطانيـا خطوة رئيسية لتـحقيق تعـاون إيرانى عربى فى حلف الخليج العربى. ومع ذلك فإنه رغم المعـارضة الإيرانية لقيام الاتحاد بيـن المشيخات العربية، فإن علاقات إيران مع كل مشيخة على حدة لم تتوقف. كما لم يؤثر هذا الحوار القائم بينها وبين بريطانيا لايجاد حل لمشكلة البـحرين وقضية الجزر العربية. وقد قام عـدد من شيوخ المشيـخات العربية فى خريف عـام ١٩٦٨ بزيارة لطهران لمناقشة مستقبل الخليج العربى. وقد خلق التقارب بين مصر وإيران فى ذلك الوقت مناخا ملائما للتباحث مع إيران. وفى أكـتوبر من هذا العام تم التوصل إلى اتفاقية بين إيران والسعـودية بعد تدخل بعض الوسطاء بينها، وتوصل الطرفـان إلى اتفاق

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٨٠.



حول مسألة الخط الأوسط فى مياه الخليج العربي ونتيجة لهذا، زار الشاه السعودية فى نوفمبر عام ١٩٦٨ .ومنها توجه لزيارة الكويت[1].

على الرغم من زيادة حدة التوتر فى العلاقات العربية الإيرانية، إلا أن نهاية عقد الستينيات شهدت تغيـرا واضحا فى السياسة الإيرانية التى اتجهت إلى إحداث تقارب بينها وبين الكيانات العربية فى شرق الجزيرة العربية، وهذا التغير يرتبط فى تقديرنا بعـاملين رئيسيين أولها: انحـسار تيار المد القومى العـربى على أثر هزيمة يونيو ١٩٦٧، وثانيـهمـا: قرار الانسحـاب البريطانى من الخليج العـربي فى عام ١٩٦٨ وما ترتب على ذلك القرار من إثارة مشكلة الأمن الإقليمى الذى كان مبعثه تخوف كيانات الجـزيرة العربية وإيران من الحركات الراديكاليـة التى أخذت تتسرب إلى المنطقة بداية مـن تأسيس جبهـة تحرير ظفار فـى عام ١٩٦٤ التى لم تلبث أن تحولت فى عام ١٩٦٨ إلى جبهة تحـرير عمان والخليج العربى المحتل وما يمكن أن تؤدى إليه تلك الحركات من تهديد الأنظمة السـياسية القائمة. وليس من شك فى أن هذين العاملين كان لهـما أثر واضح فى إدراك إيران أهمية التـقارب بينها وبين كيانات الجزيرة العربية من أجل اقـرار الأوضاع فى المنطقة، ومن ثم اخذت الأمور تشير منذ أواخـر عام ١٩٦٨ إلى حدوث تقارب إيرانى مع كل من المملـكة العربية السعـودية والكويت وإن لم يـسلم الأمـر مع ذلك من حـدوث بعض الأزمـات الدبلوماسيـة التى اتسمت بقدر من الهدوء والاعتدال. و قـد تركزت تلك الأزمات بصفة خاصة حـول قضية البحرين، حيث اعتبـرت إيران المشروع السعودى الخاص بإقامة جسر برى يربط بينها وبين البحرين بمثـابة إجراء تتخذه السعودية لاحباط أيه محـاولة تقوم بها إيران لضم الـبحرين،و مع ذلك فـقد أسفـر اللقاء الذى تم بين الشاه والملك فيصل والشيخ صبـاح السالم الصباح حاكم الكويت فى خلال الزيارة التى قام بهـا لكلا العاهلين عن اتفاق وجـهات النظر على تسوية الحدود البـحرية

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٨١.



وعلى ضرورة التعاون بين إيران وكيانات الجزيرة العربية نظرا لطبيعة التداخل الجغرافى وتشابك المصالح الاقتصادية وضمان الاستقرار فى المنطقة(١).

سبق وأن ذكرنا أن هناك الكثير من الوثائق والبراهين والاعترافات من حكومة الهند البريطانية وحكومة لندن بعروبة جزيرة أبو موسى إضافة إلى عروبة الجزر الأخرى فى الخليج العربى، أما الادعاءات الإيرانية فقد تواترت على فترات تزامنت مع تجدد المصالح البريطانية مع طهران كمحاولة لاقتسام الحقوق العربية نتيجة للضعف العربى آنذاك. لقد اشتدت الادعاءات الإيرانية بجزيرة أبو موسى مع قرب موعد الانسحاب البريطانى الرسمى من المنطقة فلجأت إيران إلى التحرك فى عدة اتجاهات للاستيلاء على الجزيرة. من ذلك ترغيب حكومة الشارقة بمنحها الرعاية السامية والمساعدات الشاهنشاهية مقابل تسليمها الجزيرة طواعيه إلى السلطات الإيرانية وإلا فالويل والشرور وعظائم الأمور واحتلال الجزيرة بالقوة العسكرية دون عطف أو رحمة وهنا مرت الأحداث متسارعة منذ مطلع عام ١٩٦٨ إلى يوم نزول القوات الإيرانية فوق أرض الجزيرة فى ١٩٧١/١١/٣٠. والاتجاه الثانى الإيرانى كان التفاوض مع بريطانيا لاستلام ما بعهدتها فى منطقة الخليج العربي واحتلال مكانتها سدا للفراغ المزعوم الذى ينشأ برحيل القوات البريطانية عن المنطقة(٢).

لم تتوقف إيران عن تشجيع الحركات الانفصالية فى شبه جزيرة مسندم التى تسيطر على مضيق هرمز، وكان من أبرز الحركات الانفصالية التي ساندتها تلك التى قام بها كل من شيخ خصب وبكا ودبا في عام ١٩٣٤ وقد امتدت تلك الحركات إلى مشيخة الفجيرة الواقعة على خليج عمان والتى كانت تابعة آنذاك لمشيخة الشارقة. وبينما نجحت بريطانيا فى قمع تلك الحركات الانفصالية اتجهت

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص٣.
٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٢٧٦.



إيران للسيطرة على جزر أبوموسى والطنبين، وقد ظهر النشاط الإيرانى فى بداية الأمر مقتربا ببعض الدوافع الاقتصادية حين اتجهت شركة الوادى الذهبى المحدودة التى كانت تقوم بموجب امتياز تحصلت عليه من الحكومة الإيرانية أن تمد استغلالها للأوكسيد الأحمر فى منطقة امتيازها فى جزيرة هرمز إلى جزر أبوموسى والطنبين. ولم يلبث ذلك النشاط الاقتصادى الذى ظهر منذ حقبة الثلاثينيات أن تحول إلى هدف استراتيجى وعسكرى للسيطرة على تلك الجزر فى عام ١٩٧١(١).

وهنا وكما تبينا الموقف البريطانى المؤيد لعروبة الجزر تبينا أيضا دور المصالح البريطانية التى حدت ببريطانيا أن تفرط بعروبة جزيرة صري التابعة للشارقة والتى سبق وأن احتلتها إيران فى عام ١٨٨٧، وذلك بالرغم من مطالبة العرب فى ساحل عمان المتواصل بريطانيا حامية الحمى بإعادة الجزيرة إلى الوطن الأم الشارقة كانت السياسة البريطانية تعتمد على تجميد الأمر الواقع وعدم الإقدام على البت فى المشكلات وإحقاق الحق الواضح الذى تعترف به وإغلاق ملف الادعاءات الباطلة بالكامل. لقد اعتمدت السياسة البريطانية على التسويف والمماطلة فى اتخاذ أى اجراء حاسم، مما جعل المدعى يصدق ادعاءه وجعل صاحب الحق يبقى على أمل فى نصرته واستعادته لحقه. وكان عام ١٩٧١ مليئا بالاتفاقات والتحركات السياسة لايجاد حلول لتلك المشكلات، وكل يسعى لتحقيق ما يريد فى ظروف لا تخدم الحق العربى وأحوال يملك فيها القوى الكلمة الأولى، والفعل الفصل، فكانت هناك ثلاثة محاور تسير الأحداث فى نطاقها(٢):

المحور الأول ـ وتمثله إيران فى تحركاتها لتحتل مكان بريطانيا فى الخليج العربى. فقد هيأ الشاه نفسه عسكريا باستيراده كمية كبيرة من الأسلحة الأمريكية

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية ـ معهد الدراسات العربية ص١٥٧.
٢ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ٢٧٨.



الحديثة، وتحديث جيشه وقواته بحيث أصبحت أكبر قوة ضاربة فى المنطقة، كما أنه هيأ نفسه سياسيا بإقامة علاقات ودية مع القوى العظمى ومختلف الأقطار المؤثرة فى المنطقة عدا الأقطار العربية ذات المنحى القومى والتحررى. لقد رسم الشاه مخططا لبسط نفوذه السياسى وسلطته المباشرة وغير المباشرة على كيانات الخليج العربى كافة، وكان منطقه لتحقيق هذا الهدف بالدرجة الأولى إيجاد مؤسسات ومنظمات وجميعات تابعة له فى تلك الكيانات إضافة إلى فرض حكمه على الجزر العربية فى الخليج العربى كمرحلة انطلاق لتحقيق هدفه الأكبر فى السيطرة الشاملة، ويؤكد ذلك ما أعلنه أحد كبار الضباط الإيرانيين يوم نزول القوات الإيرانية فى جزيرة أبو موسى عندما قال أمام أهالى الجزيرة العرب: لاتخافوا نحن لا نريد بكم شرا، حيث أن المنطقة هذه كلها أراضينا وخلال السنوات القليلة القادمة ـ أربع أو خمس سنوات ـ ستكون البلاد من هنا إلى خورفكان ودبى كلها تحت سيطرتنا.

كما أعدت حكومة طهران مخططا لكسب عرب الجزر مركزة على سكان جزيرة أبو موسى. فقد تمثل ذلك المخطط فى ترغيب أهل الجزر باكتساب الجنسية الإيرانية ودعوة الصيادين فيها لبيع صيدهم فى الموانئ الإيرانية وبأسعار مشجعة ومتميزة بإشراف سلطات الموانئ الإيرانية، وكذلك منح التسهيلات الكبيرة لأى من سكان الجزيرة لاكتساب أرض وبناء مسكن فى إيران، مع إعفائهم من الرسوم والضرائب بل ومنحهم المساعدات فى حالة إقدامهم على الزواج من إيرانيات.

المحور الثانى ـ وتمثله بريطانيا التى عزمت على سحب قواتها من الخليج العربى مع الإبقاء على مصالحها وتعاليم سياستها فى المنطقة. وجاء هذا القرار رغبة من بريطانيا التى كانت امبراطورية عظمى غابت شمسها وسقطت أنيابها، بأن تتخلص من أعبائها التى أثقلت كاهلها نتيجة لالتزاماتها الواسعة فى البلاد التى استعمرتها الواقعة شرقى السويس، تلك الأعباء التى ترتبت تبعا للتطورات العالمية



ولتطلعات تلك البلاد نحو التحرر والاستقلال والتنمية الاقتصادية الذاتية. لذلك تولدت الرغبة عند بريطانيا بالتخلص من تلك الأعباء والتبعات مع الابقاء على المصالح البريطانية الاقتصادية والاستراتيجية السياسية فى تلك المناطق ورغم أن بريطانيا فى وثائقها ومواقفها السابقة على الانسحاب تؤكد على الحق التاريخى لكل من رأس الخيمة والشارقة بالجزر العربية الثلاث، إضافة إلى تأكيدها على عروبة جزيرة صري، فقد ورد ذلك التأكيد فى المراسلات البريطانية مع إيران والحكام العرب، إلا أن الحكومة البريطانية جعلت من مسألة الأطماع والادعاءات الإيرانية بالمناطق العربية ورقة مساومة سياسية استخدمتها فى مفاوضاتها مع إيران ومع العرب على حد سواء لتأمين مصالحها فى المنطقة، وجعلت مسألة الأطماع الإيرانية فى السيطرة على الجزر دون ردع أو بت حاسم مما شجع الشاه على تكرار تلك الادعاءات حتى أصبحت مطالبته حلما سعى إلى تحقيقه من خلال المفاوضات الأخيرة مع بريطانيا قبيل تنفيذ انسحابها. وهكذا ارتهن الموقف البريطانى بمقتضيات المصالح البريطانية الإيرانية المشتركة، فكان على بريطانيا انطلاقا من هذا الموقف تكليف أحد دبلوماسييها المخضرمين «سير وليم لوس» ليعلب دور التسوية والضغط للوصول إلى حل يرضى إيران.

المحور الثالث ـ وتمثله المشيخات العربية فى شرق الجزيرة العربية التى بذلت كل جهد للحفاظ على حقوقها وعلى سيادتها فى أراضيها استعدادا لإعلان الاستقلال السياسى وإقامة الدولة الاتحادية فيما بينها. وفى بادئ الأمر واجهت كل من رأس الخيمة والشارقة الشروط الإيرانية والضغوط البريطانية بالرفض الكامل.

كان للتأييد البريطانى لقيام اتحاد من تسع مشيخات، إلى جانب تأييد العالم العربى كله لهذا الاتجاه، وإلى موقف الكويت والسعودية المتشدد والمؤكد فى قضية البحرين، كل هذا كان سببا فى اتجاه الشاه إلى التفكير فى موقف أكبر واقعية بشأن مطالب إيران الإقليمية فى الخليج العربى. وفى كلمة له ألقاها فى نيودلهى أثناء



زيارته للهند فى يناير ١٩٦٩، أكد الشاه أن إيران لن تستخدم القوة لاستعادة البحرين، وأنها سوف تستمع بعطف إلى رغبات سكان الجزيرة فى تحديد مستقبلهم. وقد استقبل هذا الاتجاه الذى أبداه الشاه بالترحيب الفورى من قبل بريطانيا والسعودية والكويت وجميع الكيانات العربية. وأوضح هذا الإعلان من قبل الشاه أنه أضحى ينوى العدول عن مطالبه بجزيرة البحرين. ووصل الجزيرة فعلا ممثل للسكرتير العام للأمم المتحدة، الذى تأكد له بعد إجراء استطلاع للرأى فى البحرين من أن رغبات أهل الجزيرة تكمن فى الاستقلال الكامل. وفى ١٠ مايو عام ١٩٧٠ أيد مجلس الأمن رغبة أهل البحرين فى الاستقلال. بداية عام ١٩٧٠ وبينما كانت البحرين تسير نحو الاستقلال ظهر موضوع النزاع حول جزر أبو موسى وطنب أثناء المفاوضات الجارية بين بريطانيا وإيران. وكان واضحا ان هناك خلافا فى الرأى بين إيران والكيانات العربية وبريطانيا حول هذه القضية. وقد تبينت وجهة النظر الإيرانية فى الثلاثينات عندما أظهر تيمورتاش استعداده للعدول عن مطالبة بلاده بالبحرين فى مقابل سيطرة إيران على جزر أبو موسى وطنب(١).

أكد الشاه على أهمية موقع الجزر الاستراتيجى عند مدخل الخليج العربي. وأبدى قلقه من احتمال سيطرة عناصر انقلابية عليها وكيفية تأثير ذلك على تدفق نقل البترول واستقرار المنطقة. وبما أن إيران أظهرت تسامحا فى قضية البحرين، فإن على بريطانيا والعرب فى المقابل ان يتخلوا عن تشددهم وموقفهم بشأن هذه الجزر. وكان الشاه يطمع فى أن تضغط بريطانيا على العرب حتى يقبلوا هذا الحل الإيرانى. وفى الفترة ما بين مايو وأغسطس، كانت العلاقات الدبلوماسية قد أعيدت بين القاهرة وطهران وتخلت إيران تبعا لذلك عن سياسة الحياد التى كانت قد تبنتها سابقا حيال النزاع العربى الإسرائيلى وبدأ الشاه فى تأييد المطالب العربية خاصة حق الفلسطينيين فى وطن قومى. كما عارضت إيران موقف إسرائيل حول

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٨٢.



مستقبل بيت المقدس. وفى إبريل من عام ١٩٧٠، أبدى الشاه، رغبة منه فى اعطاء القضية الإيرانية دفعة قوية الرغبة فى تقديم مساعدات اقتصادية لمشيختى الشارقة ورأس الخيمة بشرط الوصول إلى تسوية حول الجزر. وفى الوقت نفسه اتبع موقفا متشددا مع بقية المشيخات. وفى مايو عام ١٩٧٠ هددت إيران باستخدام القوة ضد شركة (Occidental) لبترول الشارقة إذا لم توقف هذه الشركة عملياتها فى مياه جزيرة أبو موسى. وفى أكتوبر من نفس العام أكدت إيران مرة أخرى معارضتها لقيام الاتحاد ما لم تتم تسوية لقضية الجزر. وأخيرا فى فبراير من عام ١٩٧١ أعلن الشاه، ردا على رفض العرب إجراء مفاوضات بشأن قضية الجزر، أن بلاده سوف تلجأ إلى القوة عند الضرورة للاستيلاء على الجزر. وتبع ذلك حملات صحفية إيرانية لتعبئة الرأى العام الإيرانى وإثارة المشاعر حول هذه القضية،التى كان يجد فيها الشاه ملاذا لصرف أنظار الرأى العام فى بلاده عن أسلوب حكمه المستبد(١).

وضح التنسيق البريطانى الإيرانى خلال فترة الانتقال التى حددتها الحكومة البريطانية منذ إعلان سياستها الخاصة بالانسحاب فى يناير ١٩٦٨ حتى تصفية وجودها العسكرى قبل نهاية عام ١٩٧١، وفى خلال تلك السنوات الثلاث قامت الحكومة البريطانية بمساعى مكثفة لضمان استقرار الأمن وتسوية بعض المطالب الاقليمية فى الوقت الذى لعبت فيه السياسة الأمريكية دورا كبيرا فى استغلال نزعة الشاه التوسعية واعداده ليقوم بدور الشرطى أو الوكيل الذى يحافظ على المصالح الغربية المسيحية الرأسمالية وفى مقدمتها النفط وظهر ذلك واضحا فى زيادةحجم التسليح الإيرانى والوقوف إلى جانبه فى فرض هيمنته السياسية على الخليج العربى ولعل ذلك مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تأييد استيلائه على الجزر العربية الثلاث خاصة بعد أن أخذ يركز على الأهمية الاستراتيجية لتلك الجزر مبديا

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٨٢.



قلقه من احتمال سيطرة عناصر يسارية عليها على أثر تصاعد الثورة فى إقليم ظفار وتحول جبهة تحرير عمان إلى جبهة يسارية أعلنت الاطاحة بالمصالح الغربية والأنظمة السياسية الحاكمة وطالبت بتحرير عمان والخليج العربي بكامله(١).

بينما أعلن الشاه تخلى إيران عن إدعاءتها التقليدية فى البحرين إلا أنه طالب العرب أن يتخلوا فى المقابل عن تشددهم بالنسبة للجزر العربية الثلاث وأكد فى العديد من التصريحات التى أدلى بها بأن تلك الجزر تابعة لإيران ولايسع إيران سوى استردادها سلميا أو باستخدام القوة إذا ما لزم الأمر، وإلى جانب تصريحات الشاه صدرت تصريحات أخرى من رئيس حكومته أمير عباس هويدا أكد فيها حاجة إيرن لتلك الجزر لحماية مصالحها وثرواتها وأنها ستدافع عن مجراها المائى بكل ما لديها من قوة بحرية وبرية وجوية ومما يسترعى الانتباه أن التصريحات الإيرانية التى كان يدلى بها الشاه أو المسئولون فى حكومته كانت تختلف فى لهجتها بين أساليب التهديد أو الترغيب كتقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية لمشيختى الشارقة ورأس الخيمة لقاء تنازلهما عن تلك الجزر، غير أنه مع اقتراب انتهاء الوجود العسكرى البريطانى من الخليج العربي بدأت تتصاعد حدة الادعاءات الإيرانية ففى مايو ١٩٧٠ هددت الحكومة الإيرانية باستخدام القوة ضد شركة أوكسيتندال Occidental البريطانية التى تقوم باستغلال النفط فى إمارة الشارقة إذا لم توقف عملياتها التنقيبية فى جزيرة أبو موسى مما اضطر الحكومة البريطانية إلى إصدار تعليماتها إلى تلك الشركة بوقف عملياتها في الجزيرة. وفى أكتوبر من نفس العام أكدت الحكومة الإيرانية معارضتها التامة لقيام اتحاد بين المشيخات العربية ما لم يتم التوصل إلى حل لمشكلة الجزر العربية وبصدد ذلك صرح أردشيرزاهدى وزير الخارجية الإيرانية بأن بلاده لن تعترف بالاتحاد بل وستقاومه(٢).

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ـ مجلة المؤرخ العربى العدد السادس ـ ص٥٢.

٢ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ص٥٢.



نلاحظ الأطماع الإيرانية للجزر العربية كانت منذ وقت طويل، ولكن بريطانيا حالت دون الاحتلال الإيرانى للجزر، وحافظت على أمنها نظرا لمصالحها الاستراتيجية فى الخليج العربى. ولكن إعلان الانسحاب البريطانى من الخليج العربى، أدى إلى تزايد التصريحات الإيرانية وأطماعها التوسعية على الجزر العربية، فيما حاولت الجامعة العربية وقف التهديدات الإيرانية ولكن دون جدوى. ورغم تصريحات السفير البريطانى فى القاهرة بعدم مساعدة حكومته لإيران فى احتلال الجزر العربية، لكن الاحتلال الإيرانى للجزر قبل رحيل القوات البريطانية من ساحل عمان أكد بشكل قاطع تعاون بريطانيا وتواطئها مع الشاه فى احتلاله الجزر العربية، بينما استطاع حاكم الشارقة أن يعقد اتفاقا حول جزيرة «أبو موسى» وأن يحصل على نصف الجزيرة خيرًا من ضياعها بالكامل.

يبدو أن قرار الانسحاب البريطانى كانت له ردود فعل إيجابية لدى الأوساط الإيرانية لتحقيق أطماعها التوسعية على الجزر العربية. وبدأت الحكومة الإيرانية تخطط لها وخاصة بعد تصريحات الشاه الأخيرة بعدم استخدم القوة، وأنه لا يقف فى وجه رغبات الشعب البحرينى، وهذا يعنى التنازل عن مطالبته بضم البحرين، ولكن الهدف الحقيقى من تصريحات الشاه لم يكن البحرين وإنما الاستيلاء على الجزر العربية لسببين:

أولا: التعويض عن فقدانها لجزيرة البحرين التى حالت الظروف الدولية دون تحقيق أطماعها فيها خاصة بسبب صعوبة ابتلاعها لكثرة سكانها وقربها من سواحل الجزيرة العربية.

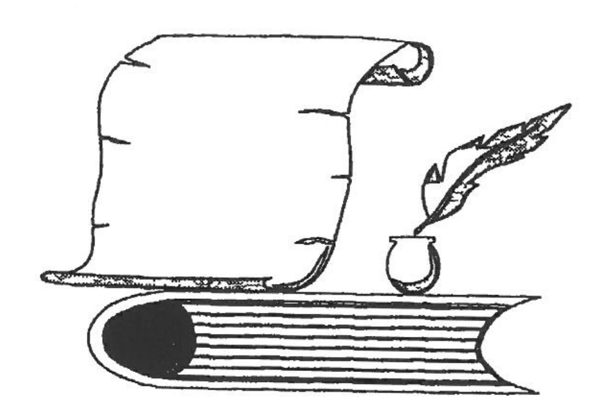
ثانيا: الحفاظ على القوة الإيرانية وهيبتها، إضافة إلى أهداف اقتصادية وعسكرية وأهمية الجزر الاستراتيجية لقربها من مضيق هرمز.

حققت إيران أهدافها دون عناء، نتيجة لمركزها السياسى والعسكرى فلها



علاقات قوية مع الدول الشرقية والغربية ودول العالم الثالث، والكيانات العربية أيضا ورغم عضويتها فى الحلف المركزى الموجه ضد الاتحاد السوفيتى، فإن هذا الوضع لم يمنعها من إقامة علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفيتى، كما أن الزيارة التى قام بها كوسجين عام ١٩٦٦ أثمرت عن نتائج اقتصادية وسياسية قوية بين موسكو وطهران.





الفصل الرابع

الوساطة البريطانية وقضية الجزر العربية

١٩٦٨ ـ ١٩٧١

- مفاوضات السير «وليم لوس» ـ الوسيط البريطانى ـ الإيرانى فى رأس الخيمة.
- مفاوضات السير «وليم لوس» ـ الوسيط البريطانى ـ الإيرانى فى الشارقة.
- إعلان حاكم الشارقة الشيخ خالد عن موقفه من مفاوضاته مع السير وليم لوس.

مفاوضات السير «وليم لوس».. الوسيط البريطانى الإيرانى فى رأس الخيمة

لم تكد بريطانيا تعلن قرارها بالانسحاب العسكرى من الخليج العربى نهائيا فى عام ١٩٧١، حتى بادرت إيران باقتناص هذه الفرصة، إضافة إلى انقسام مشيخات شرق الجزيرة العربية إلى كيانات مجزأة تحت السيطرة الاستعمارية المسيحية البريطانية، وانشغال الكيانات العربية إما بمشاكلها الداخلية أو بمواجهة إسرائيل بحيث لا يمكنها فتح جبهة ثانية(١).

ساعدت بريطانيا إيران، بل وسلمتها الجزر العربية باعتبارها هى المسؤولة عن حماية الجزر قبل انسحابها من الخليج العربى. ففى السابع من سبتمبر عام ١٩٧١ زار السير «وليم لوس» وبرفقته «جيفرى آرثر» المعتمد البريطانى فى الخليج العربى كلا من حاكمى رأس الخيمة والشارقة لتقديم مقترحات خاصة تتعلق بالجزر العربية الثلاثة(٢).

بدأت مهمة السير «وليم لوس» (الوسيط السياسى البريطانى لمنطقة الخليج العربى يمثل الحكومة البريطانية فى المحادثات بين إيران وحكام الخليج العربى) تتخذ منحى آخر للعمل فى أوائل عام ١٩٧١ حين بدأ بشكل عملى بإجراء الترتيبات لتصفية التبعات والأعباء الملقاة على عاتق بريطانيا فى المنطقة تمهيدا لرحيل قواتها من الخليج العربى فكانت له لقاءات رئيسية مع شاه إيران محمد رضا خان المازندرانى تناولت الانسحاب البريطانى ورغبة إيران بوراثة مكانة بريطانيا على امتداد الخليج العربى وبحر عمان وصولا إلى المحيط الهندى. وعن لقاءاته تلك قال: لوس خلال زيارته لرأس الخيمة يوم ١٩٧١/٥/٨ واجتماعه مع حاكم

١ - د. صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص٣٩٢.

٢ - د. محمد رشيد الفيل: الخليج العربى فى مواجهة التحديات - الخطر الإيرانى، ص٧٢.



المشيخة بحضور ولى العهد نائب الحاكم فى معرض حديثه عن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، وكان يتحدث اللغة العربية مستخدما ألفاظ اللهجة المصرية فى بعض الأحيان، قال: لقد زرت إيران وتقابلت مع الشاه وعدد من وزرائه، زاهدى وزير الخارجية وغيره وحاولت إقناع الشاه بالاقتراحات التى تبقى لرأس الخيمة وإيران السيادة ولكن الشاه أصر على أن هذه الجزر إيرانية ولا يمكن أن يتنازل عنها ولكن الشاه قبل ببقاء شرطة رأس الخيمة بجزيرة طنب لمدة عامين أو أكثر وبعد انتهاء هذه المدة تنسحب شرطة رأس الخيمة كليا، ومقابل ذلك تعطى إيران إلى رأس الخيمة مساعدات مالية سخية غير مشروطة وتعترف بالاتحاد بين المشيخات وبخط الوسط بين إيران ومشيخات الخليج العربي. وإن الشاه سيعارض قيام الاتحاد إذا لم تحل مشكلة الجزر العربية على تلك المبادئ التى أخبرتكم عنها وهو قادر على ذلك، وهذه المشكلة صعبة جدا، فنحن حاولنا مع الشاه ونحن نكلمكم بكل أمانة وإخلاص. فكان رد حاكم «رأس الخيمة» على هذا الموقف: نود من الحكومة البريطانية أن تكرس جهودها لقيام دولة اتحاد الإمارات بدل استرضائها الشاه فيما ليس له حق به(١).

قام لوس بزيارة أخرى إلى رأس الخيمة ولقائه بالحاكم وولى العهد فى يوم ١٩٧١/٩/٧ قال إنه زار الشاه فى طهران وإن الشاه أكد له رأيه كالماضى. وأضاف لوس قوله إنه أجرى بعد ذلك مباحثات طويلة مع السفير الإيرانى فى لندن كان الغرض منها - على حد قوله - الحصول على نتيجة أفضل لرأس الخيمة، وإن بريطانيا ليست شريكة فى هذا النزاع إنما هو بين رأس الخيمة وإيران، ودخولنا فى هذا الموضوع كصديق للطرفين وواسطة. وعرض لوس بعد ذلك عناصر مقترحة لعقد اتفاق وإجراء تسوية لقضية الجزر العربية، كان قد بحثها مع السفير الإيرانى بلندن. وقد تركزت تلك الاقتراحات على طلب إصدار بيان تتنازل فيه رأس الخيمة

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص١٢٨.



والشارقة عن الجزر العربية الثلاث، وأن تعطى المشيختان تأكيدا صريحا وسريعا إلى الحكومة البريطانية بتنازلهما عن الجزر العربية، ومقابل ذلك فإن الشاه سيكون سخيا بتقديم المساعدات المالية لمشيخات العربية. وبأسلوب المفاوض المتواطئ مع إيران الذى يحاول الاقناع والإغراء بالباطل قال لوس: إننا عند الشاه قدر ما بحثنا معه، لا يقبل التنازل عن السيادة، لكنه يقبل بالشروط المطروحة ولا قدرنا نحصل منه أحسن من الشروط المطروحة، وإن لم يتفق على هذا فإن الشاه سيأخذ الجزر بالقوة، والسفير الإيرانى ـ فى لندن ـ يقول يجب حل القضية بالطرق السلمية، ولقد سمعتم هذا الكلام منى ومن المقيم السياسي البريطاني والمعتمد البريطاني، وأؤكد لكم بأن هذا الكلام قاسي وهو من الشاه مباشرة والوقت قصير والحماية تنتهى، وهذه آخر فرصة. وكان رد حاكم «رأس الخيمة»: إن الموضوع لا يخص رأس الخيمة وحدها إنما يخص العرب جميعا، وسنتراجع فيما بعد. وفى يوم الخميس ١٩٧١/٩/٩ قام المعتمد السياسى البريطانى فى دبى «جوليان ووكر» بزيارة إلى رأس الخيمة والتقا مع ولى العهد، متلمسا رد المشيخة على مقترحات وليم لوس فقال: إنه من الضرورى والأفضل حل موضوع الجزر بطريقة الود[1].

الشيخ خالد: لقد وافقنا على هذا المبدأ من قبل على أن يكون الاعتراف بتبعية الجزر لنا.

المعتمد: إننا نرحب بهذه الفكرة لكن الإيرانيين شديدين فى لهجتهم.

الشيخ صقر: لا زلت أكرر فكرتى الأولى وهى تدعيمكم للاتحاد وإظهاره فى حيز الوجود.

المعتمد: العمل من أجل مشكلة الجزر هو حل من أجل قيام الاتحاد لأن الإيرانيين لن يتركوا المجال لتشكيل الاتحاد، والذى نخشاه هو أن يتصرفوا تصرفا غير محمود.

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص١٢٩.

الشيخ صقر: إن مساعدتكم الاتحاد للقيام إلى حيز الوجود، ووضع خارطة له ولأراضيه والتصديق عليها فى هيئة الأمم المتحدة ومن قبلكم، فى هذه الحال لن يكون للإيرانيين أى تأثير.

المعتمد: من الصعب عدم الاهتمام بالإيرانيين حيث نحن حريصين على علاقة الإيرانيين بالمنطقة وأمنها.

وهنا نهض الحاكم واقفا يواجهه قائلا: هل تعترفون برأس الخيمة والشارقة كدول؟

المعتمد: إن رأس الخيمة والشارقة دول صغار، و نحن نعترف بذلك.

الشيخ صقر: ضعوا للإمارتين خرائط بحدودها ووثقوها لدى الأمم المتحدة، أو اكتبوا لنا كتابا رسميا بأنه ليس لديكم مانع أن تلتجئ رأس الخيمة والشارقة إلى دول لحمايتها.

والمعتمد: من تعنى.. أمريكا.. فرنسا.. أو الدول العربية؟

الشيخ صقر: لا أقدر أن أجيب قبل أن أحصل على رد.

المعتمد: ستؤجرها إلى روسيا؟

الشيخ صقر: التفكير لم يتجه لروسيا بل للدول العربية، وعند الضرورة لو كانوا الروس وأخرجونا من محنتنا مع الإيرانيين لقلت على وعلى أعدائى.

الشيخ خالد: نحن سنلجأ إلى احدى الدول العربية لتحمينا.

المعتمد: الدول العربية لا تستطيع أن تترك مصالحها مع إيران وانتهى اللقاء دون الوصول إلى نتيجة.

عقد بعد ذلك لقاء آخر فى يوم الأحد ١٩٧١/٩/١٢ ولكن هذه المرة مع وليم لوس، الذى بادر مستفسرا عن رده على الاقتراحات التى قدمت له من قبل.



الشيخ صقر: نحن نوجز الرد بأننا لا نستطيع الرد إلا إذا سمحتم لنا بالاتصال بكافة الدول العربية حتى نقف على وجهة نظرهم لأن رأس الخيمة لا تستطيع أن تتحمل مثل هذه الخطوة.

لوس: إذا كان شاورت الدول العربية وأنت سبق أن شاورت المملكة السعودية والملك فيصل قال بأن الأمر راجع لك، أما رأى السادات فإن هناك صداقة له مع إيران.

الشيخ صقر: نحن نريد أن الدول العربية التى لها علاقة طيبة مع إيران يمكنهم بحكم هذه العلاقة أن يتوسطوا.

لوس: نحن لا نستطيع عمل شىء أكثر من هذا، الملك فيصل زار الشاه قبل ثلاثة أشهر وحاول معه ولكن لمَ يصل إلى جديد، وهذا الاقتراح تم بعد المحادثات التى استمرت شهرين، منذ أن زرتكم فى شهر مايو الماضى، والاقتراح أن تنزل القوات الإيرانية بالجزر بعد شهر، و بعد اثنى عشر شهرا يسحب الحاكم قواته (الشرطة) أما عن السيادة فليس هناك ما يقررها. وإن إيران لن توقف المساعدة إلا إذا أثيرت المشكلة فى الجامعة العربية وأمام الأمم المتحدة. فهل أنتم موافقون على نزول القوات الإيرانية؟

الشيخ صقر: نحن لا نوافق أبدا.

لوس: إن سحب إدارتكم يمكن أن تكون صعبة لكن الشاه يريد هكذا.

الشيخ صقر: إننا لن نوافق على سحب الإدارة وإننا لا نرضى أن يملى الشاه شروطه علينا، وأنتم مسؤولون عن حماية الجزر.

لوس: إن الأمر الذى يساعد الإيرانيين هى الظروف التى تمر بها الدول العربية وهى ظروف صعبة.



الشيخ صقر: ولكن هذا لا يعنى أن تعتدى إيران علينا وعلى جزء من وطننا وأنتم مسؤولون عن حمايتنا..

لوس: وما الذى يهمكم كثيرا؟.

الشيخ صقر: أول شىء هو شعبنا وكرامتنا.

اقترح لوس أن يتم الاتفاق بين الحاكم وإيران فيما بينهم وإن موقف الحكومة البريطانية سيكون السكوت.

الشيخ صقر: يجب أن نستشير الناس فى الموضوع وأعتقد لو تركونا لجمع الناس ونخبرهم أن الإيرانيين مصممين على أخذ الجزر وأن بريطانيا تتوسط لهم فى ذلك.

وصل لوس فى يوم الثلاثاء ١٤/٩/١٩٧١ إلى رأس الخيمة لمعرفة نتائج اجتماع الحاكم برجالات رأس الخيمة.

فكان رد الحاكم: لقد جمعنا حوالى ١٥ شخصا وأبلغناهم بالاقتراحات، إننا لا نرى التفريط فى الجزر ونحن نسمع المسؤولين الإيرانيين يهددون بالاحتلال، وكما أننا لم نحصل على شىء من الجزر من البداية فليكن ألا نحصل على شىء الآن ونتمسك بها ولا نفرط بها. وبعض جماعتنا قالوا بأن نعرض الموضوع على الجامعة العربية والدول الصديقة لإيران.

لوس: هذا كلامكم النهائى.. الجامعة العربية لا تتمسك بالقضية إذا عرضتم المشكلة عليها. ونحن كما تعلمون مجتهدين فى هذه القضية ونحن لم نصل إلى هذه المقترحات إلا بصعوبة. الإيرانيون يقولون إن البريطانيين أخذوا الجزر!

الشيخ صقر: هل هذا صحيح؟

لوس: لا غير صحيح.



الشيخ صقر: عليكم أن ترون حل غير هذا لأن هذا غير صحيح. إن الموضوع غير بسيط أن نتخلى عن حقنا وننسبه للآخرين، نحن لا نستطيع التنازل.

لوس: الرأى الذى قدمته لكم بأن تتعهدوا بانسحاب الشرطة والإدارة التابعة لكم، وأن تنزل القوات الإيرانية بالجزيرة، وغير مطلوب منكم أن تكتبوا تعهد بالانسحاب، (يلمح بالمساعدات) لاشك أن الإيرانيين سيأخذون الجزر وأنه من مصلحة الشعب أن تقبلوا بالاقتراح.

الشيخ صقر: إن هذا غير معقول ولا نرضى به أبدا، وإننا نحتفظ بحقنا فى الجزر وأنت بنفسك تقول إن هذه الجزر لرأس الخيمة، وأنا اجتمعت بالشعب وبحثنا الموضوع وهم غير موافقين معى على هذه الاقتراحات،و إيران تستطيع أن تستعمل القوة حتى فى رأس الخيمة.

لوس: أنتم تتكلمون عن مصلحة رأس الخيمة ونحن لا نرى مصلحة لشعب رأس الخيمة إذا كان لن تتفقوا مع إيران، لأن إيران ستأخذ الجزر.

الشيخ صقر: العرب سيقومون ضد إيران.

لوس: لا أعتقد، وإن العرب يريدون حل قضية الجزر.

الشيخ صقر: إننى واثق بأنهم لن يتخلوا عن الموضوع.

لوس: عندما سألت الملك فيصل قال الجزر عربية، ولكنه أفهمنا على أنه موافق إن كان حاكما رأس الخيمة والشارقة موافقين، وقال إنه كلم حاكم رأس الخيمة.

الشيخ صقر: نحن نراجع الملك فيصل فى كل شىء ولم يقل لنا ما تقول.

وهنا تدخل جيفرى آرثر المقيم السياسى البريطانى فى البحرين، وكان حاضرا اللقاء.



المقيم: أنا سمعت واحد عربى متطرف يقول ياريت الإيرانيين يأخذون الجزر، وهو واحد متطرف.

الشيخ صقر: من هو هذا العربى المتطرف، لابد أنه يهودى وليس عربى.(وقد يكون من أصل إيرانى).

المقيم: لا أريد أن أذكر اسمه، وأنا أرى أفضل لكم الموافقة على الاقتراح بتسليم الجزر وتستفيدون من التعويض.

الشيخ صقر: لماذ لا تتركونا نتصل رسميا بالدول العربية ونطلعهم على الموضوع؟

لوس: إذا كنتم تريدون التفاهم مع الجامعة العربية لابد أن تتفاهم مع الإيرانيين،و لكن الإيرانيين سيقولون أنهم لايقبلون، وسيأخذون الجزر بالقوة، وأنا أوكد لكم هذا، الآن هل ترفض الاقتراحات؟.

الشيخ صقر: الاقتراحات اسمها اقتراحات عندما تكون معقولة، ولكن إذا كان الإيرانيون يفرضونها فإنها تكون احتلال.

المقيم: إذا لم يتم الاتفاق واحتل الإيرانيون الجزر وأعلنوا الخط الوسط للمياه فإنكم ستخسرون المياه الإقليمية لرأس الخيمة، والأحسن لكم أن توافقوا وتحصلوا على مساعدات إيرانية.

الشيخ صقر: نحن لا نوافق.

الشيخ خالد (مخاطبا المقيم): هذا يعنى أنهم إذا احتلوا جزيرة أبو موسى وأعلنوا خط الوسط لن يبقى شىء للشارقة وعجمان وأم القيوين!.

المقيم: لا ولكن إذا احتلوا الجزيرة بالقوة يحصل ذلك، وإن جزيرة طنب أقرب إلى إيران من أبو موسى، وإذا يرى الخارطة شخص من أمريكا الجنوبية يقول انها تابعة لإيران،ولكن إذا عرف من ناحية تاريخية يقول غير هذا، ونحن لا نتكلم



عن هذا ولكن عما يريده الشاه وكما كان عند مناقشة قضية البحرين.

لوس: ولكن لا نستطيع أن تقول إن هناك شىء أمل، ما فى شىء أمل.

المقيم: أنا متأكد ماية بالماية أحسن لرأس الخيمة أن توافق وإذا لم توافق فستأخذ إيران الجزر.

لوس: الشيخ صقر أنت فكرت وتشاورت مع شعبكم وهذه القضية مهمة جدا فى العلاقات بين إيران والعرب والوقت قصير وهذه آخر فرصة.

المقيم: إذا لم تنحل هذه القضية فالمستقبل صعب.

لوس: الطريق الوحيد لحل القضية هو هذا الاقتراح،ولكن إذا تبقى دون استجابة حتى الانسحاب فإن إيران ستحتل الجزر.

المعتمد «جوليا ووكر» وكان مشاركا بالاجتماع أيضا: صعوبة واحدة، إذا لم تنحل قضية الجزر، سيحصل الاحتكاك وستنزل قوات إيران فى رأس الخيمة، ولا يمكن أن تردوهم لأن عندهم قوة،والمملكة لا تملك قوة لمواجهتهم، ونحن نريد الاستقرار، ولكن هذا سيتعبنا كثيرا.

الشيخ صقر: نحن لا نعتقد أن إيران ستعتدى على بلد مسلم هو جار لها.

لوس: الأحسن أن تفكر فى الاقتراحات.

الشيخ صقر: أنا أحب أن أوكد بصراحة، إذا كان الإيرانيون يريدون الاتفاق معنا فيجب أن يعترفوا بأن الجزر لنا، وإذا لم يوافقوا على ذلك فلا مجال للمفاوضات وإذا قاموا بالاحتلال. فلن نسكت على ذلك لا نحن ولا الأمة العربية.

لوس: هذا سيصير وهم ما يهمهم تسكت أو لا تسكت.

المقيم: الشاه من زمان يقول إنه لا يهمه أحد.



الشيخ صقر: إذا هو عاقل، يجب أن يهتم من الصغير والكبير.

المقيم: الشاه ماعنده شك بأن الجزر إيرانية . مثلما الأخوة عندكم.

الشيخ صقر: الشاه ليس عنده حق سوى القوة.

لوس: المشكلة هو يقول إنه له حق.

الشيخ صقر: الشاه لا يستند على أى حق أو عدالة ولكن يقول إن هذا يريده وينفذه بالقوة فقط، وأنتم لم تقصروا (متهكما)، وقد بذلتم كل ما فى وسعكم كما تقولون وتركتم أعمالكم وراحتكم، وأنتم تتكلمون عن مصلحة المنطقة وأقول لك إنه لا نحن ولا الناس عندنا نوافق على التنازل عن الجزر وعلى طرد أهل المنطقة من الجزر.

لوس: لكن هل أحد يريد يسكن الجزر.

الشيخ صقر: إن الجزر مسكونة ومعظم أهاليها صيادين.

لوس: إذا كان أحد يريد الصيد أو غيره، الشاه موافق، وإذا كان حد يريد يتحول منها، لا مانع، السكان الموجودين هم مخيرين إذا كان يبقون أو ينتقلون. على كل حال افتكر نحن ما نقدر نطول وأحسن نسير، ولكن ممكن نعمل موعد آخر.

الشيخ صقر: لا مانع.

المقيم: لا نحن نضغط عليكم. ولا نستطيع ترك الموضوع.

الشيخ صقر: ما فى شخص غيركم وهذه مسؤوليتكم وأنتم تعملون من أجل مصلحة رأس الخيمة ونحن نقدر جهودكم.

لوس: أنا لا أريد اتشدد معكم بالموضوع.



الشيخ صقر: أنت كلفت من جهة رسمية بأن تتصل برأس الخيمة وتتصل بالشاه.

لوس: يمكن نتفق على موعد آخر السبت ١٨/٩/١٩٧١ وأرجوك أن تفكر.

وفى الصباح يوم السبت ١٨/٩/١٩٧١ كان اجتماع آخر كسابقه فقد بادر وليم لوس بالسؤال.

لوس: نحب أن نعرف إذا ممكن أن نحصل على نتيجة حيث لا يمكن أن نستمر فى المباحثات، وهل تشاورتم؟

الشيخ صقر: لقد تشاورنا ولكن ليس هناك تغيير من جانبنا.

لوس: أنا قلت فى أول اجتماع لابد أن نعرف أن هذه الاقتراحات الإيرانية صعبة ونحن لم نستطع أن نحصل من الإيرانيين على اقتراحات أحسن بالنسبة لكم ولصيانة الاستقلال. نصيحة حكومتى أن توافقوا ولكن سمعت من كلامك أنه بعد كل التفكير والبحث لا تستطيعوا أن توافقوا، ولهذا أحب أن تسمعوا أننا حاولنا كثيرا مع الإيرانيين ولم نتمكن على شيء جديد، وأحب الآن أن أبحث معكم إذا ممكن نقدم لهم شيء جديد، وهل ممكن أن نقترح أى شيء للإيرانيين على الموضوع؟

الشيخ صقر: إننا لا نوافق على التنازل على أرضنا وجزرنا وعلى إيران أن تعترف بأن الجزر لنا ومن ثم نبحث المواضيع الأخرى.

المعتمد: أنا أعرف أن المهم لكم مياه رأس الخيمة التى تحفر بها شركة البترول كذلك بالنسبة للشارقة.

لوس: أفضل أن أوضح لكم بأن الشاه لن يوافق على الاعتراف لكم بالسيادة وهذا أنا متأكد منه ولكن ممكن أن الشاه يوافق على زيادة المساعدات



والحقيقة من ناحية الثروة بالنفط لا أعتقد إذا كان شيء فى الجزر.

الشيخ صقر: الساحل الإيرانى أخذته شركات وهذا لابد أن يكون فيه ثروات نفط.

لوس: لا تستطيع أن تقول بالتأكيد فيه نفط وأنا أرى أن تأخذوا النصف أفضل من أن تأخذ إيران الكل، أنا ما أقدر أقول أن إيران هل توافق ولكن فى أمل لازم نرجع للشاه، هذا أنا أعرف ما فى أمل.

الشيخ صقر: هذا نعرفه وموضوع الكلام بالقوة من ناحية القدرة العسكرية فهو يقدر، وأما أن يطلب منا الشاه تنازلات أكثر، ويفرض علينا التهديدات، فلا، وإذا كان الشاه عنده شيء من العقل لازم يتنازل ولا فائدة من التفاوض مع شخص غير مرن.

المعتمد: إذا تصير مفاوضات لازم تصير اقتراح وجواب، وإذا لم يكن قبول اقتراح الإيرانيين لازم نعطيه جواب يفكر فيه لازم نقدم له اقتراح قابل للتفكير، والشيخ خالد بن صقر يقول لا يوجد اقتراح غير الإيجار، والشاه لا يوافق على ذلك ويقول لازم الاستيلاء على الجزر، ولكن لازم نجرب تقديم اقتراحات.

لوس: لازم يكون هناك أساس يكون فيه شيء من الأمل.

المعتمد: لازم نضحى.

الشيخ خالد: لازم تراجعوا الإيرانيين وتعرضوا عليهم الإيجار[1].

لوس: ليست هناك فائدة، الشاه لا يقبل تلك الاقتراحات، وبكل صراحة أنا لا أرى أى أمل أن يوافق الشاه، فيما عدا على هذه الاقتراحات المقدمة لكم،

---

١ ـ انظر طلب الحكومة الإيرانية استئجار جزيرة طنب بعقد طويل الأجل فى عام ١٩٣٠ وذلك خلال مباحثات السير كلايف (المفوض البريطانى لدى طهران) مع وزير البلاط الإيرانى السيد تيمور تاش، فى العروض الإيرانية لشراء الجزر أو استئجارها.



ولكن الشاه سيدفع مساعدة لرأس الخيمة.

الشيخ خالد: هل يتضح منه على أنهم مصممين على استخدام القوة.

المعتمد سائلا الشيخ صقر: لماذا لا توافق على المقترحات؟

الشيخ صقر: الجواب واضح، لأننا لا نستطيع التخلى عن أرضنا.

المعتمد: حتى لو كانت الأرض صحراء.

الشيخ صقر: نعم.

لوس: إذا كان الشاه يريد يأخذ الجزيرة ويقدم لكم فائدة اليوم من الأفضل أن تحصلوا على فائدة.

الشيخ صقر: نعم إنى أريد الفائدة ولكن لا يمكن بأى حال التنازل عن الجزر لكسب الفائدة وإن منطقتنا غنية وليست بحاجة إلى فائدة من الغير.

لوس: هذا الموضوع من زمان يطلبون بالجزر ولكن نحن لا نعترف لهم بذلك.

الشيخ خالد: هل تقدموا بمطالبتهم إلى هيئة الأمم؟

المعتمد: لا.. لكن.. لا، لأنهم لايوافقون على التحكيم فى هيئة الأمم لأنه ليس لديهم شك

الشيخ صقر: نحن نرضى بالتحكيم.

المعتمد: بالنسبة للتحكيم، عندما احتل الجواسم لنجة...

الشيخ صقر مقاطعا: قبل لا يترك الجواسم لنجة كان جواسم رأس الخيمة هم الذين يمارسون السيادة على الجزر.

لوس: هذا التاريخ قديم. والشاه لا يوافق على هذا الكلام، و أنا لا أستطيع



أغشكم عن الشىء الذى سمعته من الملك فيصل ومن مصر وهم ما يريدون مشاكل مع إيران وهم يريدون تسوية، وإذا حصلت تسوية لهم ما عندهم مانع، والملك فيصل قال هذا الكلام كذلك الكويت، وهم لا يريدون العداء مع إيران ولكن هم ما يريدون يتدخلوا بالتسوية.

الشيخ صقر: إننى متأكد أن السعودية والكويت لا يوافقون على أى تنازلات، ونحن نرغب فى المحافظة على الصداقة،وإن الشخص الذى لايريد الصداقة هو الشخص المعتدى.

لوس: نحن نريد أن نعرفك أن العرب لا يمانعوا فى عمل تسوية.

الشيخ صقر: إن التنازل عن الجزر مستحيل ولن يغفره لى التاريخ ولا يمكن عمله.

المعتمد: إذا تكلمنا شىء عن خط الوسط الذى يمكن أن يحصل منه شىء.

لوس: بكل صراحة إذا كان تحاذر من كلام الدول العربية، يمكن الحكومة البريطانية توافق على مساعدتكم فى الموضوع ولكن لا تقول إننا نحن عملنا هذا بالقوة.

الشيخ صقر: يعنى أنتم لا تهمكم العلاقات العربية؟

لوس: لا نحن متأكدين أنه ليس هناك مشكلة والمهم هى مصر والسعودية والكويت، أما العراق فكلامهم غير مهم والحكومة البريطانية تتحمل لوم الدول العربية، وإن الكويتيين يريدون الصداقة مع الإيرانيين وهم محتاجين لصداقة إيران ولكن يخافون من العراق.

الشيخ صقر: إن الكويت يهمها الحفاظ على عروبة الجزر.

لوس: الدول العربية يتكلمون قليل بعدين يسكتون.



الشيخ صقر: لكننا نحن لن نسكت أبدا وسنحملكم المسؤولية.

لوس: نحن لا نريد أن تقـولوا إن الحكومة البـريطانية ضـغطت علينا، ولا استطيع أن أضمن موافقة الشاه على المقترحات وأن يترك السيادة ولكن هذا الشىء نقدر نقدمه ونبحث فيـه ونحاول إقناعه، ولكن لا يمكن أن يقبل، أنا أريد الطريق الذى يسهل الموضوع والتفاوض، أنا لا أرى أى طريق.

الشيخ خالد: أنتم تريدون جـواب للشاه، أنا أعتقد أن الوالد سيـتوجه إلى إيران فى شهر أكتوبر المقبل ويمكن أن يبحث الموضوع معه شخصيا.

لوس: الشاه لا يسـتطيع الانتظار إلى شهـر أكتوبر. ومن يقـول لنا ما بينى وبين رأس الخيمة بحث بالموضوع، وأن الإنجليز هم أخذوا الجزر. ونحن نقول لا، نحن تدخلنا فى الموضوع كـواسطة وليس كشركاء فى الموضوع، وطبـعا اختلفنا فى أساس المباحثات، وهو مقتنع ولا يريد المباحثات المباشرة.

الشيخ خالد: أنا أعتقد إذا الأصدقاء جلسوا يكون التفاهم أفضل.

لوس: هذا غـالبـا يكون وهو (الشاه) يـعرف أن هذه الاقـتـراحات أقـوى واقتراحات سابقة كانت أفـضل لكن ماية بالماية أنهم لا يغيروا أفكارهم، ولكن ما فى أمل فى تغيره، هو أعلن على العـالـم وافتخر أنه بالنسبـة إلى الدول العربية أنه لا يهمه أن يتكلموا أو لم يتكلموا. ونحن نقـترح أن توافقوا على أن بريطانيا تسلم الجزر.

الشيخ صقر: نحن لا نوافق أبدا.

لوس: هذا مـعروف ولـكن الزمن يمر والـظروف تتغـيـر ويجب أن يكون صداقة وتعاون مع إيران.

الشيخ صقر: يمكن تأجلون بحث الموضوع إلى منتصف الشهر القادم.



لوس: غير ممكن.

المعتمد: نريد نتفاهم مع الشاه، والسير وليم لوس يريد منكم جواب للشاه.

لوس: الشاه يعرف أنا مقيم هنا. ولا أقدر أقول له أنهم لا يوافقون على هذه الاقتراحات وإذا قلنا لهم هذا هم يبطلوا.

الشيخ صقـر: وسع خاطرك، ولا تستعجل، وأنا سوف أعطيك المـقترحات السـابقة المقـدمة من إيران وهى أفـضل من التى أحـضرتهـا لنا بكثيـر ومع ذلك رفضناها.

الشيخ خـالد: إن الشارقة فى الاتحـاد ويجب أن يكون الاتحاد مـسؤولا عن أبوموسى.

لوس: الشاه غير معترف بالاتحاد.

الشيخ صقر: لابد أن تعطونا مهلة لغاية ١٥/ ١٠/ ١٩٧١.

لوس: إذا لم يتم الاتفاق، هو ما يقبل إن تروح إلى إيران ويلغى الدعوة.

الشيخ صقر: أنا غير مشـتاق لزيارة إيران وإنما سأذهب للمجاملة فقط، وإذا ألغيت الدعوة، نكون ارتحنا من المشوار.

لوس: لابد أن يتم اتفـاق ونحن لا نقدر أن نتـصل بالإيرانييـن إلا إذا كان هناك أمل بتقديم اقـتراحات، والشاه لن ينتظر، أنتم تعـرفون رأيهم من قبل، وإذا كان تريدون وقت للتفكير يمكن نزوركـم بكره ونتفاهم، إذا تريدون نذهب للشيخ خالد حـاكم الشارقـة ونعرف رأيه، ولكن لا يمـكن أن نسوى شىء اجـباريا وإن الإجبارى لا ينفع.

الشيخ خالد: متى تسافر إلى بريطانيا؟

لوس: أنا موجود الآن إلى مدة هنا ولكن لابد أن يكون هناك جواب، حين



ذكرنا للشاه أننا بعد خمسة عشر يوم نعود له بالجواب.

الشيخ خالد: هذه المباحثات أخذ بحثها شهرين بينكم وبين الشاه، ومثلما قال الوالد، لابد من وقت للتشاور، حيث أن هذا الموضوع تقرير مصير، ويجب أن تشاور أهل البلد.

المعتمد: لا يمكن التشاور مع الشعب، هذا سرى.

الشيخ صقر: هذا الاتفاق لن نؤيده ولا نعتبره سرى. وسنطلع عليه الناس.

الشيخ خالد: يجب إعلان الاتحاد بسرعة حتى يدخل الجامعة العربية والأمم المتحدة، وأنتم تعترفون بدولة الاتحاد وبحدودها ومن ضمنها الجزر، وتصبح المشكلة أقل صعوبة بعد ذلك، والشاه لابد أن يفكر أكثر قبل الإقدام على الاحتلال.

لوس: هذا صحيح، ولكن الملك فيصل أيضا لايعترف بشأن مشكلة البريمى.

الشيخ خالد: هذا موضوع سهل ولن يعرقل قيام الاتحاد.

لوس: إن الدول العربية ومصر لايريدون التدخل بالجزر.

الشيخ خالد: لا أزال أقول إن هذا الموضوع سيكون أفضل باعترافكم بخارطة الاتحاد، ولا شك ستؤيدون العرب فى الأمم المتحدة إذا هو استعمل القوة.

لوس: الشاه يعرف أنه هو الأقوى، وكما تعرف، نحن لا نؤيد سياسة القوة.

الشيخ صقر: لابد أن يبعث الله من هو أقوى منه.

لوس: من؟.. الروس؟



الشيخ صقر: لا أعلم.

لوس: الصين؟

الشيخ صقر: الله أعلم.

المعتمد: لابد أن نأتى للتشاور معكم.

الشيخ خالد: أعتقد لازم نتصل شخصيا بالملك فيصل ومصر لمعرفة رأيهم.

لوس: هذه الاقتراحات سرية وأنا قدمت الاقتراحات للحكام بشكل سرى، وأنا أعرف الملك فيصل إذا تسألونه يقول عربية الجزر، ولكن يقول إذا توافقون أنتم هو ليس لديه مانع، كذلك مصر، أنا متأكد منها وأظن أنكم تعرفون هذا.

الشيخ خالد: ليس هناك أسرار.

الشيخ صقر: ليس هناك شىء ونحن أتعبناك كثيرا.

لوس: أنا مرتاح فى معاش التقاعد، ولكن الحكومة البريطانية كلفتنى أن أقوم بهذه المهمة، لهذا السبب أنا تحملت التعب، أنا أحب أساعد إذا كان ممكن أساعد، والتعب غير مهم.

المعتمد: إذا ممكن تقولون لنا شىء، حيث البريطانيين عندهم ضجر، وغير ممكن أن الإيرانيين يصبرون، إذا قلنا لهم بس انتظروا.

لوس: الشاه يريد أن يتم اتفاق قبل أن يقوم الاتحاد، ولهذا السبب يقول إنه لايعترف بالاتحاد، ونحن تعبنا ولكن تعبنا فى سبيل مصلحة المنطقة.

وانتهى الاجتماع على أن يتم الاتصال فى وقت آخر.

وصل السيد وليم لوس فى يوم السبت ٣٠/ ١٠/ ١٩٧١ إلى رأس الخيمة عقب عودته من زيارة إلى طهران اجتمع خلالها بشاه إيران وكبار المسؤولين هناك.



اثر ذلك عقد اجتماعا مع الشيخ صقر حاكم المشيخة والشيخ خالد ولى العهد نائب الحاكم. وفى بداية اللقاء تحدث لوس موجها الكلام للحاكم.

لوس: لقد قلت للإيرانيين إنى ما حصلت على نتيجة لمقترحاتهم، وأنك قلت إن الحكومة البريطانية تتحمل المسؤولية، وطبعا خلينا الموضوع، بعد كده أنا رحت إيران ودرست المواضيع مرتين مع الشاه، خمس ساعات المرة الأولى، وساعتين المرة الثانية. وكنت لوحدى معه معظم الوقت وأخبرته عن زيارتى للساحل وأخبرته أننى لم أحصل على نتيجة وبحثنا بحث طويل حتى قدم الشاه اقتراحات جديدة. ولكن هذه الاقتراحات على أساس طنب لإيران، أما بالنسبة لأبو موسى ما حد يعترف بالسيادة للآخر ويتفقوا على تخالف الرأى بوجود السيادة ولكن يجب وجود إيرانى بالجزيرة كذلك العلم الإيرانى،و يكون علم الشارقة موجود وبالنسبة للنفط اقترح الشاه أن تكون اتفاقية مع أى شركة ولكن شروط الاتفاقية يجب أن تكون مثل اتفاقيات النفط فى إيران وحكومة إيران تعترف بالاتفاقية. وإذا وجدت الشركة فقط هناك تدفع ٥٠٪ للشارقة والشاه يقول: المال لا يهمه ولكن لا يجب أن يعطى الشارقة أكثر من ٥٠٪ لأن هذا اعتراف بملكية الشارقة للجزيرة. وقلت له: إنه ليس بحاجة للمال ويمكن يتركه مساعدة للمشيخات الفقيرة، وبعدين يكون اتفاقية للمساعدة بين إيران والشارقة على أسس جديدة فإذا كان وجد النفط يكون مساعدة للشارقة ولكن إذا ما وجد النفط تقدم إيران مساعدة. أنا قدمت هذه الاقتراحات للشيخ خالد وهو الحين يدرسها وفهمته أننا لا نستطيع نطلع أكثر من هذا، ولكن نحن لازم ننظر على المصلحة العام، ونشوف أخيرا يكون شىء محفوظ بحيث تكون اتفاقية مع رأس الخيمة مالية على أساس مساعدة، وإذا وجد النفط فى مناطق طنب تحصل رأس الخيمة على ٥٠٪ كما قلت سابقا هذه تضحية كبيرة من رأس الخيمة للمنطقة.



الشيخ صقر: إننا لا نوافق على ذلك ولن نتنازل على الجزر، لأن ذلك ليس باستطاعتنا.

لوس: صحيح الاختيار عندك وما مجبورين ترضوا.

الشيخ صقر: أعتقد أننى قلت لكم مرات إنه بدون وجود لنا فى الجزيرة ما فى حلول، أما إذا الإيرانيين أصروا على أن نأخذ الفلوس مقابل الجزيرة، فهذا شىء ما نقره أبدا، ولا هو مبدأنا والمال لا يهمنا لأننا سابقا رفضنا عشرات الملايين.

لوس: ولكن: إذا تقول الحكومة الإيرانية أنها تحتل.

الشيخ صقر: بصراحة انتهت الجولة والآن نحن نجد الطريقة فى المراجعة مع الشاه بدون طريقكم ومباشرة.

لوس: أنا بصراحة طولت كثيرا بالشرح مع الشاه ولكن هو ما يريد تغيير رأيه ويمكن يأخذ طنب وأبو موسى بالقوة.

الشيخ صقر: هو يستطيع يأخذ الساحل أيضا بالقوة.

لوس: لا هو ما يريد الساحل.

الشيخ صقر: لقد تخلى الشاه عن مطالبته وادعاءاته للبحرين فى السابق فلماذا لا يتخلى عن ادعاءاته بالجزر؟

لوس: هو تراجع عن البحرين لأجل يحصل على الجزر.

الشيخ صقر: نحن لا نعرف هذا.

لوس: الشاه تخلى عن البحرين والشعب ما وافق وما ممكن يتراجع عن الجزر.



الشيخ صقر: هذا الكلام سمعناه كثير.

لوس: ولكن هذا القرار يرجع للشاه والشـاه يقول إنه كله مربوط مع بعض وأنا من الأول قلت إنه صعب عليكم ولكن ما وجدنا غيره.

الشيخ صقر: هذا طريق لا نوافق عليه، التسليم مستحيل وأكثر من مستحيل وإذا أرادوا أن يحتلوها فعليهم أن ينتظروا نتيـجة أعمالهم، ونحن لسنا بحاجة إلى إيران قدر احتياجهم للمنطقة. إذا مـا رمنا أن الشاه يتراجع عن قراراته نحن نتركها على الدول العربية وهذه أعمال تسبقه وليست صحيحية من الشاه.

لوس: نحن مـا قايـلين الموضوع عـدل، نحن نتكلم عـن الشاه ونحن مـا موافقين بأفكار الشـاه، ولكن ما نقدر نغيره، ولكن كما تعـرف الحكومة البريطانية تحاول تساعد على قدر الإمكان. ولكن نحن بين مصاعب فى تسوية القضية.

الشيخ صقر: هذه ليست تسوية هذا تسليم.

لوس: ولكن كذلك يجب أن ننظر إلى مصلحة المنطقة كلها.

الشيخ صقر: إن مصلحة المنطقة ومصلحة إيران أن تبقى الجزر عربية وبدون مشاكل.

لوس: يجب أن ننظر إلى وضع الشاه.

الشيخ صقر: اتركوا الشاه يتصرف ويتحمل نتيجة تصرفاته وهى عليه حسن أو سيء.

لوس: لا، لازم ننظر على المصلحة العامة للمنطقة.

الشيخ صقـر: إذا أردنا المصلحة العامة نحن مـستعدين أن نتحـاكم معه فى محكمة وليحضر أدلته ويجهز أجهزته.



لوس: كما قلنا نحن حاولنا معه فى التحكيم ولكنه رفض لأن موافقته على القضية تروح محكمة دولية فيكون هذا شبـه اعتراف لرأس الخيمة بالسيادة وهو ما يوافق على ذلك.

الشيخ صقر: نعتقد أنه ليس لديه حق بذلك وأنتم يجب أن لا توافقوه.

لوس: ولكن الوقت قـصير ومـا نعرف وين الأمل وأنت نفـسك تعرف أن الشاه راح ينفذ الاحتلال.

الشيخ صقر: أنا لا أقول ينفذ ولكنه قادر على التنفيذ.

لوس: هذا صحيح ولكن الكلام عن الرغبة.

الشيخ صـقر: أنا أقول إنه قادر يتـراجع عن الادعاء بالجزر كـما تراجع عن المطالبة بالبحرين، ولكن خبرتى عن الحكومة البريطانية، ماذا تريد ونحن لم نوافق والشارقة لم توافق؟ شو بتسوى بريطانيا؟.

لوس: أنا برجع إلى لندن وبفهم الحكومة بالوضع والنتيجة.

المعتمد(موجها الحديث للشيخ صقر): تفتكر تتصل بالشاه.

الشيخ صقر: هكذا نفتكر مع الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة.

لوس: أنا آخذ جـوابكم وجواب خالد ويمكن أرجع إلى الشـاه مرة أخرى ولكن نحن عملنـا آخر مجهـود وما قدرنا نعـمل شىء، ولكن الأول أنا أرجع إلى لندن وأتراجع مع الوزير، ولكن الآخر إذا ما رأينا أى أمل وأنتم والشـاه تتراجعون بالموضوع.

الشيخ صقر: هذه فكرة بيننا وبين الشيخ خالد.

لوس: ولكن الأفضل أن تنتظروا حتى يصلكم خبر بعد عودتنا، وإذا قدرتم تحصلوا على شىء أحسن من الشاه.



الشيخ صقر: الشاه يعرض عضلاته علينا خليه يعرضها على الذى أكبر منا.

لوس: أنا أخذت جـوابك الآن وبعدين آخذ جـواب خالد الساعة العـاشرة الليلة. على فكرة أجاكم الإيرانى من الكويت؟

الشيخ صقر: نعم، ولكن ما أدرى شو قال.

المعتمد: طلب أن تكون الإمارات متعاونة مـع الرعايا الإيرانيين، وإن الحكومة الإيرانيـة غير مرتاحة لوضـعية الرعايا الإيرانيـين وما جاب أى شىء عن الجزر إلا أنه يريد الشيوخ أن يوافقوا على كل ما يقوله الشاه.

لوس: أن سأرجع إلى بريطانيـا بعد أن آخذ جواب الشيخ خـالد بالشارقة، والآن رمضان ونحن ما نحب نتأخر.

الشيخ صقر: إذا كان فى شغل ما يهم.

المعتمد: بخصوص الأمور القانونية والقوانين تأتيكم يوم آخر.

الشيخ صقر: ولكن ما قلت لى عن الرأى النهائى للحكومة البريطانية. هل تسلم الجزر أخيرا لإيران؟.

لوس: نحن مـتأكدين أن مـا ممكن القضـية تنحل إلا بهـذا الطريق، ولكن أيضا هذه الطريق صعبة، ولكن للمصلحة العامة.

الشيخ صقر: المفروض أن تردعوا مثل هذه الأفكار.

لوس: ولكن مثل ما تعرف مسؤولية حكومتنا تنتهى فى نهاية السنة.

الشيخ صقر: صحيح ولكن لكم وجود فى العالم.

لوس: ولكن هناك الأمم المتحدة.

الشيخ صقر: عظيم لماذا لا تتبنوا قضيتنا فى الأمم المتحدة وكذلك أنتم عندما تركتم الكويت واعدتوهم.

لوس: صحيح ولكنا تركناهم الآن.

الشيخ صقر: بعد أن استتب الأمن.

لوس: فى السابق كان عندنا قوات فى المنطقة والآن لا يوجد عندنا قوات.

الشيخ صقر: هذه مسؤوليتكم.

لوس: هذه عن الاتفاقيات السابقة ولكن ستنتهى.

الشيخ صقـر: هذه مسؤولياتكم ويجب أن تعملوا شيء لهـؤلاء الأشخاص الذين لا يريدون التعاون مع جيرانهم أو التفاهم معهم.

لوس: بعد انتهاء الحماية نحن نريد الصداقة.

الشيخ صـقر: السلام فى الخليج العـربي يعتمد على الدول العـربية والأمم المتحدة وعليكم فى تثبيت الاتحاد فى هيئة الأمم.

لوس: ولكن لايسـتطيع الاتحـاد الدخـول فى هيئـة الأمم إلا بعـد أن ننهى حمايتنا ولا يمكن المساعدة لأنه ليس لدينا قواعد فى الخليج العربي.

الشيخ صقر: خلينا من الجدل وأنا أرى أنكم مسؤولين.

لوس: نحن نحـاول جهدنـا وإذا ما قدرنا الوصـول إلى تسوية، بـعد ذلك يكون للشـاه وأنت تعـرف رأى الحكومة الإيرانيـة، ونحن نقـول من الأول طنب لرأس الخيمة والقرار عند الشاه والحكام.

الشيخ صقر: العجيب أن الشاه يتكلم عن العدالة والسلام العالمى.

لوس: أنا أعـرف أن الشيخ صـقر قـرر على رأيه، وأنا سآخـذ قرار خـالد (حاكم الشارقة) وإذا تحـبوا أنت وخالد الشارقة تسيروا عنـد الشاه، ويمكن تغيروا رأيه وأنت تقول أنكـم الضحيـة، وهذا صحيح ولكن يجب أن ننظـر إلى المصلحة العامة وننظـر ما سيكون رد فعل الدول العربيـة، وأنا ما أعتقـد أن موضوع طنب

مهم فى الخليج، وهذا بعد معرفة الخليج العربي مدة عشرين سنة ونحن أصدقاء من زمان، وما تفتكر أنى مبسوط من كلام الشاه ولكن حكومتى كلفتنى للمساعدة ونحن لسنا طرف فى الموضوع، ولكن للصداقة القديمة بين حكومتى وبينكم، وبين حكومتى والشاه، أردنا أن نحل الموضوع سلميا وأنا ما أحب أن أقدم اقتراحات ولكن لازم نشوف الممكن لأجل الاستقرار وسلام المنطقة، ولكن ما تفتكروا أنى موافق مع كلام الشاه وأكثر من كده ما فى شىء وعلى كل حال بنشوف رأى الشيخ خالد بن محمد.

عندها طلب الحاكم من الوسيط البريطانى عدم الضغط على الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة وأن يترك له حرية الموقف.

المعتمد: تقترح نتشاوروا رأسا مع الشيخ خالد.

لوس: إن شاء الله بعد أن أنهى خدماتى للحكومة سأزوركم كرجل عادى.

الشيخ صقر: وكيل جراى ماكنزى.

لوس: يمكن وكيل البنك البريطانى أو جرى مكانزى.

عقب هذه الضغوط التى تعرضت لها رأس الخيمة للتنازل عن الجزيرتين أعلن الشيخ صقر حاكم الإمارة عقب اختتام اجتماعه وولى العهد مع الوسيط البريطانى السير وليم لوس، أمام حشد من أهالى رأس الخيمة رفضه للمقترحات الإيرانية التى حملها المسؤول الوسيط البريطانى والقاضية بشراء جزيرتى طنب الكبرى والصغرى. وقال: «لقد عرض علينا وليم لوس التنازل عن الجزيرتين مقابل أن تدفع لنا إيران مبلغا سنويا قدره ١,٥ مليون جنية إسترلينى وعلى أقساط تستمر لمدة تسع سنوات. بالاضافة إلى اعطائنا ٥٠٪ من الثروة المعدنية والنفطية التى قد تستخرج من الجزيرتين فى المستقبل ولكننا رفضنا هذا العرض ولسنا مستعدين لعقد صفقات لبيع جزرنا. وأضاف: إن الجزيرتين ليستا لرأس الخيمة



وحدها وإنما هى للأمة العربية جمعاء والمسؤولية تقع على عاتق الدول العربية مجتمعة، ولكل دولة عربية الحق فى الجزر مثلما لرأس الخيمة فى أى أرض عربية[1].

مفاوضات السير، وليم لوس، الوسيط البريطانى الإيرانى فى الشارقة

أصبح على الشارقة أمام هذا الموقف أن تواجه الأمور وحدها وأن تقرر ما تراه تجاه تلك الضغوط والتهديدات المتواصلة باحتلال الجزيرة، و بعد مفاوضات طويلة طرح السير «وليم» مشروع اتفاق على إمارة الشارقة يتضمن نقطتين أساسيتين :-

اقتسام الجزيرة بين إيران والشارقة لقاء مبلغ من المال يتفق عليه فيما بعد على ألا تدعى الشارقة السيادة على الجزيرة كما لا تدعى إيران السيادة عليها لمدة سنتين بعدها يتقرر مصيرها. تأجير جزيرة أبو موسى لحكومة إيران لمدة ٩٩ سنة قابلة للزيادة لقاء مبلغ من المال يتفق عليه على أن يبقى علم الشارقة مرفوعا فوق المخفر الوحيد هناك، ويحق لحكومة إيران إقامة قواعد فى المناطق التى تختارها. وكان الرد على هذا المشروع بالرفض. وكان شاه إيران قد أظهر استعداده أمام وليم لوس للاتفاق مع حاكم الشارقة ضمن شروط وضعها بنفسه هى[2] :-

١ ـ احتلال القوات الإيرانية لجزيرة أبو موسى دون اعتراض من الشارقة وحاكمها.

٢ ـ عند احتلال القوات الإيرانية لجزيرة أبو موسى فعلى الشارقة أن تسحب قوات الشرطة التابعة لها.

٣ ـ إن موضوع السيادة يجب ألا يذكر لمدة سنتين تقريبا وبعدها تنتقل

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص١٥٧.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٢٨٣.



السيادة على الجزيرة إلى إيران.

٤ ـ إن الشاه مستعد أن يمد الشارقة بمساعدات مالية سنوية ابتداء من التوصل إلى اتفاقية ونزول القوات الإيرانية على الجزيرة. وفى حالة اكتشاف البترول حول الجزيرة فإن الشاه مستعد لإعطاء الشارقة نسبة مئوية من العائدات، (كل هذا على شرط أن تلتزم الشارقة وحاكمها بالسكوت التام وعدم الاعتراض على الإجراءات الإيرانية).

٥ ـ إن الشاه مستعد لعمل اتفاقية مكتوبة بخصوص المساعدات المالية التى يعرضها، و لكنه غير مستعد لعمل اتفاقية مكتوبة بخصوص السيادة على الجزر أو أى شىء يعتبر مساسا بهذه السيادة.

وقد لاقى هذا العرض الرفض الكامل من حاكم الشارقة الذى اعتبره مساسا بحقوق العرب.

أعلن حاكم الشارقة الشيخ خالد عن موقفه من مفاوضات مع السير «وليم لوس» فى النقاط التالية:

١ ـ عدم التفريط بجزيرة أبو موسى باعتبارها تابعة للشارقة وعدم الموافقة على تسليمها إلى إيران أو الاعتراف بسيادة إيران عليها.

٢ ـ إن مبدأ استعمال القوة لا يعتبر طريقة عادلة لحل خلافاتها كما أنه يتناقض مع مبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ انطلاقا من مبدأ حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية وحرصا على إقامة علاقات طيبة مع إيران فى المستقبل، فإن الشارقة مستعدة للتفاوض مع إيران فى سبيل الوصول إلى حل سلمى يرضى الأطراف دون المساس بمصالحها القومية.

٤ ـ إن الشارقة حريصة كل الحرص على أمن واستقرار الخليج العربي



وحماية طرق المواصلات البحرية فيه ولهذا فهى مستعدة للتفاوض مع إيران والتوصل إلى اتفاقية معها بهذا الموضوع.

٥ ـ إن الشارقة مستعدة فى أى وقت وفى حال موافقة إيران على إحالة الخلاف بشأن جزيرة أبو موسى إلى التحكيم الدولى أو محكمة العدل الدولية أو هيئة الأمم المتحدة.

٦ ـ إن الشارقة تعتبر أن المشكلة حول جزيرة أبوموسى بأبعادها الحالية والمستقبلية هى مشكلة لاتخص الشارقة وحدها بل جميع الدول العربية والشعوب العربية باعتبار أن الدفاع عنها يشكل دفاعا قوميا عن أرض عربية مهددة بالاحتلال.

٧ ـ إن الشارقة تقدر أنه من غير المناسب عمليا أن تطلب من أشقائها العرب فى هذه المرحلة استعمال القوة ضد إيران لمنعها من احتلال الجزيرة ولكن أملها يتركز على أن تقوم جميع الدول العربية بتأييدها فى موقفها ومحاولة إقناع إيران والضغط عليها بكل الأساليب من أجل تغيير موقفها، وعدم السماح لها فى أن تتصرف بحرية فى احتلال الجزيرة بالقوة، خاصة إذا نفذت إيران تهديداتها فسيكرس مبدأ الاحتلال وسينعكس بصورة مباشرة على قضية الشرق الأوسط لأنه يوجد تشابه كبير بين المبدأ الذى تستند إليه إيران وهو «إقامة حدود آمنة يمكن الدفاع عنها» والمبدأ الذى تتمسك به إسرائيل.

٨ ـ ومن ناحية أخرى فإن أى احتلال لأراضى عربية فى الخليج العربي من قبل إيران سيوسع شقة الخلاف والريبة الحاصلة بين العرب والجالية الإيرانية الموجودة فى دول الخليج العربى.

لم تصمت حكومة الشارقة أمام ماتم من تحديات لعروبة الجزيرة فقد عرضت الموقف بحقائقه على الدول العربية الشقيقة طالبة منهم تحمل مسؤولياتهم فى صد



التهديدات الإيرانية باحتلال جزيرة أبوموسى، وأن يتخذوا موقفا موحدا فى الضغط على بريطانيا وإيران لإيقاف المؤامرة على عروبة الجزيرة، إلا أن الموقف العربى المشتت لم يحقق الأمل المرجو من الدول العربية. ونظرا للظروف التى كانت تحيط بالوطن العربى من الضعف والتشتت واختلاف المذاهب والمشارب مما كان من الصعب معه الوصول إلى موقف عربى موحد تجاه أية مشكلة تواجه قطرا من الأقطار. فى ظل ذلك الواقع تحركت المفاوضات البريطانية الإيرانية بشأن الجزر العربية الثلاث فى غير صالح الحق العربى، وتكالبت الضغوط الإيرانية البريطانية على مشيخة رأس الخيمة والشارقة لقبول الشروط الشاهنشاهية مقابل الإغراءات الإيرانية المعتمدة من الحكومة البريطانية. وإلا فالتهديدات بالاحتلال الإيرانى والوعيد بالغضب الشاهنشاهى. فكان رد رأس الخيمة قاطعا بالرفض الحاسم لأى تنازل مهما كان وعدم التفريط بأى شكل من الأشكال بالسيادة العربية على جزيرتى طنب، وإن على الأمة العربية أن تتحمل مسؤولياتها القومية تجاه هذه القضية، وإن الأجيال العربية الحاضرة والقادمة كفيلة بالدفاع عن حقوق الأمة واستردادها[1].

تتلخص المقترحات البريطانية فى تقسيم السيادة وعوائد النفط بينهما وبين إيران، وعلى أن تدفع إيران منحة سنوية لهما، وتتعهد إيران بعدم إذاعة أية أنباء عن تواجد قواتها فى الجزر إلا بعد مرور أكثر من عام ونصف،و ذلك لعدم إثارة الرأى العام العالمى وخاصة الرأى العربى. وقد قوبلت هذه المقترحات بالرفض من حاكم رأس الخيمة بينما قبلها حاكم الشارقة. ولقد عبر شيخ رأس الخيمة عن أسفه الشديد لتعاون بريطانيا مع إيران بتقديم هذه المقترحات التى تخدم إيران وتضعف من حق السيادة العربى، وأعلن رفضه للانضمام إلى اتحاد الإمارات مفضلا بقاءه تحت الحماية البريطانية معتقدا بأن الحكومة البريطانية سوف تحميه من الغزو

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٢٨٤.



الإيرانى[1] حسب اتفاقية الحماية مع بريطانيا، علما بأن بريطانيا لم ولن تحارب ضد إيران نظرا لمصالحهما المشتركة ولعضويتهما فى الحلف المركزى وإضافة إلى اتفاق بريطانيا وأمريكا لجعل إيران شرطى المرور فى الخليج العربى، وفرض إيران كقوة عسكرية لحفظ الأمن فى الخليج العربى، وسد الفراغ من جراء الانسحاب البريطانى.

واضح أن بريطانيا حاولت أن تمارس ضغوطها على حاكم رأس الخيمة للقبول بالمقترحات الإيرانية، مما يعنى أن البريطانيين كانوا مشتركين فى تسليم الجزر العربية إلى إيران سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة. وفى المقابلة التى أجرتها جريدة «الجمهورية البغدادية» مع حاكم رأس الخيمة عن طبيعة المفاوضات التى أجراها الشيخ مع السير وليم لوس أجاب الشيخ صقر بقوله: لقد عرض علينا لوس مشروع اتفاق مع إيران نسمح بموجبه بتواجد بسيط لقوة من الشرطة الإيرانية فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى على أن يزداد حجم التواجد على مراحل بغية التموية على العرب، وعدم إثارة مشاعرهم مقابل أن يدفعوا لنا مليون وألف جنية استرلينى سنويا، ولمدة تسع سنوات، كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على الاتفاق ٤٩٪ من ناتج البترول الذى سيستخرج من جزيرة طنب الكبرى[2]، إلا أننا رفضنا هذا الطلب وأكدنا أن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلص منها.

أعلن فى كلمة ألقاها الشيخ خالد بن محمد حاكم الشارقة فى آخر شهر أكتوبر ١٩٧١ فى جمع كبير من أبناء الشارقة عقب اجتماعه بالمفاوض البريطانى لوس ، قال : إن الشارقة ترفض رفضا قاطعا الشروط التى عرضها لوس بخصوص جزيرة أبو موسى ونعتبرها شروطا تمس بسيادة الشارقة التى لا يمكننا التنازل عنها أو عن أى شبر واحد من التراب العربى الذى هو ملك للأمة العربية

---

١ ـ د. خالد العزي ـ الخليج العربى فى ماضيه وحاضره ص ٢٣٢.

٢ ـ د. خالد العزي ـ نفس المرجع ص٢٣٣.

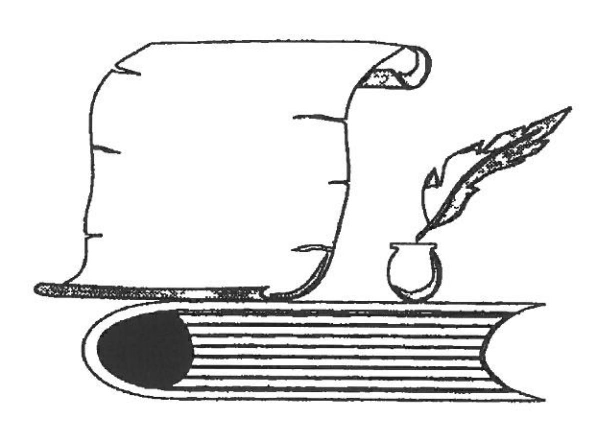


جمعاء وناشد فى حـينها الدول العربية أن تتخذ موقفا مـوحدا إزاء هذه القضية[1] وتواصلت الضـغوط على الشـارقة فى التخـييـر بين الرضوخ للمطالب الإيـرانية والوصول إلى تفـاهم ودى يبقى للشارقـة وجودا فى الجزيرة أو الاحـتلال الكامل للجزيرة وإلحاقها كلية بإيران.

---

١ ـ جزيرة الخليج ـ الصادرة بتاريخ ١٩٧١/١١/١.





الفصل الخامس

الجامعة العربية وقضية الجزر العربية

- الجامعة العربية والتهديدات الإيرانية
- موقف السفير البريطانى فى القاهرة
- التصريحات الإيرانية باحتلال الجزر العربية

الجامعة العربية والتهديدات الإيرانية:

عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرا على مستوى وزراء الخارجية العرب لمناقشة التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر العربية وفى هذا المؤتمر قامت الحكومة العراقية - بصفتها أقرب الكيانات إلى منطقة الخليج العربى، كما أن لها مشاكل وتهديدات مماثلة من قبل إيران[1] وتجربتها معها منذ سنوات طويلة بمحاولة لكشف النوايا التوسعية والوقوف فى وجهها لمنعها من الإقدام على الاحتلال. وأرسل الرئيس العراقى مبعوثين إلى رؤساء وملوك العرب لشرح الوضع فى الخليج العربى والتهديدات الإيرانية، والوقوف صفا واحدا فى وجهها. كما حاول إنشاء قوات عربية رمزية توضع فى الجزر العربية. وفى تاريخ ١٢/١١/٧١ قدم الوفد العراقى مذكرة من قبل حكومته إلى المؤتمر تشرح فيها المخاطر المحدقة بالعرب من جراء التهديدات الإيرانية فى الخليج العربى هذا نصها:

«إن وفد حكومة الجمهورية العراقية يحرص أشد الحرص على أن يكون هذا المؤتمر الذى ينعقد فى ظروف مصيرية من حياة الأمة العربية مناسبة لمعالجة القضية المصيرية المكملة للقضية الأولى المركزية المتمثلة بفلسطين، ألا وهى «مسألة الخليج العربى». ففى نظر الوفد العراقى كما فى نظر العديد من وفود الدول العربية المعنية الشقيقة يشكل موضوع الخليج العربى مع القضية الفلسطينية وجهين لمسألة واحدة وهدفين مباشرين متلازمين فى هذه المرحلة بالذات للمخططات الاستعمارية والصهيونية، إن الوفد العراقى إذ يؤكد الأولوية التى تحتلها قضية العرب الكبرى فى فلسطين لا يستطيع فى الوقت نفس أن يتخلى عن واجبه التنبيه إلى خطورة الأوضاع فى الخليج العربى لاسيما وأن الاستعمار البريطانى الحريص على استمرار

1 - Fred Hallrday: Dictatorship and Development. p. 270.



مصالحه فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ذات الثروة النفطية الهائلة يعمل على أن يربط انسحابه الشكلى من الخليج العربى بتحقيق استراتيجية عدوانية لا تقل خطرا على المصير العربى من وجوده المباشر.

فمأساة وعد بلفور فى فلسطين، ومأساة تسليم فلسطين للصهيونية العالمية، تتكرر اليوم فى الخليج العربى عن طريق التحركات العدوانية التى تستخدم فيها السياسة الإيرانية التوسعية بشكل مكشوف، والسياسة الإيرانية التى ضربت عرض الحائط بالروابط التاريخية والدينية وروابط المصير المشترك التى تشد الشعب العربى والشعوب الإيرانية فى وجه المخططات الاستعمارية فى تلك المنطقة، قد خلقت وضعا خطيرا فى منطقة الخليج العربى، لا يمكن أن يمر هذا المؤتمر دون أن نتوقف عنده، و يكون موضوع تداول بين الإخوة وموضوع مواجهة موحدة، ليستجيب لنداء المسؤولية التاريخية وتحفظ الحق العربى، وتدفع العدوان الذى يحدد هذا الجزء من الوطن العربى. والمسؤولية مسؤوليتنا جميعا، ومن حق الأمة العربية علينا أن لا نترك هذا الجزء يتعرض للاغتصاب، ذلك أن الغزو الاستيطانى الإيرانى لدول الخليج العربى والحشود الإيرانية الكثيفة فى شط العرب، والتحركات الاستفزازية فى المياه الإقليمية العربية وفى الجو، والتصريحات المكشوفة التى تفصح عن الميول العدوانية، والنوايا السافرة التى تهدم عروبة الخليج، إن هذه المظاهر السلبية كلها لم تكن سوى مقدمات تمهد لاحتلال الجزر الثلاث: (الطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) وترسخ قاعدة الاغتصاب والعدوان لابتلاع هذا الجزء من الأراضى العربية. والاستعمار البريطانى ينظر إلى هذه السياسة العدوانية التوسعية الإيرانية على أنها العامل الأفضل لملء الفراغ، الذى يتركه انسحابه المباشر بالشكل الذى يؤمن استمرار مصاحه على حساب الحق العربى، والكرامة العربية والسيادة والاستقلال. فالمسألة أيها الأخوة ليست مسألة العراق بل هى مسألة الأمة العربية والمصير العربى فى الخليج العربى تطرح من خلال النوايا العدوانية على الجزر



الثلاث، تمهيدا لتحويل هذه الجزر إلى قواعد انطلاق ضد أمن الأمة العربية وضد عروبة الخليج.

ولئن تعددت زوايا النظر إلى هذه القضية، فإن الخطر كفيل بوضعنا جميعًا أمام مسؤولياتنا، فالأخطار الجدية التى يشهرها العراق لا يمكن أن تسمح بأى شكل من الأشكال بإخراج القضية من إطارها القومى الحقيقى، وإن التذرع باسم الرابطة الدينية الذى لا يمكن أن يكون موضوع احترام جدى من السياسة العدوانية الإيرانية، أو أية ذريعة أخرى، أو باسم مشروعات التأجير والقوات المشتركة إنما هو تجاهل للأخطار الحقيقية التى تهدد الخليج العربى، وتحويل الأنظار عنها يعطى السياسة العدوانية فرصة كبرى للمضى فى مخططاتها، دون أن تنتظر مجابهة موحدة تقف فى وجهها. فالطريقة الحريصة على توفير أفضل الشروط للتوجه نحو القضية المركزية قضية فلسطين ترى من الضرورى أن تجند كافة الإمكانيات لسد الثغرة التى تفتحها السياسة الاستعمارية عن طريق التحركات الإيرانية. فالعراق ليس له اعتراض على أية صداقة بين بعض الدول العربية وبين الحكومة الإيرانية، وأنه على ثقة بأن الصداقة هذه لن تكون على حساب المبدأ والمصير، وأنها تسخر لخدمة المصلحة العربية التى هى مصلحة المصير المشترك للشعب العربى فى وجه السياسات الاستعمارية.

فالسياسة الإيرانية تستغل وضع الأمة العربية وتصديها لإسرائيل لطعن نضالها من الخلف وإضعاف موقفها، وهى تعبر فى هذا الموقف عن التحالف الاستراتيجى الذى يربط السياسة الاستعمارية بالسياسة الصهيونية وبالسياسة التوسعية الإيرانية، التى تستهدف الخليج العربى. ولقد كان العراق أيها الإخوة بحكم إدراكه لخطورة هذه السياسة، ومعايشته المباشرة لنتائجها، مدفوعا باستمرار إلى التنبيه لتلك المخاطر، وإلى تلمس الوسائل اللازمة لدرئها، فهو لم يدخر جهدا فى الاتصال بالدول العربية الشقيقة لبيان ذلك، والعمل على طريق المواجهة



الموحدة لدرء هذه الأخطار، سواء عن طريق الرسائل المتكررة التى كانت يوجهها السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، أوعن طريق الوفود المتعددة التى كانت تقوم بهذه المصلحة. وما يزال العراق يشعر بأن خطورة الوضع فى الخليج العربى بعيدة عن التقدير الموضوعى للبعض، بمنأى عن التحسس المباشر، رغم أن هذه الخطورة قد وصلت إلى حافة الانفجار.

أيها الإخوة إن مسؤولية التأخير فى العمل على مواجهة هذه القضية تقع على عاتقنا جميعا، فهى مسؤولية قومية تاريخية لا تنفصل أبدا عن مسؤولية التصدى لمواجهة مخططات التآمر على أرضنا المغتصبة المحتلة فى فلسطين.

تحت وطأة هذا الشعور بالمسؤولية فإن الوفد العراقى فى مؤتمركم هذا يتقدم بالاقتراحات التالية:

أولا: إرسال وفد ينسبه السادة وزراء الخارجية العرب من بينهم للاتصال بالحكومة الإيرانية، تبيان مخاطر تهديداتها باحتلال الجزر على أمن وسلامة المنطقة العربية هذه، والطلب إليها الكف عن هذه التهديدات، والإقرار بعائدية هذه الجزر إلى كل من مشيختي الشارقة ورأس الخيمة.

ثانيا: مزاولة الدول العربية الضغط على بريطانيا فى عدم المساومة على هذه الجزر، وتسهيل تسليمها إلى إيران، والإصرار على العائدية العربية لهذه الجزر، وذلك لأن بريطانيا مسؤولة مسؤولية تاريخية وإنسانية فى ضمان الحقوق الشرعية الكاملة للشعب العربى فى الخليج العربى، وتخويل السيد الأمين العام للجامعة العربية لكى يتابع الاتصال، والتحدث إلى الحكومة البريطانية،وتحذيرها من مغبة السياسة الاستعمارية التى ما تزال تمارسها ضد عروبة الخليج.

ثالثا: قيام الحكومات العربية بصورة منفردة أيضا وخاصة تلك التى لها علاقات طيبة مع إيران وبريطانيا فى أن تستمر فى ضغوطها على هاتين الدولتين



لردعهما عن سياستها المناوئة للمصلحة العربية.

رابعا: فى حالة ما إذا فشلت الجهود السلمية هذه مع إيران، فإن الدول العربية تتفق منذ الآن على أن تباشر إلى إخبار مجلس الأمن بطلب عقد اجتماع له، للنظر فى التهديدات الإيرانية بالنسبة للجزر العربية، وبيان تأثير ذلك على أمن وسلامة المنطقة والعالم.

خامسا: دراسة اتخاذ الأمور الاستنفارية والدفاعية التى يراها السادة المجتمعون ضرورية للدفاع عن عروبة الجزر أمام أى أطماع أجنبية، سواء كان ذلك عن طريق تواجد قوات عربية رمزية فى الجزر، أو أية مقترحات أخرى يراها مجلسكم الموقر ضرورية[1].

لم تقتصر التحذيرات العراقية على الجامعة العربية فقط، وإنما قدم العراق مذكرة إلى السفارة البريطانية فى بغداد بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧١ جاء فيها الاحتجاج العراقى شديد اللهجة، ورفضه لأى اتفاق يتم التوصل إليه والذى يمس عروبة الجزر العربية، كما حمل الحكومة البريطانية نتائج هذا الاتفاق نظرا للاتفاقيات المعقودة معها ومع مشيخات ساحل عمان بخصوص الحماية والاتفاقيات المانعة. وفى ختام اجتماع وزراء الخارجية العرب فى يوم ١٤نوفمبر ١٩٧١ بعدما ناقشوا التهديدات الإيرانية على الجزر العربية توصلوا إلى قرار هذا نصه:

(أ) تكليف السيد الأمين العام بمواصلة الاتصالات، ودعوة سفيرى إيران وبريطانيا فى القاهرة لإبلاغهما ما دار من بحث فى شأن موضوع الجزر الثلاث وأن هناك إجماعا من الدول العربية على موقف موحد فيما يتعلق بعروبة هذه الجزر.

---

١ ـ د. خالد العزى: الخليج العربى، ص٢٣٨، وانظر جريدة الجمهورية: بغداد ٦/١٢/١٩٧١.

(ب) على الدول العربية التى سبق لها أن أجرت اتصالات مع الحكومة الإيرانية والبريطانية فى هذا الشأن والعلاقات معها، أن تواصل هذه الاتصالات مع هاتين الحكومتين باسم جميع الدول العربية، على أساس ما جاء فى المذكرة المقدمة من الوفد العراقى لاشعار الإيرانيين والبريطانيين بأن هذا البحث ليس آخر المطاف، وأن الدول العربية سوف تستمر فى متابعة الموضوع فى جلسات مقبلة. ويمكن أن تجرى هذه الاتصالات سواء بطريقة ثنائية أو بطريقة جماعية، وستستمر الدول العربية فى متابعة الموضوع فى الاجتماعات العربية المقبلة[1].

تابعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدورها قضية التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث على ضوء الاتصالات التى قام بها كل من حاكم رأس الخيمة وحاكم الشارقة، وذلك عطفا على رسالة حكومة رأس الخيمة بتاريخ ٢٠/١١/١٩٧١ إلى السيد الأمين العام للجامعة العربية والتى تضمنت عرض قضية التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث، والوساطة البريطانية لتحقق المطالب الإيرانية. وقد أبلغ الحاكم جامعة الدول العربية فى رسالة إلى الأمين العام للجامعة ٢٠/١١/١٩٧١ عن التطورات الجارية فى المنطقة والتهديدات الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث فقال فى رسالته:

لابد وأن وصلت إلى علمكم أنباء التهديدات التى تلوح بها إيران للاستيلاء بالقوة بعد جلاء البريطانيين فى نهاية هذا العام على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لمشيخة رأس الخيمة.

إن هاتين الجزيرتين كانتا منذ أقدم الأزمنة وحتى الآن وبدون انقطاع قسما عن مشيخة رأس الخيمة وتحت سيطرتها الفعلية،ولدينا وثائق ومستندات يرجع تاريخها إلى عام ١٧٥٠ تثبت ما نقول بوضوح وبشكل قاطع.

---

١ ـ محمد رفاعى المرجع السابق ص٥٤٣.

حاولت إيران فى مـرات سابقة إثارة موضـوع هاتين الجزيرتين مع السلطات البريطانية، إلا أنهـا كانت فى كل مرة تفشل فى الحـصول على أى شىء لا لسبب إلا أنها لا تمـلك أى دليل أو بينة تثبت أن هاتين الجـزيزتين كانتـا فى أى يوم من الأيام تابعتين لها. والآن وعندما شعـرت إيران بأن البريطانيين سيجلون عن المنطقة فى آخر هذا العام، أخذت تهدد باحتـلال الجزيرتين بالقوة، وبالطبع ما كان لها أن تلوح بهـذا التهـديد لولا أنها شـعرت من الناحيـة العـسكرية أنها الأقـوى ونحن الأضعف. لقد سـبق لشاه إيران ورئيس وزرائه أن صرح أكثر من مـرة بأن جميع المنازعات الدولية يجب أن تحل بالطرق السلميـة وأن القوة يجب ألا يلجأ إليها من أجل ذلك، وأنه لا يجوز كسب أية أراض عن طريق القوة. إلا أنهما فى هذه الحالة يتناسيان مبادئهما التى صرحـا بها ويريدان أن يقلبا الوضع ويستوليا على الجزيرتين بالقوة.

إننا نلجأ للجامعة العربيـة ـ ونحن بعض أبنائها ـ لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة التهديدات الإيرانية، وأننا نعتقد أن الجامعة العربية والدول العربية بما لها من وزن فى الأوساط الدوليـة قادرة على عمل شىء يوقف إيران عند حدها ويمـنعها من المضى فى ضلالها وغـيها. وبالرغم من أننا نعرف أن عدالة القـضية لا تكفى لإيصال الحق إلى ذويه، فإننا نستنجد بكم ونستصرخكم لتهبوا لمساعدتنا بإبراز هذه القضية أمـام الرأى العام الدولى وإثارتها أمام مجلس الأمن وهيـئة الأمم المتحدة. كما نرجوكم توزيـع نسخ من هذه الرسالة إلى الدول الأعضاء فى الجامعـة لتتخذ كل واحدة منها ما تراه مناسبا من إجراءات. صقر بن محمد القاسمى حاكم رأس الخيمة وملحقاتها.



موقف السفير البريطانى فى القاهرة:

بناء على قرارات وتوصـيات وزراء الخارجـية العرب، تم اسـتدعاء السفـير البريطانى فى القـاهرة إلى الجامعة العربيـة فى الساعة العاشـرة من صباح يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٧١، ودار اللقاء بين كل من الأستاذ «سليم اليافى» الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسير «ريتشارد بومونت» (السفير البريطانى بالقاهرة). مستفسرا عن موقـف بريطانيا من التـهديدات والمطالب الإيرانيـة، وأطلعه علـى ما دار فى الاجتماع السابق لهذا اللقاء الذى عقـده مجلس وزراء الخارجية العرب موضحا له الأهمية الـكبرى التى يعلقها المجلس على عـروبة الجزر الثلاث، كمـا أطلعه على القـرار الذى أصدره المجلس بمواصـلة الاتصالات مع الحكومـة البـريطانية بشـأن الجـزر، ونقل له رغبـة وزراء الخـارجيـة العرب بأن تسـتمر الأجـواء الودية مع بريطانيا، وكذلك رؤية الجامـعة العربية بأن على بريطانيا تقع مسؤولية مـهمة يتعين تحملهـا قبل رحيلها عن الخليج العـربى وقد أبلغه الأسـتاذ سليم اليافى بأن وزراء الخارجـية العرب الذين عـقدوا مؤتمرهم يعلقـون أهمية كـبيرة على عـروبة الجزر الثلاث، وأن المؤتمر قرر مواصلة الاتصالات بالحكومة البريطانية، بشأن هذه الجزر، وأن وزراء الخـارجيـة العـرب راغبـون فى أن يسـتـمر الجـو الودى بين بريطانيـا والعرب، و يصـرون على عدم الدخول فى أى نزاع مع إيران فى الوقت الحـاضر، لاسيمـا أن الدول العربية راغـبة فى بقاء العلاقـات العربية الإيرانية على المـستوى الطيب الممتاز الذى بلغته.

قال اليافى عن هذا اللقاء: لقد أخبرته بأن الأمانة العامة قد علمت بأن وليم لوس موجـود الآن فى منطقة الخليج العربى، وأن هناك عـدة مشاريع يدرسـها مع إيران وبعض حكام المشيخـات مثل الشارقة ورأس الخيـمة وأبوظبى، و بينت له أن



الأمانة العامة كان يسعدها أن تطلع على هذه المشاريع والمقترحات.. وإننا على استعداد لمقابلة السير وليم لوس لمناقشة هذا الموضوع معه.

«.. وبأن الأمانة العامة للجامعة العربية ترى أن على بريطانيا مسؤولية هامة قبل رحيلها عن الخليج العربي، وهى ضرورة عمل ما فى وسعها من أجل المحافظة على عروبة الجزر الثلاث. و قد علمت الأمانة العامة أن السير وليم لوس - قد اعترف فى مقابلة سابقة له مع الأمين العام بعروبة هذه الجزر الموجودة الآن فى منطقة الخليج العربي، وأن هناك عدة مشروعات يدرسها مع إيران، ومع بعض حكام المشيخات مثل الشارقة ورأس الخيمة، وكان من الضرورى أن تطلع الأمانة العامة عليها قبل الحديث فيها هناك، وأننا على استعداد لمقابلة السير لوس عند عودته لمناقشة هذه المشروعات معه»[1].

تلخص رد السفير البريطانى المستر بومونت فيما يلى:

إن الحكومة البريطانية وهى على وشك الرحيل من المنطقة يهمها أن تنسحب فى هدوء دون أن تتسبب فى أية مشكلة لأى طرف من الأطراف وهى تسعى لهذا الهدف وتبذل كل جهد من أجله، وإن معلوماته الخاصة تشير إلى أن اتحاد الأمارات سوف يتم إعلانه فى أوائل الشهر القادم (ديسمبر) وأن الاتحاد سوف يتقدم بطلب لاكتساب عضوية جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. وأشار السفير البريطانى إلى موضوع جزيرة أبو موسى حين قال: إن حاكم الشارقة يسعى بشكل ودى وصريح فى عدم الدخول فى أى نزاع وإيجاد حل ودى مع إيران. و أعرب السفير بومونت عن اعتقاده بأن الحل سيكون سهلا بالنسبة لجزيرة أبوموسى. أما بالنسبة لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، فإن السفير البريطانى يرى

١ - محمد على رفاعى - الجامعة العربية وقضايا التحرر العربية - ص٥٤٤.



أنه لا داعى لإثارة أى خلاف حولهما لعدم جود أية مصالح أو سكان فيها أو أية حاميات عسكرية، وأن الوصول إلى اتفاق بشأن هاتين الجزيرتين سيكون هينا.

أجاب السفير البريطانى السير «ريتشارد بوسنت» على الاستفسارات والأسئلة التى طرحها سليم بقوله أنه:

«يشكر الأمانة العامة على هذه المبادرة الطيبة بإبلاغه برغبة مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وأنه سيبلغها فورا إلى حكومة السير لوس، وأنه سيبذل جهده فى أن يمر هذا بالقاهرة وهو فى طريق عودته إلى الندن ليطلع الأمانة العامة على ما جرى بينه وبين إيران من جهة وبعض حكام المشيخات من جهة أخرى. واستطرد قائلا.. بأن قرار مؤتمر وزراء الخارجية قرار حكيم، ويتفق مع ما تقوم به بريطانيا من دبلوماسية هادئة.. وأكد السفير أن الحكومة البريطانية، يهمها وهى على وشك الرحيل من المنطقة، أن تنسحب فى هدوء، دون أن تتسبب فى أية مشكلات لأى طرف من الأطراف، وهى تسعى لذلك بكل جهدها، وأكد كذلك أن معلوماته الخاصة تفيد بأن دولة الإمارات العربية المتحدة ستعلن عن قيامها فى أوائل الشهر القادم، وستقدم الدولة الجديدة إلى كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة بطلب الانضمام إليها، و أن تحديد موعد الإعلان دليل على أن الأزمة توشك أن تنتهى.

«وأضاف السفير البريطانى.. أن حاكم الشارقة يسعى بشكل ودى وصريح على عدم الدخول فى نزاع مع إيران، ويود الوصول إلى حل ودى، وهو - أى السفير - يعتقد أن الحل سيكون سهلا بالنسبة لجزيرة أبو موسى، أما بالنسبة للجزيرتين الأخريين فإنه يرى أنه لا داعى لإثارة أى خلاف بشأنهما، لعدم وجود أى مصالح أو سكان فيهما، أو أية حاميات عسكرية، وأن الوصول إلى الاتفاق

بشأنهما سيكون سهلا أيضا»(١). يبدو أن السفير البريطانى ريتشارد بومونت لم يكن على دراية بواقع الجزر وأهميتها، وبوجود سكان ومزارع وإدارات للخدمات ومركز للشرطة فى طنب. يقول ديوك انتونى: «بأن إيران حاولت أن تحصر الخلاف بينها وبين بريطانيا من الناحية النظرية وذلك بتوقيتها احتلال تلك الجزر قبل يوم واحد من انهاء بريطانيا معاهداتها مع مشيخات الساحل العمانى فى أول ديسمبر ١٩٧١(٢).

الرد الثانى للسفير البريطانى بالقاهرة:

تكملة للحديث السابق بين الأمين العام المساعد والسفير البريطانى فإنه قبل الاحتلال الإيرانى للجزر العربية بيوم واحد أى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ فقد زار السفير البريطانى الأمين العام وأبلغه عن آخر التطورات بخصوص الجزر العربية حيث نقل له صورة الموقف من مذكرة وردت إليه من وزارة الخارجية، إذ قال:-

١ - إن السير وليم لوس لديه مشاغل عديدة جعلته يعتذر عن الحضور إلى القاهرة غير أنه قد تلقى منه نتائج حول موضوع الجزر الثلاث.

٢ - فيما يتعلق بجزيرتى طنب الكبرى والصغرى فإنه لم يتوصل إلى أى اتفاق مع إيران حولهما.

٣ - إن الإيرانيين متشددون كل التشدد فى موقفهم هذا.

٤ - إن شيخ الشارقة سيذيع اليوم اتفاقه مع إيران الذى تم بواسطة وليم لوس. ويتلخص هذا الاتفاق فيما يلى:

أ - أن تقسم الجزيرة (أبو موسى) مناصفة بين إيران والشارقة، ولكل منهما أن يرفع علمه فى القسم الخاص به، وأن يضع فيه جنوده.

١ - محمد رفاعى - نفس المرجع ص٥٤٤.

2 - Duke, the Unione of the Arab Amirates. P. 27.



ب - ستقوم لجنة مشتركة بين الطرفين بتحديد الحدود بينهما.

جـ - يدفع شاه إيران مبلغ ١,٥ مليون جنية استرلينى سنويا لحاكم الشارقة، لمدة تسعة سنوات.

د - فى حال ظهور البترول أو أية ثروات معدنية - وتقوم بالتنقيب عنها حاليا شركة أمريكية - فإن الأرباح تقسم مناصفة بين البلدين، فإذا ماوصلت هذه الأرباح إلى ٣ مليون جنية استرلينى، يتوقف الشاه عندئذ عن دفع مبلغ المليون ونصف استرلينى.

هـ - ليست هناك أية نصوص على سيادة طرف دون الآخر على هذه الجزيرة، وإنما يعتبر الاتفاق اتفاقا إداريا.

و - اتفق كذلك على اعتبار المياه الإقليمية لكل طرف مسافة ١٢ ميلا بحريا.

٥ - أولا - وإن حاكم أبوظبى رئيس دولة الاتحاد، قد قبل هذا الاتفاق وباركه.

ثانيا - غير أن هناك خلافا آثاره حاكما أم القيوين وعجمان بشأن مياههما الإقليمية. ولكن شاه إيران سوف يدفع للحاكمين مناصفة نصف مليون جنية استرلينى بنفس الشروط إلى حين ظهور البترول فى مياههما الإقليمية.

ثالثا - إن حاكم رأس الخيمة غير راض عن هذا الاتفاق وهناك مساع لحمله على قبوله.

٦ - إنه سيتم توقيع رسائل متبادلة بشأن الموضوع بإشراف الحكومة البريطانية بين حاكم الشارقة وشاه إيران يوم ١٩٧١/١٢/٣ فى لندن. وقال السفير أنه بمجرد توقيع هذه الرسائل فإن الشاه سيبادر بإرسال من يديرون الجزيرة إلى أن يتم تعيين الحدود لكل منهما، وأن حاكم الشارقة سيبلغ هذا الاتفاق إلى الدول العربية(١).

١ - محمد رفاعى - نفس المرجع ص٥٤٦.



على أثر ذلك جرت المناقشة التالية بين الأمين العام المساعد للجامعة العربية والسفير البريطانى حول موقف بريطانيا وتصوراتها المستقبلية لمشكلة الجزر العربية وسأل الأمين العام المساعد للسفير البريطانى بخصوص الاتفاق بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى بقوله:

«هل يعتبر هذا إيجارا أم احتلالا؟

ـ فأجاب السفير بأنه لا يمكنه القول بأن هذا إيجار.

ـ دعا الأمين العام المساعد السفير فسأله: ألا يعتقد أن هذا الاتفاق سوف يثير مشاكل كثيرة فى المستقبل بين الأطراف المعنية، وبين رعايا الطرفين وذلك فى ضوء هجرة الإيرانيين وزيادة عددهم؟

ـ فقال السفير: إنه لا يعتقد ذلك فى الوقت الحاضر، لأن الإيرانيين لا يعتبرون أنفسهم قد انتصروا بهذا الاتفاق، وأن رغبتهم الآن هى أن تمر الأمور هادئة بقدر الإمكان، ثم يكون بعد ذلك لكل حادث حديث.

ـ قال الأمين العام: من واقع أحاديث السير وليم لوس، كانت بريطانيا معترفة بعروبة هذه الجزر؟

ـ فقال السفير: إنهم كانوا معترفين بذلك على أساس وجود سكان عرب فيها منذ وقت طويل، الأمر الذى جعلهم يعترفون بعروبتها.

ـ قال الأمين العام المساعد: إن هذا الاتفاق خطير وسوف يثير مشكلات لدى الدول العربية المجاورة التى قد لا تقبل به، وربما نجمت عنه مشاكل ومتاعب فى المستقبل لا يمكن التنبؤ بها الآن.

وقال السفير: إن هذا الاتفاق يمثل الحد الأدنى الذي أمكن الفوز به إزاء التشدد الإيرانى(١).

١ـ محمد رفاعى ـ نفس المرجع ص٥٤٧.



كتب السيد اليافى حول اجتماعه الثانى بالسفير البريطانى فى القاهرة يوم ١/١٢/١٩٧١ يقول:

عطفا على الاتصالات السابقة، وعلى أثر الأنباء التى وردت لنا حول قيام إيران باحتلال جزيرتى طنب، وبناء على الاتصالات التليفونية بالأمس، حضر إلى مكتبى فى الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم الأربعاء ١/١٢/١٩٧١ السيد ريتشارد بومونت وجرى بيننا حديث أورده فيما يلى(١):

قدم لى أولا نسخة عن خطاب حاكم الشارقة الذى أعلن فيه اتفاقه مع إيران حول جزيرة أبوموسى. ثم قال السفير:ـ

إن الاتفاق الذى نقله إلى فى مقابلتنا الأخيرة قد تم تنفيذه بين إيران والشارقة بطريقة مرضية يوم ٣٠/١١/١٩٧١ وفى جو ودى. إنه يأمل ألا يتعرض اتفاق أبوموسى لأى نقد فى الوطن العربى، لأن هذا الاتفاق ثمرة مفاوضات طويلة، وقد قبله الطرفان بحرية تامة، ولم يضطر أى من الأطراف إلى التخلى عن مطالبته ولا إلى الاعتراف بسيادة الآخر. إنه يرجو أن يؤكد أنه لم تكن لديه أية معلومات عن موضوع احتلال إيران لجزيرتى طنب حتى آخر مقابلة بينه. إن الإيرانيين قد نزلوا هاتين الجزيرتين فعلا، ووقع صدام مسلح ـ تشعر الحكومة البريطانية بالأسف على ضحاياه ـ ويسيطر الإيرانيون على الجزيرتين الآن. إن الحكومة البريطانية آسفة لأنها لم تتمكن من التوصل إلى أى اتفاق بين رأس الخيمة وإيران. ووغم أنه قد تم عرض مبالغ سخية ومشروعات متعددة على حاكم رأس الخيمة، فإن الحاكم رفض أيه أموال أو مشروعات أو تنازل. وإن البريطانيين قاموا بالمستحيل من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق، لدرجة أن إيران قدمت اقتراحا لحاكم رأس الخيمة بشراء الجزيرتين. ثم عاد السفير البريطانى فأكد صغر حجم الجزيرتين وعدم أهميتهما وأن إحداهما يقطنها ١٥٠ نسمة بينما الأخرى خالية تماما، وأنهما

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٢٥٦.



أقرب إلى الساحل الإيرانى منه إلى الساحل العربى، هذا فى حين أن أبوموسى يسكنها حوالى ٨٠٠ نسمة وتوجد فى مياهها الإقليمية احتمالات للبترول.

يطالب الشاه منذ سنين عديدة بهذه الجزر ويهدد باستعمال القوة ويؤكد استعمالها عند انتهاء الحماية البريطانية مؤكدا الاستيلاء على الجزر العربية الثلاث فيما لو قام اتحاد الإمارات دون الوصول إلى تسوية لموضوعها. إن بريطانيا تعرف جيدا الآمال والتطلعات القومية العربية، ولكنها تأسف لعدم الوصول إلى اتفاقات تؤمن هذه الآمال والتطلعات. إن بريطانيا عملت دون احتلال البحرين وأوصلتها إلى الاستقلال وأبعدت عنها النفوذ الإيرانى كما أنها أنقذت القسم الأكبر من جزيرة أبوموسى وتوصلت إلى قبول إيران بعدم سيادتها على الجزيرة. إن بريطانيا عملت على قيام اتحاد الإمارات واستقلالها، وبذلت كل جهودها من أجل أن تؤيد إيران هذا الاتحاد، وإن بريطانيا تأمل أن تنضم رأس الخيمة إلى هذا الاتحاد، وإن الشيخين راشد وزايد قد طلبا مساعدة بريطانيا فى الحصول على موافقة إيران على قيام هذا الاتحاد. و إنه بالفعل لولا مساعدة إيران وتأييدها لدولة الاتحاد لتعرضت فرص ظهوره إلى حيز الوجود للخطر. (وهناقلت له: وهذا هو الثمن الذى دفع، فسكت).

أكد شخصيا أن الخسارة فى المنطقة ضئيلة بالنسبة لرغبة الدول العربية فى علاقات طيبة مع إيران، وضرب مثلا لذلك بمصر. أعلمنى أن بريطانيا ستقوم - ابتداء من اليوم - بتوقيع معاهدات لإنهاء الحماية على اتحاد الإمارات ومشيخة رأس الخيمة. إنه بالرغم من أن مشيخة رأس الخيمة لم تدخل الاتحاد فإن مسؤولية حمايتها تقع على بريطانيا، ولكنه لا توجد لدى القوات البريطانية فى المنطقة القوة اللازمة للدفاع عن المشيخة.

سألنى عما إذا كنت قد اتصلت بالسفير الإيرانى فى القاهرة أيضا. فيما يتعلق برد فعل الحكومات العربية قال إنه يأمل ألا تركز الدول العربية فقط على



موضوع جزيرتى طنب، وإنما أن تضع فى اعتبارها الملامح الجيدة فى الوضع الحالى، فهو يرى أن ورقة حساب ماتم إنجازه خلال ١٥ شهرا (مثل تخلى إيران نهائيا عن ادعاءاتها فى البحرين، وظهور البحرين وقطر كعضوين فى الجامعة العربية والأمم المتحدة مع الحفاظ على علاقاتهما الطيبة مع الحكومة البريطانية، والاتفاق بين إيران والشارقة حول أبوموسى وظهور اتحاد الأمارات كدولة جديدة، يرى السفير أن هذه الإنجازات أكثر وأشد أثرا عند الحساب من الجانب الآخر (مثل موضوع جزر طنب ونزاع أبو ظبى والسعودية حول البريمى).

قلت له: إننا فوجئنا ودهشنا لهذه الأنباء - والتى تعترفون بها اليوم - التى أثبتت احتلال إيران لهذه الجزر العربية، وكم كنا نود لو بقينا مستمرين فى اتصالاتنا مع إيران وبريطانيا، واستعمال أسلوب الدبلوماسية الهادئة للتوصل إلى اتفاق، و لكن الأحداث اثبتت عكس ما كنا نبغى وما كان مجلس وزراء الخارجية الذى عقد أخيرا يبتغيه. إنه ورد فى الأنباء أنه تم إنزال القوات الإيرانية على الجزر (بفضل قيادة الشاه الحكيمة وبعد مفاوضات مع وليم لوس) كما قالت الأنباء إن إيران أنزلت قواتها (طبقا لاتفاق رسمى مع بريطانيا).. وهنا قاطعنى قائلا: إنه لم يوجد بيننا وبينهم أى اتفاق، ولم تكن لدينا أية معلومات مسبقة عن اعتزام الشاه بشأن هذه الجزر، و إن كنا نعرف رأى الشاه ورغبته فى احتلال الجزر لاعتقاده أنه فشل فشلا ذريعا فى قضية البحرين، ولذا فهو يريد أن يثأر لهذا الفشل بذلك الاحتلال.

فقلت له: إننا نتابع الموقف، وإننا على اتصال بالدول العربية لمعرفة آرائها واتجاهاتها وقد ظهرت حتى الآن آراء العديد من الدول، كما اتصلنا بحاكمى رأس الخيمة والشارقة. والآن أحب أن قول شيئا هاما جدا، و أن أبين رأى الجامعة العربية: إننا نعتبر أن الحكومة البريطانية مسؤولة مسؤولية كاملة عن تصرف إيران، وكان عليها أن تحمى أراضى رأس الخمية. وأنه كان من الضرورى على السير وليم



لوس أن يبلغنا بكل ما كان يفعله فى مفاوضاته الأخيرة. وقد أخبرتنى الآن أنكم سوف تقومون بإنهاء معاهدات الحماية ومن ثم توقعون معاهدات صداقة مع هذه الإمارات، وذلك معناه أن المسؤولية ستبقى كاملة على كاهل بريطانيا.

قلت له: إن بريطانيا أكدت لنا مرات عديدة أنها تعترف بعروبة الجزر، والآن نرى أنها قد تخلت عن هذا الاعتراف، فما هو موقف بريطانيا على ضوء هذه الاعتبارات، وما الذى تنوى عمله تحملا لمسؤولياتها وما هى المساعى التى ستقوم ببذلها، وإلى أى حد سيكون تدخلها فى هذا الموقف لأننى أصر وأقول إن بريطانيا كانت تعرف الآراء الإيرانية تماما وكان واجبا عليها أن تستعد لمواجهتها. وإننى كنت قد ذكرت لك فى اجتماعى الأخير، خطورة الموقف الذى سينشأ عن هذا الموضوع. وها أنت ترى أن الأمور ستتعقد كثيرا. وإن الشىء الذى أستغربه أن تقول بريطانيا إنها وإن كانت تتحمل مسؤولية الدفاع عن رأس الخيمة حسب المعاهدات، فإنها لاتملك الوسائل اللازمة للدفاع عن المنطقة. وإن هذا الشىء لا يمكننى لا عقلا ولا منطقا أن أقبله فى ضوء قوة بريطانيا وعضويتها فى حلف الأطلسى والمركزى وغيرها وما تملكه من قوات عسكرية. وإننى لم ولن أتصل بالإيرانيين لأننى - بالرغم من شجبى الشديد لكل ما قاموا به - إلا أننى أعتبر بريطانيا هى المسؤولة عن ذلك.

كما وقد أكدت له أن الإحتلال الإيرانى لهذه الجزر سيهدد المصالح العربية فى المنطقة كلها من النواحى الاستراتيجية والاقتصادية والبترولية، لأن لهذه الجزر مركزا استراتيجيا هاما قد يجعل إيران تتحكم فى مصير الخليج العربى كله وهنا قال لى: إن الأوضاع الاستراتيجية معروفة، وإن إيران قد سلحت كل شواطئها الغربية تسليحا كاملا، ولهذا فإن احتلال هذه الجزر لن يضيف إلى قوتها العسكرية جديدا، إذ هى فى الأساس قوية بغير احتلالها.



فقلت له: إننا الآن نسعى لتحديد موقف محدد حول الموضوع مع الدول العربية، وإننا وإن كنا نفضل أسلوب الدبلوماسية الهادئة، إلا أننا لم نعد نستطيع الاستمرار فيه بعد الموقف الذى طرأ حاليا. وإنه لايوجد هنا سوى حل واحد، وهو أن تنسحب إيران من الجزيرتين، وأن يصار إلى بذل المساعى اللازمة بين الأطراف حول الموضوع. وإننى أريد من بريطانيا بالرغم من كل ما حدث ألا تقبل هذا الاحتلال بأى شكل من الأشكال وأن تشجبه وأن تطلب انسحاب القوات الإيرانية، و أن تؤكد أن هذه الجزر عربية وقلت له إن لدينا وثائق بريطانية تثبت عروبة هذه الجزر، بالاضافة إلى أنه من النواحى القانونية ومن الشرعية الدولية فإن الواقع يؤكد عروبة هذه المنطقة، وإننا سوف نقدم كل هذه الوثائق إلى المسؤولين العرب ليقرروا على ضوئها ما يجب. وهنا أعلمنى أنه سينقل هذه الآراء إلى الحكومة البريطانية، وسيقوم بإبلاغى بجوابها عنها، كما أنه سيقوم بموافاتى خطيا بملخص لما دار بيننا فى هذا الاجتماع، ووعد بالبقاء على استمرار دائم بى لإبلاغى بأى جديد.

ولدى خروجه كررت عليه قولى: إننى مازلت أعتقد رسميا أن المسؤولية الكاملة تقع على كاهل الحكومة البريطانية، وإن عليها أن تتخذ ما يلزم لإعادة الحق إلى أصحابه، وإن الموضوع يتعدى المشاريع والمال لأنه موضوع قومى وموضوع مصالح عربية عليا لا يمكن تجاوزها أو إهمالها.

يبدو إن البريطانيين قد اتفقوا مع إيران فى احتلال الأخيرة للجزر العربية مسبقا، وأن الكثير من تصريحات المسؤولين البريطانيين الرسميين كانت شاهدا على ذلك، فعند افتتاح رصيف فى ميناء دبى كان من بين المدعوين السير «مستر بولارد» المعتمد البريطانى الذى تحدث فى تلك الأثناء عن بعض المسؤولين والشخصيات فى الخليج العربى، كما تطرق إلى الاتحاد ومستقبل الإمارات، ثم



قال المعتمد بصراحة: ليس من المنطق أن تتحدثوا عن الاتحاد قبل أن تحلوا مشكلة الجزر مع إيران، فالحصان لا يمكن أن يوضع وراء العربة كما يقول المثل الإنجليزى المعروف. وطالما أنتم لا تعطون إيران الجزر التى تعتقد أنها بحاجة لها للدفاع عن المنطقة، فالاتحاد لا يمكن أن يقوم لسبب بسيط هو معارضة إيران لهذا الاتحاد. وإيران أقوى دولة فى المنطقة[1].

التصريحات الإيرانية باحتلال الجزر العربية:

أخذت التصريحات الإيرانية تتزايد بعد الإعلان عن الانسحاب البريطانى على كافة الأصعدة ومن جميع الجهات، سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى، وكذلك على لسان وزير الخارجية الإيرانى ورئيس الوزراء وشاه إيران نفسه(٢)، وكلها تدور حول ايجاد حل يضمن حصول إيران على الجزر العربية الثلاث. وفى نفس الاتجاه ولاستبيان الموقف، عقد السيد محمد سليم اليافى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية اجتماعا مع السيد على خير ادوة، القائم بالأعمال الإيرانى بالقاهرة يوم ١٩٧١/١١/٢٣ نظرا لتغيب السفير الإيرانى فى القاهرة وسفره إلى طهران لاستدعائه من قبل وزارة الخارجية الإيرانية، كما دعاه إلى الجامعة العربية وقد جرى بينهم الحديث التالى:

«قال القائم بالأعمال الإيرانى، بأن الجزر الثلاث ليست لها الأهمية الكبرى المعلقة عليها إلا من الناحية البترولية واحتمالات ظهور النفط فيها، وأن الأمل فى الاتفاق بشأنهما مع الأمراء لا يزال قائما، وإن هناك مشروعات قدمها المبعوث البريطانى السير وليم لوس تدرس الآن بين إيران وبعض الحكام، وهو يعتقد أن الموافقة عليها ستتم قريبا». وقد رد عليه اليافى بقوله، بأن الجو الذى ساد اجتماعات وزراء الخارجية كانت تسود روح الأخوة والصداقة مع إيران، وأن رغبة

١ ـ محمد رفاعى ـ المرجع السابق ص٥٤٧.
٢ ـ أمل الزيانى ـ المرجع السابق ص١٩٥.



المؤتمر بإجماع آراء أعضائه هى إجراء اتصالات ودية مع إيران، وتجنب أى نزاع معها فى المستقبل حول هذا الموضوع، ويريد الجميع دعم الجو الودى مع إيران، وأن تكون الصداقة معها خالصة. فإن العلاقات العربية ـ الإيرانية اليوم على أحسن ما يمكن من الصفاء، و أنه تكلف بإبلاغه هذه الرغبة الصادقة، وأكد اليافى بقوله، إن الدول العربية ترجو من إيران أن تسوى الموضوع تحاشيا لأى خلاف فى المستقبل، والجامعة العربية فى انتظار رأى الحكومة الإيرانية فى الموضوع[1].

بدأ الاجتماع بسؤال من القائم بالأعمال الإيرانى مستفسرا عما تم فى الاجتماعات الأخيرة التى عقدها مجلس وزراء الخارجية العرب، مركزا استفساره عن المذكرة التى قدمتها الحكومة العراقية حول الخليج العربى بأكمله. وتساءل عن ماهية القرارات التى اتخذها المجلس حيال موضوع الجزر العربية.

فكان رد السيد اليافى: إن جو اجتماعات مجلس الوزراء العرب كانت تسوده روح الأخوة والصداقة مع إيران، وإن رغبة المجلس هى اجراء اتصالات ودية مع إيران، وتجنب أى نزاع بينهما فى المستقبل حول هذا الموضوع.

وفى ختام هذا اللقاء وعد السيد على هير ادوة بإبلاغ ما ذكره السيد اليافى إلى حكومته فى طهران.

وكان وزير الخارجية الإيرانى «أردشير زاهدى» قد حدد موقف بلاده فى عدة مرات ليس عن الجزر العربية فحسب وإنما عن الإمارات العربية بأكملها ومستقبلها السياسى إذا لم يتم حل مشكلة الجزر. وقد قال لجميع المسؤولين الخليجيين على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية بعدم اعتراف الحكومة الإيرانية باتحاد الإمارات والتى تضم رأس الخيمة والشارقة قبل حصولها على جزيرتى الطنب وجزيرة أبو موسى، والتى تنوى إيران تحويلها إلى قاعدة عسكرية ضد ما تسميه

١ ـ محمد رفاعى ـ المرجع السابق ص٥٤٥.



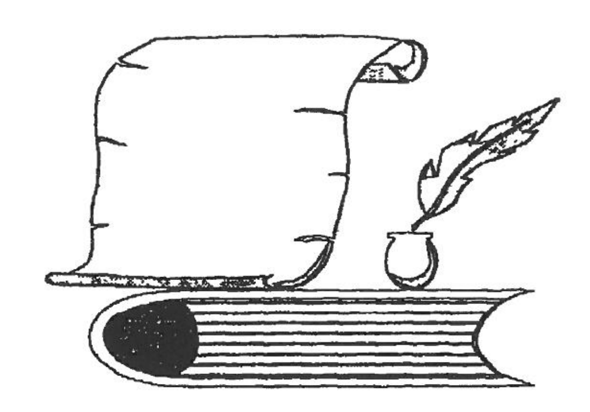
إيران بأخطار شيوعية قادمة من روسيا والصين، وحماية لحدودها نتيجة لموقع الجزر الاستراتيجى والتى تقع عند مدخل الخليج العربى. ولقد قال أردشير زاهدى نفس هذا الكلام أمام الشيخ راشد بن سعيد حاكم دبى لدى اجتماعه به وزاد عليه قائلا: إن موقفنا من الاتحاد العربى المطروح على بساط البحث قد أبلغناه للبريطانيين والسعوديين والكويتيين وها أنت تسمعه منى الآن أيضا فنحن لا ننوى فقط عدم الاعتراف بالاتحاد، بل سوف نحاربه. وحاول الشيخ راشد أن يخفف من غلو هذا الموقف الإيرانى فقال لزاهدى: «عدم اعترافكم بالاتحاد ومحاربته لن يحل أى إشكال وليس من مصلحتكم ولا من مصلحتنا قيام نزاع[1] وكانت إيران بالأمس القريب تعارض قيام الاتحاد بسبب وجود البحرين وعدم حل مشاكلها، ولكن بعد إنهاء مشكلة البحرين، بدأت تعارض قيام الاتحاد بسبب الشارقة ورأس الخيمة بحجة عدم التوصل الشامل لمشكلة الجزر التى تريد الحصول عليها.

---

١ ـ سليم اللوزى: رصاصتان فى الخليج، ص ١١٨.







الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

عام ١٩٧١

- التهديد الإيرانى باحتلال الجزر العربية.
- الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.
- مقاومة أفراد الشرطة لجيش الاحتلال الإيرانى.
- تهجير سكان جزيرة الطنب.
- اتفاقية الشارقة وإيران حول جزيرة أبوموسى.
- إنهاء معاهدات الحماية البريطانية.

التهديد الإيرانى باحتلال الجزر العربية

أعلن شاه إيران محمد رضا خان المازندرانى، فى ١٦فبراير ١٩٧١ عن رغبة بلاده باحتلال الجزر العربية الثلاث بالقوة إذا اقتضى الأمر وذلك فى حالة فشل الوسائل لتسليم هذه الجزر إلى إيران قبل حلول موعد الانسحاب العسكرى البريطانى النهائى من الخليج العربى فى نهاية تلك السنة. وقبل يومين من انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربى فى نهاية عام ١٩٧١ قامت القوات الإيرانية بعدوان مسلح ضد الجزر العربية الثلاث الواقعة فى مدخل المضيق والتى تعود ملكية إحداها (أبوموسى) لإمارة الشارقة، والثانية والثالثة (طنب الكبرى والصغرى) لإمارة رأس الخيمة العربيتين، كما قام الشاه بسلسلة من الاعتداءات المسلحة على الأراضى والمياه العربية المحاذية للحدود الشمالية الغربية لإيران. كما أمر قواته البرية والبحرية بإجراء مناورات مستمرة فى الخليج العربى وبحر العرب والمحيط الهندى مستهدفا تهديد أمن وسلامة الكيانات العربية في المنطقة وقد ذهب الشاه حدا بعيدا فى المبالغة بقواته العسكرية وقدراته الاقتصادية فأخذ يعلن فى مؤتمرات صحفية رسمية أن الجيش الإيرانى سوف يضاهى جيش ألمانيا الهتلرية وأن إيران من الناحية الاقتصادية سوف تكون اليابان الثانية فى حقبة الثمانينات من هذا القرن[١].

رغم أن بريطانيا كانت ما تزال الممثل الرسمى للشارقة ورأس الخيمة فى نطاق العلاقات الدولية، إلا أن سير وليم لوس (Sir William Luce) المبعوث البريطانى الخاص المنظم لعملية الانسحاب البريطانى من الخليج العربى، قام فى

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٨٨.



هذه القضية ـ فى ظاهر الأمر ـ بدور الوسيط بين طهران والمشيخات أكثر من قيامه بدور المفاوض. وفى مايو عام ١٩٧٠ طلب البريطانيون من شركة (Occidental) لبترول الشارقة وقف عملياتها فى الحفر تفاديا لأية مواجهة أو احتكاك عربى إيرانى. والملاحظ أن سير وليم لوس ومعاونوه من الموظفين البريطانيين فى ذلك الوقت كانوا يكنون اعجابا لموقف الشاه تجاه البحرين، ويرون أن على العرب اتخاذ موقف معتدل فى مسألة الجزر. لهذا نجد أنهم كانوا يحاولون استخدام نفوذهم للضغط على الشيوخ العرب فى ذلك الوقت لقبول الحل الإيرانى فى هذا الصدد. ومن ناحية أخرى نظرت الكيانات العربية إلى قضية استقلال البحرين على أنه حق تقرر وليس صفقة تجارية وأنه لا رابط بين قضية البحرين وقضية جزر طنب وأبو موسى فى سير المباحثات مع إيران. وقد رأت الكيانات العربية أن تلجأ إلى التحكيم الدولى، وأصرت الإمارات على نيل حقوقها كاملة فى الجزر العربية. وقد ظهر هذا الاتجاه واضحا فى صحافتها خاصة صحيفة الشروق وفى مقالات جريدة الخليج اليومية، وهى صحف كانت تصدر فى الشارقة. وأعد الشيخ خالد حاكم الشارقة عام ١٩٧١ دراسة تاريخية قانونية مدعمة بالوثائق والأسانيد القانونية حول جزيرة أبو موسى استعداد لتقديمها للتحكيم الدولى، وأرسل نسخا منها إلى المسؤولين فى الكيانات العربية وإلى الجامعة العربية أيضا[١].

أثناء المفاوضات الطويلة المضنية حول قضية الجزر العربية رفض الشيخ صقر شيخ رأس الخيمة، والشيخ خالد شيخ الشارقة كل الاقتراحات المقدمة من قبل إيران فى هذا الشأن وأصرا على موقفهما وهو ضرورة اصدار بيان من قبل إيران تؤكد فيه سيادة الإمارات على الجزر العربية. وأخيرا وصلت إيران والشارقة بعد ضغوط طويلة على الشيخ خالد للموافقة على حل سلمى، إلى اتفاق بينهم حول مفهوم السيادة على جزيرة أبو موسى بحيث لم يعترف فيه أى فريق بسيادة الفريق

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٨٣.



الآخر عليها. ولكن بمقتضى شروط هذا الاتفاق كان على إيران ان تدفع ٣,٧٥ مليون دولار فى صورة معونة سنوية لإمارة الشارقة حتى يصل دخل البترول من الجزيرة أو من مياهها إلى ٧,٥ مليون دولار عندئذ تقسم إيرادات البترول بينهما بالمناصفة. وكان على حاكم الشارقة أن يسمح للقوات الإيرانية بإقامة معسكر لها على نصف الجزيرة. ولكن يبقى علم الشارقة مرفوعا على النصف الآخر من الجزيرة فوق مركز الشرطة والدوائر الحكومية التابعة للشارقة. أما الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة فلم يوقع الاتفاق. وكان الشاه قد قرر مسبقا ومنذ بداية المفاوضات أن يقصر هذا النزاع على إيران وبريطانيا والإمارتين المعنيتين وذلك تجنبا لأية مواجهة مع بقية الإمارات والدولة المتحدة المقبلة. وتحقيقا لذلك نجد أنه فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧١ وهو آخر أيام الحماية البريطانية على الخليج العربى، نزلت القوات الإيرانية إلى جزيرة أبوموسى واحتلت نصفها. وفى نفس الوقت هوجمت جزيرتا طنب الصغرى وطنب الكبرى وتم الاستيلاء عليهما بالقوة(١).

بدأ شاه إيران فى عملية استظهار قوته العسكرية فى الخليج العربى بصورة عملية وتمثل ذلك فى: إعلانه فى عام ١٩٦٩ إلغاءه لاتفاقية ١٩٣٧ التى تنظم حقوق الملاحة فى شط العرب بينه وبين العراق، وأعقب ذلك بتحريك بوارجه الحربية لتهديد العراق والضغط عليه لفرض الأمر الواقع الذى يسعى إليه، وهو تحقيق هيمنته العسكرية الكاملة على شط العرب. استيلائه فى عام ١٩٧١ ـ وقد أشرنا إلى هذا من قبل ـ على الجزر العربية الثلاث: أبوطنب الكبرى والصغرى وأبوموسى، التى تقع فى مدخل الخليج العربي فور إتمام بريطانيا انسحابها من هذه المنطقة، وقد تذرع الشاه فى إقدامه على هذا الإجراء بأنه كان ضروريا لصون الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى ومن الجدير بالذكر أنه وقبل أن تحتل إيران هذه الجزر أدلى شاه إيران بتصريح فى أبريل ١٩٧٠ قال فيه: «لقد بدأ عصر

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ نفس المرجع ص٣٨٣.



جديد للخليج العربي، وأن إيران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها أن تحافظ على الأمن والاستقرار فيه وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله، وأن بعض الجزر المملوكة حاليا لبعض المشيخات تهم إيران خاصة من الناحية الاستراتيجية وأنها تابعة لها اصلا، وأن إيران غير مستعدة إطلاقا لترى سقوط هذه الجزر فى يد اعدائها. كما أنه فور احتلال تلك الجزر صرح رئيس وزراء إيران أمير عباس هويدا، بأن حكومته سوف لن تغض النظر بأى حال من الأحوال عن سلطتها وسيادتها المسلم بها على جميع جزيرة أبوموسى. وفوق هذا كله فقد هدد شاه إيران بعدم الموافقة على قيام اتحاد الإمارات العربية ما لم يسمح لبلاده بفرض سيطرتها على الجزر الثلاث. يذكر أن الكتاب السنوى الصادر عن وزارة الخارجية الإيرانية فى عام ١٩٧١ لم يتحرج من أن يستعمل لغة التهديد عندما ذكر أنه ما لم تعد هذه الجزر الثلاث إلى إيران، فإن الحكومة الإيرانية لن توافق قط على قيام الاتحاد الفيدرالى للإمارات العربية فى الخليج العربى، بل إنها ستعمل ضده، أما عن أهمية هذه الجزر من الناحية الاستراتيجية فهى تتمثل فى أن موقعها عند مدخل الخليج العربي كان يمنحها القدرة على التحكم فى حركة الملاحة فيه، إذ أن من يسيطر عليها يستطيع بالتالى ان يسيطر على مضيق هرمز ويسد منافذ هذا المضيق سواء للداخل أو الخارج، كما كان من الممكن استخدام تلك الجزر لأغراض المراقبة والاستطلاع العسكرى، وأيضا كمحطات للتزود بالوقود وكمراكز للتجمع والوثوب على المناطق القريبة منها على الساحل العربى(١).

نجد إن هذا التخطيط من جانب شاه إيران كان يلتقى مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى الخليج العربى، ومن هنا كان قرار الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى عام ١٩٦٩ ، بإسناد دور أساسى لإيران فى عملية الدفاع عن أمن الخليج العربى، وذلك عن طريق تسليحها بحيث تصبح قوة

١ ـ د. إسماعيل صبرى مقليد ـ المرجع السابق ص٣٥.



عسكرية إقليمية كبرى، وقد أعفيت إيران من أى قيد يحد من حريتها فى الحصول على السلاح الذى تريده من الولايات المتحدة. وتبع ذلك التوصل إلى الاتفاق الذى أرسى كيسنجر أسسه مع شاه إيران فى عام ١٩٧٢ والذى كان بمثابة حجر الزاوية فى تطوير هذه المسؤلية المشتركة بين الدولتين فيما يختص بالدفاع عن أمن الخليج العربى، وهو التعاون الذى استمر حتى نهاية حكم الشاه فى مطلع عام ١٩٧٩.

لقد كان هذا الاتفاق الذى أسندت بموجبه المسئولية الرئيسية فى الدفاع عن أمن الخليج العربى إلى إيران الشاه، تطبيقا عمليا لأفكار مبدأ نيكسون الذى صدر خلال الحرب الفيتنامية، كما أنه تكفل بإعفاء الحكومة الأمريكية من الاحراجات التى كانت ستجد نفسها مواجهة بها أمام الكونجرس إذا ما قبلت القيام بدور عسكرى مباشر فى منطقة الخليج العربى، حيث كان من الصعب إقناع الكونجرس وقتها بأن لمنطقة الخليج العربى أهمية استراتيجية متميزة وإلى الحد الذى يبرر دخول أمريكا إليها بقوتها العسكرية المباشرة وحيث لم يكن فى الظهور بعد ما أصبح يعرف بأزمة الطاقة. والتى نقلت تركيز العالم واهتمامه إلى الخليج العربى بسبب تأثيره الساحق على مستقبل هذه الأزمة الجديدة. هذه الاعتبارات مجتمعة هى التى هيأت لظهور هذا الدور العسكرى والسياسى القوى لشاه إيران فى منطقة الخليج العربى، وهو الدور الذى تعززت إمكاناته بعد أن تضاعفت موارد إيران المالية من بيع نفطها فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مما ساعد أكثر على بناء واحدة من أضخم الترسانات العسكرية فى العالم الثالث كله تحت ادعاء أنه يقوم بدور شرطى الخليج العربى وحاميه. وحول هذه النقطة يذكر بعض المحللين أن انسحاب بريطانيا من منطقة شرقى السويس، جعل إيران القوة العسكرية الأولى من بين كل الكيانات العربية فى الخليج العربى، حتى أنها لم تتردد فى أن تطرح نفسها وبصورة علنية على أنها الوريث الوحيد المؤهل لملء الفراغ فى هذا الجزء من العالم



لذلك فإنه لم يكن ليدعو إلى الاستغراب أن يعلن الشاه وقتها ومن مركز القوة أن السيطرة على الخليج العربى ومضيق هرمز لم تعد مشكلة بالنسبة لإيران لأنه على امتداد ألف كيلومتر على الساحل، هناك عشر قواعد بحرية وجوية إيرانية تستطيع دائما أن تغلق هذا المضيق[١].

فى الليلة التى كانت أم كلثوم تشدو فيها بأعذب ألحانها وأجمل أغانيها، فى مدينة «أبو ظبى»، ووسط أنغام الموسيقى الآخذة باللب، المسيطرة على الأفئدة، فى ليلة الثلاثين من شهر نوفمبر من العام الماضى (١٩٧١) اهتزت أسلاك البرق بنبأ هز العالم العربى، هو احتلال إيران للجزر العربية الثلاث التى كانت تهدد باحتلالها عقب انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربى، وما كان من المتوقع أن تقدم إيران على هذه الفعلة الشنعاء، والعلاقة بينها وبين الدول العربية على أحسن ما يكون صفاء وودا[٢].

وفى الساعة الثانية والنصف صباحا من يوم الثلاثاء من شهر نوفمبر ١٩٧١ قبل يوم واحد من رحيل القوات البريطانية عن الإمارات[٣]، قامت إيران بإنزال قواتها البرمائية، والتى تقدر بعدة آلاف بينهم ضباط وجنود وتحملهم أعداد كبيرة من الطائرات الهيلوكوبتر إضافة إلى الحوامات البحرية والبوارج الحربية إلى الجزر العربية الثلاث: الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبوموسى. وقد وقعت اشتباكات وإطلاق نيران بين الجانبين القوات الإيرانية ورجال الشرطة المحلية فى جزيرة الطنب الكبرى، وبعد عدة ساعات صمد فيها رجال الشرطة العرب أمام القوات الإيرانية المسلحة بأحدث الأسلحة، تمكنت قوات الشاه من احتلالها لجزيرة الطنب الكبرى، وقد أسفر القتال عن مصرع ضابط كبير من الحملة العسكرية ضابط من البحرية

---

١ ـ د. إسماعيل صبرى مقلد ـ المرجع السابق ص٣٥.
٢ ـ محمد رفاعى ـ المرجع السابق ص٥٣٥.
3 - Fred Hallrday - Dictator ship and Development - p. 270.



الإيرانيـة وجنديين آخرين إضـافة إلى عـشرون جـريحا. أمـا فى الجانب العـربى فاستشـهد رجلان وجرح ثلاثة تم نقلهم إلى ميناء بندر عبـاس مع أسيرين عربيين وقعا فى الأسر مع الجريح الثالث(١).

لم تكد معـاهدات الحـماية القائمة بيـن الإمارات وبريطانيا تنتـهى ولم يكد الانسحاب الرسمى البريطانى من مشيـخات الخليج العربى قد تم بعد حتى هرعت القوات الإيرانيـة بالتوجه إلى الجزر العـربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الـصغرى وأبوموسى، فى تشكيلات عسكرية تمثل مختلف القطعات والأسلحة. لقد تخيلت القيادة الإيرانية احتـلالها لجزيرة طنب مجرد نزهة عسكرية خريفـية، فكان تحركها استعراضا ميدانيا لقواتها الجوية والبحرية والبرية وعرضا لأسلحتها الحديثة ولمعداتها الخفيـفة والثقيلة. وفى ساعـات الفجر الأولى تقدمت أربع مـدمرات وست سفن حربيـة حاملة للجنود نحو جـزيرة طنب وفوقهـا أسرابٌ من طائرات الهيلوكـوبتر الخاصة بالمظليين وسـرب آخر من طائرات الفانتوم تحوم فوق الجـزيرة وخاصة فوق الميناء ومسـاكن الأهالى حيث مـركز الشرطة ومـدرسة طنب الإبتـدائية والإدارات الخدميـة الأخرى وما لبث الهجوم أن وقع فنزل الجنود مـن السفن الست ووجهت المدمرات مـدافعـها نحـو البلدة وأنزلت الطائرات العمـودية مظلييـها على الجـبال والمرتفعات فى الجزيرة وقامت طائرات الفانتوم بإلقاء قنابلها المدمرة والمسيلة للدموع وأخذ الجنود المهاجمون يطلقون رشـقات من رصاص أسلحتهم على البلدة بعد أن طوقوها من مـختلف الجهات حتى أن إحـدى المدمرات أخذت تطلق قذائـفها من الشواطئ الجنوبية للجزيرة حيث لا يفصلها عن بيوت الأهالى لا جبل ولا تل(٢).

ولكن لماذا كـان الاحـتلال الإيـرانى للجزر العـربيـة بعـد نحـو سنتين من المفاوضات الملتـوية والمساومات المضنية بين إيران وبريطانيا وأكثـر من فريق عربى،

١ ـ د. خالد العربى ـ المرجع السابق ص٢٣١.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص١٦٣.



في حين يقول أكـثر من خبـير عسكـرى ـ والبعض يدعى الاجمـاع والاتفاق ـ أن ليس للجزر العربية أى قيمة استراتيجية، لماذا؟ هل لان كل ١٢ دقيقة تمر ناقلة نفط عبـر الجزر العـربية إلى مضـيق هرمز؟ أم لأن الجـزر تقع على بعد ٦٠ مـيلا من المضيق، وبالتـالى فأنها ولو كـانت صغيرة ولاتكون أى قـيمة اسـتراتيجيـة، فإن أهميتهـا تكمن فى استخدامها كحاجـز دفاعى قريب من الساحل الإيرانى؟ أم لأن النفط الموعود استخـراجه من جزيرة أبوموسى، كما ونوعا ودخلا، لايعـادل شيئا بالنسبة إلى النفط الموجود فى إيران، ولا تصل دولاراته لا من قريب ولا من بعيد إلى الـ ٢٢٠ مليون دولار، الدخل السنوى لإيران من النفط؟(١).

كان الاحـتلال الإيرانى للجـزر، لأن منطق القوة الإيرانيـة كان مبنـيا على الخوف العـربى وعلى التفـهم العالمى للعـجز العـربى المتأصل. لماذا مـجددا؟ لأن العسكريتاريا الإيرانية هى الأقوى، وهى التى تحـدد معالم الأطماع الإيرانية وتعزز غرور الشـخصية الإيرانيـة. لأن إيران عندها من طائرات «الفانتوم» أكـثر مما تملك اسـرائيل، وهى أحـد بلدين ـ غيـر الولايات المتـحـدة ـ يباعـان أو يعطيـان هذه الطائرات. ولأن ٥٠٠ ضـابط أميـركى يعـملون بصـفة اسـتـشارية فى «الجـيش الأمبراطورى الإيرانى». ولأن واشنطن تغرق طهـران بالسلاح، مدركة أنها «الدولة ـ الحاجز» فى وجه الثلوج الروسية المطلة عـلى شرق آسيا من جهة، وعلى الخليج العربي من جهة أخرى. وأن بريطانيا قـبلت أن تبيع إيران المائة دبابة «تشيفتان» من مختلف الأحـجام بعدما كـانت رفضت أن تبيع ليبـيا هذه الكمية. فـموازنة الشاه لجيشه الامـبراطورى تبلغ ألف مليـون دولار، ولمدة خمس سنوات. إلـى جانب المخـابرات الإيرانيـة المعـروفـة باسم «سافـاك» والتى يديـرها ضبـاط أمـريكيـون واسرائيلـيون. كل هذا، لأن الولايات المتحدة، حسب رأى ديبلومـاسى إيرانى، ترى «أن الخليج أهم للمـصالح الأمريكيـة مما كانت قناة السـويس». ولأن طهران

١ ـ رياض نجيب الريس ـ المرجع السابق ص٣٠٥.



أيضا ترى أن ماتستطيع أن تقوم هى به، لا تستطيع واشنطن أن تجاريها فيه. وعلى هذا الأساس تعتبر إيران أن على العرب ـ خليجيين ومشرقيين ـ أن يقبلوا منطق القوة العسكرية الإيرانية كأمر واقع، وجزء من المصالح الدولية المتفق عليها. ويضيف الدبلوماسى الإيرانى «من كان من العرب صعبا أدبناه، ومن كان متفهما سهلناه...» أى بكلام آخر، العصا أو الجزرة[1].

مقاومة أفراد الشرطة لجيش الاحتلال الإيرانى

ذكر ملف مركز شرطة الجزيرة أنه فى الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ٣٠نوفمبر ١٩٧١، كان أفراد الشرطة الستة وهم من اليمنيين يترأسهم الشرطى الأول سالم سهيل خميس، يقفون على أهبة الاستعداد لأداء تدريبات الصباح المعتادة، أثناء ذلك لاحظ الشرطى المكلف بالحراسة وجود مدمرات حربية تدور حول الجزيرة كما لاحظ تحليق ثلاث طائرات حربية إيرانية تحوم فوق الجزيرة ثم ألقت منشورات فوق المساكن مكتوبة باللغة الفارسية، لم يستطع أحد قراءتها لأن سكان الجزيرة كلهم عرب ولا يعرفون اللغة الفارسية. فى ذلك الوقت توجهت زوارق برمائية من طراز هوفركرافت نحو الشاطئ من كل جانب وصعدت إلى البر على أرض الجزيرة من كل جهة، وفى نفس الوقت حامت الطائرات الحربية من نوع فانتوم فوقنا إضافة إلى طائرات الهيلوكوبتر حاملة جنودا من المظليين وأفرادا من قوات الكوماندوز الشاهنشاهية، خلال ذلك هبطت طائرة هيلوكوبتر عسكرية شرقى موقع المركز وعلى مقربة من سارية العلم التى يعلوها علم رأس الخيمة، ونزل منها رجل مدنى غير مسلح واقترب منا طالبا بالإشارة المسؤول فينا، فتقدم الشرطى الأول سالم نحوه يرافقه أحد أفرادنا.. وفجأة نزل

١ ـ رياض نجيب الريس ـ نفس المرجع ص٣٠٥.



من الطائرة عدد من الضباط والجنود المسلحين الإيرانيين بلباس الميدان شاهرين أسلحتهم الرشاشة، وكل منهم يحمل إلى وسطه مجموعة من القنابل اليدوية.

عندما أحس مسؤول المركز أن نزول الرجل المدنى وتقدمه نحونا ما هو إلا فخ نصب لنا، عندها تراجع وأسرع إلى داخل المركز حيث اتخذنا على الفور مواقعنا الدفاعية، وهنا تحرك اثنان من أفرادنا هما محمد على صالح ومحمد عبيد لتنفيذ خطة لكسر الحصار الذى فرضته القوة الإيرانية المهاجمة من حولنا، وأخذا مراكز قتالية هجومية خارج مبنى المركز لرد المعتدين، فقد تسلل الاثنان دو أن يشهرا سلاحهما إلى خارج المبنى، وكان الجنود الإيرانيون على بعد حوالى خمسين قدما من مبنى المركز، وفجأة أطلق الإيرانيون الرصاص عليهما فأردوهما جريحين وعندما شاهدنا رفيقينا يسقطان على الأرض جريحين بدأنا بدورنا نطلق الرصاص على القوة المهاجمة فسقط عدد منهم على الأرض برصاصنا واتخذ الباقون مواضع احتماء تقيهم من طلقات بنادقنا وتبين فيما بعد أننا قتلنا قائدهم الذى كان يتوسطهم وضابط آخر إلى جواره إضافة إلى جندى مقاتل كان بقربه ومعهم عدد من الجرحى يزيد عددهم على العشرين. وبمجرد أن بدأنا إطلاق النار دفاعا عن أنفسنا شاهدنا الغزاة يختفون وقد انسحبوا مهرولين بعيدا عن أنظارنا واتخذوا لهم مواقع خلف المدرسة الإبتدائية التى تقع مقابل المركز، وهم يطلقون النار باتجاهنا بشكل جنونى، واستمر تبادل إطلاق النار على المركز وعلى العلم محاولين إسقاطه، وعندها خرج الشرطى الأول سالم زاحفا نحو العلم، وحاول الشرطى على محسن تغطية سالم وتعقب الإيرانيين المتراجعين فخرج وهو يطلق النار بكثافة ولكن رصاص المعتدين تركز عليهما مما أدى إلى استشهاد سالم وإصابة علي الذى خر، جريحا على عتبة الباب الرئيسى للمركز، وهدأ إطلاق النار من جانبنا، وبقى اطلاق النار من غرفة اللاسلكى حيث كان شرطى اللاسلكى حنتوش عبدالله محمد يجرى اتصالا مع قيادة الشرطة برأس الخيمة ويطلق النار من رشاشة على



المهاجمين المعتدين، وقد جاء فى تقريره عن العدوان قوله: لقد كنت أطلق الرصاص من النافذة المجاورة لى نحو المحتلين الإيرانيين وكان ملفظ رشاشى بارزا من الشباك وفجأة حدث تركيز من طلقات الأعداء على الرشاش الذى تحطم بين يدى، فسحبته إلى الداخل محاولا إصلاحه دون جدوى.. وبقيت حوالى نصف الساعة وأنا جالس فى الحجرة تحت القصف الشديد، لقد كنت هدفا لنيران أسلحتهم المختلفة فكانت الطلقات من المدافع الرشاشة للطائرات تنهال على الغرفة التى أحتمى بداخلها، وأخذت تلك الطلقات تخترق السقف وتتوزع فى الأرض من حولى.. وكذلك كانت طلقات رشاشات الجنود تعصف بالحجرة من كل جانب، كما اخترقت عدة طلقات من المدفعية الثقيلة للمدمرات الجدار من جهة البحر ثم نفذت من الجدار القابل له، وعلمت فيما بعد أنهم حاولوا نسف الغرفة بالمتفجرات إلا أن الفتيل لم يشتعل معهم(١).

بعد هذه المعركة التى لا أقدر أن أصفها بالكلمات هدأ إطلاق النار وتقدم نحوى اثنان من كبار أهالى الجزيرة وطلبا إلى الخروج معهما، ورفضت الخروج برفقتهما ورفضت الاستسلام على يديهما لأنهما عرب مثلى، كما أنى كنت أخاف على حياتهما أن يموتا بسببى وطلبت أن يتقدم إلى قائد الحملة الإيرانية وأن يتعهد لى بالأمان. وكان القائد موجودا قرب الغرفة فصرخ باللغة العربية ينادينى بأن أخرج ووعدنى بأن أكون أسيرا وأن أعامل كأسير، وما إن خرجت من الغرفة حتى أسرعوا بوضع رشاشين واحد على صدغى وآخر فى جنبى، فدرت ببصرى نحو إخوانى فوجدتهم جميعا مضرجين بدمائهم دون حراك إلا أن زميلى الشرطى محمد عبدالله قد رفع رأسه محاولا الالتفات إلى، لقد كنت أود أن أطمئن عليهم إلا أن الأعداء رمونى أرضا وقيدونى ثم عصبوا عينى واقتادونى نحو أحد الطرادات البرمائية ومنه نقلونى إلى احدى المدمرات وضربونى بعقب رشاش على رأسى

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص١٧٢.



فأغمى على. مضى على يومان فى المدمرة وفى اليوم الثالث علمت أن قائد الحملة البحرية سيأتى لزيارة المدمرة ليرانى ومعه بعض الزوار من الصليب الأحمر الدولى، لهذا فكوا قيدى وسرحوا شعرى ونظفوا حذائى كمحاولة للتضليل، لكن القائد الإيرانى رغم انتظارهم لم يأت، وبعد السادسة مساء ربطوا يدى بيد أحد الضباط الإيرانيين واقتادونى إلى بارجة أخرى أمضيت فيها ١٢ ساعة وقالوا لى إنهم سوف ينزلونى فى بندر عباس وعندما وصلنا ربطوا يدى اليمنى بيد ضابط منهم والأخرى بيد ضابط آخر وأنا معصوب العينين ثم اقتادونى إلى السجن فى بندر عباس حيث بقيت لمدة يومين وفى اليوم الثالث اقتادونى معصوب العينين ومقيدا إلى المطار ثم أركبونى طائرة وفيها رأيت عددا كبيرا من الضابط الإيرانيين حوالى ٢٠ ضابطا من الجيش، وهبطت الطائرة بنا فى طهران. وهناك أسلمنى شخص يرتدى لباسا مدنيا، وفى ساحة المطار أدخلونى سيارة كبيرة وأعادوا عصب عيونى وألقو بى بين مقاعد السيارة، وانطلقت بنا السيارة إلى مكان علمت فيما بعد أنه أحد السجون فى طهران وأمضيت هناك يومين تعرضت خلالهما للاستجواب باللغة العربية وكان أحد ضباط المخابرات الإيرانية الذى حقق معى قد عمل لفترة وجيزة كمدرب رياضى فى مديرية الشرطة برأس الخيمة والذى عينه فى هذا العمل قائد الشرطة آنذاك البريطانى بيفن.. هددونى بالمسدس وبالتعذيب وبالإعدام،ولكنهم لم يتمكنوا من الحصول منى على أية معلومات ومن أسئلتهم الكثيرة طائفة تدور حول قوة رأس الخيمة والأسلحة التى لدينا فى الشرطة وفى القوة العسكرية المتحركة التابعة لرأس الخيمة وبقيت معتقلا فى السجن سبعة أيام، ثم اقتادونى إلى سجن عسكرى أعتقد أنه تابع للبحرية الإيرانية حيث أمضيت بقية الأيام تحت الحراسة المشددة والرقابة(١).

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ـ ص١٧٢.



ولم يتركوا لدى أى شىء يمكن استخدامه بعملية انتحار حتى أعواد الكبريت أخذوها منى، وكانوا يقدمون لى الماء والطعام بأوعية بلاستيكية لينة. وبعد ذلك دخل أحد الضباط على وأمرنى أن أرافقه، وذهبت معه فقابلنا أحد الأشخاص دار بينهما فى البداية حديث بالفارسية لم أفهم منه شيئا، ثم طلب منى أن أخلع ملابسى - ملابس شرطة رأس الخيمة التى كنت أرتديها - وأعطونى ملابس مدنية وأمرونى بأن أرتديها ثم أخذونى فى جولة فى السيارة شملت شوارع طهران وعرض على أن أطلب منهم أى شىء وأن أرفه عن نفسى سواء بالذهاب إلى السينما أو الملاهى أو أى شىء آخر أرغب فيه. ولكن نفسى كانت لا ترغب سوى العودة إلى بلادى والالتحاق بعملى بالشرطة. وفى المساء أعادونى إلى حجرتى فى السجن الذى سبق أن قضيت فيه عدة أيام وفى صباح اليوم التالى جاءنى الضابط فى ساعة مبكرة وطلب منى الذهاب معه إلى المطار، وكانت تسير بنا السيارة ولا أعرف إلى أى اتجاه ثم وجدت نفسى فى المطار إلى جانب طائرة صغيرة تابعة لجمعية الأسد والشمس الحمراء الإيرانية، أركبونى فى هذه الطائرة التى نزلت بنا فى مطار بندر عباس، وهناك ذهبوا بى إلى مطعم المطار وأبقيت هناك فترة ثم أخذونى باتجاه احدى الطائرات وفى الطريق كانت تقف سيارة إسعاف شاهدتها عند نزولى من الطائرة التى أقلتنى من طهران وعندما اقتربنا من هذه السيارة قال لى الضابط: هؤلاء هم زملاؤك فالتفت نحوهم فرأيتهم وأردت أن أصعد إلى السيارة وأن أسلم عليهم، ولكن الضباط الإيرانيين منعونى من التحدث إليهم حتى أنهم أجلسونى على مقعد بعيد عن زملائى فى طائرة جمعية الصليب الأحمر الدولية التى نقلتنا من بندر عباس إلى دبى، وكان ذلك يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧١، وكانت سعادتنا غامرة حين حطت بنا الطائرة فى مطار دبى والتقينا برؤسائنا وزملائنا فى شرطة رأس الخيمة(١).

١ - أحمد التدمرى - نفس المرجع - ص١٧٣.



أما الأفراد الأربعة الجرحى من شرطة الجزيرة فقد تم أسرهم فى الجزيرة حيث نقلوا إلى مستشفى السجن فى مدينة لنجة ليعالجوا من جراحهم، ثم نقلوا بعدها إلى مدينة بندر عباس لاستكمال العلاج وللتحقيق العسكرى معهم، والذى كان مشابها لما جرى مع زميلهم فى طهران، وكان لقاؤهم جميعا على طائرة جمعية الصليب الأحمر الدولية.

تهجير سكان جزيرة الطنب

عانى أهالى الجزيرة الكثير من معاملة الجنود المحتلين الذين ضيقوا الحصار على السكان وهشموا أبواب المنازل المغلقة ودخلوا لتفتيشها فأخرجوا الأهالى بالقوة من منازلهم وهم رافعى الأيدى تحت تهديد السلاح وقاموا بنهب البيوت وحشروا الرجال فى ساحة أحد المنازل وسلطوا فوهات مدافعهم الرشاشة عليهم ثم أخرجوهم إلى ساحة البلدة حيث أبقوهم عدة ساعات واقفين تحت أشعة الشمس اللاهبة ثم أجبروهم بقوة السلاح على وضع بصمات أصابعهم وتوقيعاتهم على قائمة أعدوها بأسماء الرجال المتواجدين يومها من أبناء الجزيرة، ومن ثم دفع الجنود بالأهالى إلى سفن الصيد التى يملكونها وسط صرخات الاستهزاء وإطلاق النار فوق الرؤوس ولم يمكنوا الأهالى من جمع حاجاتهم الضرورية بل دفعوا بهم بزوارقهم تحت التهديد بعيدا عن جزيرتهم وعن ديارهم، فتوجهت الزوارق إلى مدينة رأس الخيمة تقلهم دون زاد أو متاع(١).

وصلت عدة زوارق فى مساء يوم الاحتلال الثلاثاء ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ إلى ميناء رأس الخيمة تحمل سكان جزيرة طنب الكبرى الذين أخرجتهم القوات الإيرانية من ديارهم تحت تهديد السلاح مستخدمة أساليب القهر والتهديد والعنف فأجلتهم عن بيوتهم وعن أراضهم. وعلى رصيف الميناء كان الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة والشيخ خالد بن صقر ولى العهد نائب الحاكم ومن

١ - أحمد التدمري - نفس المرجع - ص١٧٤.



حولهما المسؤولون فى الإمارات ورجالات رأس الخيمة وجماهير غفيرة من المواطنين والمقيمين العرب فى استقبال أهالى الجزيرة المبعدين. فقد أعد لهم أماكن مؤقتة لسكناهم بين أشقائهم أبناء رأس الخيمة وكان مشهدا يدعو للفخر والاعتزاز وتهتز له المشاعر حين تدافع أبناء رأس الخيمة يتسابقون ويتنافسون لاستضافة القادمين من الجزيرة فى بيتهم وبين أفراد أسرهم.

تحدث من على رصيف ميناء مدينة رأس الخيمة أحد المهجرين فقال: إنه قبل أسبوع من الاحتلال الإيرانى زار الجزيرة ثلاثة صحفيين أجانب مزودين بأجهزة تصوير تلفزيونية - وصلوا بمعرفة من قيادة شرطة رأس الخيمة بأوامر وتسهيلات من أحد الضباط البريطانيين فى القيادة - جمعوا رجال الشرطة الستة والتقطوا لهم صورا أمام مركز الشرطة بأسلحتهم، كما صوروا المركز من جميع جوانبه، وبعد ذلك كانوا يسألوننا عن السلاح الذى نملكه، نوعه، وعدده وكمية الذخيرة التى لدينا، وقال مهجر آخر: لقد تجمع رجال المظلات الإيرانيين أثناء عملية الاحتلال أمام مركز الشرطة وكان يرافقهم أحد الصحفيين الأجانب الثلاثة الذين سبق لهم أن زاروا الجزيرة والذين تم ذكرهم. وأضاف قوله: صحيح أن إيران تعرف تضاريس الجزيرة معرفة شاملة إلا أنها لم تكن واثقة من عدد القوة العسكرية الموجودة فيها أو نوع السلاح الذى لدى الأهالى، حتى جاءت تلك البعثة الصحفية لتحمل لها الإجابات عن شكوكها(١).

اتفاقية الشارقة وإيران حول جزيرة أبوموسى:

أعلن الأمير عباس هويدا رئيس الوزراء الإيرانى عن نبأ احتلال قواته للجزر العربية، ورفع العلم الإيرانى فوق جبل حلفا فى جزيرة أبوموسى، وأن أعمال التنقيب ستستمر، وعند اكتشاف البترول فى الجزيرة فإن دخله يتم تقسيمه بين

---

١ - أحمد التدمرى نفس المرجع ص١٧٢ وانظر.
انظر مجلة الأسبوع العربى ص٣٠ العدد ٦٥٣ الصادر بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧١.



إيران والشارقة(١)، وذلك بعد موافقة حاكم الشارقة على نزول القوات الإيرانية على جزيرة أبوموسى التى تخصه(٢).

رأت الشارقة أن تتوصل إلى تفاهم يرتكز على إنقاذ ما يمكن إنقاذه أمام الوعيد والتهديد الإيرانى باحتلال جزيرة أبو موسى المتلازم مع الضغوط التفاوضية البريطانية، ففى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ أعلن المرحوم الشيخ خالد حاكم الشارقة من إذاعة صوت الساحل فى معسكر المرقاب التابع لقوة ساحل عمان بالشارقة بيانا قال فيه: إنه قد اضطر إلى التوصل إلى ترتيب مع إيران للتشارك فى السيادة على جزيرة أبوموسى فى مواجهة التهديد الصريح بالاستيلاء على الجزيرة بالقوة فى حال عدم قبوله، إضافة إلى أن بريطانيا سبق أن أوضحت موقفها بصراحة من أنها عاجزة عن الدفاع عن الجزر فى مواجهة تحركات إيرانية إذا لم يتم التوصل لترتيبات محددة قبل حلول موعد رحيلها عن الخليج العربى. وتنص مذكرة التفاهم التى توصل إليها السير «لوس» مع الحكومة الإيرانية على مقدمة وستة بنود تنص على ما يلى:-

مقدمة: لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، ولن تعترف أى منهما بمطالب الأخرى.

وعلى هذا الأساس ستجرى الترتيبات التالية:

١ - سوف تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى، وتحتل مناطق ضمن الحدود المتفق عليها فى الخريطة المرفقة بهذه المذكرة.

٢ - (أ) تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة، ويرفرف عليها العلم الإيرانى.

---

١ - محمد رفاعى: المرجع السابق، ص ٥٣٦.
2 - Fred Hallrday: op. cit. p. 270.



(ب) تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة، ويظل علم الشارقة مرفوعا باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة، على نفس الأسس التى يرفع بموجبها العلم الإيرانى على الثكنة العسكرية الإيرانية.

٣ ـ تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلا بحريا.

٤ ـ تباشر شركة «باتس جاز آند أويل كومبنى» استغلال الموارد البترولية «لأبو موسى» وقاع البحر وما تحت قاع البحر من مياهها الإقليمية بموجب الاتفاقية القائمة، والتى يجب أن تحظى بقبول إيران. وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية، نتيجة الاستغلال المذكور مباشرة إلى إيران، وتدفع النصف الثانى إلى الشارقة.

٥ ـ يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الإقليمية لأبوموسى.

٦ ـ يتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين إيران والشارقة.

قام حاكم الشارقة بإعلان اتفاقية مع الحكومة الإيرانية حول جزيرة أبوموسى وقام بشرح مبررات الإقدام على هذه الاتفاقية والظروف التى أحاطت به وجعلته يقوم بهذا الاتفاق قائلا:

«قضيت نحو عامين فى استخراج الوثائق الخاصة بعروبة الجزيرة وتبعتها للشارقة، وكلفت طائفة من رجال القانون إعداد المستندات والحجج القانونية، وقدمت هذه الوثائق إلى الحكومة الإيرانية، ولكن منطق القوة والتهديد لم يتح فرصة عند العقل والحجج والأسانيد الشرعية. ذهبت إلى لندن وإلى طهران وإلى عدة دول عربية، واستمرت اتصالاتى بالأشقاء العرب، وشرحت الأخطار المحيطة بالجزيرة وبالجزيرتين الأخريتين، فماذا كانت النتيجة؟



وجدتنى فى النهاية بمفردى ومع شعبى وكان هناك حقيقة جهد مبذول من بعض الأشقاء ولكنه جهد وصل إلى طريق مسدود نتيجة للصلف والتعنت والمراوغة وكانت هناك عدة عوامل أصبحت فيما بعد كتلة من الضغوط والملابسات الدقيقة. كانت بريطانيا تهدد بإنهاء مشكلة الجزر دون أن تحسم الموقف. وإيران تهدد وتتوعد وتدعى أن الجزر إيرانية وستأخذها بالقوة. والظروف الاقتصادية القاسية وضعت الشارقة فى مركز الضعف وعدم القدرة على الحركة. وتواطؤ القوى الأخرى فى تأييد إيران، جعلها تتشبث بموقفها المتعنت، فماذا كان يجب على أن أفعل؟ إننى حريص على قيام الاتحاد وأشد حرصا على عروبة الجزر.

أكد الشيخ خالد فى تبرير لاتفاقه مع إيران بأنه كان مرغما على ذلك الاتفاق لأن الدول العربية تعيش ظروفا صعبة ولم تتخذ أى اجراء إيجابى ازاء النوايا الإيرانية، وإن بريطانيا كانت حريصة على انهاء مشكلة الجزر قبل تنفيذ انسحابها النهائى من الخليج العربى وأن إيران لم تكن لتسلم بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة قبل انهاء تلك المشكلة، إضافة إلى مساندة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لإيران فى موقفها[١].

يقولون أننى بعت الجزيرة، ويقولون أننى تنازلت عن نصفها وهذا افتراء لأن الحقيقة غير ذلك. لقد زرت إيران أكثر من مرة وتأكدت من نوايا إيران فى احتلال الجزر عسكريا طمعا فى وجود البترول فى جزيرة أبو موسى، ولما كان الدافع إلى ذلك هو اقتصادى رأيت بعد مشاورات مع بعض الأشقاء أن نبحث عن صيغة لتجميد المشكلة سياسيا ومعالجتها اقتصاديا وكان ما قيل عنه اتفاقية، ولم تكن اتفاقية ولكنها ترتيبات مؤقتة بيننا وبين إيران بواسطة بريطانيا وكانت «الرسالة» التى تم الاتفاق عليها.

---

١ ـ حديث صحفى أدلى به حاكم الشارقة لمندوب جريدة الأنوار اللبنانية فى ٨/١٢/١٩٧١.



«وما كنت راغبا فى إذاعة نص هذه الرسالة، ولكن ما دام الأمر قد وصل إلى حد التشكيك فى الوطنية فإننى مضطر إلى كشف الحقيقة:

إن الرسالة «تبدأ بهذه العبارة:

لا إيران، ولا الشارقة أقرت وجهة نظر الأخرى فى ادعاءاتها بجزيرة أبوموسى وعلى أساس ذلك تمت الترتيبات التالية:

أولا: إن ترتيبات هذا الاتفاق لا تمس نظرة الشارقة فى سيادتها على جزيرة أبو موسى، حيث يبقى علم الشارقة مرفوعا عليها، وكذلك يبقى مركز الشرطة والدوائر الحكومية ويبقى أبناء الشعب تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة.

ثانيا: ستقوم شركة «نيونز كازان» بالكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية فى جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية البالغة ١٢ ميلا بحريا، حيث يجرى تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوى بين الشارقة وإيران.

ثالثا: تسمح حكومة الشارقة لقوة إيرانية بالمرابطة فى الجزيرة وفى أماكن محددة متفق عليها وهى تتناول بعض التلال البعيدة عن الديار والمزارع المستثمرة فوق الجزيرة.

رابعا: تحصل الشارقة بموجب هذا على مليون ونصف مليون من الجنيهات الاسترلينية سنويا، ولمدة تسع سنوات وتدفع للشارقة مباشرة، ليجرى إنفاقها على مصالحها العامة، وتتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنية استرلينى سنويا. وأذاع الحاكم بيانا على الشعب فى إمارته كرر فيه اضطراره إلى الإقدام على عقد هذه الرسالة لا الاتفاق كما سماها»(١).

جاء فى تقرير أحد المستشارين القانونيين البريطانيين بأنه أطلع على سجلات

١ ـ محمد على رفاعى: نفس المرجع، ص ٥٤٩.



وزارة الخارجية البريطانية وسجلات حكومة الهند البريطانية وتوصل إلى نتيجة بأن جزيرة أبوموسى كانت منذ بداية تسجيل الوثائق البريطانية ملكا لإمارة الشارقة وأن قضية السيادة العربية لجزيرة أبوموسى ستكون ثابتة إذا قدمت للتحكيم وبغض النظر عن إثبات السيادة العربية وملكيته جزيرة أبوموسى للشارقة فإن مجرد التهديد ثم التهديد باحتلال أبوموسى بالقوة العسكرية من قبل حكومة طهران هو فى حد ذاته يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة الذى يحظر تغير أوضاع اقليمية ثابتة عن طريق استخدام القوة العسكرية(١).

كما أشرنا سابقا إلى ظروف الإكراه والتهديد باستعمال القوة التى سبقت وواكبت إبرام مذكرة التفاهم فإنها لا تعدو كونها مجرد ترتيبات إدارية مؤقتة قصد منها إتاحة الفرصة للطرفين لإدارة الجزيرة واستثمار بعض ما بها من ثروات إلى أن يحسم موضوع السيادة عليها، و يمكن إجمال مضمون مذكرة التفاهم فى النقاط التالية(٢):

أ) إن إمارة الشارقة لم تتنازل بموجب مذكرة التفاهم عن سيادتها على جزيرة أبو موسى أو على أى جزء منها.

ب) إن مذكرة التفاهم لم تنقل لإيران السيادة على جزيرة أبو موسى أو على أى جزء منها.

ج) إن وجود القوات الإيرانية فى جزء الجزيرة المحدد فى الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم لا سند له من أى نوع، سوى مذكرة التفاهم ولذلك فإن أثره مقيد ببنودها.

١ ـ تقرير المستشار القانونى «كوارد تشانى» إلى المستر» نورث كات أيلى» مستشار الشيخ خالد القاسمى حاكم الشارقة حول ملكية الشارقة لجزيرة «أبوموسى» فى ٢٣ يوليو ١٩٧١.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٢٨٨.



د) إن مذكرة التفاهم تسبغ على إيران ولاية كاملة فقط فى حدود المنطقة المتفق على احتلالها من قبل القوات الإيرانية والمحددة بموجب الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم.

هـ) إن مذكرة التفاهم لاتعطى إيران الحق أو الاختصاص أو السلطة فى التدخل بأى طريقة وتحت أى ظرف فى جزء الجزيرة الذى قضت مذكرة التفاهم بأنه يخضع للولاية الكاملة لإمارة الشارقة.

وكما هو واضح من مجرى الأحداث فإن توقيع إمارة الشارقة على مذكرة التفاهم كان دون رغبة حقيقية من جانبها، إنما نتيجة للضغوط والظروف القاهرة والملحة التى تمثلت بما يلى:-

١) تصميم بريطانيا على الانسحاب من المنطقة فى الموعد المحدد وسحب مظلة الحماية عن الإمارات.

٢) تهديد إيران بأنها سوف تحتل الجزر العربية الثلاث بالقوة المسلحة ما لم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها قبل قيام الدولة الاتحادية المقترحة.

٣) تهديد إيران بعدم الاعتراف بالدولة الاتحادية المقترحة بل ومعارضتها لقيام هذه الدولة ما لم تتوصل إلى تسوية حول الجزر تتلاءم مع رغبات إيران.

وهذا ما أوضحه حاكم الشارقة حين قال:

لقد أردت عرض هذه المسألة على محكمة العدل الدولية فى لاهاى، كما اعتزمت عرض الخلاف على الأمم المتحدة أو للتحكيم، ولكن اعترضنى فى كل مرة رفض إيران التى أعلنت رغبتها فى اللجوء إلى القوة.

وأضاف: كانت التهديدات تصلنى من جميع الاتجاهات، وعندما توجهت إلى الدول العربية قدمت لى النصائح بالتعقل والهدوء، وأدركت عندئذ أنه لم يبق للشارقة سوى أن تتصرف بمفردها وأن تعتمد على نفسها.



ذكر حاكم الشارقة بهذا الصدد بقوله: «ماذا استطيع أن أفعل.. أنا حريص على قيام الاتحاد وعلى عروبة الجزر وعلى حقن دماء أبنائى وشعبى»[١].

نزلت القوات الإيرانية فى صبيحة يوم الثلاثاء ٣٠/ ١١/ ١٩٧١ فى جزيرة أبو موسى حيث تم سيطرة القوات الإيرانية على الجزء المتفق عليه مع الشارقة فى مراسم لتنفيذ مذكرة التفاهم بحضور ممثل عن بريطانيا ونائب حاكم الشارقة. لقد انقسم الرأى العام المحلى والعربى حول مذكرة التفاهم والإقرار لإيران باحتلال نصف الجزيرة بين مؤيد ومعارض، فقد رأى البعض أن ذلك الإجراء يعتبر تفريطا بأرض الجزيرة وبمياهها وأنه رضوخ للوعيد والتهديد العدوانى الإيرانى وتسليم للضغوط التفاوضية البريطانية وأن ما تم يمنح إيران قاعدة متقدمة للقفز على المزيد من الأرض العربية تحقيقا لأهداف الشاه فى التوسع والسيطرة على منطقة الخليج العربى بأسرها، فى حين رأى البعض الآخر أن التفريط بالجزء أفضل من ضياع الكل، وإنه ليس لدينا قبل بمواجهة التهديدات الإيرانية والضغوط البريطانية، كما أن المستقبل كفيل باستعادة ما سلم من الجزيرة وذلك عندما تتهيأ الظروف للأمة العربية حيث أن الشارقة لم تسلم بموجب مذكرة التفاهم لإيران بالسيادة على الجزيرة[٢].

قال حاكم الشارقة فى تصريح له فى ذلك اليوم: «إنه ليس بالإمكان أفضل مما كان، وإن الاحتفاظ بالسيادة على البعض أفضل من خسارة السيادة على الكل، نحن لا نستطيع عسكريا أن نمنع إيران من احتلال جزيرة أبوموسى، والدول العربية لم تساعدنا فكان علينا أن نقلع أشواكنا بأصابعنا. البعض يتهموننا بأننا أضعنا نصف جزيرة أبوموسى ونحن نقول إننا أنقذنا نصف الجزيرة».

---

١ ـ حديث صحفى أدلى به حاكم الشارقة لمندوب جريدة الأنوار اللبنانية فى ٨/ ١٢/ ١٩٧١.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٢٨٩.



قد يكون حاكم الشارقة ربح بعض الشيء من الاتفاقية مع إيران حسب نظره، وقد يكون قد خسر الكثير فى وجهة نظر نقاده، وعلى كل فإنه يبرر موقفه نتيجة الظروف التى مر بها، ومحاولاته العديدة للحفاظ على عروبة الجزر، ولكنه لم يجد من يساعده فى موقفه سواء من الكيانات العربية والتى حاول جاهدا شرح وجهة نظر الحكومة الإيرانية وموقفها المتشدد فى احتلالها للجزر، وتلكؤ بعض الكيانات العربية فى الاستجابة له، وكذلك الموقف البريطانى وتهديدهم له، وممارسة الضغط بشتى الطرق على حاكم الشارقة للقبول بهذا الموقف، وكل هذه العوامل جعلت حاكم الشارقة أن يجد حلا ولو مؤقتا كما اعتبره أنه ليس اتفاقا وإنما محاولة للحفاظ ولو على بعض السيادة على الجزيرة وبعض المكاسب خيرا من أن يفقدها كلها.

ينتقده خالد العزي بقوله: «لقد كان موقف حاكم الشارقة الشيخ خالد بن صقر القاسمى موقفا ضعيفا، وقد برر تنازله وإذعانه أمام التحدى الإيرانى والغدر البريطانى بأنه لم يجد تجاوبا من الدول العربية لحماية جزيرة أبو موسى قبل الأمر الواقع»(١). وعلى أساس من قوله بهذا الأمر الواقع فقد أوفد ممثلين عنه إلى الجزيرة لاستقبال قائد القوات الإيرانية الغازية.

قد يكون حاكم الشارقة استطاع المحافظة على بعض السيادة على الجزيرة ومراكز الشرطة والدوائر الحكومية، وأن يكون الموظفون والشعب تحت سلطة وحكومة الشارقة، و أن يكون علم الشارقة مرفوعا بالإضافة إلى حصوله على المساعدات المالية من إيران، والمناصفة فى البترول إذا أمكن اكتشافه وأن تسلم إيران للشارقة مبلغ وقدره ٣,٥ مليون دولار لمدة تسع سنوات(٢).

---

١ ـ د. خالد العزي: المرجع السابق، ص ٢٣٤.

2 - John Duke Antihony: The Union of Arab Emirates - The Middle East Journal, p. 275.



إنهاء معاهدات الحماية البريطانية

اجتمع الشيخ صقر فى صبيحة يوم الأربعاء ١/١٢/١٩٧١ بحضور ولى العهد فى الديوان الأميرى بالمقيم السياسى البريطانى جيفرى آرثر وبرفقته المعتمد جوليان ووكر وقد سيطر جو الوجوم والامتعاض على الاجتماع إثر الاحتلال الإيرانى للجزر. بدأ المقيم السياسي البريطاني الحديث فأشار إلى طلب الإمارات الأخرى إنهاء الحماية البريطانية قبل تشكيل الاتحاد لتتمكن الدولة الجديدة من الانضمام إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية وإنه قد تحدد يوم ٢/١٢/١٩٧١ موعدا متقدما لإعلان الدولة حتى تتمكن من التقدم إلى الأمم المتحدة قبيل انتهاء دورتها المتوقع لها يوم ٥/١٢/١٩٧١، وقال:

«نحن فكرنا إنهاء المعاهدة مع رأس الخيمة، ومن بكره القوات الخفيفة باقية وهى خفيفة جدا. فى البحرين ما عندنا إلا أربعة طيارات حمل ومن بكره هى قوات ما نقدر نستعملها إلا بموافقة الاتحاد لأنه دولة مستقلة. فيما يخص الجزر كما تعرفون نحن ما اهتميت بالمدة الأخيرة لأن السير وليم لوس كان هو توصل إلى اتفاقية الشارقة. الطنب نحن عرفنا أن الإيرانيين سيأخذنها والشاه قال لى قبل ثلاثة سنين أنه سيأخذها يوم بعد خروجنا، ويمكن أراد أن ينزل فى طنب فى نفس اليوم الذى ينزل فيه بأبو موسى ويمكن فكر أن علاقاته مع العرب ستكون موبزين لنزوله فى أبو موسى وما بغى يكون مرتين. وأنا وحكومتي متأسفين للأرواح التى ذهبت لكن نزول الشاه كان معروف لأنه هو قال علانية إذا ما أقدر آخذ الجزر بالطريقة السلمية، آخذها بالقوة، ونحن أخبرناكم أن الشاه راح يسوى هذا، لأن شعبه يريد ذلك، وهذا كما صار. فيما يخص إنهاء المعاهدات نحن ما من زمان اعترفنا برأس الخيمة كدولة عربية مستقلة لها علاقات خاصة معنا، ونحن نعترف برأس الخيمة كما اعترفنا، ولكن الحماية والعلاقات الخارجية، وأنتم مستقلين بكل



معنى الكلمة، ولكن من اليوم ما بنكون، ونريد أن يستمر التعاون، ونحن حاضرين نتعاون فى كل شىء وطبعا نفتكر أن أحسن شىء تنتمون إلى الإمارات العربية.

الشيخ صقر: بالنسبة للعلاقات التى شرحتها نحن نعرف منذ ثلاث سنوات، ولكن بالنسبة لاحتلال الجزر العربية فى هذا الوقت فهذه إساءة فى وجهكم وفى أعناقكم، ولو اعتدوا بعد توقيعنا على انهاء الاتفاقية لكنا سكتنا. أما بالنسبة للعلاقات بيننا للصداقة فنحن أكيد نرحب بها ونريد أن تستمر علاقة طيبة وصداقة.

المقيم: اليوم لى مؤلم وما عندى سوى إلغاء المعاهدات ونريد إلغاءها بطرق الصداقة، كما أنهيناها مع الإمارات الباقية، وما فى فرق بينكم سوى أنكم خارج الاتحاد والأوراق التى نوقعها معكم هى نفس الأوراق التى وقعناها مع الآخرين سوى مع دولة البحرين لأن نفوسها كبيرة كدولة. إذا تريد وكيلنا موجود، أنا موجود فى البحرين، نحن نفكر فى تأسيس علاقات قنصلية وإذا وافقت الخارجية يكون ووكر القنصل العام.

تابع المقيم جيفرى آرثر كلامه بعد ذلك فقال: أنا عندى سبع معاهدات الغيها اليوم وأظن شفتوها، الورقة الأولى منى، هذا نفس الكتاب تبادلناه مع قطر والبحرين والاتفاقيات المؤقتة لازم الغيها قبل ثلاثة شهور، وأظن شفتم المسودات وإذا متفقين نوقع.

الشيخ صقر: تفضل مستعدين.

المقيم: إن هذه الرسائل مكتومة أي مختومة لأنه ما كان مكتوم لازم يروح لهيئة الأمم، وهذا كل شىء وأنا أشكركم، أنا لازم أسترخص لأن عندى ثلاث باقين.

وتنص اتفاقية الصداقة على ما يلى:

«يا صاحب السعادة،

أحييكم أطيب تحية.

وبعد، فإشارة إلى مذكرة سعادتكم المحررة بتاريخ اليوم ونصها كما يلى:

أتشرف بأن أشير إلى المحادثات التى جرت بين سموكم وبينى بشأن إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة لبريطانية العظمى وإيرلندا الشمالية ودولة رأس الخيمة ورغبة حكومة سموكم فى أن تستعيد دولة رأس الخيمة كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة. ولقد تم الاتفاق خلال تلك المحادثات على النتائج الآتية:

١ ـ إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة ودولة رأس الخيمة لمنافاتها لتولى دولة رأس الخيمة كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة اعتبارا من تاريخ هذا اليوم.

٢ ـ إنهاء المعاهدة العامة المؤرخة فى ١٨٥٣ والمعاهدات والالتزامات التى قبلتها دولة رأس الخيمة بالتطبيق لتلك المعاهدة وجميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات والترتيبات بين المملكة المتحدة ودولة رأس الخيمة المنبثقة عن العلاقات التعاهدية الخاصة بين الدولتين وذلك اعتبارا من تاريخ اليوم.

٣ ـ استمرار العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة رأس الخيمة تسودها روح التعاون والصداقة الوثيقة. ولهذا الغرض تعقد معاهدة صداقة بين الدولتين تنظيم علاقاتهما فى المستقبل.

فإذا كان ما سبق يمثل تمثيلا صحيحا النتائج التى تم الاتفاق عليها بين سموكم وبينى، فلى الشرف أن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها اتفاقا بين الحكومتين فى هذا الشأن يسرى مفعوله اعتبارا من تاريخ

اليوم وإننى لأغتنم هذه المناسبة لأجدد لسموكم تأكيداتى لكم بأسمى معانى تقديرى، يسعدنى، جوابا على هذه المذكرة، أن أؤكد لسعادتكم موافقتى على أن ما جاء بها يمثل تمثيلا صحيحا النتائج التى تم الاتفاق عليها خلال محادثاتى معكم وإن تلك المذكرة وجوابى هذا عليها يشكلان معا اتفاقية بين حكومتينا فى هذا الشأن يسرى مفعولها من تاريخ اليوم. وتقبلوا سعادتكم فائق التحية والتقدير، صقر بن محمد القاسمى، حاكم رأس الخيمة وملحقاتها.

وردا على برقية حاكم رأس الخيمة التى أرسل بها محتجا إلى المعتمد البريطانى فى دبى بعث جوليان ووكر رسالة قال فيها:

أكتب إليكم ردا على برقيتكم المؤرخة فى الثلاثين من نوفمبر التى تطلعوننى فيها على الهجوم الذى قامت به القوات الإيرانية على جزيرة الطنب، كما وأجيب هنا عن البرقيتين اللتين بعثتم بهما فى نفس التاريخ إلى رئيس الوزراء وإلى الممثل البريطانى الدائم فى هيئة الأمم المتحدة فى نيويورك. وإنه من دواعى الأسف العميق لدى حكومة صاحبة الجلالة أن تؤدى الأحداث التى أشرتم إليها فى برقيتكم إلى خسارة فى الأرواح. كما تعلمون سموكم، لقد بذل السير وليم لوس قصارى جهده للوصول إلى تسوية لجزيرتى الطنب عن طريق المفاوضات. وتأسف حكومة صاحبة الجلالة أشد الأسف لتعذر إيجاد أى حل قبل إنهاء العلاقات التعاهدية بين رأس الخيمة وبريطانيا العظمى فى الأول من ديسمبر.

فيما يتعلق بالمستقبل، و بعد أن اتخذت علاقة حكومة صاحبة الجلالة مع إمارات الخليج العربى طابعا جديدا، فإن أعمالنا ستسير وفق مخطط كما كان فى الماضى، وذلك للإسهام فى توطيد الاستقرار والانسجام الشاملين فى منطقة الخليج العربى. وتؤمن حكومة صاحبة الجلالة إيمانا راسخا بأن مصالح جميع الأطراف الحاسمة تكمن فى حفظ السلام والاستقرار والأمن لمنطقة الخليج العربى، كما



وتأمل أن يسير نشاط جميع الأطراف المعنية وفق الحاجة للإسهام فى تحقيق هذا الهدف. وختاما، أرجو أن تقبلوا فائق تحياتى واحترامى. ج.ف. ووكر، قنصل عام صاحبة الجلالة».

أتبع المستر ووكر رسالته تلك برسالة أخرى إلى الحاكم يوم ٩/١٢/١٩٧١ بصفته المستشار والقنصل العام البريطانى قال فيها:

«لى الشرف أن أطلع سموكم بأن الحكومة الإيرانية قد أبلغت سفيرنا فى طهران أن شاه إيران قد وافق على دفع التعويضات لسكان جزيرة الطنب، وعلى إعادة شرطة رأس الخيمة بكل احترام. ولقد أمر الشاه بإصدار بيان بهذا الخصوص.

أطلعنى السفير أن جريدة الكيهان الصادرة فى ٨ديسمبر نقلت عن مصادر مسؤولة أن أفراد شرطة رأس الخيمة الذين تم اعتقالهم فى أرض الطنب الكبرى والذين أصيب بعضهم بجراح، سيطلق سراحهم خلال اليومين القادمين، وأن أولئك الذين قرروا مغادرة جزيرتى الطنب بعد وصول القوات الإيرانية إليها بفترة وجيزة، سوف يحصلون على تعويضات عن أية ممتلكات خلفوها وراءهم. كما وأخبرنى السفير أن البحرية الإيرانية قد زودتهم بقائمة الإصابات التى تحمل أسماء أفراد الشرطة الذين جرحوا، وقال أن هؤلاء المصابين سوف يتم ترحيلهم حالما تسمح حالتهم الصحية بذلك.

سأنقل إليكم تفاصيل الإصابات تليفونيا حالما أحصل عليها».

وردا على تلك الرسالة بعث الشيخ صقر بالرسالة التالية:

«تلقينا رسالتكم المؤرخة فى ٩ديسمبر ٧١ والذى أبلغتمونا فيها موافقة الحكومة الإيرانية على إعادة أفراد شرطة رأس الخيمة الجرحى الذى اعتقلوا فى جزيرتا طنب وعلى دفعها تعويضات لسكان الجزيرة. لقد وصل أفراد الشرطة

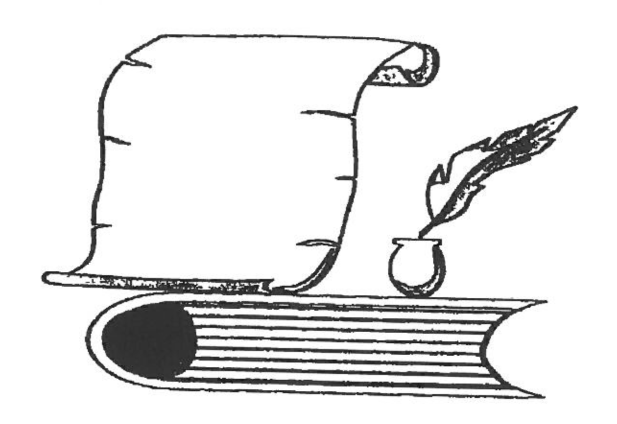


الذين أسـرتهم القوات الإيرانيـة المعتـدية إلى رأس الخيـمة. أمـا عرض الحكـومة الإيرانية دفع تعـويضات لسكان جزيرة طنب فمـرفوض جملة وتفصـيلا، ذلك أن السلطة الإيرانية فى جـزيرتى طنب الكبرى والصغـرى إنما هى سلطة عدوانية غـير شرعـية لانعتـرف بها ولا نتعـامل معهـا، وإذا تمكنت قوات الغـدر والعدوان من السيطرة عليهما بصورة مؤقتـة فسنبقى دوما نناضل فى سبيل إعادة الحق إلى نصابه بإعادة الجزيرتين إلى حظيرتهما العربية»[1].

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٢٣١.







الفصل السابع

بريطانيا والاحتلال الإيرانى للجزر العربية

- الموقف الإيرانى بعد الاحتلال للجزر العربية.
- الموقف الإيرانى لدى الجامعة العربية.
- السيادة القانونية والفعلية للجزر العربية.
- الموقف البريطانى من الاحتلال الإيرانى.
- تسليم بريطانيا الجزر العربية لإيران.

الموقف الإيرانى بعد الاحتلال

أسفرت العلاقات عن نتائج بالغة كان من أبرزها إعلان الشاه تخلى إيران عن احتلال أراضى الغير بالقوة مما مكن البحرين من تقرير مصيرها وإعلان استقلالها. وإن كان مما يلفت الانتباه أن إيران رغم إعلانها التخلى عن مبدأ الاحتلال بالقوة إلا أنها لم تلبث أن ناقضت نفسها بالنسبة للجزر العربية الثلاث حين أقدمت على احتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى وقسم من جزيرة أبوموسى قبل بضعة أيام من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى وجه التحديد فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٧١. وقد بررت إيران احتلالها لتلك الجزر توجسها من أن تسيطر عليها قوى معادية إذ من شأن ذلك التأثير على مضيق هرمز وما يترتب على ذلك من إعاقة الملاحة الدولية.

على الرغم من أن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية أثار أزمة حادة فى محيط العلاقات بين إيران وكيانات الجزيرة العربية، إلا أن الموقف لم يتعد مع ذلك بعض الانفعالات أو الحماس القومى، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى عدم وجود موقف عربى موحد، فضلا عن أن إيران كانت تجد مساندة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل سد الفراغ الذى كان من المحتمل حدوثه فى المنطقة عقب إنهاء بريطانيا وجودها العسكرى فى نهاية عام ١٩٧١. غير أن الكيانات العربية فى الجزيرة العربية، أخذت تتوجس من برامج التسليح الإيرانية ولم تتقبل بارتياح مشروعات الدفاع المشترك التى عرضتها الولايات المتحدة الأمريكية لما قد يترتب عليها من تحقيق الهيمنة الإيرانية، وقد اتخذت تلك المشروعات العديد من المسميات كمنظمة الدفاع الإقليمى أو الحزام الأمنى الخليجى أو الحلف الإسلامى. وعلى أثر رفض تلك المشروعات اتجهت الولايات المتحدة للتوفيق بين إيران والمملكة العربية السعودية وذلك بعد إدراكها أنه لا يمكن تجاهل السعودية كقوة إقليمية، ومن ثم ظهرت تلك الاستراتيجية التى عرفت بدبلوماسية العمود



والنصف والتى تطورت فيما بعد إلى دبلوماسية العمودين المتساندين. وعلى الرغم من أن كيانات الجزيرة العربية كانت ترتاب من النوايا الإيرانية وخاصة بعد أن كونت ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية والمتطورة، إلا أن إيران كانت تمثل خطًا دفاعيًا هامًا بالنسبة لها، ومن ثم تغاضت عن بعض التجاوزات خلال حقبة السبعينات.(١)

اختلفت السياسة الإيرانية فى احتلال الجزر العربية تمامًا عن سياستها حيال قضية البحرين، لهذا كان هناك ردود فعل مختلفة نتيجة لهذا الاحتلال. واتسم رد فعل لدى أهالى الإمارات بالغضب، خاصة أهالى رأس الخيمة والشارقة. وهوجمت الممتلكات الإيرانية فى المدن الكبرى بالإمارات. وفى أول بيان صدر عن المجلس الأعلى في الإمارات العربية بعد يومين من قيام الدولة، عبر الحكام عن غضبهم وأسفهم الشديد تجاه أسلوب العنف والقوة الذى استخدمته إيران لاحتلال الجزر العربية. وأرسل حاكم رأس الخيمة احتجاجًا عن طريق العراق إلى مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى شجبت كل الكيانات العربية العدوان الإيرانى. ولقد كان للظروف التى جاء فيها هذا العدوان، بالإضافة إلى انشغال الكيانات العربية بقضية تحرير الأراضى المحتلة من إسرائيل سببًا فى أن يجد الاستنكار حيال هذا العدوان أشكالا مختلفة. قطعت العراق علاقاتها الدبلوماسية مع إيران فورًا، وأممت ليبيا شركة البترول البريطانية ردًا على ما اعتبرته مؤامرة بريطانيا مع إيران، كما شجبت الجامعة العربية هذا العمل العدوانى الإيرانى(٢).

أعلن مندوب الإمارات العربية المتحدة وفى ٩ ديسمبر الذى حضر جلسة مجلس الأمن احتجاج بلاده إزاء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية. وبعد انتهاء مناقشات مجلس الأمن لهذه القضية، قرر المجلس فى النهاية تأجيل البت فى هذه

١ـ د. جمال زكريا قاسم ـ العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون ص٤.
٢ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٨٤.



القضية مـؤقتًا والسماح لطرف ثالث بالتدخل للتوسط فى الأمـر بغية الوصول عن طريق الدبلوماسـية الهادئة إلى تسوية ترضى بهـا الأطراف المتنازعة. ومع أن إيران أعلنت فى ٩ ديسمبـر اعترافها رسميًـا بالإمارات العربية المتحـدة، إلا أن احتلالها للجزر العربية فى الأيام الأولى من قيام دولة الاتحاد، خلق أمام هذه الدولة الناشئة موقـفًا خطيرًا. وظلت الإمـارات على موقفـها الصريح وإصـرارها على حقوقـها الكاملة فى هذه الجـزر، وأيدتهـا فى ذلك جمـيع الكيـانات العـربية. وتقـدمت الكيانات العربـية فى ١٨ يوليو عام ١٩٧٢ بمبادرة إلى رئيس مـجلس الأمن تؤكد فيها على عروبة الجزر وعلى أنها تشكل جزءًا من الإمارات العربية المتحدة وبالتالى هى جزء من الوطن العـربى. وتمثلت أولى نتائج احتلال إيران للجـزر العربية فى فتور الكيـانات العربية فى الجزيرة العربيـة للاستجابة إلى مشروع الشـاه بخصوص أمن وحلف الخليج العـربي، إذ أن العلاقات بين دول الخلـف لابد وأن تقوم على أساس من الاحترام الكامل لسيادة الجيران على أراضيهم وتسوية خلافاتهم بالطرق السلمية والمفاوضات. ولم يكن احتلال إيران للجزر العربية عائقًا فى طريق التعاون بين إيران والكيانات العـربية في الجزيرة العربيـة. إلا أن هذا الاحتلال الإيرانى لا يمثل الحل النهائى لهذه القضية وتنتظر الإمارات العربية تهيؤ الفرص المناسبة لإثارة هذه القضية ومنـاقشتها مرة أخرى مع إيران، أمـلا فى الوصول إلى تسوية ترضى جميع الأطراف وتفتح الطريق للتعاون البناء بين إيران وجيرانها من كيانات الجزيرة العربية(١).

لم يكن الموقف العـربى أو الدولى إيجابيًـا نحو الجـزر العربيـة، فى الوقت الذى وقف الشاه بكل قواه واحتل الجزر العربية، وحاول إثبات سيادة إيران عليها، رغم كون الجزر تحت السـيادة العربية من الناحيـة القانونية والفعلية عـبر التاريخ، إضافة إلى شهادات الوثائق والسجلات، وكانت الحكومة البريطانية قد عقدت عدة

١ـ د. محمد مرسى عبد الله ـ نفس المرجع صـ٣٨٤.



اتفاقيات للحماية مع الإمارات العربية، إلا أنها قبل رحيلها سلمت جزر الإمارات العربية لإيران دون مبرر، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل طالبت من العرب عدم إثارة مشاكل مع إيران حول الجزر العربية.

أما الموقف العربى من الاحـتلال الإيرانى فكان مائعًا ومجامـلا لحكومة شاه إيران، فماذا فعل العرب بعد الاحتلال الإيرانى للجزر العربية، وهل حاول العرب إعادة الجزر العربية؟ أم قطعت العلاقات الدبلوماسية العربية ـ الإيرانية؟

كلا، فإن العـلاقات العربية ـ الإيرانية لم تـتأثر كثيرًا باحـتلال إيران للجزر العربيـة. ويمكننا القول بأن الموقف العربى كـان عبارة عن اسـتنكار وشجب على المستوى الشعبى فقط.

هناك ثلاثة أطراف تعنيـهم القضيـة، والذين لهم الصلة المباشـرة فى قضـية الجزر العـربية وهم أولا ـ إيران، وهى الدولة التى احـتلت الجزر بالقـوة؛ وثانيًا ـ بريطانيـا والتى تواطأت مع إيران فى تسليـمها الجـزر العربيـة قبل انـسحابهـا من الإمارات العربية دون مبرر؛ وثالثًا ـ الإمارات العربية وهى التى اقتطعت منها الجزر العربيـة عنوة رغم وجود المعـاهدات والاتفاقـيات مع بريطانيا. وعلـى هذا النحو سوف نبـدأ دراستنا بالقضـية ثم نأخذ المـواقف العربية والدولـية من قضيـة الجزر العربية.

منذ أن حددت بريطانيا موعد انسحـابها من الخليج العربى، أخذ الشاه يمهد الطريق لاحتلال الجزر العـربية. ولم يكن أمر تسوية موضوع البحرين رسـميًا بعد المطالبة الإيرانية لأكثر من قرن تقريبًا إلا تخطيطًا للاستيلاء على أرض عربية أخرى فى الخليج العربى، بعـد التراجع الإيرانى عن البحرين وإعطاء تنازلات مـؤقتة ثم الانقضاض فى الفرصة المناسبة(١).

١ـ وكالة الأنباء العراقـية ـ قسم البحوث والتقارير ـ الجـزر العربية الثلاث فى الخليج العبرى والمخطط الإيرانى لافتراسها، صـ٧.



استقبل الشاه محمد رضا خان المازندرانى شخصيات عديدة من حكام وشيوخ الإمارات العربية، ومنهم أيضًا حاكم الشارقة ورأس الخيمة، للتداول معهم فى أمر تحديد الموقف الإيرانى، وحضر معظم ملوك ورؤساء العالم لحضور احتفالات «بيرسوبولس» مناسبة مرور ٢٥٠٠ عام على تأسيس الإمبراطورية الإيرانية. وقد أغدق شاه إيران كثيرًا على المحتفلين ليضمن سكوتهم على الأقل فيما صمم على تنفيذه(١)

الموقف الإيرانى لدى الجامعة العربية

تمت مقابلة بين الأمين العام المساعد للجامعة العربية والذى دعا فى ١٢ ديسمبر القائم بالأعمال الإيرانى علي خبرادوه لمعرفة وجهة نظر حكومته، وموقفها من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية، وذكر أن عملية احتلال جزر وأرض عربية كانت مفاجأة غير سارة «وجاءت على نقيض ما كنا نتوقع، وبالرغم من عظم هذه المفاجأة فإننا نتساءل: لماذا اتخذتم هذا الإجراء؟ وما هى دوافعه؟ وهل هذا الإجراء نتيجة اتفاق مع بريطانيا مع العلم بأننا نحمل بريطانيا مسؤولية ما حدث؟

كنا نريد تجنب أية هزة فى العلاقات الطيبة التى كانت قائمة بين إيران والبلاد العربية، وبين إيران والجامعة العربية، ولكنكم ترون الآن ردود الفعل فى الدول العربية ولدى شعوبها. ونحن نرى أن ما قامت به إيرن يتنافى مع الصداقة الإيرانية ـ العربية ومع ميثاق الأمم المتحدة، ومازلت عند رأيى من أننا مستعدون للتجاوب مع إيران إذا أرادت حلا أو نقاشًا أو مفاوضة، لاسيما فى هذا الظرف الدقيق الذى تجتازه الأمة العربية، وكنا نرجو من إيران أن تكون معنا فى جهادنا ضد عدو مشترك، ولكن يؤسفنى أن أقول أننا لا نستطيع أن نتحمل مسؤولية ما حدث، ونرى أنه بإمكان إيران إذا كانت حريصة على الصداقة العربية، وتقدر الظروف الحالية للأمة العربية ـ أن تكف عن استعمال القوة، وأن تعود إلى المفاوضة

(١) وكالة الأنباء العراقية: نفس المرجع صـ ٨.



والنقاش الودى والسلمى، ونرجو أن تنسحب إيران من الجزر لكى نتمكن من خلق الجو الملائم للمفاوضة والنقاش. وأكرر أننا مستعدون للنقاش مع إيران إذا سلكت هذا المسلك «وأن الأمين العام مستعد للانتقال إلى أى مكان لحل هذا الموضوع».

رد القائم بالأعمال الإيرانى عليه: بأن الحكومة الإيرانية قد أوضحت فى كثير من الأحيان وقبل تاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ وجهة نظرها فيما يتعلق بهذه الجزر العربية، وأبلغت كثيرًا من الدول العربية عندما تنسحب بريطانيا من الخليج العربي وتنهى احتلالها له، فإن إيران ستحتل الجزر الثلاث لأنها تعتبرها جزرًا إيرانية. ولكن إيران رغبة منها فى إظهار نواياها السليمة وفى الاتفاق وفى التفاهم فاوضت رأس الخيمة والشارقة بواسطة الحكومة البريطانية ومباشرة ووفقت إلى عقد اتفاق مع أمير الشارقة (وأخذ يشرح الاتفاق)، وقد احتفظت لشيخ الشارقة بسيادته، إلا أنه طلب منا حماية الجزيرة والاشتراك فى ضمان الأمن بين يدى السلطتين. أما بالنسبة لجزيرتى طنب فقد استعادت إيران سيادتها عليهما، والموضوع لا يستحق الضجة الحالية، وليست له هذه الأهمية التى تعلق عليه الآن، وخاصة الضجة التى تثيرها العراق لأسباب خاصة، ونحن مستعدون لإرسال مندوبين من إيران لشرح وجهة النظر الإيرانية وإثبات شرعية السيادة الإيرانية عليهما(١).

ادعت إيران بأنها على استعداد لإثبات السيادة الإيرانية على الجزر العربية، ولكنها لم تقدم أى دليل أو إثبات تؤيد به سيادتها وإنما مجرد احتجاجات، وكانت إيران تقول بأن سيادتها على الجزر العربية كانت قبل بداية الاحتلال البريطانى للمنطقة منذ ثمانين عامًا، ولكنه كان يعوزها الدليل، فأين ذلك الإثبات من القانون؟ ثم تقول إيران أنها تخلت عن الجزر العربية لتستعيرها بريطانيا. فأين اتفاق الاستعارة؟ ولماذا تنفيه بريطانيا بوثائقها؟ وكيف حصل أن السيادة على الجزر

(١) محمد على رفاعى: الجامعة العربية وقضايا التحرر، صـ ٥٥٥.



لم تمارسها بريطانيا منذ أن وصلت إلى الخليج العربى؟ وإنما مارستها الشارقة ورأس الخيمة دون انقطاع حتى الاحتلال الإيرانى للجزر؟ وكيف تفاوضت إيران مع إمارة الشارقة وليس مع بريطانيا بشأن التسوية المؤقتة لجزيرة أبو موسى(١).

أما بالنسبة لما تدعيه إيران من أن الخرائط البريطانية تدخل الجزر العربية فى السيادة الإيرانية وهى الحجة التى استند إليها مندوب إيران فى مجلس الأمن دون مشقة الإثبات، وذكر أن الخرائط البريطانية الصادرة عام ١٨٧٠ تشير إلى جزيرتى الطنب باعتبارهما إيرانيين، فقد يكون المقصود من ذلك بأن هذه الجزر ظهرت بنفس اللون الذى أعطته الخريطة لإيران. وإذا صح التعبير والذى يدعى الإيرانيون بوجوده دون أن يبرزوه علنًا، فمن الواضح أنه لا يمكن الركون إلى الحكومة البريطانية فى علاقاتها الدولية، وهو شرط غير متوفر. ولكن حتى لو توفر فلا عبرة به، لأنه ليس أكثر من اعتراف ضمنى من دولة أجنبية، وهو اعتراف لا قيمة له لأن ذات الدولة أدلت غير مرة وبصورة أكثر وضوحًا وقطعية باعترافات مضادة تفيد بسيادة الشارقة ورأس الخيمة على الجزر، والاعتراف الصريح اللاحق لا يدفع باعتراف ضمنى سابق ومطعون فى استيفائه للشروط اللازمة للأخذ به كمبدأ (٢)، وكما رأينا من دراستنا السابقة أن بريطانيا كانت دائمًا تقر بسيادة الشارقة ورأس الخيمة على الجزر العربية وتدافع عنها فى أكثر من وثيقة رسمية أو بيانات منشورة.

أما الحجة الثالثة والتى تقول فيها إيران بأن لها مصالح استراتيجية، وأمن الخليج العربى يتطلب تبعية السيادة على الجزر لإيران، فيمكننا القول بأن ذلك ضجة سياسية بعيدة عن الواقع والقانون، لأنه هناك فرق بين الحقوق القانونية وبين الادعاءات السياسية، فالجزر العربية الثلاث تخضع للسيادة الفعلية والقانونية

١ـ د. محمد عزيز شكرى: مسألة الجزر فى الخليج العربى والقانون الدولى، ص٣٤.

٢ ـ د. محمد عزيز شكرى: نفس المرجع، صـ ٣٦.



للشارقة ورأس الخيمة، ولكن ادعاء إيران بأن أمن الخليج العربى وسلامته يتطلبان بأن تكون الجزر تحت السيادة الإيرانية فهو إذن ادعاء سياسى بحت، ما لم يتخذ الصفة القانونية باتفاق قانونى أصولى(١).

عندما سأل الأمين العام المساعد للجامعة العربية القائم بالأعمال الإيرانى فى القاهرة ـ هل كان هناك اتفاق بين بريطانيا وإيران حول الجزر العربية؟ فأكد القائم الإيرانى بوجود اتفاق مع بريطانيا بعدم حدوث أية مقاومة عند نزول القوات الإيرانية إلى الجزر العربية، ولكن القوات الإيرانية فوجئت بهذه المقاومة المسلحة، وكانت بريطانيا قد أكدت بأنها لن تقاوم(٢) ولقد رد عليه الأمين العام المساعد:

«بأنه مما لاشك فيه أن وجهات نظر العرب مختلفة كل الاختلاف، لأننى أقول أنها أرض وجزر عربية وأنت تقول أنها إيرانية، ونحن على استعداد لإثبات عروبة هذه الأرض من جميع النواحى، وفى مقدمتها النواحى التاريخية والقانونية منها ومستعدون للنقاش. أما قولك أن الموضوع ليس هامًا، فها أنت ترى أننى أقابل المندوبين العرب، الواحد بعد الآخر، مما يثبت لك اهتمام الدول العربية بالموضوع، كما أنك لاشك قد استمعت إلى تصريحات المتحدث الرسمى المصرى، وإلى الآراء السورية والكويتية والعراقية، وإلى آراء بعض دول الجزيرة العربية وغيرها من الدول العربية وغير العربية. بل دليل اهتمام العرب أنه قد طلب منا عقد مجلس الجامعة العربية فورًا. وعندى وثائق بريطانية تثبت عروبة هذه المنطقة، هذا بالإضافة إلى التاريخ والواقع والقانون، ولهذا أعود فأؤكد ما قلته لك سابقًا وننتظر بادرة من إيران وبسرعة».

عندئذ رد القائم بالأعمال: «لقد تنازلنا كثيرًا فى موضوع الخليج العربي، وتنازلنا كثيرًا فى البحرين، وتنازلنا مع الشارقة، ولكن حاكم رأس الخيمة رفض أى تنازل ولهذا اضطرنا إلى استعمال حقوقنا فى السيادة على هذه الجزر».

---

١ ـ د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق، صـ ٣٧.

٢ ـ محمد على رفاعى: المرجع السابق، صـ ٥٥٥.



فقاطعه الأمين العام المساعد: «لماذا لم تتنازلوا بالنسبة لرأس الخيمة؟ وقد علمت أن هناك مشروعات كثيرة قدمتموها مثل مشروع شراء الجزيرتين، أنه يكفى تقديمكم بمثل هذا المشروع، ففيه اعتراف منكم بملكية حاكم رأس الخيمة لهاتين الجزيرتين وبعروبتهما. ولى أن أتساءل الآن ما قدمت وعرضت عليكم فى يوم ٢٣ من الشهر الماضى قرار مؤتمر وزراء الخارجية العرب، بإجراء اتصالات معكم. لماذا لم تطلبوا منا أن نتوسط بينكم وبين رأس الخيمة، لنصل إلى حل للموضوع؟».

فقال القائم بالأعمال الإيرانى: «هل أفهم من كلامك هذا أن الأمانة العامة مستعدة للتوسط؟».

فرد الأمين العام المساعد: «لست مفوضًا بهذا الآن، ولكنى قلت لك فى بدء الحديث أننا مستعدون لخلق جو مناسب للنقاش والمفاوضة، بشرط عدم استعمال القوة، والتخلى عن الاحتلال، والعودة إلى جو من الصداقة والود والصفاء، ولو جاء رد إيجابى على ما طلبته منكم فى يوم ٢٣ نوفمبر، لما حدث ما تسميه أنت بالضجة، وما أسميه أنا بالأزمة، أعود فأكرر لك أننا ما زلنا حريصين على علاقات طيبة بين العالم العربى وإيران، وأننا ضد كل احتلال بالقوة، وأننا فى معركة ضد عدو مشترك فنرجو أن تأخذوا ذلك فى الاعتبار».

فسأل القائم بالأعمال، الأمين العام المساعد: «هل تتوسطون لإعادة العلاقات بيننا وبين العراق؟».

فأجابه الأمين العام المساعد: «وإننى مفوضًا من قبل العراق لبحث هذا الموضوع، وأن قطع العلاقات العراقية مع إيران كان نتيجة الاحتلال الإيرانى بالقوة للجزر، فإذا أزيل هذا الاحتلال فإن العراق ـ وهو فى هذا صاحب الحق وله مطلق الحرية ـ يمكنه أن يعيد النظر فى هذا القرار»[1].

١ ـ محمد رفاعى: المرجع السابق، صـ ٥٥٧.



السيادة القانونية والفعلية للجزر العربية:

يتضح من كلام القائم بالأعمال الإيرانى بأن إيران تنازلت عن حقوقها فى جزيرة أبو موسى مع الشارقة، ولم تتنازل لرأس الخيمة، ولهذا فإن إيران اضطرت إلى استعمال حقوقها فى السيادة على جزر الطنب الكبرى والصغرى، ولهذا فإننا سوف ندرس هذه الحقوق والسيادة القانونية للجزر العربية ولمن كانت السيادة الفعلية على هذه الجزر. ومن الفصول السابقة عن الإمارات والجزر العربية الثلاث ومن الوثائق والأدلة الموجودة ، يمكننا القول بأن حكام العرب فى الشارقة ورأس الخيمة هم الذين مارسوا السيادة الفعلية على الجزر العربية الثلاث بصورة فعالة ومستمرة ومن تلك المظاهر لممارسة السيادة إدارة المرافق العامة، ومنح امتيازات استغلال الموارد الطبيعية واستيفاء الرسوم، ورفع علمى الشارقة ورأس الخيمة على الجزر «كل ذلك يثبت توفر الحيازة الفعلية والفعالة للجزر من قبل الإمارتين، ويقدم السند القانونى النافذ مكسب السيادة عليها بالتقادم، وبغض النظر عمن كانت السيادة القانونية له عليها قبل ١٧٥٠، وهذا السند لا يمكن أن ينتقص منه ما قدمته إيران فى أوقات متباعدة من ادعاءات أو احتجاجات شكلية، لأن الاحتجاج الشكلى أو الورقى أو الادعاء المجرد من أى سند لا يمكن أن يعارض الحيازة الفعلية والفعالة للإقليم، وقد لاحظنا أن القضاء والتحكيم الدوليين يرفضان باستمرار الأخذ بالاحتجاج والتحفظ وخاصة المتقطع منها، ضد الممارسة الفعالة للسيادة، ممارسة تتناسب مع ظروف الإقليم[1].

نلاحظ إن معظم التحفظات الإيرانية كانت على جزيرة «أبو موسى» ولكن موقف إيران تجاه هذه الجزيرة لم يكن موقفًا مستمرًا ومنسجمًا وجديًا وكانت إيران قد تراجعت واعتذرت بالنسبة لجزيرتى الطنب عن مسألة رفع علمها على الجزر العربية عام ١٩٠٤ ، كما أن إيران لم تعترض عندما منح حكام الشارقة

(١) د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق، صـ ٣٠.



ورأس الخيمة الامتيازات المتتالية للشركات الأجنبية للتنقيب عن معادن الأكسيد الأحمر أو عن البترول، ولكن إيران ذهبت منذ البداية إلى الإقرار بحق حكام العرب وحدهم فى منح الامتيازات للتنقيب عن المعادن[1].

أما فيما يخص مواقف الدول الأخرى، فهى تؤيد السيادة الفعلية للإمارتين وخاصة من قبل الحكومة البريطانية وممثليها فى الخليج العربى منذ أوائل القرن الماضى وحتى نهاية الانسحاب، وسكوت الدول الأخرى على هذا الوضع، ويقول محمد عزيز شكرى: «إذا كان الاجتهاد قد أقر بأن خمسين عامًا من الحيازة الفعلية تكفى لاكتساب الملكية بوضع اليد، إلا فى حالات خاصة يقررها اتفاق الطرفين، أفلا تكفى مئتا عام ويزيد من الحيازة الفعلية الهادئة والعلنية لجعل السيادة القانونية على الجزر الثلاث للشارقة ورأس الخيمة؟ نحن نقول نعم ولكن إذا كان لإيران حجة مخالفة فلتبرز أدلتها أمام المراجع التحكيمية أو القضائية التى يتيحها القانون الدولى للمتنازعين على مسألة قانونية كهذه. وإنا بذلك لراضون»[2]

طلب السفير الإيرانى فى يوم ٤/١٢/٧١ ـ وكان قد عاد لتوه من طهران إلى مقر عمله بالقاهرة ـ من الأمين العام المساعد بأن يجتمع معه ويناقشه حول الأزمة التى نشأت من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية. فاستقبله سليم اليافى فى مكتبه الساعة الواحدة بعد الظهر وجرى بينهما الحديث التالى، والذى يمثل وجهة النظر العربية عن طريق الأمين العام المساعد للجامعة العربية ووجهة النظر الإيرانية الدولة المغتصبة للجزر العربية عن طريق السفير الإيرانى حول قضية الجزر العربية، ونظرًا لأهميتها سوف نشير إلى الحديث الذى جرى بينهما بالكامل:

قال السفير الإيرانى: يهمنى أن أذكر أننا نحن الإيرانيين مع العرب دومًا، وإذا كانت هناك غيوم فى الماضى قد شابت العلاقات بين إيران والعالم العربى، إلا

١ ـ محمد عزيز شكرى: المرجع السابق، صـ ٣١.
٢ ـ د. محمد عزيز شكرى: نفس المرجع، صـ ٣٢.



أن هذه الغيوم قد انقشعت، لكننا الآن أمام ضجة جديدة تواجه هذه العلاقات. إذا استعرضنا تاريخ علاقاتنا مع العرب، وجدنا أنها كانت دائمًا وطيدة، وعند نشأة القضية الفلسطينية ـ وكنا فى اللجان الدولية وحتى بعد نشوء إسرائيل ـ كنا دومًا معكم فى كل مكان وفى الأمم المتحدة، وبالرغم من هذا حدث سوء تفاهم مع بعض الدول، ولكننا أزلناه وبذلنا كل جهد فى هذا السبيل إلا أنه يجب أن نعترف أن هناك عوامل خارجة عن إرادتنا جميعًا تعمل على إساءة العلاقات بيننا وأخص بالذكر البريطانيين. ففى كل مكان تركوا خلفهم مشكلات وأزمات وحروب. نحن نعرف البريطانيين كما تعرفونهم ومهما تغيرت الظروف فإنهم لا يتغيرون. إنهم يتعرفون خارج بلادهم بعقلية المستعمر القديم، وما زالت العقلية الاستعمارية تسيطر على عقولهم وعلى تصرفاتهم عندما قرر البريطانيون الانسحاب من الخليج العربي؛ كانوا يعملون معنا وضدنا؛ ويلعبون على حبال متعددة، وكنا نعلم أنهم لن يتركوا المنطقة إلا مثقلة بالمشكلات، وهم الذين أوجدوا المشكلات فى الخليج العربي عندما مزقوه إلى كيانات ودويلات ضعيفة، بينما كان يجب أن يكون دولة واحدة، لقد خلقوا لنا مشكلات مع البحرين وتنازلنا، وقبلنا الاستفتاء. ثم استقلت قطر واعترفنا بها. والحقيقة أننا لم نحتل الخليج العربي، بل هم الذين احتلوه. أما بقية الجزر فيعلمون أنها جزر إيرانية ويعلمون أنها لنا. لقد كانوا يحتالون علينا، ويحتالون عليكم، ويتكلمون معنا ومعكم بلغات مختلفة، ولو قالوا لنا منذ الأيام الأولى أنها جزر غير إيرانية لكان حديث آخر ولو قالوا أنها إيرانية لتغير الموقف. نحن لا نكن شيئًا ضد العراق الذى يثير الأزمة حاليًا، وهناك أزمة بيننا وبينه، وتمنينا لو قبلت حكومة العراق أن نتفاهم معها، ولكنها لم تقبل.

أما رأس الخيمة ، فإنها لم ترد ، ولم تقبل أى اتفاق ، ولو كان شيخ رأس الخيمة وحده دون من يثيرونه ضدنا، لاتفقنا معه، ولكان الوصول إلى اتفاق معه أمرًا هينًا.



هناك مصالح مشتركة بيننا وبين العرب، نحن نريد إيجاد أرضية مشتركة ومبادىء مشتركة للتعاون سويًا. نحن أشقاء، والأشقاء يختلفون، ونحن لا يعرف بعضنا بعضًا جيدًا. لقد فرقنا المستعمر الأجنبى عن بعضنا، وقام البريطانيون بتجزئة المنطقة لكى يتسيدوا عليها، والأمثلة كثيرة على تصرفاتهم هذا كالهند مثلا.

أضاف السفير الإيرانى: أرجو من الأمانة العامة أن تبذل كل جهدها لتهدئة الخواطر بعدم إعطاء أية أهمية لهذا الموضوع. إن الحق معنا، والجزر قريبة من شواطئنا، وهى جزء من أرضنا وأنتم تعرفون شعورنا نحوكم. نحن معكم ضد الاحتلال الإسرائيلى، لقد بذلنا كل جهد مع أميرى الشارقة ورأس الخيمة، ولو كنا نعتقد أن الجزر ليست ملكًا لنا، لما بذلنا جهدًا ما، إننا لا نريد التطرف، نريد أن نكون معكم ضد العدو. لقد تجنبنا كل المشكلات، ولسنا ضد اتحاد الإمارات، كنا معكم وكنا معهم، وأردنا إيجاد الحلول قبل قيام الاتحاد، ولم نوفق إلا مع الشارقة، إننى أدعوكم إلى زيارة إيران والتعرف على وجهة نظرها، وأدعو السيد الأمين العام بالذات إلى هذه الزيارة.

أوضحت إيران موقفها باعتبار أن بريطانيا هى المسؤلة عن إثارة المشاكل وكأن إيران حاولت أن تحيل المشكلة إلى بريطانيا وأعلنت عدم قبولها لوساطة الجامعة العربية لأن الجزر غير عربية وطلبت تكثيف الجهود للتوصل إلى إتفاق مع شيخ رأس الخيمة ومنع العراق من إثارة مشاكل ضدها(1).

بعد الانتهاء من حديث السفير قال الأمين العام المساعد: لاشك فى أن السيد القائم بالأعمال أرسل إلى حكومته نص الحديثين اللذين جريا بينى وبينه فى يومى ٢٣ نوفمبر، ديسمبر وأكدت عليه فيهما رغبتنا فى الحفاظ على العلاقات العربية ـ الإيرانية، وعلى الجو الطيب السائد الآن، وكنت أنتظر منه جوابًا إيجابيًا

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ـ المجلد الرابع ص١٨٤.



عما طلبته منه، قلت له: إننى بعد أن طلبت منه فى ٢٣ نوفمبر ـ ولم يكن هناك احتلال فى ذلك الوقت ـ أن تلجأ إيران إلى الأمانة العامة للتوسط عند رأس الخيمة بعد أن انقطعت كل الاتصالات كما قلتم، ولم تصل المساعى إلى نتيجة. وأقول أنه ما دمتم قد اتفقتم مع الشارقة ولا أقول أننى أوافق على هذا الاتفاق أو أستنكر، فذلك ليس من حقى فقد كان من الممكن عمل شىء للوصول إلى حل لا يسمح للسحب أن تفسد جو العلاقات.

أحب أن أقول لك أن الاستعمار فرق كثيرًا بيننا، ولكن نحن الآن أمام ظرف ترون ردود فعل فى البلاد العربية كلها، وكان من الضرورى أن تستفيدوا من الفرصة التى أتمناها لكم بإبلاغكم قرار مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى صدر بالإجماع، وأعود فأكرر لك أننى مازلت مندهشًا للمفاجأة التى حدثت باحتلال هذه الجزر العربية.

هنا قاطعه السفير الإيرانى: نحن الذين دهشنا لدهشتكم، الجميع يعلمون أننا سنحتل هذه الجزر، وقد أبلغنا بريطانيا بوجه خاص، وبعض الدول العربية بوجه عام، عزمنا على استرجاع حقوقنا، وكنا نود أن نضع قوة رمزية فى الجزيرتين الصغيرتين، إلا أنه بعد المقاومة التى حدثت ومقتل الجنود الإيرانيين، لا أعلم ماذا يمكننا أن نفعل. إننى أؤكد وأعترف أن الأمانة العامة للجامعة العربية، كانت وسيلة ممتازة يمكن الاستفادة منها ولكن لم تكن لدينا تعليمات بذلك.

ثم عاد السفير الإيرانى وأكد قوله: وأكرر وأرجو أن تعملوا على تهدئة الحال، وأن الشعب الإيرانى لم يكن ينتظر من حكومته أن تتساهل فى هذه الأمور التى تمت منذ استقلال البحرين، والحقيقة أن الجزر هى الثمن الذى تقاضيناه مقابل استقلال البحرين، وغيره من التنازلات التى اضطررنا إلى تقديمها فى منطقة الخليج العربي، وأؤكد ألا تعطوا أهمية كبرى لهذا الموضوع.



قال الأمين العام المساعد: لقد استمعت إلى كل ما قلته، وأكرر لك ما طلبته منكم، وأكرر أننى لست مخولا لأعرض وساطة، فهذا من حق مجلس الجامعة. لقد كنت أنتظر من القائم بالأعمال ردًا إيجابيًا على ما طلبت، وكان أمرًا بسيطًا، وهو أن الأمانة العامة مستعدة للتجاوب ولخلق جو التعاون وإيجاد حل للموضوع، لأننى مازلت أكرر أن الظروف التى تمت فيه هذه العملية غير مناسب، فالأمة العربية مهتمة بموضوع العدوان الصهيونى، وإذا فشلنا فى الإعداد لمواجهة العدوان الإسرائيلى، فإن دوركم سيأتى بعد ذلك فى مواجهة هذا العدوان، إننى لا أناقش الجوانب القانونية فى حقكم كما تقول، لأن لدى من الأسباب والمبررات ما يمكننى من النقاش وإثبات الحق العربى فى هذه الجزر العربية.

طلبت منكم أن تهيئوا لنا الجو الحسن، وهذا لا يمكن أن يكون فى ظل القوة والاحتلال، وطلبت منكم أن تنسحبوا من الجزر العربية، ولكننى لم أسمع الآن ردًا إيجابيًا على ما طلبت.

إذ قلت أن الجزر قريبة من الشواطىء الإيرانية فهى إذن من حقكم، فكيف يمكننا أن نناقش احتلال هولندا لإندونيسيا، واحتلال بريطانيا لمالطة، وهما بعيدتان عنهما؟ الواقع أن هناك احتلالا، وهناك قوة أرجو أن تتخلوا عنها لكى تستطيع أن نحافظ على العلاقات التى تصورتها، والتى أتفق معكم فى تصورها. وإذا كنتم قد أبلغتم بعض الدول، فإننى أوكد أنه لا يوجد دولة واحدة تعترف لكم بهذا الحق، والدليل على ما قلته ما ترونه الآن من ردود فعل.

فهل لى أن أكرر الرجاء بأننى أريد أن أعرف رأى الحكومة الإيرانية فيما قدمت من تساؤلات وإلى الآن لم أفز منكم برد إيجابى. فماذا يمكننى أن أقول لمجلس الجامعة فى اجتماعه الطارىء فى يوم الإثنين المقبل؟ بعد غدٍ - إننى أشعر أنه ليست لديكم تعليمات من حكومتكم بشأن هذا الموضوع، وإننى مستعد للانتظار إلى يوم الإثنين، لعلك تستطيع موافاتنا بجواب إيجابى، لاسيما أن



مندوبين عن رأس الخيمة والشارقة واتحاد الإمارات العربية سيصلون إلى القاهرة اليوم، ويمكننا أن نبذل معهم كل ما نستطيع فى هذا الصدد. أما أن تطلب منى عدم الاهتمام بالموضوع، فكل ما يمكننى قوله لك هو أن تقرأ الصحف، وتسمع الإذاعات، وترى ردود الفعل فى كل أجزاء الوطن العربى.

رد السفير الإيرانى: إنك تطلب منى الانسحاب من الجزر، وأستطيع أن أقول أن ذلك غير ممكن فى الوقت الحاضر. إن ما فعلناه ليس ضد العراق أو ضد أى بلد عربى آخر. لقد سالت دماء إيرانية، ولا يمكننا أن نتراجع أمام هذا الوضع، والجو غير مناسب لأى انسحاب، وإيران ليست الآن فى حالة تمكنها من اتخاذ أى قرار. ولكنى سأكرر الطلب إلى الحكومة الإيرانية فورًا بما قدمته من طلبات، ولعل الله يهدى إلى إجابة هذا الطلب، وأرجو أن أستطيع أن أبلغك بما يصل إلى حال وصوله، ولكننى أعود وأؤكد أن الدماء التى سالت قد وسعت شقة الخلاف، فأرجو أن لا تتخذوا أى قرار فى عجلة، وأكرر ضرورة معرفة الوضع وأن تدرسوه جيدًا، والوقت كفيل بإيجاد الحل المناسب، ولكن لا أستطيع الآن أن أرد على أى طلب طلبته، سوى أننى مكلف بإبلاغ الأمانة العامة. إننا نحرص على صداقة الأمة العربية والدول العربية ونريد أن نكون معها وأن يستمر الطيب بيننا وبينكم ولعلنا نوفق إلى حل»[1].

يتضح مما سبق بأن اتجاه الجامعة العربية كان إلى التقارب الإيرانى واعتبار موضوع الجزر العربية مشكلة تتعلق ببريطانيا وإيران وليس بينها وبين إيران[2]. وإن إيران تدعى بأنها استرجعت حقوقها وسيادتها على الجزر العربية كما جاء على لسان السفير الإيرانى فى القاهرة، وإذا رجعنا إلى السيادة الفعلية للجزر العربية لوجدنا من الواقع والأدلة الثابتة التى تؤكد تبعية الجزر العربية لعرب ساحل عمان

---

١ - محمد على رفاعى: المرجع السابق، ص ٥٥٧ - ٥٦٢.

٢ - د. جمال زكريا قاسم - المرجع السابق - المجلد الرابع ص١٨٤.



منذ منتصف القرن الثامن عشر على أقل تقدير، ومنذ ذلك الوقت وحتى الاحتلال الإيرانى فى عام ١٩٧١ كانت الجزر العربية تحت السيادة الفعلية لحكام الشارقة ورأس الخيمة. وإذا رجعنا للتاريخ منذ منتصف القرن الثامن عشر، فنجد أن أعلام الشارقة ورأس الخيمة كانت ترفع فوق الجزر العربية، وتطبق فيها قوانينها وأنظمتها وأعرافها، ويحملون سكان الجزر العربية جنسيتها، كما كان حاكم الشارقة يستوفى رسومًا سنوية من أعمال الغوص ورعى الماشية من جزيرة أبو موسى منذ عام ١٨٦٣، وأن المرافق العامة فى الجزر العربية كانت تابعة لإدارة الشارقة ورأس الخيمة، ومنها دائرة الجمارك ومركز الشرطة ومستشفى ومدرسة ابتدائية ومسجد كبير ومشروعات المياه والكهرباء، وكانت إيران قد اعترفت عشية نزول قواتها فى طنب الكبرى بأنها لقيت مقاومة من رجال الشرطة، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى واستسلام الباقون[1].

نجد إن من أهم الأدلة الثابتة على السيادة الفعلية هو منح حكام ساحل عمان الامتيازات القانونية للشركات الأجنبية لاستخراج البترول والموارد المعدنية من الجزر العربية، منها امتياز استخراج الأكسيد الأحمر فى جزيرة أبو موسى، ثم فى ٦ فبراير ١٩٥٣ من جزيرة الطنب، ثم عقد لامتياز النفط فى ٣ آذار عام ١٩٦٤ من حاكم رأس الخيمة لشركتى

الشركة الأولى (Union Oil Exploration and Production Company)

الشركة الثانية (The Southern Natural Gas Company)

نص هذا العقد على شمولية جزيرتى الطنب التابعتين لسيادة حاكم رأس الخيمة، كما تمت المصادقة عليها من قبل الحكومة البريطانية فى ١٩٦٤/٣/٥ بينها وبين الشركتين الأمريكيتين، وإن الشارقة أيضًا منحت الامتياز لشركة (Buttes

١ ـ د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق، صـ ١٥.



Gas & Oil Lo) وهذه الشركة مسجلة فى كالفورنيا للتنقيب عن البترول فى جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية البالغة إثنى عشر ميلا بحريًا، وقد أقرت الحكومة الإيرانية بعد احتلالها للجزيرة بسريان هذا الامتياز أمام كل هذه المظاهر من السيادة الفعلية للشارقة ورأس الخيمة على الجزر العربية، فهل يمكن لإيران إثبات ما يمكن أن تدعيه بسيادتها على الجزر العربية؟ وكل ما تقوله إيران بأنها مارست السيادة يومًا ما قبل ثمانين عامًا ثم تخلت عنها لبريطانيا وإن الأخيرة تخلت عنها للمشيختين الشارقة ورأس الخيمة «وما يهمنا من أقوالها فى هذا المجال هو اعترافها صراحة أنها لم تمارس على الجزر العربية الثلاث أى عمل من أعمال السيادة الفعلية عبر ثمانين عامًا[1].

الموقف البريطانى من الاحتلال الإيرانى:

لعل فى التحركات السياسية التى قام بها المعتمد البريطانى فى دبى «المستر جوليان ووكر»، فى تلك الفترة، ومن ثم المبعوث البريطانى إلى منطقة الخليج العربى «المستر وليم لوس» ـ آخر مقيم سياسى بريطانى فى الخليج العربى، الذى قام بجولات مكوكية بين طهران ورأس الخيمة والشارقة وأجرى لقاءات تفاوضية ضاغطة مع الحكام العرب حول طلب إيران التنازل لها عن الجزر العربية الثلاث مقابل الإغراءات المادية والمساعدات العينية والعلاقات الودية المغلفة بالتلويح باستخدام القوة وبالجبروت الشاهنشاهى الذى أخذ صورة الأمر الذى لا يرد له طلب. لقد لعبت بريطانيا دورًا هامًا فى عام ١٩٧١ تمثل فى تمكين قوات الاحتلال الإيرانية من غزو الجزر العربية الثلاث، بما يشبه إلى حد كبير دورها فى فلسطين فى ربيع عام ١٩٤٨ عندما بادرت سلطات الانتداب البريطانى إلى تسليم المدن الكبرى والمواقع الاستراتيجية الفلسطينية الهامة إلى العصابات الصهيونية (الهاغانا واللاراغون زفاى لومى)، قبيل رحيل القوات البريطانية عن فلسطين وقبيل الإعلان

١ ـ د. محمد عزيز شكرى ـ نفس المرجع صـ ١٧.



عن قيام الكيان الصهيونى فقد كان من المقرر جلاء القوات البريطانية عن الإمارات العربية فى اليوم الأول من ديسمبر ١٩٧١. وتواطأت الحكومة البريطانية مع حكومة الشاه ومهدت له احتلال تلك الجزر قبيل رحيل قواتها وقبيل إنهاء اتفاقيات الحماية التى تربط الإمارات العربية ببريطانيا. من ذلك الإجراءات التى قام بها الضباط البريطانيون العاملون فى المنطقة مثل قيام وفد (صحفى أجنبى) بزيارة إلى جزيرة طنب قبيل الاحتلال الإيرانى لها بحوالى الأسبوع لاستطلاع أوضاعها، بترتيب من الكومندر بيفن قائد الشرطة (البريطانى) برأس الخيمة الذى سبق وأن عيّن مدربًا لفريق الشرطة الرياضى، إيرانى الجنسية اكتشف فيما بعد بأنه ضابط فى المخابرات الإيرانية (السافاك) حيث قام بجمع المعلومات التى يحتاجها خلال عمله بسلك الشرطة وانسحب من رأس الخيمة عقب انتهاء مهمته السرية وقام بعدها بالتحقيق مع أفراد شرطة جزيرة طنب الذين أسروا فى إيران أثناء احتلال الجزيرة[١].

لم تكن بريطانيا فى يوم من الأيام جادة فى حماية الحقوق العربية المعهودة إليها فى الخليج العربى وفق اتفاقيات الحماية. ولم تكن متبنية لعملية الدفاع عن تلك الحقوق إنما كانت الاحتجاجات العربية من حكام الإمارات تحرك الدبلوماسية البريطانية لصد العدوان الإيرانى المتكرر الهادف للاستيلاء على المزيد من الجزر والحقوق العربية، وهذا يعود إلى مطلع القرن التاسع عشر حينما حاربت بريطانيا القوى العربية فى الخليج العربى المتمثلة بساحل عمان فى معارك تاريخية ضاربة انتهت فى عام ١٨٢٠ وأدت إلى ضعف القوة العربية وتحرك الأطماع الإيرانية التى عملت على إنهاء إيران للحكم العربى فى لنجة واحتلال قواتها لجزيرة صري وجزيرة فارسي وغيرها من الجزر العربية، فقد اكتفت بريطانيا بتقديم الاحتجاجات

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق صـ ١٢٠ وانظر:
مجلة الأسبوع العربى ـ العدد ٦٥٣ الصادر بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧١



والإنذارات الهادئة إلى حكومة طهران، للحفاظ على موازنة مصالحها التجارية والاستراتيجية السياسية مع الحكومة الإيرانية. وكانت الضحية فى ذلك الواقع الحقوق العربية وفى طليعتها سقوط لنجة بيد إيران ومن ثم احتلال إيران لجزيرة صري وأخيرًا احتلالهم للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتؤكد الوثائق والمراسلات المتداولة بين الحكومة الإيرانية والحكومة البريطانية على وجود اتفاق بينهما حول وضعية الجزر العربية الثلاث، توضحها الرسائل المتبادلة بينهما فى ٢٥ و ٢٦ نوفمبر ١٩٧١ بين وزير خارجية بريطانيا «أليكس دوجلاس هيوم» ووزير خارجية إيران «عباس خلعتبرى».

صرح «سير وليم لوس» عند مغادرته طهران عقب تنظيمه مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى: إن حكومة صاحبة الجلالة والحكومة الإيرانية قد توصلتا لتسوية خلافاتهما وإن شيوخ الإمارات العربية يمكن لهم أن يبدأوا فى تشكيل اتحادهم. ويوضح «جوليان ووكر» فى تعقيبه على الاحتلال الإيرانى للجزر موقف حكومته حين برر ذلك الموقف بقوله: هل تريدون من بريطانيا أن تدخل حربًا مع إيران من أجل الدفاع عن اتفاقية (الحماية) لم يبق منها سوى يوم واحد. وقد تناسى المعتمد ووكر أن حكومته تواطأت مع إيران وسلمت بالحقوق العربية فى الخليج العربى فى سبيل مصالحهما المشتركة، وقد لعب هو نفسه دورًا بارزًا فى المفاوضات التى جرت مع حاكمى إمارتى الشارقة ورأس الخيمة والضغط عليهما للرضوخ لرغبات الشاه. فى حين كان الواجب يقتضى من بريطانيا عدم التفريط بما هو فى عهدتها. وبعد الاحتلال الإيرانى للجزر العربية وخلال اجتماع لمجلس الأمن الدولى للنظر فى ذلك العدوان بناءً على طلب من عدد من الأقطار العربية، قال المندوب البريطانى لدى مجلس الأمن. إن بريطانيا راضية على الاتفاق الذى تم آنذاك بين حاكم الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى. أما بالنسبة لاحتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى فقد قال: بأن بلاده أعلنت عن عدم



إمكانيتها حماية هاتين الجزيرتين إذا لم يتم الاتفاق بين رأس الخيمة وإيران قبل حلول موعد انسحاب القوات البريطانية النهائى من الخليج العربى(١).

فشل بريطانيا فى حل مشكلة الجزر العربية المتنازع عليها بأية طريقة عسكرية أو دبلوماسية، أو بالاثنين معًا، كان مؤشرًا للسياسة البريطانية فى منطقة الخليج العربى. فهى على عكس السياسة التى كانت تتبعها فى أنحاء أخرى من العالم لم تكن تأبه للرأى العام البريطانى أو العربى. إن السلطات البريطانية كانت تسيطر بشكل فعال على منطقة الخليج العربى، وبخاصة فى مرحلة ما قبل النفط، حتى أنه لم يكن باستطاعة أحد أن يدخل إلى هذه المنطقة دون موافقة بريطانيا. ولذلك فإن أخبار الأحداث هناك كان من الصعب تمامًا أن تصل إلى أى مكان آخر فيما عدا المسئولين فى لندن ودلهى وإضافة إلى ذلك فإن وجهات نظر حكام وشعوب دول المنطقة كانت نادرًا ما تعتبر مهمة بالقدر الذى يكفى للتأثير فى نوع القرار البريطانى إذ أن ضعف هذه الدول جعلها غير ذات أهمية فى مفهوم سياسة القوة، كما أنه لم تكن هناك بعد أية دلائل تشير إلى وجود النفط فى هذه الدول بحيث تصبح هامة من الناحية الاقتصادية. ولو أن بريطانيا اهتمت بالأمر بما فيه الكفاية، لكانت لجأت إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأكيد ملكية العرب بشكل نهائى للجزر العربية المتنازع عليها. وهذه النقطة أساسية بالنسبة لهذه المسألة. فقد رأينا عند احتجاز المركب العربى أن وزارة المالية البريطانية لم توافق على دفع تعويضات المتضررين بحجة أنه ليس من المفروض إلزام المواطن البريطانى بدفع تعويضات عن الإجراءات التى تتخذها سلطات الجمارك الإيرانية. والواقع أن وزارة المالية كانت تعتقد بأن الحكومة البريطانية قد أدت للعرب «خدمة جليلة أخرى» وذلك بمنعهم من اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الإيرانيين أنفسهم. وعندما بانت لبريطانيا إمكانية التوصل إلى اتفاقية أنكلو ـ إيرانية فإنها حثت حاكم رأس الخيمة على تأجير جزره

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع صـ ١٢٢



لإيران آملة بذلك فى تعجيل المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية. وعندما لجأ الحاكم بعد فترة قصيرة إلى التصرف وفق إرادته للتوصل إلى نوع من الاتفاق مع الإيرانيين، وجهت إليه بريطانيا لومًا شديدًا خاصة أن المصالح البريطانية كانت ستتعرض للخطر لو أنه نجح فى مساعيه. ولم تفلح قط التوصيات التى رفعتها السلطات البريطانية المحلية، فى الخليج العربى التى كانت أكثر الجهات إدراكًا للمأزق الذى كان فيه حكام المنطقة والتى كانت تريد من حكومة لندن إعطاء المزيد من المساعدة الإيجابية لهؤلاء الحكام لم تفلح فى التأثير بشكل كاف على حكومة لندن بحيث تغير هذه الأخيرة مجرى الأحداث(١).

يمكننا هنا ذكر جهود السلطات البريطانية التى كانت تبذلها لدعم مطالب حكام مشيخات الجزيرة العربية فى السيادة الإقليمية عندما كانت هذه المطالب تخدم المصالح البريطانية فى المنطقة، وهذه المجموعة من الجزر طالب رضا خان المازندراني منذ عام ١٩٢٧ بملكية إيران لها. وكانت هذه المطالبة بشكل خاص نذير شؤم بالنظر إلى ضخامة طائفتى الشيعة والإيرانيين فى البحرين، وهما طائفتان كثيرًا ما كانتا تستخدمان لإضعاف حكم آل خليفة. غير أن البحرين كانت مركز المصالح البريطانية فى الخليج العربي، فقد كانت تعتبر، حتى قبل تفجر النفط فيها المكان الأول المرشح ليخلف بوشهر كمقر للقيادة البريطانية فى الخليج العربى. وبعد الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة، شجعت بريطانيا شيخ البحرين على تعيين مستشار بريطانى له، وهو تشارلز بيلجريف، Charles Belgrave الذى قام بإجراءات إصلاحية فى دائرة الجمارك فى البحرين وأنشأ مرافق اجتماعية متعددة وبنى مدارس ومستشفيات لمصلحة البحرين التى سرعان ما أصبحت أكثر دول الخليج العربى تطورًا. فقد كان أول المدارس التى افتتحت فى المنطقة (ومن ضمنها أول مدرسة للبنات) وأول المستشفيات والدوائر المدنية. وكانت السلطات البريطانية تراقب عن كثب التطور الداخلى فى البحرين، كما كانت تدعم باستمرار موقف

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ المرجع السابق صـ ٢٩.



البحرين فى وجه أية تحركات إيرانية. ولذلك، فإنه لم يكن من المفاجىء أن تتخلى إيران رسميًا وبشكل نهائى عن مطالبتها بهذا الأرخبيل وذلك فى شهر مارس ١٩٧٠[١].

بررت إيران سيطرتها على تلك الجزر خشيتها من أن تسيطر عليها قوة معادية، إذ من شأن ذلك التأثير على مضيق هرمز وإغلاقه فى وجه الملاحة الإيرانية والدولية هذا بالإضافة إلى إمكانية انسياب التحركات اليسارية على طول الساحل الجنوبى للخليج العربي مما يهدد الأنظمة السياسية الحاكمة بما فيها النظام الإيرانى نفسه ولعل مما يستلفت الانتباه أن إيران فى سيطرتها على تلك الجزر كانت حريصة على أن تتجنب أية مواجهة بينها وبين المملكة العربية السعودية أو غيرها من كيانات الجزيرة العربية وذلك بحصر خلافها مع بريطانيا من الناحية النظرية حيث وقعت احتلالها لتلك الجزر قبل يومين من إنهاء بريطانيا معاهداتها الخاصة مع مشيخات الساحل العمانى التى تتبعها تلك الجزر فى أول ديسمبر ١٩٧١ ومن ثم أصبحت بريطانيا هى المسئولة عن هذا الاحتلال[٢].

أما بالنسبة لمسألة جزر طنب وأبو موسى، فلم تكن لبريطانيا فيها مصالح مماثلة. ولذلك نرى بأن بريطانيا لم تتخذ أية تدابير لحل مشكلة هذه الجزر عندما أعلنت فى يناير ١٩٦٨ بأنها ستسحب قواتها من منطقة الخليج العربى بنهاية عام ١٩٧١.

لم يكن من المأمول اكتشاف النفط فى أى من رأس الخيمة أو الشارقة ولذلك لم يحسب لهما حساب فى فورة المفاوضات التى جرت بعد إعلان بريطانيا عن انسحابها المرتقب. وعندما شكل حكام أبو ظبى ودبى دولة اتحادية ووجهوا الدعوة

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ نفس المرجع صـ ٢٩.

٢ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية ـ معهد الدراسات العربية ص١٥٨.



إلى حكام المشيخات المماثلة فى المنطقة للدخول فى هذا الاتحاد، واجتمع ممثلوا مشيخات ساحل عمان فى شهر يوليو ١٩٧١ فقد استطاعوا التوصل إلى مشروع دستور الدولة الاتحادية المقترحة. وقد منح مشروع الدستور هذا الجزء الأكبر من السلطة لأبو ظبى ودبى، فرفض حاكم رأس الخيمة، صقر بن محمد القاسمى (الذى وصل إلى الحكم بعد أن خلع عمه سلطان بن سالم بن سالم سنة ١٩٤٨) رفض استمرار رأس الخيمة فى عضوية هذا الاتحاد. وقد شعر صقر بن محمد القاسمى بوحدته فى محنته خاصة عندما احتلت إيران جزر الطنب وأبو موسى بعد أن أوشكت مدة المعاهدات مع بريطانيا على الانتهاء. وكان حاكم الشارقة، خالد بن محمد (الذى خلع ابن عمه صقر بن سلطان سنة ١٩٦٥ عن طريق بريطانيا، كان قد توصل فى آخر لحظة إلى اتفاقية مع الحكومة الإيرانية يقبل بموجبها إنشاء نقطة عسكرية إيرانية فى الجزيرة مقابل تلقيه مبلغ ثلاثة ملايين دولار سنويًا ولفترة تزيد عن تسع سنوات. كما نصت الاتفاقية على أن تتقاسم الدولتان بالتساوى أية عائدات نفطية فى حالة اكتشاف النفط فى الجزيرة مستقبلا. ومن المؤكد أن صقر بن محمد قد رفض أن يوقع على اتفاقية مماثلة مع إيران، وقد جاء الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب عنيفًا ومفاجئًا. إذ حدث قبل يوم واحد من الانسحاب البريطانى وانتهاء مدة كل المعاهدات والاتفاقيات السابقة، فإن بريطانيا كانت ملزمة قانونيًا بحماية رأس الخيمة من هذا الهجوم البحرى. كما كانت ملزمة (أدبيًا) بحماية رأس الخيمة. فقد كانت تدرك أنه لولا وجود اتفاقياتها التى فرقت بين مشيخات ساحل عمان منذ القرن التاسع عشر وحالتها إلى جيوب صغيرة للإمبراطورية البريطانية، لكانت هذه المشيخات وجدت متسعًا من الوقت للاتحاد فيما بينها أو مع الكيانات العربية المجاورة بحيث تشكل وحدة سليمة لها حجمها وكما كان الحال، فقد تركت بريطانيا هذه المشيخات متفرقة وعرضة للخطر فى وجه أعدائها الكبار والأقوياء نسبيًا. وعلى نفس الدرجة من الأهمية أيضًا هو كون

بريطانيا قد فعلت القليل أو لم تفعل شيئًا منذ عام ١٩٢٨ لحل الخلاف. ولذلك فليس من المهم إذا كانت بريطانيا تعرف مسبقًا بأمر الاحتلال الإيرانى أم لا، أو إذا كانت قد تواطأت أو لم تتواطأ مع إيران، لقد كان أمام بريطانيا أربعون عامًا لحل هذه المسألة، منها خمسة وعشرين على الأقل كانت تستطيع خلالها أن تفرض السلام بالمفهوم البريطانى على هذه الجزر العربية دون أن تلقى مقاومة تذكر. وكونها لم تفعل ذلك يؤيد الرأى الذى يقول بأن خطيئة اللامبالاة بالجريمة تفوق خطيئة ارتكابها(١).

كان وليم لوس يرى فى تصريح صحفى له آنذاك: بأنه من المهم قيام اتحاد بين الإمارات قبل الانسحاب البريطانى وأن هذا الاتحاد لا يقوم إلا بموافقة إيران وأن إيران لن توافق إلا بشرط ضم الجزر العربية الثلاث إليها.

مضت الإمارات العربية فى إقامة دولتها الاتحادية دون التفريط بالجزر أو بأى من الحقوق الوطنية متمسكة بالمطالبة باستعادة الجزر العربية إليها بشتى الوسائل السلمية فيمكن دراسة بعض المواقف البريطانية تجاه الاحتلال الإيرانى للجزر العربية، وتواطؤ الحكومة البريطانية مع إيران بل مساعدتها ودعمها للاحتلال عن طريق محاولة الضغط على الإمارات العربية وبعض الكيانات العربية، لعدم إعطاء أهمية كبرى للاحتلال الإيرانى، كما قام السفير البريطانى فى القاهرة بزيارة الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون السياسية، وتحدث عن وجهة النظر البريطانية وموقفها من قضية الجزر العربية فى لقائه مع الأمين العام المساعد فى منتصف ديسمبر ١٩٧١ بقوله عن اتفاق الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى بأن هذا الاتفاق أصبح سارى المفعول دون أية مشاكل بين الطرفين ثم قال:

«إنه يأمل ألا يتعرض هذا الاتفاق لأى نقد فى العالم العربى، لأنه ثمرة مفاوضات طويلة، وقبله الطرفان بحرية تامة، ولم يضطر أحدهما إلى التخلى عن رأيه، أو إلى الاعتراف بسيادة الآخر.

١ ـ د. روزمارى سعيد ـ نفس المرجع ص ٣٠.



إنه يرجو أن يؤكد أنه لم تكن لديه معلومات عن احتلال إيران لجزيرتى طنب، حتى آخر مقابلة بينه وبين الأمين العام المساعد.

إن الإيرانيين احتلوا الجزيرتين فعلا، وحدث صدام مسلح، تشعر الحكومة البريطانية بالأسف على ضحاياه، وتسيطر إيران الآن على الجزيرتين.

إن الحكومة البريطانية آسفة لأنها لم تستطع التوفيق بين إيران ورأس الخيمة ورغم أنه قد عرضت مبالغ سخية ومشروعات متعددة على حاكم رأس الخيمة، فإن رفض أية أموال أو مشروعات أو تنازل، وقد بذلت بريطانيا المستحيل ليحدث الاتفاق، حتى أن إيران اقترحت على الحاكم شراء الجزيرتين.

ثم عاد السفير فأكد صغر حجم الجزيرتين، وعدم أهميتهما، وإن إحداهما يسكنها ١٥٠ نسمة، والأخرى خالية من الأنفس تمامًا، وهما أقرب إلى الساحل الإيرانى منه إلى الساحل العربى. فى حين أن أبا موسى يسكنها نحو ٨٠٠ نسمة، ويحتمل أن يوجد البترول فى مياهها الإقليمية.

إن الشاه يطالب منذ سنين بهذه الجزر، ويهدد باستعمال القوة، ويؤكد استعمالها عند انتهاء الحماية البريطانية، مؤكدًا الاستيلاء على الجزر العربية الثلاث إذا قام اتحاد الإمارات العربية دون الوصول إلى تسوية بشأنها.

إن بريطانيا تعرف جيدًا الآمال والتطلعات القومية العربية، ولكنها تأسف لعدم الوصول إلى الاتفاقات التى تؤمن هذه الآمال والتطلعات القومية العربية.

إن بريطانيا عملت دون احتلال البحرين، وأوصلتها إلى الاستقلال، وأبعدت عنها النفوذ الإيرانى، كما أنها أنقذت القسم الأكبر من جزيرة أبى موسى، ووفقت إلى قبول إيران عدم سيادتها عليها.

إن بريطانيا عملت على قيام دولة اتحاد الإمارات واستقلالها، وبذلت كل



جهودها لتـؤيد إيران هذا الاتحاد، وتأمل بريطانيا أن تنضم رأس الخيـمة إليه، وإن الشيخين زايد وراشد قد طلبا مسـاعدة بريطانيا فى الحصول على موافقة إيران على قيام الاتحاد، وأنه فـعلا لولا مساعدة إيران وتأييدًا لدولة الاتحـاد، لتعرضت فرص ظهوره إلى حيز الوجود للخطر.

فقاطعه الأمين العام المساعد بقوله للسفير وهذا هو الثمن الذى دفع؟

هنا صمت السفير ولم يجب على الأمين العام المساعد وتابع قائلا:

أؤكد شخصيًا أن الخسارة فى المنطقة ضئيلة، بالنسبة لرغبة الدول العربية فى علاقات طيبة مع إيران.

إن بريطانيـا ستقـوم من اليوم بتـوقيع مـعاهدات لإنهـاء الحماية عـلى اتحاد الإمارات وإمارات رأس الخيمة.

بالرغم من أن إمارة رأس الخيمة لم تدخل فى الاتحاد، فإن مسؤولية حمايتها تقع على بريطانيا، ولكن لا توجد لدى السلطات البريطانية القوات اللازمة للدفاع عن الإمارة.

فيما يتعلق برد فعل الحـادث لدى الحكومات العربية، قال أنه يأمل ألا تركز هذه الحكومات فقط على جزيرتى طنـب، وإنما يجب أن تضع فى اعتبارها الملامح الجيدة فى الموقف الحالى، فـهو يرى أن ورقة حساب ما تم إنجازه، خـلال خمسة عشر شـهرًا (مثل تخلى إيران نهائيًا عـن ادعاءاتها فى البحرين، وظهـور البحرين وقطر كعـضوين فى الجامعـة العربية وفى الأمم المتحـدة مع الحفاظ على علاقـاتها الطيبة بالحكومة البريطانية، والاتفـاق بين إيران والشارقة حول جزيرة أبى موسى، وظهور اتحاد الإمارات العـربية كدولة جديدة، يرى السفيـر أن هذه الإنجازات أكثر وأشد أثرًا عند الحساب من الجانب الآخر (مثل موضوع جزيرتى طنب).



وقد رد الأمين العام عـلى السفير البريطانى بقوله: إننا فـوجئنا ودهشنا لهذه الأنباء - والتى تعتـرفون بها اليوم - التى أثبـتت احتلال إيران لهذه الجـزر العربية، وكم نود لو ظللنا مستـمرين فى اتصالاتنا مع إيران وبريطانيا، مسـتعملين أسلوب الدبلومـاسيـة الهادئة للوصـول إلى اتفاق، ولكن الأحـداث أثبتت عكس مـا كنا نبغى، وما كان مؤتمر وزراء لخارجية العرب الذى عقد أخيرًا يبتغيه.

إنه ورد فى الأنبـاء أنه تم إنزال القوات الإيرانيـة على الجزر (بفـضل قـيادة الشاه الحكيمـة وبعد مفاوضات متـصلة مع السير لويس) كما صـرح عباس هويدا رئيس وزراء إيران بعد الاحتلال.

وكما قالت الأنباء أن إيران أنزلت قواتها «طبقًا لاتفاق رسمى مع بريطانيا».

وهنا أردف السفير البريطانى مقاطعًا كلام الأمين العام بقوله:

لم يوجد بيننا وبينهم أى اتفاق، ولم تكن لدينا أية معلومات سابقة عن عزم إيران بشأن هذه الجزر، وإن كنا نعرف رأى الشاه ورغبته فى احتلالها، لاعتقاده أنه فشل فشلا ذريعًـا فى قضية البحرين، ولذا فهو يـريد أن يتأثر لذلك الفشل، بهذا الاحتلال.

وبعد هذا استأنف الأمين العام المساعد حديثه، قائلا:

إننا نتابع الموقف، وإننا على اتصال بالدول العربيـة لمعرفة آرائها واتجاهاتها، وقد ظهـرت حتى الآن آراء عديدة من الدول، كمـا اتصلنا بحاكمى رأس الخـيمة والشارقة.

والآن أحب أن أقول شـيئًا هامًا جـدًا، وأن أبين رأى الجامعة العـربية. إننا نعتبر أن الحكومة البريطانية مسؤولة مسؤولية كاملة عن تصرف إيران وكان عليها أن تحمى أراضى رأس الخيمة، وكـان الواجب على السير وليم لويس أن يبلغنا كل ما



كان يحاوله فى مفاوضاته الأخيرة، وقد أنبأنى الآن أنكم سوف تقومون بإنهاء معاهدات الحماية، ومن ثم توقعون معاهدات صداقة مع هذه الإمارات العربية، وذلك معناه أن المسؤولية ستبقى كاملة على كاهل بريطانيا.

إن بريطانيا أكدت لنا مرات عديدة أنها تعترف بعروبة هذه الجزر العربية. والآن نرى أنها تخلت عن هذا الاعتراف، فما هو موقف بريطانيا على ضوء هذه الاعتبارات؟ وما الذى تنوى عمله تحملا لمسؤولياتها؟ وما هى المساعى التى ستبذلها؟ وإلى أى مدى سيكون تدخلها فى هذا الموقف؟.

إننى أصر على القول أن بريطانيا كانت تعرف النوايا الإيرانية تمامًا وكان واجب عليها أن تستعد لمواجهتها.

كنت قد أشرت لكم فى اجتماعنا الأخير إلى خطوة الموقف الذى سينشأ بصدد موضوع الجزر العربية، وها أنت ترى أن الأمور ستتعقد كثيرًا.

إن الشيء الذى أستغربه هو أن تقول بريطانيا أنها وإن كانت تحمل مسؤولية الدفاع عن رأس الخيمة تنفيذًا للمعاهدات، إلا أنها لا تملك وسائل هذا الدفاع فى المنطقة، وهذا شيء لا يمكننى ـ عقلا أو منطقًا ـ أن أقبله فى ضوء قوة بريطانيا وعضويتها فى حلف الأطلنطى والحلف المركزى، وغيرهما، وما تملكه من قوات عسكرية هائلة.

إننى لم ولن أتصل بالإيرانيين، لأننى بالرغم من اعتراضى الشديد على كل ما فعلوه ـ أعتبر بريطانيا هى المسؤولة أولا وأخيرًا.

أكد الأمين العام المساعد، للسفير البريطانى، أن الاحتلال الإيرانى لهذه الجزر سيهدد المصالح العربية فى المنطقة كلها، من النواحى الاستراتيجية والاقتصادية والبترولية، لأن لهذه الجزر مركزًا استراتيجيًا هامًا، قد يجعل إيران تتحكم فى مصير الخليج العربي كله.



فقال السفير: إن الأوضاع الاستراتيجية معروفة، وأن إيران قد سلحت كل شواطئها الغربية تسليحًا كاملا، ولهذا فإن احتلال الجزر العربية لن يضيف إلى قواتها العسكرية جديدًا، لأنها قوية بغير احتلالها.

ثم عاد الأمين العام المساعد لحديثه قائلا:

إننا نسعى الآن لتحديد موقف محدد حول الموضوع مع الدول العربية، ونحن وإن كنا نفضل أسلوب الدبلوماسية الهادئة، إلا أننا لم نستطع الاستمرار فيه بعد الموقف الذى طرأ الآن.

ولا يوجد هناك سوى حل واحد: هو أن تنسحب إيران من الجزيرتين، وأن يلجأ إلى بذل المساعى بين الأطراف المعنية حول الموضوع، وإننى أريد من بريطانيا بالرغم مما حدث ألا تقبل هذا الاحتلال بشكل من الأشكال، وإن تعترض عليه، وأن تطلب انسحاب القوات الإيرانية، وأن تؤكد أن هذه الجزر عربية، ولدينا وثائق بريطانية تثبت عروبتها، هذا إلى أنه من النواحى الشرعية والقانونية الدولية يؤكد الواقع عروبة هذه المنطقة كلها، وستقدم جميع هذه الوثائق إلى المسؤولين العرب، ليقرروا على ضوئها ما يجب عمله.

إنه ما زال يعتقد رسميًا أن المسؤولية على كاهل الحكومة البريطانية، وأن عليها أن تتخذ ما يلزم لإعادة الحق إلى أصحابه وأن الموضوع أكبر من المشروعات ومن المال المعروض مهما كثر لأنه موضوع قومى، وموضوع مصالح عربية عليا، لا يمكن إغفالها أو إهمالها(١).

تسليم بريطانيا الجزر العربية لإيران:

يرجع تاريخ العلاقات البريطانية ـ الإيرانية إلى الوراء منذ دخول بريطانيا إلى الخليج العربى حيث تعاونت الدولتان الإيرانية ـ والبريطانية فى طرد البرتغاليين ثم

١ ـ محمد على رفاعى ـ المرجع السابق ص ٥٥٤.



الهولنديين من الأجزاء الجنوبية الشرقية من إيران. وكما وقفت الحكومة البريطانية إلى جانب حكومة الشاه بكل ثقلها أثناء الحربين العالميتين ولا ننسى المصالح الاقتصادية الكبيرة التى حصلت عليها الحكومة البريطانية فى إيران وخاصة فى مجال البترول والسكك الحديدية وغيرها من المصالح الاقتصادية فى إيران وأخيراً علاقاتها العسكرية من الحلف المركزى إلى بيعها أحدث الأسلحة البريطانية وجعلها الشرطى الخليجى لحفظ المصالح الغربية وذلك بالاشتراك مع أمريكا، لأن الدخول الأمريكى المباشر قد يترتب عليه مشاكل دولية وخاصة مع الاتحاد السوفيتى أو غيرها من الدول المعنية. كل هذه المعطيات جعلت بريطانيا تتفق مع إيران على احتلال الأخير للجزر العربية علمًا بأن بريطانيا هى التى حافظت على هذه الجزر أثناء تواجدها ودافعت عنها بشدة ضد الأطماع الإيرانية ثم سلمته لإيران قبل انسحابها بيوم واحد من الإمارات العربية. فلماذا فعلت بريطانيا ذلك. وسوف نورد بعض التصريحات للسير وليم لوس المبعوث البريطانى إلى منطقة الخليج العربى والتى جاءت بعد مقابلته لشاه إيران فى يوم ١٣ نوفمبر من عام ١٩٧١[١].

«إن الشاه يتفق تمامًا فى الرأى مع آراء بريطانيا وتوقعاتها. وآثار موضوع الجزر التى تطالب بها إيران وترى هذه:ـ

أ) ـ ضرورة وضع ضمانات للأمن فى هذه المنطقة قبل انسحاب بريطانيا منها.

ب) ـ إن حراسة هذه الجزر العربية لا يمكن أن يتولاها الحكام كما أن الاتحاد إذا قام لا يستطيع توفيرها.

جـ) ـ إن حراسة الجزر ضرورية لتأمين الملاحة فى الخليج العربي ضد أى تدخل أجنبى.

---

١ ـ محمد على رفاعى ـ نفس المرجع ص٥٧٢.



إن بريطانيا وإن كانت لا تنكر أهمية إيران، تعتقد أن موقفها الحساس لا يسمح لها بأن تحرض دولا كانت تحت حمايتها على التنازل عن سيادتها.

إن إيران لا تريد إضاعة فرص قيام الاتحاد وإنما تبحث عن الشكل الذى سيكون عليه الاتحاد ثم تقنع الأطراف المعنية بفكرتها. لو أن بريطانيا اتفقت مع إيران على تسليمها الجزر العربية فليس من حقها التصرف بجزر وأرض لا تملكها وإعطاؤها لدولة أخرى دون موافقة المالك الأصلى لتلك الأرض وهم شيوخ رأس الخيمة والشارقة. هذا من وجهة النظر القانونية الدولية فالحماية البريطانية على الإمارات العربية تختلف عن الملكية والسيادة كما هو الحال فى مستعمرات التاج البريطانى[١]. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت قد حددت يوم ٣١ نوفمبر ١٩٧١ موعد الانسحاب البريطانى بيوم واحد وهو بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ وما زالت رأس الخيمة تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة ١٨٩٢[٢] والتى تعتبر «ملزمة لأطرافها حتى آخر يوم فيها ودرجة الإلزام هذه لا تنحسر باقتراب نهاية المدة وعلى الأطراف تنفيذ المعاهدة بحسن النية أى بشكل لا يتحررون فيه مباشرة أو بصورة غير مباشرة من الالتزامات التى ترتبها عليهم بنودها»[٣]

علمًا بأن الحكومة البريطانية هى التى فرضت معاهدة الحماية تلك مع الإمارات العربية وهى التى أعلنت نفسها بأنها تحمى الإمارات العربية من أى اعتداء خارجى بموجب الحماية وقد أعلنت الحكومة البريطانية مرات عديدة التزاماتها. وهناك مثال على ذلك ألقى اللورد كيرزون ـ نائب الملك والحاكم العام للهند خطابه باجتماع ساحل عمان فى الشارقة يوم ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ ومما جاء فى

---

١ ـ أمل الزياتى ـ المرجع السابق ص ١٢٦.

2 - I.O. and R. P. and S/7195.

٣ ـ محمد عزيز شكرى ـ دكتور ـ مسألة الجزر فى الخليج العربى والقانون الدولى ص ٦٨.



الخطاب . . . «كل واحد من الحكومات المعروفة باسم الحكومات ذات المعاهدة قد أوجبت على نفسها لا يخفى عليكم أن لا تعمل معاهدة ولا مكاتبة مع دولة غير البريطانية وأن لا تقبل من الدول الأخرى وكيلا وأن لا تترك من يدها شيئًا من بلادها ـ هذه الشرائط واجبة على كل واحد منكم وأنتم ما زلتم قائمين عليها بالخلوص وهذا هو واجبه من الجانب الثانى على الحكومة البريطانية أيضًا فما دامت المشايخ قائمين عليها بالصدق لا يمكن لأحد أن يضر حقوقكم وحريتكم لا»(١) .

ولكن الذى حدث أن الإيرانيين احتلوا الجزر العربية فلا أحد من الجنودالبريطانيين المرابطين فى القاعدة العسكرية فى الشارقة تحرك من مكانه. فأين محافظتها على الحقوق والحرية. ففى الوقت الذى كان الخلاف بين بريطانيا وإيران قائمًا أمام الرأى العام بشأن الجزر العربية. فقد كانت تقوم فى نفس الوقت بمناورات مشتركة مع السلاح الجوى الإيرانى والسلاح الملكى البريطانى فى أجواء هذه الجزر العربية تحت إشراف الحلف المركزى(٢).

تؤكد هذه التصرفات للرأى العام العربى والعالمى عن تخاذل الحكومة البريطانية عن اتفاقيات الحماية ومن ثم تواطئها مع إيران فى احتلالها للجزر العربية.

لعبت بريطانيا دورًا كبيرًا فى تسليم الجزر العربية إلى إيران بشتى الوسائل، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بل ساعدت إيران فى احتلالها للجزر العربية، ومهدت لذلك السبيل قبل الاحتلال الإيرانى، عن طريق الوسائل الإعلامية والدبلوماسية، وكانت إيران تشن حملات إعلامية عن عزمها احتلال الجزر العربية سواء بالقوة أو بالطرق السلمية، وإن الحكومة البريطانية قد قررت تسليم الجزر العربية لإيران بعد أن أوكلت الولايات المتحدة وبريطانيا دور شرطى الخليج العربى لإيران، لحماية المصالح المسيحية الغربية، وبدأت الصحف البريطانية

1 - I.O. and R. P. and S/7195

2 - Financial Times-23/10/1970



منذ شهر يوليو عام ١٩٧١ حملتها بوجوب تسليم هذه الجزر العربية لإيران قبل الانسحاب البريطانى من الخليج العربي لأن الاحتلال الإيرانى لهذه الجزر بعد إخلاء بريطانيا للمنطقة سيثير الرأى العام العربى، أما تسليم بريطانيا هذه الجزر لإيران فلن يكون له تأثير، وستحتج على هذا العمل الحكومات العربية، ولكنها ستنسى احتجاجها بسرعة كما عودتنا وقائع التاريخ، وستعود العلاقات إلى سابق عهدها(١).

صرح الشاه محمد رضا خان المازندرانى لصحيفة الفيجارو الفرنسية بأن هذه الجزر العربية بالأصل إيرانية، وأن القوات البريطانية احتلتها من إيران فى فترة ضعفها أما الآن فإنى أمتلك قوة بحرية وجوية ضاربة تمكننى أن أحتل بها هذه الجزر متحديًا قوة بريطانيا فى المنطقة(٢).

لهذا فإن الشاه صمم على احتلال الجزر العربية بالتعاون مع بريطانيا سواء بالقوة العسكرية أو بالطرق السلمية، ويقول ديوك(٣): أنه عرف من بعض البريطانيين الموثوق فيهم أنهم قد عرفوا من بعض مستشارى الشاه أن الشاه لم يكن يريد هذه الجزر لأسباب حربية أو استراتيجية رغم تصريحاته التى نحت ذلك المنحى، فقد أراد الشاه هذه الجزر لتثبيت صورته كحاكم قوى فى أذهان الشعب الإيرانى. نالت البحرين استقلالها وقلل ذلك من صورة الشاه كحاكم قوى، فكان عليه أن يفعل شيئًا لكى تعود صورته قوية كما كانت فى نفوس شعبه.

يقول ديوك نقلا عن الثقاة(٤): أن وزارة الخارجية الإيرانية أخبرت الشاه وألحت عليه فى القول خلال عام ١٩٧١ أن العالم العربى مشغول بالقضية

١ ـ عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: بريطانيا وشيخات الساحل العمانى، ص ٢٥١.

٢ ـ عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: نفس المرجع، ص ٢٥١؛ وأنظر:
Anthony, J.D. Arab Stars of Persian Gult, People, Polites, Petroleum P27

٣ ـ عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: نفس المرجع، ص ٢٥١.

٤ ـ عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: نفس المرجع، ص ٢٥٢.



الفلسطينية ومواجهة إسرائيل، وإن العرب بوضعهم هذا سيكون من الصعب عليهم مواجهة إيران دبلوماسيًا أو عسكريًا؛ لأن قضية الأرض الفلسطينية المحتلة أوعى للجهود الدبلوماسية والعسكرية من بعض صخور على الخليج العربى، غير أن هؤلاء الدبلوماسيين عادوا فى أكتوبر فى العام ذاته يقولون للشاه أنهم قد عرفوا أن أبوموسى بصفة خاصة تنال اهتمامًا خاصًا من جامعة الدول العربية، فعلى الشاه أن يدخل فى اتفاق مع حاكم الشارقة بخصوص تلك الجزيرة. واقترحت بريطانيا على الشاه أن يشترى أبو موسى والطنبين أو يؤجرها إيجارًا سرمديًا لا ينتهى بالزمن. ولم يكن الشاه حتى هذا التاريخ يؤمن بالتفاوض، إذ ادعى أن بريطانيا قد ساومته سلفًا بأن يترك ادعاءاته فى البحرين، لينظروا فى أمر الجزر بطريقة الترضية وأنكر المفاوضون ما قاله الشاه جملة وتفصيلا.

نفت الحكومة البريطانية وجود اتفاق بينها وبين إيران حول تسليم بريطانيا الجزر لإيران، كما قال بعض المسؤولين الإيرانيين وأكدوا هذا الاتفاق فى عدة مناسبات، رغم إنكار بريطانيا، ولكن ماذا لو صح هذا التعبير؛ وأن بريطانيا التى لها معاهدات الحماية والدفاع تتفق مع إيران وتتنازل عن سيادة الجزر العربية دون علم أصحاب السيادة وهم حكام رأس الخيمة، وأن صفة بريطانيا فى المنطقة محددة باتفاقية الحماية مع حكام الإمارات العربية بما فيها الشارقة ورأس الخيمة، وبقواعد القانون الدولى المنظمة للحماية بشقيها الاستعمارى والاتفاقى، فإن الحكومة البريطانية كانت قد تعهدت رسميًا بحماية هذه الإمارات العربية من أى عبث بحقوقها وحرياتها[1].

لا توجد أية بنود فى اتفاقية الحماية والدفاع تخول بريطانيا أو تعطيها الحق فى التنازل أو التصرف بالبيع أو أية وسيلة أخرى عن أى جزء من أجزاء الإمارات العربية، وفى دراستنا السابقة لاحظنا كيف أن بريطانيا كانت تدافع عن حقوق

١ ـ د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق، ص ٣٨.



وسيادة الإمارات على الجزر العربية ضد الأطماع التوسعية الإيرانية، وأن قواعد القانون الدولى المنظمة للحماية لا تسمح بمثل هذا التنازل، فالقصد من الحماية (Protectoratec) ـ كما يدل عليها اسمها ـ هو الصيانة وليس التبديد. وعلى هذا فلو ظهر أن بريطانيا تنازلت لإيران عن الجزر العربية بشكل أو بآخر، فإن تصرفها باطل بطلانًا مطلقًا خاصة فى ظل القانون الدولى المعاصر، الذى أصبح حق الشعوب فى تقرير المصير يشكل واحدًا من أهم مبادئه ووفق ما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة وما استقر عليه العمل خلال ربع القرن الماضى[1].

كما أن قيام اتحاد الإمارات كان موضع استغلال الشاه محمد رضا خان المازندرانى، الذى كان واضحًا أيضًا على لسان وليم لوس ـ المبعوث البريطانى للمنطقة، الذى قال بأن المهم هو قيام اتحاد الإمارات، وإن هذا الاتحاد لا يقوم إلا بموافقة إيران، وإن إيران لا توافق ما لم تنضم الجزر العربية إلى سيادتها[2]، وهذا ما جعل حكام الإمارات يقومون بتأجيل بحث الموقف من الجزر العربية إلى ما بعد قيام الاتحاد، على أمل بأن تؤدى الجهود الدبلوماسية العربية والدولية إلى إقناع شاه إيران بالعدول عن موقفه، ولكن فى الوقت الذى أعلن فيه قيام اتحاد الإمارات كانت القوات الإيرانية قد احتلت الجزر العربية فى اليوم السابق له[3] وبذلك تنصلت بريطانيا عن اتفاقياتها والتى تنص على حماية الإمارات العربية وذلك عندما احتلت إيران جزر الطنب الكبرى والصغرى التابعين لرأس الخيمة[4].

أما جزيرة أبى موسى التابعة للشارقة، فإن الشاه قد اضطر إلى أن يدخل فى مفاوضات مع حاكم الشارقة بوساطة بريطانيا، وتمخضت عن تسوية بين حاكم

١ ـ د. محمد عزيز شكرى: نفس المرجع، ص ٣٩، وانظر المؤلف فى المرجع:
The Concept of Self - Detecrmination in the United Nations,1965.
٢ ـ وكالة الأنباء العراقية: قسم البحوث والتقارير. المرجع السابق، ص ٨.
٣ ـ وكالة الأنباء العراقية، نفس المرجع، ص ٨.
٤ ـ John Duke Anthony, op. cit, p275



الشارقة وبين إيران قبلتها الشارقة بموجب خطابه إلى وزير الخارجية البريطانية فى ١٨ نوفمبر ١٩٧١، الذى جاء فيه «إشارة لمباحثاتنا حول الترتيبات بين الشارقة وإيران بخصوص مسألة أبى موسى أؤكد لكم أننى أقبل الترتيبات المبينة فى مذكرة التفاهم المرفقة بهذه الرسالة وأكون ممتنًا لتأكيد قبول الحكومة الإيرانية من جانبها لهذه الترتيبات. وجاء رد طهران فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ من وزير الخارجية عباس على خلعتبري يؤكد أن حكومته تقبل الإجراءات الخاصة بأبو موسى»[١].

لهذا يمكننا القول بأن بريطانيا تتحمل القسم الأكبر من المسؤولية إن لم تتحمل المسؤولية الكاملة من جراء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية، حيث وقع ذلك الاحتلال للجزر العربية فى وقت كانت فيه رأس الخيمة تحت الحماية البريطانية، ويمكننا أن نتساءل هنا حول مدى مسؤولية بريطانيا فى الامتناع عن الدفاع عن الجزر العربية ضد الاحتلال الإيرانى ـ وكان الممثل السياسى البريطانى فى دبى قد صرح لجريدة السياسة الكويتية فى ٤/١٢/١٩٧١ «بأن بريطانيا ليست مسؤولة قانونًا عن الدفاع عن الجزيرتين، لأن اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٢ كانت ستنتهى خلال يومين من وقوع الغزو الإيرانى»[٢].

وإن هذا الكلام مرفوض فى القانون الدولى، فالمعاهدة ملزمة لأطرافها حتى آخر يوم فيها، وهذا لا يعنى بأن درجة الإلزام تنحسر باقتراب نهاية المدة بيوم أو بيومين، وإنما يجب أن تنفذ إلى آخر لحظة من الانسحاب، وعلى الأطراف المعنية تنفيذ المعاهدة بحسن نية، وعدم التنصل أو التحرر منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الالتزامات التى ترتبها عليها بنودها وأن الحكومة البريطانية هى فرضت نفسها على حكام الإمارات، وجرتهم إلى الحماية الاستعمارية والتى من أبسط شروطها أن تتولى الدولة الحامية صيانة حقوق ومصالح الدولة المحمية[٣].

---

١ ـ عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: المرجع السابق، ص ٢٥٢.

٢ ـ د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق، ص ٦٨.

٣ ـ د. محمد عزيز شكرى: نفس المرجع، ص ٦٨.



لو قلنا فرضًا بأن الحكومة البريطانية اعترفت بحق إيران فى هذه الجزر، فإنها من وجهة نظر القانون الدولى لا يحق لها نقل إقليم أو التصرف به دون رضا المالك الأصلى، وهم حكام رأس الخيمة والشارقة، والحماية البريطانية على إمارات الخليج العربى بصفة خاصة تختلف عن الملكية والسيادة كما هو معروف فى المستعمرات البريطانية[١].

قالت الحكومة البريطانية أكثر من مرة وفى مناسبات كثيرة عن التزامها بالدفاع عن الإمارات العربية، ومنها ما قاله اللورد كيرزون نائب الملك والحاكم العام للهند فى خطابه إلى حكام الإمارات فى يوم ٢١ نوفمبر عام ١٩٠٣ حيث قال:

«وهذه الاتفاقيات ملزمة لكل فرد منكم، ولقد تمسكتم بها تمسكًا ينم عن إخلاصكم، كما أن هذه الاتفاقيات ملزمة بالمثل للحكومة البريطانية. وما دام شيوخ القبائل ينفذون هذ الاتفاقيات بإخلاص، فلا تخشوا قيام أى فرد بالعبث بحقوقكم أو حريتكم»[٢].

لكن الذى حصل بأن الشاه محمد رضا خان المازندراني، قام بتهديد الإمارات باحتلال الجزر عن طريق الصحف وتصريحاته العديدة، ثم قام بعد ذلك باحتلال الجزر، وأصبح الآن يحتل أجزاء من إمارة رأس الخيمة دون أن يتحرك جندى بريطانى واحد أو يطلق رصاصة واحدة للدفاع عن سيادة الإمارة وعن حرية سكانها فى الطنب، وهذا ما يجعل بريطانيا عرضة لمساءلتها قانونًا عن إخفاقها فى تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة الحماية[٣]، ومسؤوليتها الكاملة فى صد العدوان الإيرانى.

---

١ ـ أمل الزياتى: البحرين، ص ١٢٦؛ وأنظر:
Oppenheim, L. International Low, p579

٢ ـ د. سيد نوفل: المرجع السابق، ص ٤٢٦.

٣ ـ د. محمد عزيز شكرى: المرجع السابق، ص ٦٩.



هذا وإن لم نقل بأن بريطانيا تعاونت مع إيران بل ساعدتها فى احتلال الجزر العربية، ففى الوقت الذى كان فيه الخلاف قائمًا بين إيران وبريطانيا حول الجزر العربية أمام الرأى العام العالمى، كانت تقوم بمناورات عسكرية مشتركة بين السلاح الجوى الإيرانى والسلاح الملكى البريطانى على أجواء هذه الجزر العربية تحت إشراف الحلف المركزى[١]، وهذا لا يدع مجالا للشك فى أن خلافات بريطانيا مع إيران حول الجزر العربية إنما هى خلافات شكلية لتهدئة وخداع الرأى العام العربى والدولى.

ما أن احتلت القوات الإيرانية جزيرة طنب الكبرى حتى سارعت إلى وضع وحدات من المدفعية بعيدة المدى والمدافع المضادة للبواخر والطائرات وبنت الاستحكامات العسكرية فى عدد من مواقع الجزيرة: فى جبل خماس وجبل أبوالطبول وجبل اليهودى وجبل الشعبة ورأس البوس وجبل العقبة وكلها تلال جبلية تطل على البحر أو على أراضى الجزيرة وعلى سهولها، كما ركزت إيران مدافعها عند دارة الشيخ خالد ولى العهد نائب الحاكم فى رأس القين، وكذلك نصبت مدافعها فى رأس مهجج وقرب مركز الشرطة وبجوار مدرسة الجزيرة، كما قامت بتحويل مركز الشرطة إلى محطة للكهرباء وحولت مبنى المدرسة القاسمية الجديد إلى مخزن للأسلحة والمؤن، وجعلوا من الدائرة المشرفة على البحر مركزًا للإرسال اللاسلكى واتخذوا من الدار المجاورة مركزًا للقيادة. وأنشأت بعد ذلك القوات الإيرانية فى الجزيرة مطارًا عسكريًا لطائراتها النفاثة والهيليوكوبتر.

شجعت الحكومة الإيرانية النساء الإيرانيات على الاستقرار فى الجزيرة (حوالى ١٥٠ امرأة) فخصصت لكل منهن مكافأة شهرية قدرها ٧٠٠ تومانًا كإغراء لهن للإقامة فى الجزيرة وهكذا احتل السكان الجدد منازل أهالى طنب

١ ـ أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١٢٦؛ وأنظر:
Financial Times,23/10/1970



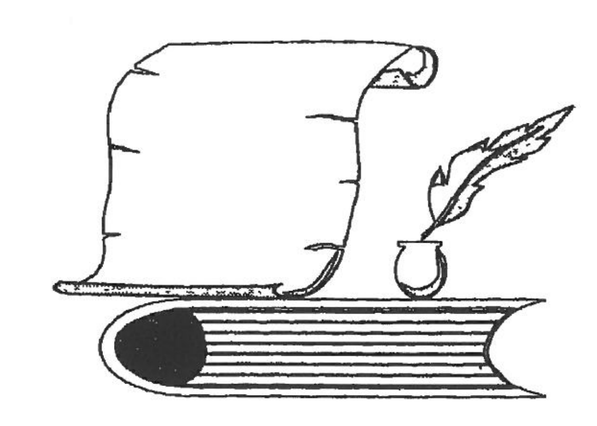
العرب المهجرون. أما جزيرة أبو موسى فقد شهدت هى الأخرى تغييرات كثيرة فى جانبها الشرقى حيث تحولت إلى قاعدة عسكرية متطورة بنت فيها إيران موانى للزوارق الطوربيدية وللسفن الحربية ومطارًا عسكريًا متطورًا امتد مدرجه عدة كيلومترات فوق أرض الجزيرة وفى القسم التابع لدولة الإمارات، إضافة إلى إنشائها ميناءً مدنيًا لاستقبال المراكب والسفن القادمة إلى الجزيرة أخذ سكان الجزيرة يستخدمونه فى قدومهم ورحيلهم مما أتاح لسلطات الميناء الإيرانيين فرصة الرقابة والتحكم بالقادمين إلى الجزيرة والمغادرين لها، فقاموا فيما بعد بفرض إجراءات رسمية متشددة على القادمين إلى الجزيرة ووضعوا القيود على دخول أبناء الجنسيات الأخرى إلى الجزيرة[١].

أقدمت إيران مؤخرًا على انتهاك آخر لسيادة الإمارات بتسييرها خطًا جويًا يربط بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبو موسى، وذلك تشجيعًا للمواطنين الإيرانيين للاستيطان فى الجزيرة التى لم يكن يسكنها من قبل أى إيرانى.

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص ٢٩٦



الفصل الثامن



العرب والاحتلال الايرانى للجزر العربية

الموقف العربى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

أولا ـ الجامعة العربية

مجلس الجامعة يتدارس قضية الجزر العربية

ثانيًا ـ موقف الدول المعنية فى قضية الجزر العربية

أ ـ أبو ظبى
ب- الشارقة

جـ- رأس الخيمة

د- الإمارات العربية المتحدة

ثالثًا ـ موقف الدول العربية

١ ـ موقف السعودية والكويت
٢ ـ موقف العراق

٣ ـ موقف مصر
٤ ـ موقف ليبيا

٥ ـ موقف تونس
٦ ـ موقف فلسطين

٧ ـ موقف اليمن

رابعًا ـ استنكار الاحتلال الإيرانى على المستوى الشعبى

خامسًا ـ موقف الأمم المتحدة

الموقف العربى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

سوف نتناول العلاقات العربية ـ البريطانية قبيل وبعد الاحتلال الإيرانى للجزر العربية حيث قدم وليم لوس بحضور المعتمد البريطانى فى الخليج العربى جيفرى آرثر وذلك فى السابع من سبتمبر ١٩٧١ اقتراحات إلى كل من حاكم الشارقة ورأس الخيمة لتسوية مشاكل الحدود مع إيران عن طريق مناصفة انسيادة وعائدات النفط. فقد أدلى صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة بحديثه لجريدة الجمهورية البغدادية عندما سأله عن طبيعة المفاوضات التى أجراها مع السير وليم لوس فأجابه بقوله :ـ

«لقد عرض علينا لوس مشروع اتفاق مع إيران فسمح بموجبه بتواجد بسيط لقوة من الشرطة الإيرانية فى جزيرتى الطنب الكبرى والصغرى على أن يزداد حجم التواجد على مراحل بغية التمويه على العرب وعدم إثارة مشاعرهم مقابل أن يدفعوا لنا مليون وألف جنيه استرلينى سنويًا ولمدة تسع سنوات كما عرضوا علينا أن يدفعوا مقابل موافقتنا على الاتفاق ٤٩٪ من ناتج البترول الذى سيستخرج من جزيرة الطنب الكبرى إلا أننا رفضنا هذا الطلب وأكدنا أن أرضنا عربية ولا يمكن أن نتخلى عنها»[1].

بعد الاحتلال الإيرانى للجزر العربية تحدث السير ويتشارد بوسنت السفير البريطانى فى القاهرة فى يوم ١/١٢/١٩٧١ إلى مندوب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية جاء فيها :ـ

«أ ـ الأمل فى عدم انتقاد العرب لاتفاق الشارقة مع إيران بشأن النزول الإيرانى فى أبو موسى، فقد تم بحرية ومع احتفاظ كل من الطرفين بموقفه . . .

---

١ ـ خالد العزي ـ دكتور ـ المرجع السابق ص ٢٣٢.



ب ـ أن الحكومة البريطانية آسفة لعدم تمكنها من إتمام اتفاق بين رأس الخيمة وإيران رغم العروض السخية والمشروعات العديدة والأموال المعروضة. فقد أصر حاكم رأس الخيمة على الرفض حتى ما عرضته إيران من شراء الجزيرتين !!

جـ ـ آمل أن لا تعلق الجامعة أهمية على احتلال الجزيرتين الصغيرتين فإحداهما لا يسكنها سوى ١٥٠ شخصًا والأخرى غير مسكونة والخسارة فيهما ضئيلة. وما أحرز من تقدم بفضل الجهود البريطانية يدعو إلى الرضا، فقد استقلت قطر والبحرين ودخلتا الأمم المتحدة والجامعة العربية وقام الاتحاد وتم الاتفاق على أبو موسى مع شيخ الشارقة ولولا رضا إيران ومساعى بريطانيا، ما تم شىء من ذلك . . . .

د ـ إن دعم علاقة إيران بالدول العربية أولى بالاهتمام . . . .»[1]

إن ما قاله السفير البريطانى يدل على انحيازها إلى إيران ضد المصالح العربية وتمويه الشعب العربى وتضليل الرأى العام. وإن الاستعمار البريطانى معروف بعدائه للأمة العربية ولا يحتاج هذا إلى دليل.

أولا: الجامعة العربية:

بعثت حكومة رأس الخيمة وفدًا لحضور الاجتماع الذى كان مقررًا عقده لوزراء الخارجية العرب عقب اجتماع مجلس الجامعة العربية الطارىء لبحث العدوان الإيرانى، لكن هذا الاجتماع لم يكتمل عقده مما حدا الشيخ عبد العزيز بن حميد مدير مكتب الحاكم الموفد لحضور هذا الاجتماع أن قدم إلى الأمانة العامة للجامعة العربية عرضًا لأحداث ذلك العدوان فى كلمة لتقديمها إلى وزراء الخارجية عند اجتماعهم هذا نصها:

---

١ ـ سيد نوفل ـ دكتور ـ الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة ـ الكتاب الثانى ـ إمارات ساحل عمان ص ٣٠.



«إخوانى المحترمين وزراء الخارجية

يشرفنى أن أنقل إليكم جميعًا تحيات الشيخ صقر بن محمد بن سالم القاسمى حاكم رأس الخيمة باسمه شخصيًا وباسم حكومته وشعبه، لأننا جميعًا فى رأس الخيمة نشعر بالاعتزاز والفخر بأن إخوانًا لنا فى كافة أقطارهم يشعرون شعورًا قويًا بخطر الاعتداء الإيرانى الغاشم على جزرنا فى الخليج العربى. إننا أيها الإخوان نقول لكم بملء فينا وبصراحة أن احتلال إيران لهذه الجزر إنما هو خطوة أولى تتبعها خطوات. إن إيران تعتبر هذه الجزر نقطة ارتكاز لها للقفز إلى الشاطىء العربى للخليج العربى حتى تتحقق أحلامها فى الامبراطورية الفارسية وأن تجعل من الخليج العربى بحيرة فارسية، إننا نصبح الآن منبهين إلى الخطر الذى يحدق بالحدود الشرقية للمشرق العربى. فبالأمس كان أهل فلسطين يصيحون ويستنجدون وينبهون إلى الخطر الصهيونى ولم يكن أحدٌ يصدقهم حتى احتلت فلسطين وطُرد أهلها منها، وعندئذ انتبه العرب إلى الخطر الداهم فأخذوا يقدمون عشرات الآلاف من الضحايا وآلاف الملايين من الدنانير لكى يحاولوا استرداد جزء من الوطن السليب، وكل ما نخشاه نحن أن يحل بنا بالغد ما حل بفلسطين بالأمس.

إنكم أيها الإخوان تستطيعون أن تفعلوا إن أردتم، وتستطيعون أن تؤثروا تأثيرًا كبيرًا فى مجرى السياسة الدولية إذا شئتم وتستطيعون أن تقرروا قرارات من يشعر أن الخطر يهدد كيانه. لقد غُزينا فى عقر دورنا فأذللنا، ولقد استشرت أطماع الغاصبين فينا فأخذوا ينهشون لحمنا ويقطعون أوصالنا وكل قصدهم أن نصبح أمة لا حول لها ولا طول، أمة لا تستطيع الدفاع عن نفسها والذود عن حياضها.

إننا نطلب منكم أن تتحملوا مسؤولياتكم أمام الأجيال القادمة والتاريخ، وإن الأجيال القادمة لا تنسى كما أن التاريخ لا يرحم.

قضيتنا أيها السادة واضحة كل الوضوح، جزر عربية منذ أن كان هناك فى



الدنيا شعب عربى، وتنظر إيران حولها فتستضعفنا فتستولى على الجزر قوة واقتدارًا غير عابئة بمواثيق هيئة الأمم المتحدة ولا بالشرائع الدولية ضاربة عرض الحائط بالصداقة العربية والأخوة الإسلامية وحق الجوار فماذا نعمل؟ أنكتفى بأن نجتمع ثم نصدر قرارات لا تساوى الحبر الذى تكتب به؟. أنكتفى بالاحتجاجات والصياح؟. ومتى كانت الاحتجاجات ومتى كان الصياح يُرجع حقًا إلى ذويه!، كونوا واقعين واضربوا العدو فى المكان الذى يتألم فيه أكثر من غيره.

لسنا طلاب قتل وسفك دماء، ولكننا نطالب بإعادة الحق إلى أصحابه، إن استطعتم إعادته بالوسائل السلمية فحبًا وكرامة، وإلا فلن يبقى أمامكم سوى مواجهة الأعداء على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وفقكم الله لما فيه الخير والصلاح».

شاركت حكومة رأس الخيمة باجتماعات مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الطارئة لبحث قضية الاحتلال الإيرانى للجزر العربية. وقد ألقى وفد المشيخة الذى مثله السيد المهندس سيف سعيد غباش كلمة أمام المجلس هذا نصها:

«سيادة الرئيس

إخوانى المحترمين

يشرفنى أن أنقل إليكم جميعًا تحيات الشيخ صقر بن محمد بن سالم حاكم رأس الخيمة باسمه شخصيًا وباسم حكومته وشعبه، وأن أبلغكم اعتزازه وغبطته لعقدكم هذا الاجتماع كى نتدارس موضوع الاعتداء الإيرانى الغاشم على جزرنا العربية ونتخذ القرارات الفعالة الكفيلة باسترداد الحق العربى.

إن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى جزيرتان عربيتان دمًا ولحمًا تابعتان لرأس الخيمة منذ أقدم الأزمنة إلى الآن، ولم تكن فى يوم من الأيام إلا كذلك. سكانها عرب ولغتهم عربية واتصالهم وتعاملهم وولائهم، جميع ذلك مرتبط



ارتباطًا وثيقًا مع الوطن العربى. وهذا الالتحام العضوى يكفى بحد ذاته أن ينسف جميع المزاعم الإيرانية من أساسها.

إننا لا نرى أننا فى حاجة لإثبات حقنا فى هذه الجزر العربية إلا أننا من أجل إقناع العالم أجمع بهذا الحق، ولتعرف الدنيا كلها أن إيران دولة معتديةٌ باغيةٌ، فقد قمنا بتوزيع بعض المستندات والوثائق التى فى مجملها لا تترك أى مجال للشك فى حقنا الكامل فى هذه الجزر، وهذه الوثائق تتكلم عن نفسها بنفسها.

أنتم تلاحظون أيضًا من هذه الوثائق، أن معاهدة الحماية بيننا وبين بريطانيا المعقودة عام ١٨٢٠ وما تلا ذلك مراسلات تبقى الوضع الراهن على ما كان عليه، ألا وهو تبعية الجزر لرأس الخيمة. كان هذا لا يدع مجالا لأى إنسان أن يشك فى بطلان الادعاءات الإيرانية التى لا تستند إلى أى أساس واقعى أو قانونى سوى الغطرسة وحب السيطرة ومد النفوذ.

إننا نعلن أن أى اتفاق بخصوص جزيرة أبو موسى إنما هو اتفاق باطلٌ أصلا وفرعًا، ولا نعترف به ولا نقره. وإن جزيرتى طنب منذ أن استوطنتا بقيتا تابعتين لرأس الخيمة، وبقى سكانهما العرب فيهما، وبقى ارتباطهم قائمًا برأس الخيمة حتى فجر الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١، عندما غزت قوات الغدر الإيرانية هذه الجزر وطردت أهلها منها. فى ذلك اليوم وبرغم من أنه لم يكن يوجد فى طنب سوى ستة من رجال الشرطة مسؤولين عن المحافظة على الأمن، قامت البوارج الإيرانية والطائرات النفاثة والعمودية وقوارب الإنزال بغزو كاسح للجزيرة، مستعملين كافة أنواع الأسلحة، ورغم هذه الكثرة العددية، فقد دافع رجالنا دفاع الأبطال فوقع منهم الشهداء والجرحى. ثم قامت القوات الإيرانية بجمع الأهالى وأرغمتهم على مغادرة الجزيرة تاركين وراءهم مزارعهم وبيوتهم وأثاثهم وفوق ذلك كله الروابط



الأزلية التى تشدهم إلى أرضهم وأرض أجدادهم. وإن طرد إيران لأهالى الجزر لأكبر دليل على عروبة الجزر، لأنه لو كان الأهالى يدينون بولائهم لإيران أو كانوا إيرانىٌ الجنسية لما طردتهم سلطات الاحتلال، إن إيران باغتصابها هذه الجزر تهدف من وراء ذلك أن يكون هذا الاغتصاب نقطة ارتكاز تمهد لها القفز إلى الشاطىء العربى والاستيلاء عليه وعلى ثرواته لجعل الخليج العربى بحيرة فارسية. إن أطماع إيران التوسعية لا حدود لها وخاصة بعد أن شعرت بقوتها، وبنفس الوقت فإننا نحمل بريطانيا مسؤولية ارتكاب هذه الجريمة البشعة التى كانت وقت احتلال الجزر مسؤولة عن حمايتها، إذ أن الاحتلال وقع فى فجر الثلاثين من نوفمبر وتم إنهاء المعاهدة بيننا وبين بريطانيا فى عصر اليوم الأول من ديسمبر سنة ١٩٧١.

إننا أيها الإخوان نقول لكم: صحيح إن رأس الخيمة صغيرة فى رقعتها قليلة فى سكانها ضعيفة فى إمكانياتها، ولكنها بنفس الوقت تشعر أنها كبيرة فى انتمائها للوطن العربى الكبير قوية فى انتسابها لهذه الأمة العربية المجيدة. إننا نضع هذه القضية بين أيديكم ونناشدكم أن تتحملوا مسؤولياتكم التاريخية أمام الله والأجيال القادمة، لأن الجزر لا تخص رأس الخيمة والشارقة وحدها وإنما تخصكم جميعًا. إن الاعتداء لم يقع علينا فحسب وإنما وقع على الأمة العربية بأسرها من محيطها إلى خليجها، وإننا لعلى ثقة تامة بأن أمتنا سوف تقف موقفًا رجوليًا تدافع عن كرامتها وشرفها وتذود عن حياضها وأوطانها. إننا نطالبكم باتخاذ جميع الإجراءات من أجل استرداد الجزر وإعادتها إلى حظيرتها العربية.

إننا نطالبكم باتخاذ أشد الإجراءات وأقساها ضد إيران تلك الدولة التى ضربت بصداقة العرب جميعًا عرض الحائط وآلت على نفسها أن تقتطع من جسم الوطن العربى أجزاءً لا يستهان بها.



إننا أيها الإخوة نطالبكم على وجه التحديد بما يلى:-

١ ـ قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع إيران.

٢ ـ إثارة القضية أمام المحافل الدولية سواء أكان ذلك أمام هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية فى لاهاى، من أجل إعادة حقنا إلينا.

٣ ـ إثارة الرأى العام العالمى وتجنيد وسائل الإعلام العربى لهذه الغاية.

وفقكم الله جميعًا إلى ما فيه خير أمتنا وعزها».

مجلس الجامعة يتدارس قضية الجزر العربية

عقد فى اليوم السادس من ديسمبر لعام ١٩٧١، مجلس جامعة الدول العربية اجتماعًا فى دور انعقاده العادى السادس والخمسين، تركز على بحث الحالة الناشئة عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية فى الخليج العربى، وشهد الاجتماع فى بدايته إجراءات انضمام الإمارات العربية المتحدة للجامعة. ثم عقد المجلس جلسة سرية استمع خلالها إلى كلمة مندوب. لشارقة الذى شرح الظروف والضغوط التى تعرضت لها الشارقة والتى أدت إلى التوقيع على مذكرة التفاهم. ثم تحدث المهندس سيف غباش مندوب حكومة رأس الخيمة فقدم سردًا للوقائع ولأحداث العدوان الإيرانى وتشريده سكان طنب، وعرض ثمانى عشرة وثيقة تاريخية تؤكد تبعية جزيرتى طنب إلى إمارة رأس الخيمة. وبعد ذلك عرض السيد محمد سليم اليافى الأمين العام المساعد للجامعة تقريره عن الاتصالات التى أجراها بشأن هذا الموضوع مع السفير البريطانى والإيرانى. فأشار إلى أن الأمانة العامة تابعت التهديدات الإيرانية لكل من رأس الخيمة والشارقة باحتلال الجزر الثلاث وكذلك الضغوط البريطانية للوصول إلى حل لقضية الجزر العربية. وبهذا الصدد أشار السيد اليافى إلى لقائه مع المستر ريتشارد بومونت السفير البريطانى فى القاهرة يوم ٢٩/ ١١/ ١٩٧١ والذى تناول فيه الحديث استمرارًا لما تم فى لقائهما



يوم ٢٣/ ١١/ ١٩٧١، وبعد مناقشات استمرت بضع ساعات أوضح فيها أعضاء الوفود مواقف حكوماتهم.

حضر هذا الاجتماع كل من يسرى الدويك موفدًا من قبل الشارقة، وشرح فى الاجتماع تلك الاتفاقية التى أتم عقدها الشيخ خالد مع إيران والظروف التى أحاطت بها والمبررات التى ذكرها حاكم الشارقة. أما عن رأس الخيمة فقد حضرها الشيخ عبد العزيز وشرح عن الغزو الإيرانى لجزيرتى الطنب وعرض على المجتمعين ثمانى عشرة وثيقة تاريخية تؤكد تبعية الجزر لسيادة حاكم رأس الخيمة، أما وفد الإمارات العربية المتحدة فقد قام بعرض رأى دولته ونظرتها حول المشكلة وبعد أن قام سليم اليافى الأمين العام المساعد بشرح جهوده والنتائج التى توصل إليها من جراء اتصالاته بالمسؤولين فى الدول ومن بينها إيران وبريطانيا[1]. وبعد اجتماع مجلس الجامعة العربية متتاليين أنهى اجتماعه بإصدار القرار بيومين التالى:

«تدارس المجلس ببالغ القلق الوضع الناجم عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية بالخليج العربى، واستمع إلى البيانات المقدمة من الأمانة العامة وممثلى رأس الخيمة والإمارات العربية المتحدة وإلى ما أبداه رؤساء وفود الدول الأعضاء بشأن مواقف حكوماتهم وقرر ما يأتى:

أولا: التأكيد على عروبة الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، من الوطن العربى بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية والسيادة عليها لأصحابها العرب.

ثانيًا: إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة، مما يهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة، ويجافى ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

---

١ ـ محمد على رفاعى ـ المرجع السابق ص ٥٤٤.



ثالثًا: تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية، وإدانتها لتنكرها لارتباطها.

رابعًا: إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية ـ الإيرانية للخطر وتجنبًا لذلك فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة الاتصال فورًا على أعلى المستويات من أجل إعادة إيران للنظر فى موقفها.

خامسًا: أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية فى اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته[1]، ويجدر الذكر هنا أن رؤساء وفود كل من العراق واليمن الجنوبية وليبيا تحفظوا على البند الرابع، أما رئيس الوفد المغربى فقد تحفظ على كلمة الإدانة، الواردة فى البند الثانى، وتم إبلاغ هذه القرارات إلى الأعضاء فى يومها. أما معظم الوفود العربية فإنها رأت أن صداقة إيران يجب أن تؤخذ بالاعتبار وستترك القضية للمتابعة».

الانتهاء من اجتماع مجلس الجامعة العربية طلب الأمين العام من رؤساء وفود كل من الأردن وتونس والسعودية والكويت والمغرب باستعداده للتعاون مع أعلى المستويات مع هذه الدول، ولأجل تنفيذ قرارات الجامعة، وطلب منهم الاتصال بحكوماتهم حول هذا الموضوع، وبعدها بأسبوع فقط تلقى الردود التالية: اعتذرت الأردن للوساطة نظرًا لانشغالها بالعدوان الإسرائيلى، مع عدم ممانعة بالاتصال الشخصى مع شاه إيران، بينما أبدى الملك فيصل استعداده من أجل الوساطة مع إيران للوصول إلى حل سلمى، أما الكويت فقد اعتبرت نفسها فى نزاع مع إيران، إضافة إلى شن الأجهزة الإعلامية الإيرانية هجومها على الكويت مما يضعف قدرتها على الوساطة، أما كل من تونس والمغرب فلم يردا بأى شىء بخصوص التوسط مع إيران. وعلى هذا الضوء أوفد الأمين العام المساعد للشؤون

١ ـ أمل الزيانى ـ المرجع السابق ص ١٩١.

السياسية إلى منطقة الخليج العربى للاتصال بحكامها لمعرفة آرائهم حول الموضوع وأخذ استشارتهم[1].

كل ما فعلته الجامعة هو إصدار مذكرتين: الأولى تتضمن دراسة خاصة عن الجزر العربية وإبراز المشاكل والنزاع بين العرب وإيران من النواحى التاريخية والجغرافية والاقتصادية، وتم إصدار هذه المذكرة عن طريق اللجنة السياسية، أما المذكرة الثانية فقد أصدرتها الإدارة القانونية للجامعة العربية، وتتعلق بدراسة قانونية مركزة عن الجزر العربية الثلاث[2] وكان من الأجدر على الجامعة العربية أن تطلب قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران حتى تنصاع وتسحب قواتها من الجزر العربية

بعث الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة، برقيات إلى زعماء الدول الأربع، إثر علمه بطلب الأمين العام للجامعة العربية منها، قال فيها:ـ

«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نبعث إلى جلالتكم (فخامتكم) بتحياتنا واحتراماتنا وندعوا العلى القدير أن يحفظكم ويكلأكم بعنايته ويسدد خطاكم إلى طريق الخير والحق أنه سميع مجيب.

وبعد، لقد تابعتم جلالتكم (فخامتكم) تطورات قضية جزرنا التى أقدمت إيران على احتلالها بالقوة المسلحة فى ٣٠/١١/١٩٧١ غير مكترثة بأن علاقاتها سوف تسوء إلى درجة كبيرة ليس مع الشعوب العربية المطلة على الخليج العربى فحسب وإنما مع جميع الأمة العربية فى كافة أمصارها. وأثناء اجتماعات مجلس الجامعة العربية الأخير فى القاهرة تقرر أن تقوم كل من تونس والمغرب والمملكة

١ ـ محمد على رفاعى ـ المرجع السابق ص ٥٦٥

٢ ـ أمل الزيانى ـ المرجع السابق ص ١٩١

العربية السعودية والكويت بإجراء اتصالات مع إيران لكى تسحب قواتها المسلحة بالطرق السلمية.

وإننا لعلى ثقة تامة بأن جلالتكم (فخامتكم) بما تتمتعون به من بعد نظر وأصالة رأى فى السياسة الدولية ومكانة مرموقة فى العالم العربى والإسلامى قادرون على القيام بأكبر دور لحل هذه القضية بإجراء الاتصالات وبذل المساعى الحميدة مع إيران إلى أن تعطى هذه الجهود الخيرة ثمارها وتعود الجزر إلى حظيرتها العربية.

هذا وإننا مستعدون لتزويدكم يا صاحب الجلالة (الفخامة) بأية تفصيلات أخرى تطلبونها بهذا الشأن».

على ضوء ذلك أوفد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة، محمد سليم اليافى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إلى منطقة الخليج العربى للاتصال بحكامها لمعرفة آرائهم حول الموضوع وأخذ استشارتهم.

ثانيًا. مواقف الدول المعنية فى قضية الجزر العربية:

فيما يلى سوف نشير إلى مواقف الإمارات العربية والدول المعنية فى قضية الاحتلال الإيرانى للجزر العربية، وما هى التصرفات التى اتخذتها تجاه هذه القضية.

(أ) موقف أبو ظبى:

استنكرت أبو ظبى الاحتلال الإيرانى، كما بذلت مساعيها لدى إيران بشأن عدم احتلالها لكن جهودها لم تفلح، كما كانت أبو ظبى مهتمة بقيام الاتحاد بين الإمارات العربية لكونها أكبر الإمارات العربية، ولها الثقل القومى والعربى فى المنطقة، وأصدرت حكومة أبو ظبى بيانًا جاء فيه:

«إنها أجرت اتصالات كثيرة مع إيران لتؤجل ادعاءاتها بشأن الجزر العربية



إلى ما بعد قيام دولة الاتحاد على وجود حلول كثيرة غير التهديد باستعمال القوة، ولكن لا حياة لمن تنادى. وزار وزير خارجيتها السيد أحمد خليفه السويدى ـ شاه إيران وحاول إقناعه بالعدول عما يعتزم القيام به مذكرًا إياه بالعلاقات العربية ـ الإيرانية، وضرورة الحفاظ عليها، ولكن الشاه أصر على موقفه.

أجرت أبو ظبى والإمارات التى يهمها الأمر، اتصالات واسعة بجميع الدول العربية أحاطتها فيها بكل التطورات، وطلبت منها النصح والمشورة على أساس أن الجزر أرض عربية لا يمكن التساهل بشأنها، وإنه إذا كانت الدولة الغربية (بريطانيا) تعترف بعروبتها، فإنه ليس فى مقدورنا الاعتراف بأنها إيرانية. وإن إيران انتهزت فرصة أن الدول العربية تمر بأسوأ ظروفها فى فترة تشغل كل اهتماماتها لمواجهة إسرائيل وقامت باحتلال الجزر العربية. وإن إيران لم تجد قوة عربية تتمثل فى جبهة متماسكة قوية تواجهها، والأشد إيلامًا أن المواقف العربية حتى بعد احتلال الجزر، لم تكن إيجابية.

أدانت الإمارات العربية المتحدة هذا الاحتلال الإيرانى، واعترضت عليه فى بيانها الأول عند قيامها، وتمسكت بعروبة الجزر، واتجهت بعد ذلك إلى الجامعة العربية حيث كانت تتم مناقشته على الصعيد العربى.

تؤكد أن موضوع الجزر العربية موضوع لا يخص رأس الخيمة أو منطقة الخليج العربي وحدها وإنما هو موضوع قومى عربى تعود مسؤولية العمل من أجله على العرب أجمعين، وتعلن أبو ظبى تمسكها بأى قرار تتخذه الدول العربية وإلزامها به وتتعهد بتنفيذه.

تطالب أن يحظى هذا الموضوع بأكثر قدر من الاهتمام من الدول العربية، بحيث تشعر إيران بأن الدول العربية جادة ومهتمة، وأنها تواجه جبهة عربية قوية، وتؤكد أن المصلحة العربية تحتم وجود موقف عربى وموحد يضم الدول العربية.



فيما يتعلق ببعض الحلول مثل قبول اتفاق يماثل اتفاق جزيرة أبو موسى أو غيره من الحلول فإنها ـ أى أبو ظبى تعود فتؤكد أن ما يقبله مجلس الجامعة ويقرره من حلول مقبول منها، وتلتزم بتنفيذه المهم أن يدرك ويقرر العرب إمكانياتهم وألا يكلفوا أنفسهم أكثر من طاقاتهم»[1].

(ب) موقف الشارقة:

أما موقف الشارقة فقد يختلف عن رأس الخيمة. فإنها عقدت اتفاقًا مع إيران، وحاولت دون احتلالها بالكامل، وقد عللت ذلك بضعفها وبضعف العرب، لاسيما أن حكومة الشارقة كانت قد أبلغت معظم الدول العربية بما تنوى إيران القيام به من احتلال للجزر العربية، وأن ما حدث يعتبر مصيبة، وقبل الاحتلال الإيرانى للجزر اتصلت الشارقة بالدول العربية الشقيقة تطلب العون منهم، فكان الجواب من معظم الدول العربية أن تتصل الشارقة، وأن تحل هذه المشكلة مع إيران بنفسها. وتعتبر الشارقة أن الجزر عربية وأنها حامية هذه الجزر، ولكنها اضطرت إلى تهدئة الموقف خوفًا من تصرفات إيران التخريبية ضد سكان الجزيرة، ولهذا فإن حاكم الشارقة عقد اجتماعًا مع شعبه لمدة سبع ساعات تقريبًا، ودعا إلى هذه الاجتماعات معظم عقلائها وحكمائها وذوى الشأن والرأى فيها، كما دعا عامة الشعب وأطلعهم على الاتفاق الذى عقده مع إيران، وطلب منهم الرأى، وعندما وافقوا على هذه الاتفاقية فإنه قام بتوقيعه. وبعد توقيع الشارقة الاتفاقية مع إيران سمعت مقترحات عربية لحل مشكلة الجزر العربية، ولذا فإن الشارقة تستغرب كيف تقوم دولة عربية بعرض اقتراحات لحل الموضوع مع إيران دون أن تستشير أصحاب الشأن أنفسهم[2].

---

١ ـ محمد على رفاعى ـ المرجع السابق ص ٥٦٦

٢ ـ محمد على رفاعى ـ نفس المرجع ص ٥٦٨.

كما حاول شيخ الشارقة أن ينسق موقفه مع موقف شيخ رأس الخيمة، وقام بإجراء عدة اتصالات معه، وبعضها تم بحضور ممثل الملك فيصل فى دبى، «بل أن حاكم الشارقة اقترح على حاكم رأس الخيمة السفر فورًا إلى لندن والاجتماع بوزير الخارجية البريطانية وبرئيس وزرائها، والعودة مرورًا بإيران، وعقد مؤتمر صحافى عالمى، ولكن حاكم رأس الخيمة رفض الاقتراح وكانت نتيجة الاتصالات المتكررة بين الحاكمين وجود تناقض بين موقفهما، فحاكم رأس الخيمة يرى إغلاق الباب نهائيًا مع إيران، فى حين يرى حاكم الشارقة إبقاء هذا الباب مفتوحًا منعًا للخسارة الشاملة، كما قدم وليم لوس المبعوث البريطانى اقتراحات محدودة إلى حاكم الشارقة تمت دراستها، ثم قدم الحاكم اقتراحات مضادة ومن رأى الشارقة:

إن إيران تهدد باحتلال الجزر منذ وقت بعيد ولم تتحرك أية دولة عربية لمواجهة هذا التهديد. وإن المخطط الموضوع لمنطقة الخليج العربي من قبل القوى الاستعمارية كبير ويجب التنبه له من الآن. وأن تقوم جبهة عربية قوية على رأسها الملك فيصل مع الجامعة لإجراء الاتصالات اللازمة مع إيران حتى تعدل عن موقفها الحالى. وإنه لو عرض على حاكم رأس الخيمة اليوم اتفاق مثل اتفاق جزيرة أبوموسى فإنه سيقبله»[1].

(جـ) موقف رأس الخيمة:

أما رأى رأس الخيمة فقد أبت أن تقدم أية تنازلات للجزر العربية، أو المساس بسيادتها، ودافعت عنها إلى آخر لحظة، وقدمت دم الشهداء لأرض الوطن، كما أصدرت بيانًا تشجب فيه الاحتلال العسكرى للجزر العربية، كما قالت بأنها قدمت احتجاجًا لدى الحكومة البريطانية لعدم تحملها مسؤوليتها عن

---

١ ـ محمد على رفاعى ـ نفس المرجع ص ٥٦٨.

الاحتلال الإيرانى للجزر العربية، وأعلنت بأنها لن تدخل فى اتحاد الإمارات العربية إلا وفقًا للشروط التالية[١]:

(أ) أن يتبنى الاتحاد مشكلة الجزر العربية وإعادتها بالطرق الدبلوماسية.

(ب) عدم إقامة أية علاقات سياسية واقتصادية وثقافية بين الاتحاد وإيران.

(جـ) أن يتم ترحيل جميع الإيرانيين الموجودين فى الإمارات العربية والذين لم يمض على وجودهم أكثر من خمس سنين، ولم يحصلوا على جنسية إحدى الإمارات العربية.

كما أوضحت رأس الخيمة موقفها تجاه الاحتلال الإيرانى، بأنها لا تملك هذه الجزر بمفردها، وإنما هى تعتبرها أرضًا وجزءًا من الأرض العربية لا يجوز التفريط فى أى جزء من أجزائها، أو التنازل عنها لأحد، وأن الحكومة الإيرانية أقدمت على احتلال الجزر العربية بتشجيع من بريطانيا، لأن إيران كانت قد عرضت منذ سنتين حلولا ممتازة لإنهاء المشكلة كمنحها مجرد حق استعمال الجزيرتين، مع حفظ جميع الثروات داخل وخارج بطن الجزيرتين لإمارة رأس الخيمة، وأن تقوم شرطة رأس الخيمة بواجباتها فى الجزيرة مع علمها مرفوع فى مكانها وقد أجملت رأس الخيمة موقفها كما يلى:

تريد رأس الخيمة الآن أن لا تتحمل المسؤولية بمفردها، ولهذا تترك الأمر للجامعة العربية كى تجد حلا عن طريق التفاوض مع إيران يتحمل مسؤوليته الجميع، وما يقره مجلس الجامعة تقره رأس الخيمة وتلتزم به.

وهى مستعدة لأى حلول يكون رائدها العدل والإنصاف وهى تقبل حلا بتأجير الجزر لإيران.

---

١ ـ عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: المرجع السابق، ص ٢٥٥



ترفض حلا مماثلا للاتفاق الذى عقدته الشارقة مع إيران لأن هذا الحل لم يترك للشارقة أية حقوق.

ترى رأس الخيمة أن على العرب أن يرفضوا اتفاق الشارقة وإيران، لأنه يعرض الساحل العربى الذى يبعد عن جزيرة أبى موسى ٣٥ ميلا أو ٤٥ ميلا على الأكثر للوقوع فى مدى المدافع الإيرانية المسلطة عليه.

يملك حاكم رأس الخيمة مجموعة من الوثائق الدالة على ملكيتها للجزيرتين، وهى عبارة عن رسائل متبادلة بين المقيم البريطانى وحاكم الإمارة، مؤكدة ملكية عرب «رأس الخيمة» «للجزيرتين. كما يملك تسجيلا لما دار فى آخر اجتماع عقده حاكم رأس الخيمة مع الإيرانيين فى عام ١٩٦٨ بحضور الجنرال نصيرى واللواء معتضد على رأسهم وفيه»:

قال نصيرى أنهم لا يريدون استعمال القوة، ولكنهم يريدون الجزر بطريقة مرضية كمستأجرين فقط، وأن للجزر أهمية استراتيجية وهم يخشون أن تقع فى أيد معادية.

وقال الحاكم أن الجزر ملك رأس الخيمة، ولا يمكن التنازل عنها أبدًا وأنه يريد علاقات حسنة مع إيران دومًا فإن ما يضر إيران يضر رأس الخيمة.

قال نصيرى: نحن لا نريد الجزيرة ولكن نريد استعمالها.

قال الحاكم: ما دامت نيتكم حسنة وما دمتم اعترفتم بملكية رأس الخيمة للجزر، فلا مانع من أن تستعملوها، فقدموا لنا عرضًا عن كيفية استعمالها.

قال نصيرى: إنه سيبحث الموضوع وسيرسل العرض.

ويملك حاكم رأس الخيمة وثيقة أخرى هى المقترحات التى قدمها إليه المعتمد البريطانى فى ١١ يونيو من عام ١٩٧٠ وتتضمن:



اتفاقًا بدون إجحاف من أى من الجهتين بخصوص وضع الجزر القانونى.

إيران ترسل قوة عسكرية إلى الجزر بعد أول يناير من عام ١٩٧٢ .

استمرار وجود المؤسسات المحلية الموجودة بالجزر دون تدخل.

الحقوق من البترول والمعادن فى الجزيرتين وفى المياه التابعة لهما لحكومة «رأس الخيمة» إلى الأبد.

دفع مبلغ معين إلى رأس الخيمة للمشروعات التى يريدها الحاكم.

تعطى إيران كمية من الأسلحة والذخيرة لقوة رأس الخيمة(١).

رغم هذه العروض السخية من إيران لرأس الخيمة والتى هى أحسن حال من اتفاقية الشارقة مع إيران، فإن حاكم رأس الخيمة رفض هذه العروض وأعرب عن رغبته فى معرفة حقيقة النوايا الإيرانية، وأن تعترف إيران بملكية الجزيرتين لرأس الخيمة رسميًا، وبعدها يمكن إجراء المفاوضات بشأن الموضوعات الأخرى.

أصدرت حكومة رأس الخيمة بيانًا عن كيفية الاحتلال الإيرانى ومقاومة رجال الشرطة والذين لا تتجاوز أعدادهم ستة أفراد ضد الجيش الامبراطورى الإيرانى الحديث وجاء فيه:

«فى الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠ قامت القوات الإيرانية البحرية والجوية والبرية المحمولة بهجوم غادر على الجزر العربية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى».

شنت القوات الإيرانية الغازية عدوانها الوحشى على السكان والمراكز الحكومية فى جزيرة طنب الكبرى، وكان جنود الحملة الإيرانية يقدرون بعشرات الآلاف زحفت على أرض الجزيرة من المدمرات والبوارج الحربية والطرادات، كما

---

١ ـ محمد على رفاعى ـ المرجع السابق ص ٥٧١.



نزلت قوات أخرى بواسطة طائرات الهيليوكوبتر وسط الجزيرة وقامت هذه القوات المعتدية بقصف مركز على مركز الشرطة وعلى المدرسة الابتدائية القاسمية للبنين الواقعة فى وسط البلدة.

إثر الهجوم العدوانى قام أفراد الشرطة وعددهم ستة رجال مكلفون بحراسة جزيرة طنب وحماية الأمن فيها بالتصدى لجنود العدوان فقاتلوا قتال الأبطال واستبسلوا استبسالا رائعًا، يدافعون عن أراضيهم ويذودون عن حياض وطنهم بكل طاقاتهم، بالروح والدم، فقتلوا مجموعة من الغزاة، وأصابوا عددًا آخر بجراح، وكان أن استشهد الشرطى الأول سالم سهيل خميس مسؤول المركز، فكان أول الشهداء الذين رووا بدمائهم الزكية تربة الوطن، ثم سقط آخرون من رفاقه مضحين بأرواحهم الطاهرة، فقد أصيب الشرطى على محسن محمد، والشرطى محمد على صالح، والشرطى حسن على محمد بجراح عميقة. كما أصيب الشرطى محمد عبد الله عبيد، والشرطى اللاسلكى حواش عبد الله محمد أيضًا بجراح، ورغم ذلك بقيا يقاتلان بشجاعة فذة حتى نفذت ذخيرتهما وكانت القوات الإيرانية قد أحاطت بمركز الشرطة من كل جانب فأسرتهما، خلال هذه المعركة الطاحنة فاضت روح الشهيد الشرطى الأول سالم سهيل خميس إلى بارئها، فحمل الأهالى جثمانه الطاهر، وقاموا بدفنه فى أرض الجزيرة، تحت تهديد قوات الاحتلال. أما أفراد الشرطة البواسل الثلاثة الذين أصيبوا إصابات عميقة فقد حملتهم طائرات الهيليوكوبتر الإيرانية إلى مدينة بندر عباس مع الأسيرين. ثم أعلنت أجهزة الإعلام للمعتدين أن ثلاثة من أبطالنا قد استشهدوا متأثرين بجراحهم.

هذا وقد طلبت حكومة رأس الخيمة رسميًا من الحكومة البريطانية أن تقوم بجلب جثث شهدائنا من قبضة الغزاة المعتدين، ليجرى تشييعهم تشييعًا رسميًا مهيبًا يليق ببطولاتهم وتفانيهم بالدفاع عن أرضهم ليدفنوا فى رأس الخيمة.



رحم الله أبطالنا الشهداء وأسكنهم فسيح جناته[1]

ومن نتائج الغزو الإيرانى كان تدمير مخفر الشرطة والمدرسة الابتدائية القاسمية تدميراً تاماً كما دمرت بعض المنازل المجاورة للمدرسة، كما نتج عن الغزو الإيرانى هجرة العديد من العائلات العربية من الجزيرة إلى الإمارات العربية.

التحرك الرسمى لإمارة رأس الخيمة:

منذ ساعات الصباح الأولى تلقى الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة والشيخ خالد ولى العهد نائب الحاكم أنباء التحرك العسكرى الإيرانى فتحول بذلك الديوان الأميرى برأس الخيمة إلى غرفة عمليات مستنفراً كل الطاقات والإمكانات لمعالجة الموقف وإجراء الاتصالات على شتى المستويات المحلية والدولية. فقد أصدرت حكومة رأس الخيمة فى صباح ذلك اليوم البيان التالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من حكومة رأس الخيمة

فى تمام الساعة الخامسة والنصف من صباح اليوم الثلاثاء الموافق ٣٠/١١/١٩٧١ قامت قوة كبيرة من الجيش الإيرانى يساندها سلاح البحرية بمهاجمة جزيرتى طنب الكبرى والصغرى.

مما يجدر بالذكر أن فى كلتا الجزيرتين قوة من رجال الشرطة لا يزيد عدد أفرادها عن ستة، وقد تصدت هذه الفئة القليلة للقوات المهاجمة ودافعت دفاع الأبطال واستشهد شرطى بعد أن دمر الجيش الإيرانى مركز الشرطة بالمدفعية الثقيلة.

١ ـ د. خالد العزّي ـ المرجع السابق ص ٢٣١.



هذا وقد قدمت حكومة رأس الخيمة احتجاجًا شديد اللهجة للحكومة البريطانية التى ما زالت وفقًا للمعاهدات القائمة مسؤولة عن حماية هاتين الجزيرتين، وبالرغم من احتلال إيران لهما ناقضة بذلك عهد الجوار والأخوة إلا أن الحق العربى لابد أن ينتصر مهما طال الظلام وسوف لا تألو حكومة رأس الخيمة جهدًا للعمل على استردادها بكافة الوسائل. وفى اليوم نفسه أجرى الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة اتصالات واسعة مع إخوانه حكام الإمارات وجميع الزعماء والقادة العرب والمنظمات الدولية والهيئات العالمية، وبعث بالبرقيات والرسائل والموفدين إلى كل صوب[1]. وأبدى الشيخ صقر استنكاره واحتجاجه إلى المعتمد البريطانى فى دبى المستر «جوليان ووكر» على هذا العدوان الذى قامت به إيران على رأس الخيمة رغم الوجود البريطانى ومعاهدة الحماية التى لا زالت قائمة. كما بعث برقيات إلى جميع القادة والزعماء العرب من ملوك ورؤساء وأمراء قال فيها:

غزت القوات الإيرانية جزيرتى طنب صباح هذا اليوم الثلاثاء ٣٠/١١/١٩٧١ ناقضة بذلك حقوق الإخوة والجوار معتدية على حقوقنا التاريخية والقومية. لقد دافعت الحامية الصغيرة المؤلفة من ستة رجال من الشرطة والمعهود إليها حراسة الجزيرتين دفاع الأبطال واستشهد أربعة منهم وجرح اثنان. وإن جزيرتى طنب كانتا وما زالتا منذ أقدم الأزمنة للآن لا يتجزءان من أراضى رأس الخيمة. واحتلال إيران لهما يشكل اعتداء صارخًا ليس على رأس الخيمة وحدها وإنما على العرب فى كل أقطارهم، وإننا نهيب بكم اتخاذ الإجراءات الصريحة الفعالة لردع المعتدين والوقوف صفًا واحدًا لتأييد الحق العربى ونستصرخكم أن تتحملوا مسؤولياتكم القومية كاملة أمام الله والتاريخ كما نهيب بكم إثارة القضية أمام هيئة

١ ـ انظر النشرة الإخبارية لإمارة رأس الخيمة ـ إصدار مكتب الإعلام ـ عدد يوم ٣٠/١١/١٩٧١.



الأمم المتحدة ومجلس الجامعة العربية. وانتظار ردكم العاجل ترجو لكم التوفيق.

صقر بن محمد القاسمى

حاكم رأس الخيمة وملحقاتها

بعث برقية عاجلة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية جاء فيها:

(فى صباح هذا اليوم غزت القوات الإيرانية جزيرتى طنب فى الخليج العربى بعد أن قصفتهما بالمدفعية الثقيلة وقد استبسل رجال الشرطة القلائل المكلفون بالحراسة فى الدفاع عنهما فسقط منهم شهداء وجرح آخرون. إن هذا الاعتداء يشكل خرقًا صارخًا لميثاق هيئة الأمم المتحدة التى تنتسب إيران إلى عضويتها. لقد كانت هاتان الجزيرتان منذ أقدم الأزمنة للآن جزءًا من رأس الخيمة من الناحيتين التاريخية والقومية ويقطن الجزيرة الكبرى أربعمائة شخص من مواطنى رأس الخيمة وهم من العرب الأقحاح. ومما هو جدير بالذكر أن معاهدتنا مع بريطانيا المؤرخة فى عام ١٨٥٣ ما زالت قائمة، وإن عدم تحرك بريطانيا لردع المعتدين وقيام إيران بهذا العدوان ضاربة عرض الحائط كل علاقات الجوار والدين ضد بلد صغير كرأس الخيمة ليسبب أكبر اضطراب تشهده هذه المنطقة منذ زمن بعيد. لقد أبرقنا محتجين لهيئة الأمم المتحدة وسفراء الدول الكبرى فى مجلس الأمن مطالبين بسحب القوات الإيرانية من الجزيرتين، وإننا إذ نستصرخكم حماية التراث العربى والأرض العربية ونحملكم حكومات وشعوبًا هذه المسؤولية الجسيمة لنناشدكم إبلاغ جميع الملوك والرؤساء العرب وحكوماتهم هذا الأمر لاتخاذ الإجراءات السريعة الكفيلة بردع المعتدى وإثارة القضية أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس الجامعة العربية).

صقر بن محمد القاسمى

حاكم رأس الخيمة وملحقاتها



كما بعث برقية عاجلة إلى رئيس مجلس الأمن شرح فيها تفاصيل العدوان الإيرانى الذى وقع صبيحة ذلك اليوم الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١. وقد قال فيها:

إن الوثائق التى لدينا لا تترك أى مجال للشك بتابعية جزر طنب إلى إمارتنا رأس الخيمة. وأضاف أنه إذا ما تجاهلت إيران هذه الحقيقة فلندع محكمة العدل الدولية فى لاهاى تعلن هذه الحقيقة. وطالب مجلس الأمن الدولى بالتدخل الفورى لإجلاء قوات الاحتلال والعمل على انسحابهم من الجزيرتين، لكى تعود الجزيرتان إلى الوطن الأم ويعود سكانها المهجرون إلى بيوتهم ومزارعهم.

وقال: إن على إيران أن تحترم هيئة الأمم المتحدة وتلتزم بميثاقها، وأكد فى ختام برقيته على مطالبته مجلس الأمن الدولى بإصدار قرار دولى يجبر إيران على سحب قواتها من الجزر، وإنه إذا كان لإيران أية مطالب أو حقوق فإن عليها أن تعرض ما لديها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أو أمام محكمة العدل الدولية.

جاء فى البرقية التى بعث بها الحاكم إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة المستر «يوثانت»، وإلى سفراء كل من أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين لدى هيئة الأمم المتحدة:

(لقد غزت القوات الإيرانية اليوم جزيرتى طنب فى الخليج العربى وتعرضت جزيرة طنب الكبرى لقصف المدفعية الشديد، واستشهد وجرح الكثيرون. إن هذا العمل هو إخلال صارخ بميثاق هيئة الأمم المتحدة، الذى تعد إيران إحدى الدول الموقعة عليه. لقد كانت هاتان الجزيرتان دائمًا تابعتين لإمارة رأس الخيمة من الناحيتين التاريخية والقومية، ويسكن جزيرة طنب الكبرى أربعمائة مواطنًا من مواطنى رأس الخيمة. إن احتلال إيران غير المشروع لهاتين الجزيرتين بحجة حفظ السلام أو لأية ادعاءات باطلة أخرى من شأنه فقط أن يجلب الاضطراب إلى هذه المنطقة التى كانت لحد الآن هادئة، وإن مسك الحماية البريطانية بالرغم من معاهدة



سنة ١٨٥٣م لا يجب بأى حال من الأحوال أن يبرر أو يشجع اعتداء دولة أو قوة مثل إيران ضد بلد صغير مثل رأس الخيمة.

إننا نحتج بشدة على هذا العداء الإيرانى الذى لا يوجد ما يبرره، ونطالب بالسحب الفورى للقوات الإيرانية من مناطقنا، وإننا نناشدكم باتخاذ إجراء سريع باسم الإنسانية وتنفيذًا للأغراض النبيلة التى من أجلها أنشئت منظمة هيئة الأمم.)

وفى الوقت نفسه أرسل الشيخ صقر برقية لجمعيتى الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليتين بشأن الجرحى والأسرى الذين وقعوا فى قبضة القوات الإيرانية، طالبهما فيها بالتدخل لحمايتهم ورعايتهم وإعادتهم إلى رأس الخيمة.

كما بعث الحاكم برقية احتجاج شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء البريطانى إدوارد هيث قال فيها:

إن الهجوم الإيرانى الفظيع الذى نتج عنه احتلال الجزيرتين، لا يشكل خرقًا فاضحًا لجميع القوانين والأعراف الدولية فحسب، ولكنه أيضًا نقد صريح للمعاهدات مع الحكومة البريطانية التى يتوجب عليها حماية مواطنينا وأرضنا ضد كل اعتداء خارجى.

إننا نحتج بشدة ضد الصمت البريطانى ونطالب باتخاذ إجراء سريع لسحب القوات الإيرانية من الجزر التى هى جزء لا يتجزأ من رأس الخيمة.

إننا نثق كل الثقة أنكم سوف تستعملون وساطتكم لإعادة الحق الشرعى لأصحابه ولتصونوا بذلك السلام فى هذا الجزء من العالم.

جاء رد رئيس الوزراء البريطانى على برقية حاكم رأس الخيمة خلال البيان الذى ألقاه السير أليك دوجلاس هيوم أمام مجلس العموم البريطانى فى يوم الاثنين ١٦/١٢/١٩٧١ والذى قال فيه:



«يسرنى أن أطلع المجلس بأن الإمارات العربية المتحدة قد شكلت بصورة رسمية يوم الخميس الفائت الموافق الثانى من ديسمبر. وقد أقسم حاكم أبو ظبى يمين الرئاسة. وفى اليوم السابق، كانت حكومة صاحبة الجلالة قد أنهت علاقاتها الخاصة بالإمارات الست الأعضاء فى الاتحاد. وكما تم الاتفاق سابقًا مع الحاكم، أنهت حكومة صاحبة الجلالة العلاقات الخاصة مع رأس الخيمة التى قررت عدم الانضمام إلى الاتحاد.

وقعت حكومة صاحبة الجلالة فى الثاني من ديسمبر، كذلك معاهدة صداقة مماثلة للمعاهدات التى وقعت أخيرًا مع البحرين وقطر. نحن نرحب بهذه العلاقة الجيدة، ونأمل أن يتم قبول الاتحاد كعضو فى هيئة الأمم عما قريب. وقد لاقت جميع الترتيبات العسكرية التى أوجزتها فى بيانى أمام المجلس فى الأول من شهر مارس قبولا لدى الحكام، بما فى ذلك تسليم قوة ساحل عُمان لتكون نواة قوة الاتحاد، وتشكيل فريق مستشارين عسكريين داخل إقليم الاتحاد، وزيارات دورية يقوم بها الأسطول الملكى والجيش وسلاح الطيران الملكى إلى المناطق، وتقديم المساعدات إلى قوات الشرطة المحلية بالإضافة إلى تقديم المساعدات فى ميدان التطور. هذا وقد تم الآن تشكيل الجهاز السياسى للساحل العربى فى جنوب الخليج العربي. كما وإن المجلس سيصبح على علم بأنه قد تم الاتفاق بين إيران والشارقة حول الترتيبات المقبلة بالنسبة لجزيرة أبو موسى، وذلك بعد مفاوضات مستفيضة كانت حكومة صاحبة الجلالة أثناءها تحسن استعمال مكانتها. وبموجب هذه الترتيبات لم يتنازل أى طرف عن ادعاءاته، ولم يعترف بسيادة الطرف الآخر، فالقوات الإيرانية ستتمركز فى مناطق متفق عليها، وقد تمت الترتيبات لتغطية عمليات البترول. أما العائدات فى حالة اكتشاف البترول. فستقسم بالتساوى بين إيران والشارقة، فإيران تقدم مساعدات مالية سخية إلى الشارقة. وفى سبيل تنفيذ الترتيبات بين إيران والشارقة بالنسبة لأبو موسى، لاقت القوات الإيرانية ترحيبًا



لدى ممثلين عن حكومة الشارقة عندما وطأوا أرض الجزيرة صباح الثلاثين من نوفمبر.

تعرضت جزيرتا الطنب الصغيرتان أيضًا لادعاءات متضاربة. وتأسف حكومة صاحبة الجلالة أنه بالرغم من أن الجهود المبذولة عن طريق مفاوضات كانت مسهبة فقد تعذر كذلك الوصول إلى حل متفق عليه لمشكلة جزيرتى الطنب. وقد أنزلت إيران على الجزيرتين بعض القوات فى الثلاثين من نوفمبر، وقد وردنى أن شرطيًا عربيًا وثلاثة إيرانيين قد قتلوا، ونحن نأسف لهذه الخسارة فى الأرواح. وفى الوقت الذى تم فيه اتخاذ قرار بسحب قواتنا من الخليج العربي وإنهاء علاقاتنا الخاصة مع إمارات الخليج العربي، كان من المحتم أن تظهر الخلافات الدفينة إلى حيز الوجود. وبالتالى، كان هدفنا تسوية تلك القضايا حيث أمكن، وذلك لإيقاف استمرارها الذى من شأنه أن يولد الشك والعداء فى المستقبل. ولقد تم الوصول إلى تسوية ادعاء إيران بملكية البحرين فى شهر مايو عام ١٩٧٠.

شهدت الأشهر القليلة الماضية دخول البحرين وقطر فى عضوية الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، كما وشهدت الاتفاق الذى تم بين إيران والشارقة حول جزيرة أبو موسى، وأهم من هذا وذاك ظهور الإمارات العربية المتحدة كدولة حديثة. لقد وقعنا معاهدات صداقة مع جميع هذه الإمارات بعد أن نالت قسطًا وافرًا من الترتيبات الدفاعية. إن هذا الإرث لهو من الإنجازات المتينة والجديرة بالذكر والتى يمكن إسناد التعاون إليها فى المسقبل بين هذه الإمارات العربية ذاتها من جهة وبين إيران، كما أرجو من جهة ثانية أن الوضع الذى تم الوصول إليه اليوم يشكل أساسًا مقبولا ومعقولا بالنسبة لأمن واستقرار المنطقة فى المستقبل.

تلقى حاكم رأس الخيمة مجموعة من البرقيات يستنكر فيها مرسلوها العدوان الإيرانى الغاشم على الجزر العربية الثلاث وتهجير القوات الإيرانية لأهالى جزيرة



طنب من ديارهم وأعلن مرسلو البرقيات تأييدهم لموقف الحاكم فى رفضه الانصياع للضغوط والتهديدات، واستعدادهم لبذل النفس والنفيس من أجل استرداد هذه الجزر وحماية عروبة الخليج، ومن مرسلى هذه البرقيات شباب الأندية الرياضية وأعضاء الهيئات الشعبية ورجالات المناطق وزعماء القبائل والعشائر ومن عدد من أبناء الإمارة القاطنين فى الخارج.

استقبلت رأس الخيمة فى الأيام الأولى للاحتلال الإيرانى للجزر عدد من كبار المسؤولين العرب الذين قدموا إلى المشيخة للقاء الشيخ صقر والشيخ خالد ولى العهد نائب الحاكم. وصل الرائد عبد السلام جلود نائب رئيس مجلس قيادة الثورة فى القطر الليبى الشقيق، وعقد اجتماعًا مع الحاكم ولى العهد تداولوا خلاله ما مر من أحداث فى المنطقة وأبعاد العدوان الشاهنشاهى على الإمارات العربية. وقد ندد الرائد جلود بالاحتلال الإيرانى للجزر العربية وقال: إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وشدد على ضرورة استعادة الجزر وتلقين المعتدين درسًا فى أن الحق العربى ليس سهل المنال وأن الأمة العربية لن تتهاون فى الدفاع عن حياضها. وقام الزائر الليبى والوفد المرافق له بزيارة إلى مبنى الحصن فى رأس الخيمة حيث مقر قيادة الشرطة والأمن العام وشاهد أعداد المتسللين الذين نزلوا على أرض المشيخة فى أعقاب احتلال طنب عن طريق المراكب الصغيرة فى ظلام الليل والذين تم إلقاء القبض عليهم فى مواقعهم قبل أن يتمكنوا من دخول المدينة والمناطق العامرة. وكان ذلك بفضل العيون الساهرة.

إثر محادثات قام بها الرائد عبد السلام جلود نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الليبى، مع الشيخ صقر والشيخ خالد ولى العهد نائب الحاكم، خلال زيارته للمشيخة عقب الاحتلال الإيرانى للجزر العربية مؤكدًا موقف الشقيقة ليبيا إلى جانب الإمارات العربية فى مطالبتها بانسحاب قوات الاحتلال من الجزر العربية،



فقد غـادر ولى العهد رأس الخيمة مـتوجهًا إلى طرابلس الغرب للاجـتماع برئيس مجلس قيادة الثورة الليبية العقيد معمر القذافى.

عرض موقف رأس الخيمة تجاه العدوان الإيرانى الغادر وإقدامها على احتلال الجزر العـربية الثـلاث طنب الكبرى وطنب الصغـرى وأبو موسى، وتدارس مـعه الوضع فى الخليج العـربى بصورة عامـة والأطماع الإيرانيـة بصورة خـاصة. وفى ختام زيارته صرح الشيخ خالد بأنـه تباحث مع الرئيس الليبى والمسئولين فى القطر الشقيق حـول الوضع فى الخليج العربى بعد احتلال إيران للجزر العـربية الثلاث، وأنه سلم رسالة من الحاكم إلى الرئيس معمر القـذافى تتضمن شرحًا للأوضاع فى المنطقة، وقد طلب الحاكم فى رسالته من الرئيس القذافى التعرف على وجهة النظر الليبية حول الأوضاع الراهنة فى المنطقة.

وقال: إن الرئيس معمر القذافى والمسئولين الليبيين أبدوا استعداد ليبيا لدعم رأس الخيمة من جميع الوجوه فى موقفها وتأييدهم الكامل لخطواتها وصمودها من أجل تثبيت عروبة الجزر والعمل على استعادتها.

وصل إلى رأس الخيمة عبـد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية فى الجمهورية العربية السورية الشقيقة فى زيارة قصيرة للمشيخة اجتمع خلالها مع حاكم البـلاد وبحث معه جـوانب الوضع الراهن فى المنطقة بعـد إقدام إيران على عدوانها الغادر على الجزر العربية الثلاث. وقد حـمل معاليه إلى الشيخ صقر تأييد الجمهورية العربية السورية لموقف رأس الخيمـة، وتأكيدها للحقوق القومية والوطنية لمشيخة رأس الخـيمة والأمة العربية فى الجزر العربيـة الثلاث، وأكد الوزير العربى السورى وقوف القطر العربى السـورى الحازم ضد العدوان الإيرانى على هذه الجزر العربية.



د- موقف الإمارات العربية:

أما موقـف حكومة أبو ظبى فقد جـاءت بقوله «أن إيران لم تجد قوة عـربية تتمثل فى جبهة متماسكة قوية تواجـهها والأشد إيلامًا أن المواقف العربية حتى بعد احتلال الجزر لم تكن إيجابية»[1]. فكل ما فعله العرب هو كلام فى كلام وتوجيه اللوم لهذا الوليد الجديد «دولة الإمارات العربية المتحدة» علمًا بأن دولا عربية تدعى القومية والتقدمية وغيرها من الدول العـربية الأخرى «غير التقدمية» لم تستطيع أن تفعل شيئًـا مع إيران غير التنديد والاحتجاج والاستنكار فقط إلى فـترة وجيزة ثم أعادت هذه الدول علاقاتها مع إيران وكأن شيئًا لم يحدث !!.

أكدت أبو ظبى موقفها «بأن موضـوع الجزر لا يخص رأس الخيمة أو منطقة الخليج العربي وحده وإنما هو موضوع قومى عربى، تعود مسئولية العمل من أجله على العـرب أجمـعـين وتعلن أبو ظبى تمسكهـا بأى قرار تتـخـذه الدول العربيـة والتزامـها به وتتـعـهـد بتنفيـذه. وتطالب بأن يحظى هذا الموضـوع بأكبـر قدر من الاهتمام من الدول العربية بحيث تشعر إيران بأن الدول العربية جادة ومهتمة وأنها تواجه جبهة عربية قوية وتؤكد أن المصلحـة العربية تحتم وجود موقف عربى موحد يضم الدول العربية»[2].

وصل فى مسـاء يوم الخمـيس ٢/١٢/١٩٧١ إلى رأس الخيـمة وفـد يمثل الإمارات العربيـة المتحدة الست، يضم الشيخ حـميد بن راشد النعـيمى والسادة: أحمد خليفه السويدى وأحمد بن سليم والشيخ حمد القاسـمى، واجتمع الحاكم بالوفد بحضور الشيخ خالد ولى العهـد نائب الحاكم واللجنة الشعبية التى سبق أن شكلهـا الحاكم لـلالتـقاء برئيـس الدولة وإخوانه الحكام لعرض مـوقـف إمـارة رأس الخيمة تجاه الأحداث. وخلال اللقـاء طالب الوفد بدخول المشيخة فى الدولة الاتحادية، مـرددًا القول: إننا نعتبـر الاتحاد بدون رأس الخيـمة اتحادًا ناقصًـا، فرد

---

١ ـ محمد على رفاعى ـ المرجع السابق ص ٥٦٦
٢ ـ محمد على رفاعى ـ نفس المرجع ص ٥٦٦



عليهم الحاكم: إننا نعتبر أنفسنا منضمين للاتحاد متنازلين عن كل شروطنا وتحفظاتنا السابقة، ولكن بشرطٍ واحد، وقد ذكرنا ذلك كله فى رسالة وجهتها إلى إخوانى الحكام، وشكلنا لجنة شعبية لتقوم بتسليمها لهم. ثم قام رئيس اللجنة بتسليم تلك الرسالة إلى الوفد.

انتقل الحديث ليتناول العدوان الإيرانى الغاشم على الجزر العربية الثلاث، وأشار المتحدثون إلى أن العدوان الإيرانى الشاهنشاهى يأتى تعبيرًا عن طموحات الشاه التوسعية للسيطرة على الخليج العربى وليرث مكانة بريطانيا المنسحبة من المنطقة.

فى ختام اللقاء أعربت اللجنة الشعبية عن استعدادها للسفر إلى أبو ظبى لتتسلم بنفسها رد الحكام على رسالة الشيخ صقر.

تضمنت رسالة الحاكم تنازل إمارة رأس الخيمة عن تحفظاتها السابقة التى حالت دون انضمامها للاتحاد فى حينه، وأنها تعتبر نفسها ضمن الاتحاد بشرط واحدٍ يتركز على أن يتبنى الاتحاد مشكلة الجزر العربية والعمل على إعادتها بالطرق الدبلوماسية، وأن لا تقيم الدولة أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مع إيران، وأن يتم ترحيل الإيرانيين الذين لم يمض على وجودهم بالإمارات أكثر من خمس سنوات ولم يحصلوا على جنسية إحدى الإمارات. (وهذا ردٌ على ترحيل السلطات الإيرانية لأهالى طنب من ديارهم).

إثر ذلك تلقى الحاكم رسالة أخوية من رئيس الإمارات العربية المتحدة رحب فيها برغبة رأس الخيمة بالانضمام إلى شقيقاتها الإمارات الست فى الدولة الاتحادية وأكد حرص الدولة على كل بقعة من بقاعها وأن دستور الدولة ينص على الحفاظ على استقلال الاتحاد وسيادته وعلى أمنه واستقراره ودفع أى عدوان يقع على



كيانه. وفى ١٩٧١/١٢/٢٣ بعث حاكم رأس الخيمة برسالة إلى أخيه الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة، قال فيها:

تلقينا بالاعتزاز والتقدير رسالتكم الكريمة المرقمة ١٦٠/٧/١٠، والمؤرخة فى ١٣٩١/١١/٣هـ الموافق ١٩٧١/١٢/٢٠م والتى أبديتم فيها ترحيبكم بانضمام رأس الخيمة إلى الإمارات العربية المتحدة لتسير مع شقيقاتها فى طريق الخير والحق ولنمضى جميعًا نحو تحقيق أهدافنا ونصرة قضايانا وقضايا الأمة العربية المجيدة.

إنه لمن دواعى غبطتنا وفخرنا إشارتكم إلى أحكام دستور الإمارات العربية المتحدة التى تنص على أن من أهدافه الحفاظ على استقلال الاتحاد وسيادته وعلى أمنه واستقراره ودفع كل عدوان على كيانه أو كيان الإمارات الأعضاء. إن إشارتكم هذه لتدخل الطمأنينة إلى نفوسنا بأن دولتنا لن تتخلى عن جزرنا العربية التى اغتصبتها إيران يوم الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١، وأنها سوف تبذل كل ما تستطيعه من جهد فى سبيل إعادة الجزر إلى حظيرتها العربية. ولا نشك إطلاقًا فى أن المجلس الأعلى الذى أوكل إليه رسم السياسة العامة للاتحاد سوف يلتزم التزامًا كاملا بأحكام الدستور. ونحن من جهتنا سوف لا نألوا جهدًا فى القيام بواجبنا والمشاركة فى هذا المضمار. وبذلك تكون قد التقت بحمد الله وتوفيقه وجهات نظرنا فى جميع الأمور التى كانت مطروحة للبحث والنقاش وعلى هذا وبالرغم من أننا نعتبر أنفسنا عضواً من أعضاء الإمارات العربية المتحدة منذ الآن إلا أنه لابد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لإتمام هذا الانضمام بصورة قانونية.

إننا ندعوا الله العلى القدير أن يأخذ بيدنا ويسدد خطانا ويهدينا إلى سواء السبيل.

تفضلوا يا صاحب السمو خالص تحياتنا وأطيب تمنياتنا،،،

أخوكم ـ صقر بن محمد بن سالم ـ حاكم رأس الخيمة وملحقاتها



وهكذا تمت الإجراءات القانونية والدستورية للانضمام الرسمى لإمارة رأس الخيمة إلى شقيقاتها الإمارات الست فى الدولة الاتحادية ـ الإمارات العربية المتحدة ـ خلال الاجتماع الذى عقده المجلس الأعلى للاتحاد يوم ١٠ فبراير من عام ١٩٧٢ وذلك بدعوة من الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة.

ثالثاً: موقف الدول العربية الشقيقة

أ- موقف السعودية والكويت:

حدثت مشاكل بين كل من السعودية والكويت من جهة وإيران من جهة أخرى عندما أعطت إيران لإحدى الشركات البترولية حق التنقيب فى المنطقة الواقعة بينها وبين الكويت والسعودية والتى تشكل الجرف القارى وقد سويا الخلاف وديًا مع الكويت عام ١٩٦٥. أما المملكة العربية فإن إيران وقعت معها اتفاقية قسمت بموجبها الحدود المائية الإقليمية بينهما فى الجرف القارى وهو الممتد من الشاطىء الإيرانى شاطىء المملكة العربية فى عام ١٩٦٨ وبعد ذلك تم إرسال الاتفاقية إلى البرلمان الإيرانى للموافقة عليها ولكن قبل الموافقة حصل اختلاف مع المملكة العربية حول السيادة على جزيرتين تابعين للمملكة العربية واللتين تطالب بهما إيران[1]

ذلك عندما اكتشفت شركة أرامكو حقلا غنيًا بالنفط فى القسم السعودى مما جعل إيران ترسل إحدى البوارج الحربية وتوقف العمل فى حفارات شركة أرامكو، وكذلك جمدت الاتفاقية والتى لم يصدق عليها فى البرلمان الإيرانى وقد انتهت المشكلة بموافقة السعودية على اقتسام الحقل البترولى مع إيران بعد أن جرى

١ ـ رياض نجيب الريس ـ صراع الواحات والنفط ـ ص ١٤٠.



قياس المياه الاقليمية لإيران انطلاقًا من شاطىء جزيرة «خرج» الصغيرة[1] إذا كان موقف إيران مع هذه الدول العربية من منطق القوة وفرض الإرادة ولو عن طريق الاحتلال فكيف يكون الموقف مع الإمارات العربية حيث لا تزال حديثة المولد! وحديثة الاستقلال!

لذا فيجب على العرب أن يعرفوا جيدًا أن إيران استغلت موقف العرب السياسى من حيث مشاكلهم مع إسرائيل التى شلت جميع الطاقات العربية لمواجهتها وعدم إمكانية فتح جبهة ثانية فى هذه الظروف.

وثانيًا أن إيران دولة واحدة متماسكة على الرغم من وجود الأقليات والقوميات الأخرى فتمتد حدودها من مدخل الخليج العربى إلى شماله كلها تحت سيطرة دولة واحدة فى الشاطىء الشرقى أما الشاطىء الغربى المواجه لإيران فيوجد أكثر من خمسة أو ستة دول عربية مجزأة ذات كيانات متفرقة. وفى الكويت بعث أمير دولة الكويت الشيخ صباح السالم الصباح برقية إلى الحاكم قال فيها: لقد أعلنت الكويت مرارًا موقفها من موضوع هذه الجزر النابع من إيماننا بعروبتها الأصلية وبذلت ما بوسعها من جهد لتأكيد هذه الحقيقة لجميع الأطراف المعنية كما نوه به بيان وزير خارجيتها أمام مجلس الأمة أمس، وكذلك استنكرت الكويت دائمًا وفى كل مناسبة الالتجاء إلى القوة فى المعاملة بين الشعوب وحل المشاكل الدولية، بمخالفة ذلك للمبادىء الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة مؤكدين لسموكم استعدادنا للوقوف مع الأخوة العرب صفًا واحدًا فيما يجتمعون عليه من خطوات وإجراءات تحفظ للعرب حقوقهم، والله ولى التوفيق.

استدعى معالى وزير الخارجية الكويتى إثر الاحتلال سفير بريطانيا وقدم له احتجاج الحكومة الكويتية على موقف بريطانيا من عدم التزامها بالمعاهدة المبرمة مع

١ ـ سليم اللوزى ـ المرجع السابق ص ٧٢.



حكام الإمارات العربية، وتواطئها مع الاحتلال الإيرانى. كما استدعى الوزير الكويتى القائم بالأعمال الإيرانى وأبلغه احتجاج الكويت على احتلال إيران للجزر العربية الثلاث.

أجرت الحكومة الكويتية اتصالات عاجلة مع الدول العربية لاتخاذ موقف موحد إزاء هذا العدوان. وعقدت النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية اجتماعات جماهيرية غاضبة، وخرجت فى مسيرات ومظاهرات استنكارية تحمل (يافطات) تعبر عن مشاعر الجماهير الوطنية والقومية، وتوجهت إلى مجلس الأمة الكويتى مطالبة بدحر العدوان، واستعادة الجزر، واتخاذ كافة الإجراءات ضد المعتدين. وكان لأجهزة الإعلام الكويتية من إذاعة وصحافة وتلفزيون الدور الكبير فى تغطية أحداث العدوان والتوعية بالأخطار التى يمثلها الاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث على منطقة الخليج العربى وعلى الأمة العربية والوطن العربى الكبير وعلى السلام والاستقرار العالمى. كان موقف الكويت من أشد المواقف صلابة بالنسبة لمواقف الدول العربية الأخرى، فقد اجتمع مجلس الأمة الكويتى فى جلسة عقدها للتصويت على مشروع يقضى بقطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع إيران نتيجة لاحتلالها الجزر العربية، ومضى المشروع الذى تقدم به بعض النواب الكويتيون باعتبار الولايات المتحدة وبريطانيا متعاونتين مع إيران فى احتلالها الجزر العربية، وأوصى بعرض الموضوع على مجلس الأمن ودعم حركات التحرير فى الخليج العربى[١].

طالبت جريدة السياسة الكويتية الصادرة فى ٢٥/١٢/١٩٧١ الشعب العربى وحكوماتها، اتخاذ كافة السبل لمواجهة وردع أخطار التسلل الإيرانى إلى الأرض

١ - محمد على رفاعى - المرجع السابق ص ٥٦٩



العربية فى منطقة الخليج العربى، وقالت بأن المتسللين يشكلون طابوراً خامساً لا ينبغى التقليل من أهمية أخطاره، ولاسيما بعد الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ومضت الجريدة الكويتية توضح خطر التسلل الإيرانى فى المنطقة العربية بقولها: أنه لا يقل خطورة عن التسلل الصهيونى الذى يعتبر أحد أسباب ضياع فلسطين واغتصابها[١]، إضافة إلى اتخاذ مجلس الأمة الكويتى إجراءات متشددة ضد الأطماع الإيرانية، وموافقته على التجنيد الإجبارى لأول مرة فى تاريخ الكويت، وطالب وزير الدولة الكويتى بالاتصال مع وزراء الخارجية العرب ومناشدتهم باتخاذ استراتيجية عربية موحدة وفعالة لمواجهة الموقف[٢].

(٢) موقف العراق:

دافعت الحكومة العراقية بشدة عن عروبة الجزر الثلاث، كما كانت فى السابق قد طالبت بتحالف عربى موحد لمواجهة الأطماع الإيرانية وبعد وقوع الاحتلال فى ٣٠ نوفمبر قررت الحكومة العراقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا محملة إياها مسئولية احتلال إيران للجزر العربية[٣]

بعث الرئيس العراقى أحمد حسن البكر برقية جوابية عاجلة إلى الشيخ صقر قال فيها: إن نداءكم القومى إلى ملوك ورؤساء العرب أوضح حقيقة الموقف الناجم عن العدوان الإيرانى على الجزر العربية أمام شعبنا العربى، وكان صوتكم صادقًا عبرتم فيه عن التزامكم القومى الأمين بحقوق أمتنا وحفاظكم على سيادتها والدفاع عنها تجاه العدوان الإيرانى السافر، الذى أقدمت عليه حكومة إيران والتى لم تراع الحقوق والاعتبارات والارتباطات التى تشد الشعب العربى بالشعب

١ - د. خالد العزى: المرجع السابق، ص ٥٤٢.
٢ - سيد نوفل - الأوضاع السياسية فى إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية - الكتاب الثانى - إمارات الساحل العمانى ص٣٣.
٣ - لؤى بحرى - الأطماع الأجنبية فى جزيرة أبوموسى ص٦.



الإيرانى المسلم، ويأتى هذا العدوان مرافقًا للعدوان الصهيونى الإسرائيلى الشرس الذى يواجه شعبنا العربى فى أكثر مراحله. إن وقفتكم الوطنية الشجاعة فى وجه المعتدين الغاصبين واستشهاد أبناء شعبنا لصد هذا العدوان والدفاع عن أراضيهم الخيرة كان درسًا فى الوطنية والتضحية سيسجلها تاريخ أمتنا بالفخر. ولقد كنا فى العراق ومنذ أن كشفت حكومة إيران عن نواياها وأطماعها التوسعية مدركين أبعاد ومرامى تلك السياسة العدوانية والمخططين لها من القوى الامبريالية والاستعمارية، وقد حرصنا فى كل أدوار أعمالنا الذى يمليه الواجب القومى علينا، وفى الخليج العربى من أجل قيام مواجهة عربية مشتركة المواقف فيما نحن بصدد اتخاذه ومنها عرض هذا الوضع الخطير على الأمم المتحدة، سنقف وإياكم وجماهير أمتنا إلى أن تتحرر جزرنا العربية من المعتدين الغاصبين وفقكم المولى تعالى وشعبنا العربى فى رأس الخيمة فى وقفتكم الوطنية المشرفة والعاملين المخلصين من أبنائها فى الدفاع عن سيادة هذه الجزر والذود عن حياض الوطن.

دعت الحكومة العراقية فى بيان أذاعته إثر العدوان الإيرانى الأمة العربية إلى مواجهة هذا التحدى الاستعمارى الجديد فى المنطقة كما دعت إلى عرض القضية على الأمم المتحدة فورًا. وبادرت الحكومة العراقية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ومع بريطانيا التى حملتها مسئولية احتلال الجزر الثلاث وما ينجم عن هذا العمل العدوانى.

طالبت الدوائر الشعبية والرسمية فى العراق جميع الدول العربية بقطع علاقاتها مع إيران وبريطانيا وارغام إيران على سحب قواتها من الجزر الثلاث عن طريق الأمم المتحدة(١).

استدعى السيد مرتضى الحديثى وزير الخارجية سفراء الدول الأجنبية وأعلمهم أن ما قامت به إيران «يعتبر تهديدًا خطيرًا للسلام وللملاحة الدولية فى

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ـ المجلد الرابع ص١٨٥.



منطقة الخليج العربى». كما اجتمع الوزير العراقى بالسفراء العرب وناقش معهم «وسائل العمل العربى الانتقامى المشترك من أجل وقف العدوان الإيرانى، وإقامة نظام دفاعى عربى إقليمى لملء الفراغ السياسى الذى ينجم عن انسحاب بريطانيا من المنطقة». طلب العراق رسميًا دعوة مجلس الأمن الدولى إلى الانعقاد للنظر فى احتلال إيران للجزر العربية، مع التنديد ببريطانيا لتواطئها مع إيران فى ذلك. كما قامت الحكومة العراقية بعد ذلك بطرد مجموعة كبيرة من المقيمين الإيرانيين بالعراق بصورة غير مشروعة وذلك ردًا على تهجير إيران لسكان جزيرة طنب. كما وجه العراق مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية بين فيها الانتهاك الإيرانى الصارخ لمبادىء وميثاق الأمم المتحدة لأن الجزر العربية الثلاث هى عربية بحكمها التاريخى والجغرافى، وطالب العراق إيران بسحب قواتها من الجزر وإنهاء الاحتلال فورًا.

طالبت الحكومة العراقية الدول العربية بإقامة تحالف عربى موحد لمواجهة الأطماع الإيرانية. وقد لعبت وسائل الإعلام والصحافة العراقية دورًا كبيرًا وبارزًا فى شجب العدوان الإيرانى على الجزر العربية والتوعية بأبعاد العدوان الإيرانى والأطماع التوسعية الإيرانية، وتحريك الرأى العام العالمى لتأييد الحق العربى، ونشرت اخبارًا ومقالات عن ردود الفعل العربى والعالمى، كما شاركت المنظمات والاتحادات والهيئات الوطنية والمهنية العراقية فى استنكارها للعدوان وشجبه.

أصدرت الأحزاب والمنظمات الوطنية فى العراق بيانات شجب واستنكار حيث أكدت فيها أن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاثة يستهدف تهديد عروبة الخليج ويمهد الطريق للمخططات الاستعمارية فى المنطقة ويؤدى إلى إيجاد مرتكزات لجلب الامبريالية الأمريكية ضد الحركات الوطنية التحررية فى الخليج العربى وأكد البيان بأن الاحتلال العسكرى الإيرانى يستهدف بناء موقع استراتيجى للمصالح الرأسمالية الغربية مما يؤدى إلى الاستحواذ على الموارد الطبيعية التى



تحتويها الجزر العربية الثلاثة[1].

(٣) موقف مصر:

أعلنت مصر فى بيان لها من إذاعة القاهرة استنكارها للعدوان الإيرانى على الجزر العربية، وحملت بريطانيا المسئولية، ودعت إيران إلى سحب قواتها من الجزر وأدلى المتحدث الرسمى باسم جمهورية مصر العربية ببيان حول الوضع فى الخليج العربى جاء فيه:

«إن جمهورية مصر العربية تنظر بقلق شديد للتطورات الخطيرة التى تحدث حاليًا فى الخليج، وأن مصر تعتبر بريطانيا المسئولة عن حماية الجزر العربية فى الخليج من أى اعتداء خارجى بناء على اتفاقيات الحماية التى لا تزال نافذة المفعول، وإلى أن تسلم الجزر إلى أصحابها.

«وقال المتحدث الرسمى فى بيانه أن مصر ترى أن قيام إيران بتغيير الوضع السائد فى الجزر من طرف واحد عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والصداقة التاريخية بين الشعب العربى والشعب الإيرانى.

«وقال المتحدث ... إن مصر فوجئت بهذه الإجراءات العسكرية فى الوقت الذى كانت تأمل فيه أن تقوم إيران بالتفاوض مع دول الخليج العربى، بعد أن يتم استقلالها وقال إن مصر تدعو إيران إلى سحب قواتها من الجزر العربية، وإلى الدخول فى مفاوضات للوصول إلى حل سلمى عادل، وإن مصر لا يمكن أن تقر أى اتفاق بخصوص هذه الجزر فى ظروف من الضغط العسكرى والاحتلال، كما أن مصر ترى أن بريطانيا لا تستطيع أن تتنكر لمسئولياتها تجاه أمن الجزر، وعليها أن تفى بمسئولياتها التعاهدية تجاه أى اعتداء عليها، وستعمل مصر بالتعاون مع الدول

١ ـ بيان الأحزاب والمنظمات الوطنية فى العراق حول العدوان الإيرانى على الجزر العربية الثلاثة عقب الاحتلال مباشرة.



العربية الشقيقة للمحافظة على عروبة الجزر والأمن والسلام فى الخليج العربى[1].

(٤) موقف ليبيا:

النظام الحديث الذى جاء على أثر ثورة الفاتح من سبتمبر فى ليبيا، معه شعار قومية المعركة العربية بالنسبة لجميع القضايا العربية سواء فى فلسطين أو الخليج العربى، وهذا ما جعل النظام الليبى يتخذ موقفًا أشد صلابة تجاه المصالح البريطانية فى ليبيا، باعتبار أن بريطانيا هى المسئولة من الناحية العسكرية والتاريخية[2]، وعن حماية الجزر بموجب المعاهدات المعقودة.

مما جعل الحكومة الليبية تؤمم شركة البترول البريطانية العاملة فى ليبيا، والتى تستخرج ما لا يقل عن ٢٠ مليون طن من النفط الخام سنويًا، وأطلق عليها اسم شركة بترول الخليج العربى[3]، إضافة إلى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر بسحب كل موجوداتها النقدية من العملات المودعة فى المصارف البريطانية والتى تقدر بما لا يقل عن ٦٠٠ مليون جنيه استرلينى، ويعتبر ذلك ردًا إيجابيًا على المستوى القومى، كما أعلنت صحيفة الثورة الليبية قرار حكومتها بالتأميم، وسحب الأرصدة بقولها بأن هذه الإجراءات موجهة ضد بريطانيا بسبب تواطئها وتسليمها الجزر العربية فى الخليج لنظام الشاه قبل يوم واحد فقط من موعد انسحاب القوات البريطانية، من المنطقة، وذكرت جريدة الثورة الليبية أن الحكومة البريطانية تمتلك ٤٩ بالمائة من أسهم الشركة المذكورة، أما جريدة الرائد الليبية فقد ذكرت بأن مسيرة كبرى جرت فى العاصمة الليبية استنكارًا لاحتلال القوات الإيرانية للجزر العربية، ووصفت الاحتلال الإيرانى بأنه امتداد لمؤامرة كبرى تجرى ضد الأمة العربية، وأن

١ ـ د. خالد العزى: المرجع السابق، ص ٢٢
٢ ـ أمل الزيانى: المرجع السابق، ١٩٠.
٣ ـ أمل الزيانى: نفس المرجع، ص ١٩٠



بريطانيا هى المسئولة بصورة رئيسية عما جرى[١].

خرجت مسيرات كبرى عمت المدن الليبية استنكارًا للعدوان الإيرانى وكانت الشعارات والهتافات تتحدث عن ذلك العدوان بأنه مؤامرة كبرى ضد الأمة العربية وتحمل بريطانيا المسئولية عما جرى، هذا وكان الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى قد بعث برقية جوابية صبيحة يوم الاحتلال إلى حاكم «رأس الخيمة» جاء فيها:

«إننا نحيى موقفكم العربى الأصيل حيال احتلال إيران للجزر العربية ونحن نرى أن بريطانيا هى المسئول الأول ونحملها نتائج هذه المسئولية وهى بهذا العمل برهنت على أنها لازالت بعقلية عام ١٩٤٨ بما فيها من روح استعمارية وحقد على العرب ونكث العهود واستخفاف بالقانون الدولى ويؤسفنا أن تتحول حكومة إيران إلى عبد مطيع لتنفيذ أوامر سيدها الاستعمار الإنجليزى، وتتواطأ معه فى فترة كنا نظن أن إيران تقف مع العرب ولو من بعيد ضد عدو الدين المشترك، وهكذا تنكشف حلقات المؤامرة الدولية ضد الأمة العربية».

أما جريدة التآخى البغدادية الصادرة فى ١٢/١١/١٩٧١ فقد علقت قائلة:

«وبغض النظر عن جسامة النتائج الاقتصادية المترتبة على هذين الإجراءين سلبًا لبريطانيا وإيجابيًا بالنسبة إلى ليبيا، فإن مجرد الاستعانة بمثل هذه الخطوات معناه تطبيق عملى للرأى القائل بضرورة استعمال النفط كسلاح فى المعارك السياسية التى تخوضها الأمة العربية ضد أعدائها، وإذا كان الكلام الكثير قد قيل من قبل عن كون النفط سلاحًا فعالا يمكن توجيهه بشكل مؤثر ضد كل الذين يتمادون فى تجاهل المطالب العربية العادلة والإساءة إلى إدارة الشعب العربى، فإن

١ ـ د. خالد العزى: المرجع السابق، ص ٢٤٥.



الإجراءات الليبية تظل والحق يقال أول ما نفذ فى المضمار[١].

(٥) موقف تونس:

أدلى فى تونس السيد محمد المصمودى وزير الخارجية التونسية بتصريح أعرب فيه عن أسفه للاحتلال الإيرانى ونزول القوات الإيرانية فى الجزر العربية الثلاث.

وقال: إن العالم يعلم أن الجزر عربية، وأنه إذا كان القصد الإيرانى اتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات على المنطقة، فإنه ليس من الصعب التفاهم وإيجاد حل ودى للمشكلة، إلا أنه من المهم تسوية مشكلة السيادة على هذه الجزر العربية.

(٦) موقف فلسطين:

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيلاتها الثورية المتعددة الاحتلال الإيرانى للجزر العربية قضية مماثلة لروح العدوان الصهيونى على فلسطين العربية. وقد أعربت الجبهات الفدائية عن اعتقادها بأن قضية تحرير الأرض العربية واحدة وأن على الأمة العربية أن تقف بحزم لحماية الأرض العربية واستعادة ما اغتصب منها.

(٧) موقف اليمن:

بعث الرئيس اليمنى عبد الرحمن الإريانى برقية هذا نصها «تلقينا برقيتكم بشأن الاعتداء الإيرانى على جزيرتى طنب واحتلالهما بالقوة ولقد تلقينا هذا النبأ المؤلم ساعة سماعه باستغراب شديد لمثل هذا العمل الذى تقوم به دولة إسلامية شقيقة وجارة كان المفروض منها أن تحافظ على الصلات الأخوية الإسلامية وعلى علاقات الود وحسن الجوار ولكنها فاجأتنا بهذا العمل الذى يسىء إلى كل العرب ويخلق أزمة جديدة فى المنطقة ونحن على يقين أن إيران ما كانت لتقدم على هذا

١ ـ د. خالد العزى: المرجع السابق، ص ٢٤٦.



العمل لولا وجود الفرقة والانقسام فى الصف العربى ولو كان هنالك وحدة قوية لعملت لها إيران كل حساب ولما وجدت القضية بهذه السهولة، وإننا لنأسف ونستنكر هذا الاحتلال ونعد عظمتكم بأن نكون معكم قلبًا فى إثارة القضية فى كل المحافل الدولية وفى الجامعة العربية وسنلتزم فى جميع مواقفنا بمبدأ الدفاع عن حق رأس الخيمة فى استرجاع حقوقها المسلوبة وأراضيها المحتلة ولاشك أن الاحتلال بقوة السلاح عمل لا يقره قانون ولا يقبله أحد وفى الختام لكم تحياتى القلبية والسلام.

أصدرت وزارة الخارجية اليمنية بيانًا أعربت فيه عن أسفها البالغ لقيام إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى، وأكد البيان أن هذا العمل يتنافى مع الروابط الإسلامية الأخوية بين إيران والعرب، كما ينافى القوانين الدولية التى تنص على عدم اغتصاب أراضى الغير بقوة السلاح.

بعث الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفه برقية إلى الحاكم مستنكرًا العدوان الإيرانى الغاشم وقال: لقد فوجئت بالإجراء الذى اتخذته إيران باحتلال الجزر العربية الواقعة على مدخل الخليج العربي. إن البحرين تؤمن إيمانًا وثيقًا بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة، وترى أن الخلافات بين الدول يمكن حلها عن طريق ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة تلك المبادىء الخاصة بضرورة اللجوء إلى الطرق السلمية فى حل هذا الخلاف. إن البحرين تأمل أن تعيد إيران النظر فى هذا الموقف بما يتفق باستتباب العدالة والأمن فى المنطقة.

تلقى الحاكم فى رأس الخيمة برقية من الشيخ أحمد بن على آل ثانى حاكم قطر قال فيها: لقد أزعجنا هذا الاحتلال لهاتين الجزيرتين العربيتين فأصدرنا بيانًا مذاعًا استنكرنا فيه هذا الحادث المؤسف وطلبنا من إيران أن تراعى وتتقيد بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، هذا وإن دولة قطر ستعمل كل ما فى وسعها متضامنة مع بقية أشقائها من الدول العربية لإعادة الحق إلى نصابه راجين أن يوفقنا الله إلى ذلك ومتمنين لعظمتكم التوفيق والسداد، حفظكم الله ورعاكم.



قامت فى دمشق مسيرات شعبية كبيرة استنكارًا لاحتلال إيران للجزر العربية، ولسياسة بريطانيا فى الخليج العربى. وأكد الرئيس السورى حافظ الأسد فى رده على برقية حاكم رأس الخيمة حرص سوريا على حقوق الإمارات العربية، وعلى عروبة الجزر، واستنكاره لذلك الاحتلال الذى يخالف كل القيم والأعراف لاسيما روابط الإسلام والجوار التى تربط إيران بالعرب. وتقدمت وزارة الخارجية السورية بطلب إلى الجامعة العربية لعقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة ولمجلس وزراء الخارجية العرب لبحث الموضوع، واتخاذ القرارات والمواقف الكفيلة باستعادة الجزر العربية الثلاث. وأدانت الحكومة السورية بشدة استيلاء إيران على هذه الجزر العربية وطالبت الأمم المتحدة العمل فورًا من أجل إعادة هذه الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين. واتهم بيانٌ صادرٌ عن وزارة الخارجية السورية إيران والمملكة المتحدة بالتواطؤ فى احتلال الجزر العربية، وقال البيان: «باسم الأمة العربية نطالب بسحب القوات الإيرانية من الجزر العربية الثلاث». ودعا البيان الأمم المتحدة وكل الدول المحبة للسلام إلى مساعدة العرب فى إرغام الإيرانيين على إعادتها، وقال البيان: «إن سياسة الأمر الواقع المبنية على القوة لا يمكن أن تؤثر فى الحق العربى المبنى على الملكية التى تدعمها الحقائق التاريخية».

استدعت وزارة الخارجية في الجزائر السفير الإيرانى وسلمته احتجاجًا شديد اللهجة ضد نزول القوات الإيرانية فى الجزر العربية الثلاث في الخليج العربى، وقد أصدرت الوزارة بيانًا استنكرت فيه ما قامت به القوات الإيرانية واعتبرت ذلك العمل «مظاهرة استعمارية من المظاهرات العسكرية».

رفع المتظاهرين فى لبنان من طلبة الجامعة الأمريكية فى بيروت داخل الحرم الجامعى لافتات تندد بالاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث وبالتواطؤ البريطانى معها.

موقف المعارضة الإيرانية:

وقفت القوى الإيرانية الوطنية المعارضة لنظام الشاه ضد الاحتلال الإيرانى



للجزر وضد السياسة التوسعية لمحمد رضا خان المازندراني، وكان موقفها تدعيمًا للحق العربى وللحفاظ على العلاقات الودية والتآخى بين الشعبين العربى والإيرانى. فقد أبرق الجنرال الإيرانى الدكتور محمود بناهيان عن التنظيم الثورى للجبهة الوطنية الموحدة الإيرانية، برقية إلى الرئيس العراقى أحمد حسن البكر مستنكرًا خطورة خطوة الحكومة الإيرانية ومعبرًا عن تضامن الجماهير الإيرانية مع الشعب العربى فى نضاله ضد العدوان الشاهنشاهى التوسعى وفى ما يلى نص البرقية:

«لقد أثار الاحتلال العسكرى والحملة على الناس الآمنين فى الجزر الثلاث (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) من قبل شاه إيران بدون أى مبرر قانونى وخلافًا للحقوق الدولية، وفقط نتيجة للتآمر الأمريكى الإنجليزى الصهيونى، غضب وسخط جميع الشعوب المحبة للسلام والمعادية للاستعمار فى العالم ومنها الشعب الإيرانى.

إن الحكومة البريطانية وهى رمز الرجعية السوداء الدولية المتعفنة فى العالم، قد مارست من جديد أسلوبها المفضل فى التقسيم والشقاق بين دول الخليج العربى، فيما يخص احتلال الجزر العربية المذكورة، كما برهن شاه إيران الخائن مرة أخرى على عبوديته للإمبريالية الأمريكية والإنجليزية ولموشى دايان.

إلا أن إخواننا العرب بإمكانهم أن يطمئنوا إلى أن الكادحين والمثقفين والعناصر المعادية للاستعمار فى إيران فى نضالهم الدائر من أجل استئصال سلطة الاستعمار فى الشرقين الأدنى والأوسط، والقضاء على حكم الشاه للشعب الإيرانى الحر، يقفون كتفًا لكتف مع إخوانهم العرب فى النضال المشترك»[1].

١ ـ د. خالد العزى: المرجع السابق، ص ٢٤٧.



رابعا - استنكار الاحتلال الإيرانى على المستوى الشعبى:

نجد أن ردود الفعل العربية يوم الاحتلال الإيرانى للجزر كانت غاضبة وواسعة على امتداد الوطن العربى كما شملت مشاعر الغضب الجاليات العربية المقيمة فى الدول الأجنبية، وتمثلت ردود الفعل على المستوى الرسمى ببرقيات بعض القادة والزعماء العرب إلى حاكم «رأس الخيمة»، مؤكدين استنكارهم للعدوان الإيرانى على جزء عزيز من الوطن العربى، وقد اتخذ بعض الرؤساء العرب إجراءات دبلوماسية وسياسية واقتصادية تجاه المعتدى والمتعاونين معه. وعلى مستوى الهيئات والجماهير العربية شهدت الساحة العربية مظاهرات ومسيرات غاضبة طالبة باستعادة الجزر العربية، واتخاذ موقف حاسم تجاه ذلك العدوان والقائمين به، فقد قامت مظاهرات غاضبة وعنيفة فى بعض مناطق الساحل العمانى، طالبت بضرب المصالح الإيرانية فى المنطقة. إذ خرجت جموع المواطنين فى رأس الخيمة ودبى وأبو ظبى والشارقة وفى الإمارات الشقيقة الأخرى بمسيرات شعبية وطلابية كبيرة استنكارًا للغزو الإيرانى الغاشم.

شاركت المرأة فى الإمارات العربية بمظاهرات نسائية استنكارية للعدوان الإيرانى على الجزر العربية شاجبة استيلاء القوات الإيرانية على ممتلكات أصحاب الجزر وعلى مساكنهم. وفى صباح يوم الأربعاء ١/١٢/١٩٧١ خرجت جموع المواطنين بمظاهرات صاخبة فى شوارع رأس الخيمة حاملة اللافتات التى كتبت عليها عبارات تستنكر العدوان الإيرانى الغاشم. وفى نفس الوقت قامت مظاهرات أخرى فى مناطق ومدن متعددة من ساحل الإمارات تندد بالعدوان وتستنكر الاحتلال الإيرانى للجزر العربية وتحيى حكومة رأس الخيمة وموقفها الصامد. وقد استمرت هذه المظاهرات طيلة اليوم، وكانت التجمعات الشعبية الثائرة تطوف الشوارع والأحياء حتى ساعة متأخرة من الليل وهى تندد بالعدوان وبالمعتدين[1].

قامت قبل ظهر يوم الخميس ٢/١٢/١٩٧١ مظاهرة شعبية كبيرة فى الساحة

(١) النشرة الإخبارية لإمارة رأس الخيمة الصادرة عن مكتب الإعلام، ليوم ١/١٢/١٩٧١.



المواجهة للمدرسة القاسمية برأس الخيمة اشترك فيها طلاب المدارس وهيئات التدريس. وقد ألقيت خلالها الكلمات الوطنية التى تندد بالعدوان الإيرانى الغاشم على الجزر العربية، وقام عدد من سكان جزيرة طنب فتحدثوا عن عدوان الغزاة الوحشى وكيفية دخولهم إلى الجزيرة بعد قصفها، وأشادو بالقتال البطولى الذى قام به رجال الشرطة الستة المكلفون بالحراسة آنذاك. وأصدرت الهيئات الشعبية برأس الخيمة بيانًا أعربت فيه عن تأييدها الكامل لموقف حاكم رأس الخيمة من العدوان الإيرانى على طنب، وكذلك رفضه للضغوط وطروحات المفاوض البريطانى لوس . . وقال البيان الموجه إلى الشعب العربى فى الخليج العربي وإلى أبناء الأمة العربية فى كل مكان[1].

«إننا نواجه اليوم فى بلادنا محنة لم يسبق فى تاريخ وجودنا بمثلها، لقد كنا درعًا وحماةً لعروبة الخليج وكافح آباؤنا وأجدادنا وناضلوا فى سبيل سيادة بلادنا وكرامتنا وعزتها، حتى عدوان بريطانيا علينا وفرض صلحها ومن ثم حمايتها علينا، تلك الحماية التى كنا نفهم منها حماية أرض بلادنا من سوء الأعداء، واليوم وبعد مرور أكثر من قرن ونصف، وبعد أن استعملت بلادنا فى الحربين العالميتين منطلقًا لاستراتيجية حربية، وبعد أن استخدمتها بعد ذلك قاعدة عسكرية قوية لحماية المكاسب البترولية تحت اسم الحماية وستار الصداقة، تنكشف المؤامرة الدنيئة على حقوق هذا البلد وحرمة أراضيه.

بانت خطوط المؤامرة وظهرت فى الأشهر القليلة الماضية حين قام المبعوث البريطانى السير وليم لوس بالضغط على حكومة رأس الخيمة تارة، وتلويح الإغراء لها تارة أخرى، لكى تعلن تنازلها عن قطعة من بلادها ومن حدود أراضيها وبحارها.

إن الجزر العربية الثلاث بحكم موقعها الجغرافى وخطورته ليست جزءًا لا

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص ١٧٥



يتجزأ من إمارات الخليج العربي إنما هى جزء من تراث العرب جميعًا، لا يمكن بتره مطلقًا عن وطننا العربى الكبير.

وبالأمس بينما كانت الشعوب العربية منشغلة فى أمور مصيرية أخرى وبينما كان شعبنا العربى فى إمارتنا الشقيقة يستقبل فرحة عيده بالاتحاد، نطعن ـ نحن شعب إمارتى رأس الخيمة والشارقة ـ بسكين صديق كان قد ادعى حمايتنا، وإذا به يسلم بالخفاء قطعة عزيزة من تراث أجدادنا لامبراطورية إيران التى تواطأت مع الاستعمار العالمى والصهيونى وتجاهلت انتسابها إلى مجموعة الدول الإسلامية وداست على قيم الصداقة القائمة بينها وبين الشعب العربى فى الخليج العربي وانتهكت حرمة جواره، وفى هذا اليوم وإذا بقوات إيران البحرية والجوية تستعرض لأول مرة فى تاريخها الحديث قوتها الشكلية وتجرب أسلحتها الأمريكية على أناس عزل وتفتك بطائراتها الفانتوم وبمدافع بوارجها البحرية، مجموعة من الشرطة الذين لا يتعدى عددهم الستة.

أيها الشعب العربى الشقيق، أيها الحكام المجتمعون فى الخليج العربي، أيها الملوك ورؤساء الدول العربية: إنها لبداية مؤلمة يجب أن يتخذ لها أكثر من إجراء ويحسب لها أكثر من حساب، إن التواطؤ الاستعمارى والاعتداء على جزرنا العربية، لهو بداية مستقبل مؤلم لن يهدد مستقبل المنطقة وأمنها واستقرارها فحسب إنما سوف يهدد مصالح البلاد العربية وأمنها، وبالتالى لابد أن يهدد السلام العالمى.

إننا نحن أصحاب الحق والمغلوب علينا، نحمل الحكومة البريطانية كل المسئولية بحكم ارتباطها معنا بمعاهدة الحماية ونعلن أن ضغطها فى اليوم التالى بعد احتلال جزرنا على حكومتنا لإنهاء المعاهدة أمر لا نقره.

أيها الشعب العربى فى الخليج العربي، أيتها الأمة العربية: إننا نستنكر أية اتفاقية مستجدة أخرى مع بريطانيا ما لم تف بالحق الذى عليها وتسلم بلادنا لنا



كما استلمتها غير منقوصة، إننا نناشد حكامنا المجتمعين اليوم صيانة بلادنا وحماية أراضينا، لقد نشدنا فى الاتحاد القوة لحماية أرضنا وتراث أجدادنا، وننشد من الاتحاد عزة بلادنا ورفعة كرامتنا».

ناشد البيان دول الجامعة العربية اتخاذ موقف موحد لمواجهة هذه الهجمة ضد العرب ومستقبلهم، والعمل على استرجاع ما سلب منا تحت ستار الغدر والخيانة. وتصدر حاكم «رأس الخيمة» جموع المتظاهرين وإلى جانبه ولى العهد نائب الحاكم، وألقى فيهم كلمة شرح للشعب آخر تطورات الموقف الحالى، وأشاد بموقف الدول العربية عامة تجاه هذا الاحتلال الصارخ واستنكارهم لعمل إيران العدوانى ضد الأمة العربية بأسرها وليس ضد رأس الخيمة أو شعب الشارقة وحدهما. كما أشاد بصفة خاصة بالموقف البطولى للأقطار العربية التى قطعت علاقاتها مع إيران وبريطانيا.

تعالت هتافات التأييد لحاكم «رأس الخيمة» معلنة وقوفها من ورائه وتفانيها من أجل نصرته والسير معه فى طريق النضال لاسترداد أرضهم ومياههم العربية مضحين فى سبيل ذلك بدمائهم وأرواحهم فداءً للحق العربى. وبعد مرور ثلاثة أيام على ذلك العدوان الغادر كانت خلالها الجماهير الغاضبة تسير فى مظاهرات هائجة تحولت بعدها إلى مسيرات تقديسًا للدماء الزكية التى أريقت على أرض جزيرة طنب ولروح الشهيد الذى سقط فى معركة الشرف والكرامة[1].

تجمعت فى يوم الجمعة ٣/١٢/١٩٧١ جماهير رأس الخيمة كبارًا وصغارًا ومسئولين أمام الجامع فى مدينة رأس الخيمة القديمة للتعبير عن استنكارها ورفضها للعدوان وللتعبير عن تقديرها وإجلالها وفخارها ببطولات أبنائها، وأذن المؤذن لصلاة الجمعة فهرول جمهور الشعب لأداء صلاة الغائب على أرواح الشهداء،

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع، ص ١٧٧.



وكانت خطبة الجمعة حول تعاليم الإسلام الحنيف ودعوته للجهاد فى سبيل الله وحماية الأوطان التى خاضت الأمة العربية من أجلها المعارك الطاحنة تحت قيادة الثائر العربى الأول الرسول الكريم محمد بن عبد الله ﷺ. وبعد الفراغ من الصلاة خرجت الجماهير وراء حاكم رأس الخيمة وولى العهد بموكب جليل فى مسيرة جنائزية تحمل نعشًا رمزيًا للشهيد، ولافتات جللت بالسواد تندد بالعدوان وتطالب باستعادة الحقوق وقد ارتسمت على الوجوه مسحة من الأسى والعزيمة. واصلت المسيرة الجنائزية طريقها حتى وصلت إلى مبنى الحصن ـ مقر الشرطة والأمن العام ـ فتعالت هتافات التنديد بأعداء الحق أعداء الأمة العربية بأسرها، وفاضت مشاعر الأسى فقام المتظاهرون بحرق العلم الإيرانى والعلم البريطانى، وفى هذه اللحظة ارتفعت الأصوات منادية بسقوط شاه إيران وبريطانيا، وكانت هتافات التأييد لحاكم البلاد تتردد مدوية فى جنبات المكان مطالبة بالكفاح والجهاد فى سبيل الله وتعاهد الحاكم على السير وراءه فى موقفه البطولى الصامد حتى تعود جزرنا عربية طاهرة.

بين هتافات الجماهير والتفافها حول ارتجل حاكم رأس الخيمة كلمة فى الجموع المحتشدة أعلن فيها أن وفدًا عن الإمارة سيشارك فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية التى ستخصص لبحث العدوان الإيرانى وأعرب عن شكره للجامعة العربية على إسراعها بتلبية الدعوة لعقد هذا الاجتماع وقال: إننا نرجو أن نتخذ مع أشقائنا أعضاء الجامعة القرارات الحازمة من أجل استرجاع جزرنا المسلوبة.

أكد بأن على الجامعة العربية أن تتخذ قرارًا يقضى بأن يتبنى إخواننا فى الأقطار العربية قضية الجزر وإثارتها فى المجال الدولى وأمام هيئة الأمم المتحدة. فى مساء ذلك اليوم (الجمعة) وفى تمام الساعة الرابعة والنصف التقى حاكم رأس الخيمة بحضور ولى العهد الشيخ خالد، فى دار الحكومة بالمعمورة مع رجال



الصحافة والإذاعة والتليفزيون ومراسلى وكالات الأنباء الذين قدموا لحضور المؤتمر من أقطار مختلفة عربية وأجنبية، كما شهد هذا المؤتمر عدد كبير من شباب ورجالات جزيرة طنب الكبرى الذين طردوا من منازلهم.

تحدث حاكم رأس الخيمة عن العلاقات السابقة مع إيران فقال: لقد خاب أملنا بهم فقد زرناهم عدة مرات وكنا نعتقد أن العلاقة بيننا هى علاقة أخوة، علاقة احترام طيبة وحسن جوار.

أضاف: إن الشعب الإيرانى شعب مسلم وليس هناك من أحقاد بين الشعب العربى والشعب الإيرانى، وإن الشعب الإيرانى لا يرغب فى معاداة شعبنا فى الخليج العربي أو أمتنا العربية، إنما هناك سياسات المغرضين وأصحاب المصالح الذين دبروا المؤامرات ضد عروبة الجزر وقاموا بالعدوان الذى يستنكره كل إنسان يملك ضميراً وأعنى بذلك الزمرة الحاكمة التى تصرفت هذا التصرف وقامت بالعدوان والادعاءات التى قالوا بها باطلة، وليس هناك أى دليل عند إيران سوى استخدام القوة وإذا كان كل من يملك قوة يستخدمها ضد جيرانه وضد من هو أضعف منه فإن ذلك مستنكر وغير مقبول فى العالم كله، وإن ادعاءات إيران الأخيرة ومطالبتها بدأت منذ ثلاث سنوات أى منذ أن أعلنت بريطانيا عن قرارها بالانسحاب من المنطقة فى عام ١٩٧١، إننا لا نبرئ البريطانيين من التواطؤ مع إيران فى هذا العدوان وهذا الاحتلال لأن البريطانيين رغم مسئولياتهم بموجب المعاهدات القائمة بيننا وبينهم فقد سلموا جزرنا الثلاث تسليمًا باليد، والواقع يدينهم من البداية وحتى النهاية. وأقول وأكرر إن الحكومة البريطانية هى المسئولة عما حدث، ثم إن لوس أخذ يهدد عند زيارته للمنطقة بأن الإيرانيين سيستولون على الجزر، وقال لوس لنا: إنه من الأفضل لكم أن تأخذوا بعضًا من الحق. ولكن لوس لم يستطع بطبيعة الحال أن يؤثر علينا.

ثم أخذ الصحفيون يتوجهون بأسئلتهم إلى حاكم البلاد، فقال ردًا على



سؤال عن الضغوط التى تعرضت لها رأس الخيمة من أجل التخلى عن الجزر: لقد كانت هذه الضغوط تهديدات حملها وليم لوس وتتلخص بأن إيران ستحتل جزرنا بالقوة إن لم تسلم إليها بالاتفاق سلميًا، ومقابل التسليم تدفع إيران كل سنة مبلغ ١٨ مليون ريال وإلا فستحتل إيران جزر طنب وأنتم تخسرون هذا المبلغ.

أضاف حاكم «رأس الخيمة» يقول: لقد قلت آخر الأمر إلى لوس أنت يا لوس عليك أن تنقل رسالتى إلى حكومتك، إنكم مسئولون عن هذه الجزر سواءً فى الوقت الحاضر أو حتى بعد انسحابكم من المنطقة لأن الادعاءات الإيرانية هى ادعاءات جديدة وقد اختلقت وأثيرت طمعًا فى بلادنا، وإن عليكم مسئولية حماية جزرنا من أى اعتداءٍ إيرانى حتى تقوم دولتنا ويُعْتَرَفَ بها دوليًا فى المنظمات الدولية وبعدها تتحمل دولتنا المسئولية.

ذكر الشيخ صقر: أن هناك إقرارات رسمية من بريطانيا تؤيد عروبة جزيرة طنب، وكونها جزءًا من أراضى الإمارة.

استفسر رجال الإعلام عن الهدف المقصود من احتلال إيران لهذه الجزر العربية، فأوضح حاكم رأس الخيمة بأن إيران احتلت الجزر العربية لتحقيق هدفين أساسيين: أولهما السيطرة على ثرواتنا النفطية والمعدنية وثانيهما التحكم بمدخل الخليج العربي وبضفتيه وبمنافذه كى تتمكن من محاصرة الاقتصاد العربى وتهديده باستمرار عن طريق هذا الممر الحيوى. وقال إن السيادة كل لا يتجزأ، ومبدأ التنازل عن السيادة هو مبدأ مرفوض أصلا، ولا يمكن أن تكون السيادة موضوع مساومة، صحيح أن رأس الخيمة مثل العين التى لا تستطيع أن تقاوم المخرز الإيرانى إلا أنها فى الوقت نفسه تمسكت بالمبدأ ودافعت عنه ضمن حدود إمكاناتها، وعمّدت دفاعها بالدم والشهداء.

أضاف قائلا: إن موقفنا المبدئى برفض الاتفاق مع إيران وبرفض قبول الأمر



الواقع تحت أى ضغط أو إغراء يعطى العالم العربى كل ما يحتاج إليه للتحرك على كل الجبهات من أجل تكريس مبدأ وحدة السيادة العربية على كل الأرض العربية. وأشاد فى ختام المؤتمر الصحفى بالمواقف المشرفة لبعض الدول العربية الشقيقة تجاه الاحتلال وإجراءاتها الحاسمة[١].

استنكر الشعب العربى هذا الاحتلال بكافة فئاته على جميع المستويات فى الأقطار العربية وخاصة فى إمارات شرق الجزيرة العربية حيث خرجت مظاهرات عنيفة احتجاجًا على الاحتلال الإيرانى للجزر العربية، وكان أعنفها فى رأس الخيمة إذ أحرق المتظاهرون فرع بنك إيرانى بعد أن جرح مدير البنك الإيرانى ونقل على أثرها إلى المستشفى، كما سارت فى أبو ظبى مظاهرات ساخنة هاجمت المحلات والحوانيت التجارية الإيرانية، وأتلفوها وخربوا محتوياتها وأحرقوا بنك «صادرات إيران»[٢] وكذلك «بنك ملى إيران» إضافة إلى تحطيم مكاتب شركة الطيران الإيرانية والعديد من المحلات التجارية التى يملكها التجار الإيرانيون. أما المحامون العرب فقد أذاعوا بيانًا جاء فيه «إن هذا الاحتلال اعتداء على حقوق العرب، أصحاب هذه الجزر منذ مئات السنين، وأن مساعدة بريطانيا لإيران ورضاها عن احتلال هذه الجزر فيه خرق للقانون الدولى ولحقوق العرب، وأن المحامين فى الوطن العربى يطالبون إيران بالانسحاب من هذه الجزر العربية ويحملون بريطانيا تبعات عدم الانسحاب، كما يطالبون الجامعة العربية ودول الجزيرة العربية بالعمل على استعادة الحق العربى فى هذه الجزر[٣].

حول الواقع العربى والاحتلال الإيرانى للجزر والردود العربية ومواقفها الرسمية تجاه إيران يقول سامى حداد: فى نوفمبر ١٩٧١ احتل الشاه بالقوة هذه

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع، ص ١٨٤.
٢ ـ محمد على رفاعى ـ المرجع السابق ص ٥٤٠.
٣ ـ محمد على رفاعى ـ نفس المرجع، ص ٥٤٢.



الجزر الثلاث، وكانت مصر تستعد للحرب ضد إسرائيل، أما المملكة العربية السعودية التى كانت الدولة العربية المؤهلة للتحرك ضد هذا الاحتلال فقد امتنعت عن ذلك. على حين كانت المشيخات على طول شرق الجزيرة العربية أضعف من أن تقوم بأية مقاومة، ورأى العرب أن من وراء عملية الشاه هدفين: أولهما: إن احتلال الجزر العربية عند مدخل الخليج العربى قرب ممر هرمز يعتبر أمرًا استراتيجيًا هامًا، ويخدم الأهداف التوسعية للشاه. أما الثانى: فقد نجم عن نصيحة مشتركة من الولايات المتحدة وإسرائيل لفتح جبهة جديدة مع العرب بشكل يخفف الضغط على إسرائيل، ويتيح لها المجال لابتلاع الأراضى الواسعة التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧. ولهذا السبب كان رد الفعل العربى لفظيًا فقط، إذ كان الإعداد لمحاربة إسرائيل أهم بالنسبة إلى العرب من فتح جبهة جديدة، ولكن العرب مثل جمالهم يتحملون دون أن ينسوا. وبرر الشاه عمله على أساس أن هذه الجزر فارسية مشيرًا على الأغلب إلى فتح العالم العربى كله من قبل «داريوش» أحد ملوك الفرس القدماء. وبفضل سلبية السعوديين فإن العلاقات مع الشاه لا تزال حتى الآن محتملة، والكثيرون من الإيرانيين يكسبون معيشتهم فى المشيخات العربية ويحتفظ الشاه بعلاقات جد وثيقة مع قابوس سلطان عمان[١].

خامسًا ـ موقف الأمم المتحدة:

تحركت دولة الإمارات منذ قيامها فى ٢/١٢/١٩٧١ على جميع الأصعدة والمستويات الدولية، العربية والأجنبية، مؤكدة تمسكها بالسيادة المطلة على الجزر العربية، ومناشدة المجتمع الدولى على حث إيران لإنهاء العدوان وسحب قواتها من الجزر العربية. ففى ٦/١٢/١٩٧١ طلبت الإمارات العربية مع دول عربية شقيقة من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصال بإيران على أعلى المستويات

---

١ ـ سلمى حداد: المساعدات الأمريكية لإيران، ص ٥٨ ـ ٥٩.



لإقناعها بإعادة النظر فى إجراءاتها بشأن الجزر العربية. ولدى تقديم دولة الإمارات العربية المتحدة طلب الانضمام للأمم المتحدة فى ٦/ ١٢/ ١٩٧١ قال الدكتور عدنان الباجهجي موفد الدولة، فى كلمته أمام الجمعية العامة:

«لا يمكنني أن أختم كلمتي من غير أن أعبر عن الشعور العميق بالأسف لدى شعب وحكومة دولة الإمارات العربية، للتصرف الذى قامت به إيران مستخدمة القوة لاحتلال الجزر العربية فى الخليج العربي. لقد كنا نتطلع إلى علاقات صداقة وتعاون مع إيران الجارة، والتى ترتبط مع البلاد العربية منذ قدم التاريخ بروابط حضارية وثقافية. إن التصرف الذى قامت به الحكومة الإيرانية مستخدمة القوة ضد الإمارات لتنفيذ ادعاءاتها بمطالب تتعارض مع حقائق التاريخ والعدالة عن طريق الاحتلال بالقوة، متجاهلة ليس لشخصية الأمم المتحدة فحسب بل إنها متعارضة مع علاقات الصداقة التقليدية المتبادلة بين الشعبين العربى والإيرانى. وإنى على ثقة بأن الحكومة الإيرانية سوف تدرك أنه من الأجدر بها أن تصون العلاقات الطيبة مع جيرانها بدلا من اتخاذها ذلك الموقف باحتلالها للجزر العربية[1].

عقد مجلس الأمن الدولى فى ٩/ ١٢/ ٧١ جلسة للنظر فى النزاع بناء على طلب من الدولة وعدد من الأقطار العربية الشقيقة، وقد عبرت دولة الإمارات فى تلك الجلسة عن رفضها لاحتلال الجزر وأكدت سيادتها عليها[2]. وبتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٧٢ تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول أخرى برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر وبأنها جزءٌ لا يتجزأ من الإمارات

١ - الفقرة ٥٣ من محضر اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠٠٧ بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٧١.

٢ - الوثيقة رقم ١٦١ .S/PV المؤرخة فى ٩/ ١٢/ ١٩٧١، أرشيف مجلس الأمن الدولى.



العربية المتحدة ومن الوطن العربى[1]. وفى ٥/ ١٠/ ١٩٧٢ أكدت الإمارات فى بيان لها ألقى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين، أنها لا تعترف بأية سيادة على تلك الجزر باستثناء سيادة الإمارات[2].

أكدت الدولة فى بيان آخر لها ألقى فى مجلس الأمن الدولى فى ٢٠/ ٢/ ١٩٧٤، عدم اعترافها بأية سيادة على تلك الجزر سوى سيادة دولة الإمارات، وأن الاستقرار فى منطقة الخليج العربي يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الدول الأخرى ولوحدة ترابها، وبأن تسوية أية خلافات بينها يجب أن تتم بالطرق السلمية[3]. وفى ١٩/ ١١/ ١٩٧٥ جاء فى بيان للدولة أمام اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة تأكيد الإمارات العربية على سيادتها المطلقة على الجزر المحتلة وبأنها لا تعترف بأية سيادة أخرى عليها[4]. وقد أبدى وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية، احتجاج الدولة للدكتور كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة، على اعتزام إيران مواصلة احتلالها للجزر العربية الثلاث.

بعث الوزير فى ٦/ ٨/ ١٩٨٠ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكد فيها سيادة الإمارات على الجزر الثلاث، وصدرت الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما بعثت الدولة رسالةً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٨٠ أكدت فيها موقفها الثابت وتمسكها بسيادتها الكاملة على الجزر العربية الثلاث. وتوالت مطالبة الإمارات للجارة إيران عبر السنوات الماضية بإعادة الحق إلى أهله، إلا أنه مراعاةً للظروف الاستثنائية التى مرت بها

١ - الوثيقة رقم S /١٠٧٤٠/ المؤرخة فى ٨/ ٧/ ١٩٧٢. المصدر نفسه.

٢ - الوثيقة رقم S/PV /٢٠٥٥/ بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٧٢ المصدر نفسه

٣ - الوثيقة رقم S/PV /١٧٦٣/ بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٧٤. المصدر نفسه

٤ - الوثيقة رقم A/C.I/PV / ٢٠٩٢ بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٧٥. المصدر نفسه.



المنطقة خلال العقد السابق وحرصًا على تجنيب منطقة الخليج العربى المزيد من التوتر وإيمانًا من الإمارات العربية المتحدة بالنهج السلمى لتسوية النزاعات بين الدول فقد اتبعت سياسة الصبر والانتظار إلى حين زوال تلك الظروف.

من هذا المنطلق جاءت مطالبة معالى وزير الدولة للشؤون الخارجية للإمارات، الحكومة الإيرانية الجديدة بتصحيح الموقف الناتج عن المطامع التوسعية لنظام الشاه المخلوع على الصعيدين الداخلى والخارجى، من خلال إعادة جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى للإمارات العربية المتحدة. وكذلك دعوة معاليه الحكومة الإيرانية إلى إثبات مدى إخلاصها وأمانتها، فى رغبتها بإقامة علاقات حسن جوار مع الدولة وذلك بإجراء حوار جاد لوضع حد لهذه المشكلة بإعادة الجزر الثلاث لأصحابها. وهكذا تحدد الموقف من جديد وعلى صعيد دولى وعالمى من خلال السكرتير العام للأمم المتحدة بأن لا تهاون فى الحقوق وأن لا تناسى لها وإنما التريث والترقب والحكمة دليل على بعد النظر وعلى الأمل فى أن يبادر المخطىء إلى تصحيح خطئه، وسالب الحق إلى إعادته لأصحابه، وذلك حرصًا على علاقات الود والدين والجوار التى تعود فى جذورها إلى قرون وقرون.

لقد كان أمل الإمارات كبيرًا فى أن يحظى موقفها هذا بتقدير الجانب الإيرانى، وبأن تبادر إيران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم تبدر عن الجانب الإيرانى أية مؤشرات تدل على تجاوبها فى هذا الشأن، بل إنها أقدمت على المزيد من الإجراءات المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمة فى عام ١٩٧١ حول جزيرة أبو موسى بالرغم من الاتصالات العديدة التى قامت بها الإمارات سعيًا لتسوية هذه المسألة سلميًا.



اجتماع مجلس الأمن لبحث قضية الجزر العربية:

بادرت فى الثالث من ديسمبر ١٩٧١ كل من العراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية بتقديم شكوى عاجلة إلى مجلس الأمن الدولى وطلبت عقد جلسة عاجلة للنظر فى قضية الاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث الذى تم فى فجر يوم الثلاثين من نوفمبر لعام ١٩٧١. وبناء على هذا الطلب عقد مجلس الأمن جلسة خاصة لمناقشة الموقف يوم ٩ ديسمبر ١٩٧١ بعد أن وجه الدعوة إلى الدول العربية الأربع التى تقدمت بالشكوى بالإضافة إلى دعوة الإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران للمشاركة فى مناشدة قضية الاحتلال دون أن يكون لأى منهم الحق فى التصويت.

خلال الجلسة أدانت الدول العربية الأعضاء المشاركة فى الاجتماع العدوان الإيرانى المنافى لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون وحق الجوار. طالب الممثلون عن الدول العربية من مجلس الأمن باتخاذ اجراءات ضد بريطانيا لأنها لم تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدات التى تفرض عليها حماية الجزر العربية فى الخليج العربى ووصفت الوفود العربية ماقامت به إيران باعتباره يشكل خرقا واضحا وفاضحا لميثاق الأمم المتحدة وأن الاحتلال العسكرى الإيرانى كان تواطؤًا بين الحكومة البريطانية والإيرانية وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فى حين رد المندوب الإيرانى على هذه الاتهامات العربية بأنه ليس لحكومته تطلعات توسعية تجاه جيرانها العرب وأن هذه الجزر جزء من إيران[1] ودافع المندوب الإيرانى عن عملية الاحتلال التى قامت بها بلاده وشجب الاتهامات العربية مدعيًا بأنها لا تستند إلى أساس مؤكدًا على عائدية هذه الجزر إلى بلاده منذ فترة طويلة استنادًا إلى بعض الخرائط. وقال إنه نتيجة لفشل المفاوضات مع رأس الخيمة من خلال الوسيط البريطانى لحل المشكلة، لم يبق أمام إيران إلا ممارسة سيادتها على الجزر.

---

١ ـ جريدة الأنوار اللبنانية الصادرة فى التاسع من شهر ديسمبر ١٩٧١



قال المندوب البريطانى إن بـلاده سبق وإن أعلنت عن عدم إمكانيتهـا حماية جزيرتى طنب اللتين تتبعان إمارة رأس الخـيمة، وأن إيران ستحتل هاتين الجزيرتين إذا لم يتم الاتفاق بين الطرفين بشأنهما قبـل حلول موعد انسحاب بريطانيا النهائى من الخليج العربي[١]. وبعد نقـاش دام عدة ساعات بيـن أعضاء الوفود المشـاركة بالاجتماع دون الوصول إلى نتيـجة فى هذه المناقشات ولإعطاء المجال أمام المندوب الإيرانى والدول العربية المعنية لطرح وثائقهم وحجـجهم، اقترح مندوب الصومال وهو أحد أعضاء مجلس الأمن المشاركـين آنذاك رفع الجلسة وتأجيل المناقشات إلى اجتماع قادم يحدد فيما بعد على ضوء الاتصالات التى ستتم. حيث أصدر مجلس الأمن فى ٩ ديسمبـر ١٩٧١ قرار أعرب فيه عن أمله فى أن تسفر وسـاطة يجريها طرف ثالث عن تسوية سلمية[٢].

إلا أن الظروف والتطورات الدوليـة والإقليـميـة لم تتح المجـال لعقـد تلك الجلسة وإجـراء المناقشات التى لا شك كـات ستظهر حقـيقة عروبة الجـزر الثلاث وتبعيتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

1 - United Nations Report of Secretary General, Offical Records. 27th secsion pp. 76 - 77.

2 - United Nations Report of Secretary General offical Records 27 th Secsion PP. 76 - 77.



الخاتمة:

تحدثنا فى هـذه الدراسة عن موضـوع هام ألا وهو أطماع إيران وادعـاءاتها واحتـلالها للجزر العربيـة ومن خلال تعرضنا لهـذه الدراسة أبرزنا مجمـوعة من النقاط التاريخـية الهامة التى تبرزه وتوضحـه الوثائق التاريخية وتؤكـد على سيادة ملكية الجزر العربية للإمارات.

أوضحنا بأن مسألة الجزر العربية تعتبر من أهم الحلقات فى العلاقات العربية ـ الإيرانية وفى أمن الخلـيج العربى، كمـا يتضح لنا من الدراسة الـدور البريطانى المزدوج فى الأحداث التاريخية حول الجزر العربية. وأن الملكية السياسية والتاريخية والجغرافية والوثائق الرسمية تثبت حق الإمارات فى الجزر العربية. ورأينا من خلال دراستنا كيف أن إيران قـامت بالتهديد ثم الاحتلال العسكرى للجـزر العربية، وأن هذا الاحتلال يشكل خطرا حقيقيًا على أمن الخليج العربى لأنه ممر مائى استراتيجى حيوى وبفضل ما تحتويه من النفط.

حل مشكلة الاحتلال الإيرانى لا يحسمها السلاح ولا الحرب، وبغض النظر عن الوقت الذى قـد يـتطلبـه أى مـسـعى لإنهـاء الاحـتـلال الإيرانى فى ظل الانعكاسات الدولية الإقليمية، تبقـى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض أنجح الوسائل للتوصل إلى حل لقـضية الجزر العربية وإن منطـق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتـلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المجـاورة، لقد لعبت القوى الاستعمارية المسيحيـة دوراً مهمًا فى خلق النزاعات العربية ـ الإيرانية، وآن



الأوان لكى يحل العرب والإيرانيون هذه المشكلات سلميًا بعـيدًا عن تأثير وتوجيه تلك القوى المعادية للإسلام والمسلمين.

يجب أن يكون الحل لمشكلة الجزر وفـقًا لميثاق الأمم المتحدة وقـواعد القانون الدولى والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية وقبول طرفى النزاع مسبقًا للجوء إليه والرضـوخ للحكم الصادر عن هيـئة التـحكيم. فـهل تقبل إيران بالاحـتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ وبذلك تنهى العداء والتوتر فى العلاقات العربية ـ الإيرانية وتعمل على جمع صفوف المسلمين فى المنطقة أم تستمر السياسة التوسعية الإيرانية القديمة المعادية للعرب؟ هذا سوف تثبته الأيام القادمة.

أتمنى من الله العلى القدير أن أكـون قد تناولت الموضوع كمـا يجب والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

جامعة روتردام الإسلامية ـ هولندا



الفهرس:

الصفحة



محتويات الجزء الثالث

تتناول الدراسات في هذا الجزء الثالث ثمانية فصول هي :

الفصل الأول : إيران والجزر العربية 1941-1961

الفصل الثاني : إيران والجزر العربية 1961-1968

الفصل الثالث : إيران والانسحاب البريطاني 1968-1971

الفصل الرابع : الوساطة البريطانية وقضية الجزر العربية 1968-1971

الفصل الخامس : الجامعة العربية وقضية الجزر العربية

الفصل السادس : الاحتلال الإيراني للجزر العربية عام 1971

الفصل السابع : بريطانيا والاحتلال الإيراني للجزر العربية

الفصل الثامن : العرب والاحتلال الإيراني للجزر العربية

المؤلف

